

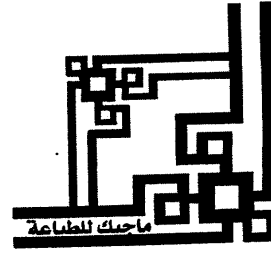
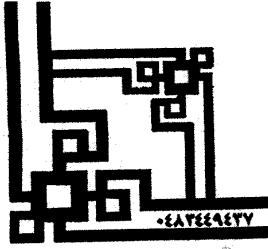
قضايا

ومشكلات اجتماعية معاصرة

إعداد
الأستاذ الدكتور

محمد قطب سليم

أستاذ علم الاجتماع م.
كلية الآداب - جامعة طنطا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

تزايد اهتمام علماء الاجتماع في الوقت الراهن بدراسة المشكلات الاجتماعية باعتبارها إحدى مجالات علم الاجتماع التطبيقي والتي يعنى بعلاجها في ضوء فهم الاجتماع لتلك المشكلات، وذلك لأن علم الاجتماع يدرس المشكلات العامة في المجتمع بهدف اكتشاف وتفسير الوقائع المرتبطة بالحياة الاجتماعية، في حين أن المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالمواقف المرضية، أو سوء التكيف فيعنى بها بشكل مباشر علم الاجتماع التطبيقي، وبمعنى آخر فإن علم الاجتماع يسعى لفهم القوى الأساسية المرتبطة بالسلوك الاجتماعي، في حين أن علم الاجتماع التطبيقي يحاول الاستفادة من فهم علم الاجتماع لتلك المشكلات التي تواجه المجتمع.

إن معظم المشكلات الإنسانية تتطوي على حدوث تغيرات في السلوك والاتجاهات والنظم والعلاقات الاجتماعية، وقد لجأ الإنسان إلى العلم الاجتماعي حينما اكتشف عدم ملائمة الأنظمة الاجتماعية المعاصرة وعجز الفلاسفة والسياسيين عن حل مشكلاته وذلك من أجل البحث عن أسباب هذه المشكلات وتحليل مظاهرها بحثاً عن حياة أفضل، وذلك لإيمان الإنسان المعاصر بأن العلم هو إطار العمل الوحيد لإحداث تغير اجتماعي مخطط يحقق أكبر قدر من النجاح.

إن ما يلفت النظر في أيامنا الحاضرة تلك المشكلات التي تفاقمت حديثاً، وتتنوع أشكالها، بحيث أصبحت تنسم بخطورة بالغة تهدد كيان الحياة الإنسانية بأسرها، مما جعلها موضع اهتمام كثير من الباحثين الاجتماعيين ومحوّر دراستهم.

وانطلاقاً من إحساسنا العميق بمدى خطورة ما يسود المجتمعات المعاصرة من مشكلات وقضايا اجتماعية متعددة فإننا نقدم هذا الجهد المتواضع عسى أن يكون عاملاً مساعداً لكل مهتم في دراسة هذه المشكلات، ولكل من يسهم في وضع حد لها.

ويعد هذا العمل سلسلة محاضرات تقدم تناولاً لبعض القضايا والمشكلات الاجتماعية المعاصرة التي تتعلق بالإيمان على المخدرات بمختلف أنواعها والتي أصبحت في هذه الأيام من أهم الموضوعات المطروحة للدراسة والبحث أمام كثير من العلماء والمفكرين، وكذلك قضايا الشباب، ثم مشكلات الأسرة والانحراف (مشكلة انحراف الأحداث نموذجاً) وقد تم إعداد

هذا العمل من خلال الاعتماد على بعض المراجع العلمية المتخصصة الموثقة فى شأيا هذا العمل، وتضم هذه السلسلة من المحاضرات الفصول التالية.

الفصل الأول ويتناول: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، حيث يحتوى على ماهية المشكلة الاجتماعية والظروف المؤدية إليها وكيفية قياسها وأسبابها وأساليب بحثها. الفصل الثانى ويتناول المشكلات الاجتماعية وفرضياتها والمغالطات الشائعة حولها ومواقفها واتجاهاتها.

ويتناول الفصل الثالث الدراسة العلمية للسلوك المنحرف.

ويتناول الفصل الرابع مشكلة تعاطى المخدرات.

ويتناول الفصل الخامس قضية الشباب

ويتناول الفصل السادس قضية الأمرة والانحراف، وتم تناول مشكلة لانحراف الأحداث نموذجاً ولقد حاولنا من خلال هذا الإعداد مناقشة دور علماء الاجتماع فى معالجة بعض المشكلات والقضايا الاجتماعية، وأرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع إسهاماً يستعان به فى دراسة المشكلات والقضايا الاجتماعية المعاصرة التى تكاد تعصف بكيان المجتمع المصري والأمة العربية.

وعلى الله قصد السبيل
أ.د. محمد قطب سليم

الفصل الأول

علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية

هناك مجموعة من علماء الاجتماع الذين يرون أن علم الاجتماع علما تطبيقيا يهتم بوضع الحقائق الاجتماعية في مجال التطبيق العملي . ومن أمثلة هؤلاء العلماء "جولدنر" و "بكر" و"كولفاكس" و "لي" ويهدف علم الاجتماع التطبيقي إلى استخدام المعرفة السوسيولوجية في حل المشكلات الاجتماعية .

والواقع أنه لا يمكن وضع الفواصل العميقة بين علم الاجتماع النظري وعلم الاجتماع التطبيقي ، ومن ثم يحاول عدد من علماء الاجتماع الإفادة من هذا العلم في حل عديد من المشكلات الاجتماعية، مثل مشكلة الطلاق ، والتمييز العنصري، والصراع الصناعي ، والإسكان غير الملائم ، والمناطق المتخلفة، والبطالة . (١)

هناك شبه اتفاق على أن علم الاجتماع هو " الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي أو الفعل الاجتماعي الذي يقوم به البشر " ، أو على أنه دراسة التجمعات الاجتماعية والجماعات في إطار ما تعيش فيه من نظم ، ودراسة تلك النظم نفسها وكيف تتشأ، مع دراسة أسباب التغيرات التي تطرأ عليها ونتائج تلك التغيرات " .

ويمكن أن نميز بين ثلاثة اتجاهات متميزة في علم الاجتماع المعاصر وتلك التي تأخذ مواقف محددة من المشكلات الاجتماعية . (٢)

الاتجاه الأول : علم الاجتماع النظري :

ويمكن تتبع الأصول الأولى لهذا الاتجاه الأكاديمي النظري بشكل خاص مع الدعوة التي وجهها أوجست كونت لاستخدام منهج البحث العلمي الذي نجح في العلوم الطبيعية في دراسة العلوم الإنسانية ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن مهمة العلم يجب أن تقتصر علي جمع الحقائق عن الظاهرة الاجتماعية ووصفها وصفا محايدا مع ترك الحقائق أمام المصلحين الاجتماعيين للاستفادة منها في وضع السياسة الإصلاحية العامة، وبهذا يكون علم الاجتماع في نظرهم علما نظرياً خالصاً . (٣)

أن علم الاجتماع قد ظهر نتيجة التغيرات البنيوية التي ترتبت علي الثورات " الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية " التي شهدتها أوروبا بوجه خاص إبان القرنين الثامن والتاسع عشر.. وظل بمثابة محاولة لمواجهة المشكلات التي تمخضت عن هذه الصراعات .

وقد كشف الستار عن العلاقة بين الفلسفة المحافظة "الرومانسية" وبين ظهور علم الاجتماع "الأكاديمي" في غرب أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، وذلك في مقابل فلسفة التنوير

العقلانية النقدية التي تركز علي الحركة والعقلانية والنقد الاجتماعي والذي يمثلها "جون لوك" ، و"منيسكو" ، وغيرهم ، وقد انعكس الاتجاه الوضعي والرومانسي علي اهتمام علم الاجتماع ببعض المقولات ومن أمثلتها .

١- أن المجتمع وحده عضوية له قوانينه التي تحكم تطوره، كما أن المجتمع سابق في وجوده علي الأفراد وليس بوسعهم رفضه أو تغييره ، وهذا يعني أن الأفراد يقوموا بأدوار مرسومة لهم سلفاً ، إذ أن التغير الاجتماعي المقصود سيؤدي إلي دمار المجتمع سريعاً .

٢- أن النظم الاجتماعية ذات وظائف إيجابية وتؤدي لتماسك المجتمع واهتزاز هذه النظم سيؤدي بدوره لمشكلات اجتماعية ونفسية خطيرة .

٣- لابد من التركيز علي المكانة الاجتماعية والتدرج الاجتماعي "الهيراركي" للمحافظة علي استقرار المجتمع وخلوده . (٤)

الاتجاه الثاني : البوريون :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية هي مساعدة الإنسان في السيطرة علي المجتمع، وليس فقط مجرد جمع الحقائق عن الظواهر الاجتماعية ووصفها كما هي عليه... ، واكتسب هذا الاتجاه أبعاداً جديدة مع تعقد

المجتمعات ووضوح المشاكل الاجتماعية المترتبة علي التصنيع وبصفة خاصة مع الكساد الاقتصادي الذي اجتّاح العالم في الثلاثينيات ، فقد بدأ نوع من التشكك في التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن هنا جاء تركيز أصحاب هذا الاتجاه علي إحداث التغير الاجتماعي في المجتمع ، وعلي بناء المجتمعات من جديد بما يحقق رفاهية المجتمعات ، وبمقتضى هذا المبدأ يجب علي علم الاجتماع أن لا يقف موقفا سلبيا أو حتى حياديا وإنما يأخذ موقفا نقديا لمساعدة المجتمع الإنساني للتخلص من كل ما علق به من متاعب وصعوبات ومشكلات . (٥)

وقد أحس علماء الاجتماع يختلف أساليب الفهم والتحليل السوسيولوجي وعجزها عن تقديم صور متكاملة للحياة العصرية المتغيرة والصراعات الناتجة عنها ، وبالتالي عجزها عن الإسهام في قضية التنمية .. " ولقد أدى ذلك إلي غلبة الاتجاهات المعروفة بالاتجاهات الراديكالية ... ، كما شهدت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية اتجاها متزايدا لتقييم نظريات علم الاجتماع لاسيما النظرية الوظيفية حيث اعتبرت هذه النظرية مجرد تبرير أيديولوجي للنظام الرأسمالي .

وغنى عن القول أن علماء الاجتماع قد تقاعسوا من وجهة نظر الاتجاهات الراديكالية- عن إجراء بحوث عن العمال

والفقراء وغيرهم من الفئات المغبونة ، والتي تتعرض للمعاناة اليومية والسخرية والاضطهاد والابتزاز . (٦)

الاتجاه الثالث : علم الاجتماع التطبيقي :

مع ازدياد الطلب علي علماء الاجتماع لشغل وظائف المستشارين لعدد كبير من المؤسسات الصناعية والعسكرية والاجتماعية ، ومع مطالبة المجتمع بوجود دور إيجابي فعال لعلماء الاجتماع في مواجهة المشكلات الاجتماعية الحادة التي أخذت تجذب اهتمام قطاعات عريضة من السكان ابتداء من الخمسينات ، فقد قوى ذلك الاتجاه الذي يرى أن عالم الاجتماع لا يجب أن يعزل في برجه العاجي لبناء النظريات كما يتصور أصحاب الاتجاه الأول كما لا يجب أن يتولى مهمة السياسيين المتطلعين إلي التغيير في نظام المجتمع ، وإنما يجب علي عالم الاجتماع أن يستخدم أقصى ما لديه من معرفة وبهذا يسهم عالم الاجتماع في تقدم المجتمع وتخفيف المشكلات الاجتماعية ، ومن هنا فإن أصحاب هذا الاتجاه هم أقرب للفئات الثلاثة إلي الاهتمام بالتعاون بالمشكلات الاجتماعية .

وتعتبر المشكلات الاجتماعية من السمات الملزمة للتجمعات البشرية علي اختلاف تكويناتها . ولا شك أن نتائجها تنعكس علي مكونات هذه التجمعات سواء أكانت أسرة أم

جماعة، أي أنها تؤثر في المجتمع ككل ، ولذا فإن الأمر يستلزم معالجة هذه المشكلات بالأساليب العلمية ، وذلك لمعرفة أنواعها والكشف عن الأسباب المؤدية إلي وجودها ، وتحديد ما يمكن عمله بصددھا ، سيما وأن المشكلات الاجتماعية قد أخذت سماتها تبرز بشكل متزايد يدعو إلي الاهتمام ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، التي خرج منها العالم مثقلا بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها وسائل الخراب والدمار . وقد استرعى هذا الوضع انتباه الباحثين الاجتماعيين الذين بذلوا ولا يزالون يبذلون جهودا كبيرة إسهاما منهم في وضع حد لهذه المشكلات ومحاولة وضع أنجح الحلول بصددھا . (١)

والدراسات الاجتماعية لمشكلة اجتماعية ما لا بد أن تأخذ في الاعتبار الأمور التالية :

١- درجة حدوث المشكلة وكيفية توزيعها وطبيعة تأثيرها في الناس .

٢- نشأة المشكلة سواء أكانت منبثقة عن النظام القائم للمفاهيم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أو كانت من صنع الإنسان، أو أنها كارثة طبيعية .

٣- ما ينجم عن حل المشكلة من ذيول ومضاعفات .

ورغم الصعوبة التي تكتنف معالجة المشكلات الاجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة، إلا أن هذا لن يحول دون مشاركة كل

باحث أو متخصص اجتماعي في عالم اليوم ، بهدف التعرف علي أسبابها والآثار الناجمة عنها ، ومحاولة الوقوف علي مدى خطورتها علي استقرار المجتمع وتماسكه ، وذلك من أجل وضع التصورات الملائمة للحلول التي يمكن أن تسهم في حل هذه المشكلات .

وسنحاول إعطاء خلفية نظرية نلقي الضوء من خلالها علي مفهوم المشكلة الاجتماعية ، والظروف المهيئة لوجودها ، وكيفية قياسها ، ومن ثم الوقوف علي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلي حدوثها ، وكذلك علاقتها بالتغيير الاجتماعي . (١٠)

أولا : المقصود بالمشكلة الاجتماعية :

لا شك أن وجود المشكلة الاجتماعية يتحدد في إطار المجتمع الذي توجد فيه ، فهي تتمثل في وضع اجتماعي معين يقف الناس إزاءه موقفا سلبيا ولذلك حينما نقول أن هناك شيئا ما مخيفا ، ويجعلنا في موقف التساؤل عنه ، دون أن نفعل شيئا تجاهه فإننا حينئذ نقرر أن هناك مشكلة اجتماعية ، فها هي المشكلة الاجتماعية إذن؟

لقد خضع مفهوم المشكلة الاجتماعية لكثير من التعريفات نحاول ذكر بعضها علي سبيل المثال لا الحصر وذلك علي النحو التالي :

١- تعريف "باول هورتون" : Paul Horton

يعرف "هورتون" المشكلة الاجتماعية بأنها " وضع اجتماعي غير مرغوب فيه ، يؤثر في عدد كبير من الناس بأساليب غير مرغوب فيها ، ويشعرهم بضرورة القيام بشيء ما تجاهه ، ومعالجته من خلال مجهود أو عمل اجتماعي جماعي . وهذا يعني أن المشكلة الاجتماعية ، اجتماعية في حقيقتها علي اعتبار أنها تنطوي علي مواقف غير مرغوب فيها في إطار الأنماط والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ، ومن حيث أنها ترتبط بالعلاقات الإنسانية في المجتمع ، فهي تتعلق بالناس ، وقيمهم الأخلاقية بنظمهم الاجتماعية والعلاقات القائمة بينهم ، كما أنها اجتماعية في معالجتها ، حيث تتطلب شعورا لدى الناس في المجتمع بضرورة القيام بعمل ما إزاءها من خلال الجهود الجماعية .

٢- تعريف "ديفيد دريسلر" : D.Dressler

يعرف "دريسلر" المشكلة الاجتماعية بأنها " حالة ناجمة عن التفاعل الإنساني غير مرغوب فيها لدى حشد كبير من الناس يعتقدون أن حلها يمكن أن يتم من خلال عمل وقائي أو علاجي " .

وبتحليل هذا التعريف نجد أنه ينطوي على المعاني التالية :

أ- تكون المشكلة اجتماعية حينما ترتبط بالعلاقات الإنسانية في المجتمع ، فهي تتعلق بالناس وقيمهم الأخلاقية ونظمهم الاجتماعية ، والعلاقات القائمة بينهم وتكون اجتماعية أيضا نظرا لما تنطوي عليه من عناصر غير مرغوب فيها في نطاق الأنماط والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ، وهي بذلك تمثل الوجه الآخر لما يعتبر صحيحا وقويما في الحياة الاجتماعية . وفي هذا الصدد يقول "ميرتون" Merton ، و "نسبت" Nisbet ، ان المشكلة الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا في ضوء ما يعتبره المجتمع خيرا أو صحيحا .

ب- تكون المشكلة اجتماعية حينما تمثل حالة غير مرغوب فيها لدى عدد كبير من الناس وبخاصة أولئك الذين يشغلون المراكز الاستراتيجية في المجتمع .

ج- أن تعريف المشكلة بأنها اجتماعية تتطلب الاعتقاد بأن عملا ما يمكن أن يتخذ بصدها . فمثلا ، الأعاصير "Cyclones" ، ليست مشكلة اجتماعية ، لأن الإنسان لا يملك الوسيلة في منع حدوثها أو حماية نفسه منها ، أما الأمراض العقلية ، والإدمان على المخدرات ، وتلوث البيئة وغيرها من المشكلات تعتبر اجتماعية لأن الإنسان في استطاعته أن يقدم حولا بصدها .

٣- وهنا تعريف آخر يوصف المشكلة الاجتماعية بأنها "كل موقف يتطلب طبيعته علاجاً أو إصلاحاً ، سواء أكان هذا الموقف ناشئاً عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية مثل : البطالة ، المرض ، الفقر المدقع، الرذيلة ، أو كان ناشئاً عن خلل يعترى البناء الاجتماعي وما يؤديه من وظائف ، والذي ليس بمقدور فرد أو جماعة صغيرة إصلاحه أو معالجته مثل / الحروب ، الفساد السياسي، البطالة الدورية وغيرها .

ويمكن علاج المشكلات الاجتماعية الناجمة عن ظروف المجتمع والبيئة الاجتماعية من خلال "الإصلاح الاجتماعي" Social Reform، أما المشكلات الناجمة عن البناء الاجتماعي فيمكن علاجها بشكل رئيسي في إطار "التخطيط الاجتماعي" Social Planning ، ولذلك نجد أن النظرية السوسيولوجية للمعاصرة تهتم في مشكلات الأفراد المتزايدة في حياتهم الاجتماعية ، وذلك للتعرف على مدى أثر البيئة الإنسانية في تطور خبرة الأفراد رغم تكوينهم الجيني واستعداداتهم العقلية .

وهكذا يتضح من خلال التعريفات السابقة للمشكلة الاجتماعية أنها تتفق في مجملها ، في أنها حالة اجتماعية أو وضع اجتماعي غير مرغوب فيه ، أو بمعنى آخر هي ظاهرة اجتماعية باثولوجية (مرضية) ، من شأنها أن تحدث خللاً في نسق القيم الأخلاقية والنظم الاجتماعية القائمة ، مما يساعد على

تفكك العلاقات الإنسانية واهتزاز مكونات البناء الاجتماعي وإعاقتها عن تأدية وظائفها علي الوجه الأكمل .

وخلاصة القول أن لكل مشكلة اجتماعية مميزات تعرف من خلالها هي :

أ- أنها حالة اجتماعية غير مرغوب فيها ، يشمل تأثيرها عددا كبيرا من الناس .

ب- يمثل تأثيرها في الناس بطرق وأساليب غير مرغوب فيها - أو بطرق تهدد قيما ومفاهيم اجتماعية سائدة معترف به .

ج- توافق رأى عام يجمع علي ضرورة القضاء علي تلك الحالة أو تعديلها .

د- وجود عمل جماعي مناسب للتصدي لتلك الحالة . (١١)

أي أن المشكلة الاجتماعية Social problem هي موقف يؤثر في عدد من الأفراد بحيث يعتقدون -أو يعتقد الأعضاء الآخرون في المجتمع- بأن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوئ . ومن ثم تصبح المشكلة الاجتماعية موقفا موضوعيا من جهة وتفسيرا اجتماعيا من جهة أخرى .

وينكر "هورتون" (P.Horton) و "لسلي" (G.Leslie)

بأن المشكلة الاجتماعية يمكن تعريفها بأنها "ظرف يؤثر في عدد كبير من الناس ، بطرق تعتبر غير مرغوبة ، مما يوجد الشعور بأنه يمكن القيام بعمل ما ، من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي" .

وقد ذهب "كولمان" (J.W.Coleman) و "كريسي" (D.R.Cressy) ، إلى أن علماء الاجتماع قد اختلفوا حول كيفية نشأة المشكلة الاجتماعية . فهناك فريق من العلماء الذين يرون أن المشكلة الاجتماعية تنشأ عندما تزداد الفجوة بين القيم والمثاليات الموجودة في المجتمع وبين السلوك الواقعي لأعضاء هذا المجتمع. بينما نجد أن هناك فريق آخر من علماء الاجتماع الذين يرون أن المشكلة الاجتماعية توجد عندما يعتقد عدد كبير من أفراد المجتمع بأن ظرف معين يمثل مشكلة اجتماعية .

كما ميز "ويرث" L.Wirth في مؤلفته (المشكلات الاجتماعية المعاصرة) بين المشكلات الاجتماعية والمشكلات السوسيولوجية أو المشكلات العلمية . فالمشكلات الاجتماعية هي موقف منحرف عن موقف مرغوف فيه ، أما المشكلات السوسيولوجية ، فهي مشكلات معرفية ، تظهر حينما لا تكون العلاقات بين الأحداث معروفة ، وهي نوع من الصعوبات التي تواجه المعرفة السوسيولوجية للمجتمع الإنساني .

ويتضح مما سبق ، أن التعرف على المشكلة الاجتماعية يتطلب أولاً التعرف على قيم المجتمع ، فالمشكلات الاجتماعية تعكس التوجيه القيمي للمجتمع . ومن ثم تكون دراسة القيم مدخلا أساسيا لفهم المشكلات الاجتماعية ومدى امتدادها وعمقها ويكفي لظهور المشكلة الاجتماعية أن يتأثر بها عدد من أفراد

المجتمع دون تحديد لعدددهم ، أي أنه ليست هناك حتمية في أن تكون المشكلة ذات صفة عمومية في كل أرجاء المجتمع لتكون أهلا للدراسة ، ذلك لأن اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدي إلي وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة ، ويمكن أن يترتب عليها مشكلات مختلفة أيضا. أي أن الباحث للمشكلات الاجتماعية يمكنه أن يدرس هذه المشكلات علي المستوى المحلي أو الإقليمي ، أو علي مستوى المجتمع بأسره . (١٢)

وإذا كان المجتمع نسق يتألف من أنساق فرعية ، فقد يكون لكل مستوى مشكلاته الاجتماعية الأساسية بحيث يصعب تفسير المشكلات التي تحدث في مستوى النسق ككل في ضوء المشكلات التي تحدث في أنساقه الفرعية . أي أننا كلما تحركنا من الأنساق الأصغر إلي الأنساق الأكبر ، قد نجد مشكلات اجتماعية جديدة تميز كل مستوى من مستويات التحليل السوسيولوجي وممن ثم فإن تفسير مشكلات كل مستوى يجب أن يكون نابعا منه ومعبرا عنه .

ويؤكد ما سبق ، ما ذهب إليه العالم الأمريكي ألكوت بارسونز (T.Parsons) في نظريته عن (النسق الاجتماعي) حيث ذهب أن لكل مستوى من مستويات الأنساق الاجتماعية مشكلاته النوعية التي تميزه عن غيره من الأنساق ، فعندما تحدث "بارسونز" عن طريقة عمل النسق الاجتماعي ، ذكر أن

كل نسق لابد أن يجد حلاً لعدد من المشكلات ، أو أن يواجه علي الأقل أربع مشكلات أو شروط أساسية لكي يستمر في البقاء يطلق عليها اسم الشروط أو المتطلبات الوظيفية Functional requisites. وهذه المشكلات لا تتعلق بالتنظيم الاجتماعي فحسب ، بل ترتبط أيضا بالحاجات الشخصية لدى أعضاء المجتمع . وهذه المشكلات الأساسية التي تواجهها كافة الأنساق الاجتماعية هي : مشكلة التكيف ، ومشكلة تحقيق الهدف ، ومشكلة التكامل ، ومشكلة ضبط أو خفض التوتر . وقد كشف "بارسونز" عن التساند بين النسق الأكبر وأنساقه الفرعية في حين كشفت أيضا عن الاستقلال الذي تتمتع به الأنساق الفرعية، مما يشير أن لكل مستوى من مستويات التحليل مشكلاته الأساسية النوعية .

وقد صنف "انكلز" (A.Inkeles) المشكلات الاجتماعية المتكررة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية تتعلق كل منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع حقائق الحياة الاجتماعية . وهذه المجموعات الثلاث هي :

١- المجموعة الأولى من المشكلات المتكررة التي تواجه المجتمع ، هي المشكلات الناجمة عن التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية علي السواء ، فإذا أرادت جماعة معينة أن تستمر في الوجود ، فلا بد لها من تطوير

تكنولوجيا تسمح لها بتوفير الحد الأدنى من الطعام ، والملبس
والمأوى المناسب لحجمها ، ومناخها، وبيئتها الجغرافية ،
وعلي غير ذلك من الظروف ، كما يتعين علي الجماعة أن
تستعد لتوفير مقومات وجودها في المدى الطويل ، وحماية
نفسها من الأخطار الطبيعية والإنسانية .

٢- وتتعلق المجموعة الثانية من المشكلات بإشباع الاحتياجات
الإنسانية الفردية لأعضاء المجتمع . فالمجتمع لا يستطيع أن
يستمر في البقاء إذا فشل في إشباع احتياجات أفراد ، ولا
تقتصر هذه الاحتياجات الفردية علي احتياجات الأفراد
الأولية إلي الطعام والمأوى والسكن ، وإنما تتضمن أيضا
إشباع بعض الاحتياجات النفسية والثقافية والفسولوجية
للأفراد . بالإضافة إلي إشباع حاجاتهم إلي الاتصال
بالآخرين للتفيس عن التوتر أو التخلص منه ، كما يجب أن
يقوم المجتمع بتوفير بعض الاحتياجات الأخرى للأفراد ،
والتي تتمثل في حاجتهم إلي الإحساس بالمكانة واحترام
النفس . ويجب علي كل مجتمع أن يساعد أفراد علي
التكيف مع مثل هذه المشكلات الفردية السالفة الذكر .

٣- ويؤدي التكيف مع ظروف الحياة الجمعية إلي مجموعة ثالثة من
المشكلات التي يتحتم علي كل مجتمع مواجهتها والعمل علي
حلها ، فالإنسان لا يستطيع البقاء في بيئته الطبيعية دون حياة

اجتماعية ، وربما كانت الحاجة إلى إشباع احتياجاته الاجتماعية هي التي تدفعه إلى الحياة المشتركة . (١٣)

ثانيا : الظروف المهيئة لوجود المشكلات الاجتماعية :

لا شك أن شباب اليوم يعيش واقعا يتسم بالتغير الاجتماعي السريع والصراع الاجتماعي الحاد ، باعتبارهما ظاهرتان متلازمتان بطبيعتهما ، فالتغير يولد الصراع ، كما ان "صراع يؤدي إلى التغير . هذا "التفاعل اللولبي" Spiral Interaction القائم بينهما ، قد أثر بشكل حاد في المجتمعات البشرية إبان الستينات والسبعينات ، لدرجة اعتبرت فيها هذه السنوات بمثابة أزمة كبيرة أدت إلى ظهور مفهوم الثورة علي أوسع نطاق ، وبشكل خاص في الولايات المتحدة ، حيث ظهرت عدة ثورات تمثلت " الحقوق المدنية " وثورة السود ، وثورة الشباب ، وثورة الجنس .. إلخ ، وذلك نتيجة لما يسود هذه المجتمعات من تغيرات وصراعات اجتماعية ، إن المشكلات الاجتماعية هي تلك المشكلات التي لها صلة بقواعد العلاقات الرسمية وغير الرسمية يقيمها الناس فيما بينهم . بيد أنه ليس كل المشكلات التي لها صلة بقواعد العلاقات الرسمية يقيمها الناس فيما بينهم . بيد أنه ليس كل المشكلات التي تحدث في نطاق العلاقات يمكن أن تتدرج في إطار المشكلات الاجتماعية . ذلك

أن وجود المشكلة الاجتماعية يتطلب شرطين أساسيين ، وسوف نتناول هذين الشرطين بشيء من التفصيل علي النحو التالي :
(١٧)

١ - صلة المشكلات الاجتماعية بالطموحات الأساسية للأفراد :

توجد المشكلات الاجتماعية في المجتمع حينما تفشل العلاقات الاجتماعية بن الناس في تحقيق الأهداف الذاتية الرئيسية وإشباع طموحات عدد كبير من أفراد هذا المجتمع ، فالمشكلة ليست محصورة فيما ينبغي أن تكون عليه الطموحات ، وإنما فيما تكون عليه في الواقع ، فمثلا قبل أن تبرز طموحات العبيد في التطلع نحو الحرية بشكل حاد ، لم تكن العبودية تشكل مشكلة اجتماعية خطيرة بشكل مطلق ، وإنما كانت تمثل مشكلة اجتماعية لدى البعض ، وتمثل مشكلة أخلاقية فحسب لدى البعض الآخر .

واليوم نجد أن غالبية الطموحات الإنسانية ، وبخاطبة في كثير من المناطق المتخلفة من هذا العالم، تتمثل في توفير الغذاء، والمأوى والرعاية الصحية باعتبارها مظاهر بارزة لتدني مستوياتهم المعيشية ، والتي تعتبر بالنسبة إليهم مشكلات اجتماعية خطيرة ، رغم وجود مشكلات أخرى يعانون منها .

ومما تجدر الإشارة إليه أن غياب المشكلات الاجتماعية في المجتمع لا يشير بالضرورة إلى مثاليته ، كما أن كثافة هذه المشكلات في المجتمع لا تعني بالضرورة أنه مجتمعاً يتجه نحو التخلف . بل من الممكن أن يكون العكس هو الصحيح . فمثلاً نجد أن مجتمعنا كالمجتمع الصيني الذي ينظم عملية التغير ، تتدر فيه المشكلات الاجتماعية ، ولكنه ليس مجتمعاً مثالياً ، وفي مجتمع متغير كالمجتمع الأمريكي ، فإن وجود المشكلات الاجتماعية فيه ربما تكون "أعراضاً" Symptoms للتقدم والتغير نحو الفضل .

٢ - صلة المشكلات الاجتماعية بالنظام الأساسي للمجتمع :

توجد المشكلة الاجتماعية في الوقت الذي يفقد فيه المجتمع قدرته علي تنظيم العلاقات بين أفرادهِ ، ويحدث ذلك حينما تكون نظمه مضطربة ، وقوانينه منتهكة ، وقيمة محطمة ، وإطار التوقعات الاجتماعية فيه مهزوزاً . ولذا ، فإن الاهتمام المتزايد في عالم اليوم حول مشكلة انحراف الأحداث ، يؤكد علي أن هذا الانحراف يشكل المدخل الرئيسي للجريمة ، كما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعي والملكية الشخصية . وهو أيضاً يعتبر بمثابة الخوف الناجم عن فشل المجتمع في نشر قيمه الاجتماعية بين أفرادهِ . ذلك الفشل الذي ينظر إليه كأحد

أعراض عدم قدرة هذا المجتمع علي فرض نمط منظم من العلاقات علي أفرادهِ أو ينظر إليه كأنه يماري لهذا المجتمع ذاته .
وهنا يمكن القول أن انهيار النظام الاجتماعي القائم وإحباط الطموحات الفردية، تربطهما معا علاقة سببية ، فإذا كان الأفراد في حالة إحباط مستمر في تحقيق طموحاتهم ، فإن ذلك يولد لديهم إحساسا بالصراع مع القواعد السائدة والضغوط المفروضة علي النظام الاجتماعي القائم . كما أن فشل المجتمع في نشر قيمه الإيجابية غالبا ما يؤدي إلي سوء توجيه الأفراد وإحساسهم بالتعاسة مما يتولد عنه انحراف الكثير منهم ورغم هذا الارتباط القائم بينهما إلا أنهما يختلفان من حيث قياس المشكلة الاجتماعية في ضوء هاتين الظاهرتين ومن ثم التعرف علي أسبابهما . (١٨)

ثالثا : المشكلات الاجتماعية والتغير الاجتماعي :

قد ذهب بعض العلماء إلي أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد بين المشكلة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، بحيث تحدث المشكلات الاجتماعية نتيجة لعملية التغير الاجتماعي . والواقع أن هناك علاقة ذات اتجاهين بين التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية . فمن جهة ، يؤدي التغير الاجتماعي إلي حدوث المشكلات الاجتماعية ومن جهة أخرى نجد أن العمل علي حل

هذه المشكلات الاجتماعية ، يتطلب إحداث بعض التغيرات الاجتماعية . إذ أن عملية حل المشكلة تتضمن تغيير الظروف المؤدية إلى ظهورها إلى درجة القضاء عليها نهائيا أو التخفيف من حدتها علي الأقل . وقد يؤدي حل المشكلات الاجتماعية إلى تغيير كلي لطابع الحياة الاجتماعية .

وكلما زادت سرعة واستمرار عملية التغيير الاجتماعي ، زادت احتمالات ظهور المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع . وقد تظهر هذه المشكلات علي مستوى المجتمع المحلي أو الإقليمي ، أو علي مستوى المجتمع بأسره . وقد تزداد حدة ظهور المشكلات الاجتماعية - كما يذكر "روبرت دنتلر" (Robert Dentelr) - علي مستوى المجتمعات المحلية .

وتشير كثير من الدراسات التي أجريت علي المجتمعات المحلية إلى حقيقتين أساسيتين : أولهما ، أنه خلال السنوات الأخيرة شهدت غالبية المجتمعات المحلية تغيرات اجتماعية سريعة ومستمرة . وقد ترتب علي هذه التغيرات نتائج متعددة منها ، حدوث تعديلات في كل من الخصائص السكانية لهذه المجتمعات ، والنسق الأيكولوجي ، والبناء الاقتصادي ، والأنماط التنظيمية .

أما الحقيقة الثانية التي تشير إليها دراسة المجتمعات المحلية ، فهي أن معظم هذه المجتمعات المحلية الحديثة قد عانت

أثناء حدوث هذه التغيرات الاجتماعية - من كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والبيئية . ومن بين هذه المشكلات ، مشكلة الازدحام السكاني ، والفساد والفقر ، وعدم الاستقرار في المناطق الحضرية ، وتناقص السكان ، والانهيار الاقتصادي في كثير من لمناطق الريفية .

ووفق نظرية "أوجبرن" (W.Ogburn) عن التخلّف الثقافي أو الهوة الثقافية Cultural Lag وفي ضوء هذه النظرية يمكن القول بأن المشكلات الاجتماعية تنشأ عندما لا تتزامن التغيرات التي تطرأ على جزء من الثقافة المادية مع التغيرات التي تطرأ على الثقافة المادية ، نتيجة تفاوت معدلات التغير . الثقافي في الناحيتين المادية والمادية . فالتخلّف الثقافي يشير إلى الموقف الذي يتغير فيه أحد عناصر أو مكونات الثقافة ، بشكل أسرع مما يتغير به غيرها من العناصر أو المكونات الأخرى للثقافة . وفي غالبية الحالات نجد أن الثقافة غير المادية تتخلف بالنسبة للثقافة المادية ، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية متعددة داخل المجتمع .

وفي ضوء ما سبق ، نجد أن هناك دراسات متعددة قد حاولت دراسة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعي . ومن هذه الدراسات - على سبيل المثال - دراسة "توماس" (W.I.Thomas) و "زنانيكي" (F.Znaniecki)

لمشكلات التكيف التي تواجه الفلاحين البولنديين المهاجرين إلى الولايات المتحدة. فقد أرجع الباحثان هذه المشكلات إلى الاجتماعية إلى تلك التغيرات الاجتماعية الواسعة الناجمة عن التصنيع ، والعلمانية ، والحضرية ، والفردية .

ويتضح مما سبق ، أن هناك علاقات وتأثيرات متبادلة بين التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية ، بحيث يمكن اعتبار كل متغير منها بمثابة سبب ونتيجة للمتغير الآخر . ويزداد حجم وحدة المشكلات الاجتماعية ، كلما زادت سرعة واستمرار عملية التغير الاجتماعي ، وتبدو وحدة المشكلات الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي أكثر من حثتها على مستوى المجتمع بأسره . (١٩)

رابعاً : قياس المشكلة الاجتماعية :

رغم الصعوبة التي تكثف عملية قياس المشكلة الاجتماعية وتحديد حجمها بشكل إحصائي دقيق ، إلا أن هناك طريقتين يمكن بواسطتهما قياس المشكلة الاجتماعية هما : القياس الموضوعي ، والقياس الذاتي .

١- القياس الموضوعي :

أن المشكلة الاجتماعية هي بمثابة موقف اجتماعي يشكل تهديدا لاستقرار المجتمع ورفاهية أفراده ، ومن أكثر الأساليب

وضوحاً لقياس خطورة المشكلة الاجتماعية ، هو القيام بإحصاء عددي لكل من يتأثر بوطأتها فعلى سبيل المثال يمكن معرفة عدد مدمني المخدرات، وعدد المجرمين ، وعدد المرضى العقليين ، أو عدد حوادث التمييز العنصري أو الديني أو الجنسي ، كما يمكن معرفة عدد الفقراء المعدمين في المجتمع .

غير أن القياس الإحصائي بما يوفره من إحصاءات غالباً ما يكون غير دقيق ومضلل . من هذا المنطلق يصعب تطبيق القياس الإحصائي (الكمي أو العددي)، في مجال المشكلات الاجتماعية . حتى أنه في حالة توافر بعض الحقائق التي يمكن الحصول عليها نتيجة تطبيق القياس الإحصائي على هذه المشكلات، فإن هذه الحقائق تحتاج إلى تقويم غاية في الدقة . هذا بالإضافة إلى أن الكثير من المشكلات الاجتماعية يصعب قياسها قياساً إحصائياً دقيقاً ، ذلك أن الإجراءات الخاصة بجمع المعلومات "Data - Collecting" تحتاج إلى تنظيم دقيق فإذا ما أردنا -مثلاً- أن نعرف عدد ضحايا الإلتمان على تعاطي العقاقير المخدرة ، فلا سبيل أمامنا سوى العدد المتاح لدى سجلات الجهات المختصة ، أما ما هو دون ذلك فيعتبر جزءاً يخضع للظن أو التخمين Guess work .

ولذا فإن أي جهد يبذل في تقويم خطورة المشكلة الاجتماعية ، لابد أن تشمل التفسيرات الأولية للبيانات الإحصائية

علي تحديد دقيق للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة . فلو أردنا مثلا معرفة عدد الأحداث المنحرفين ، فإننا نواجه بعض الصعوبات ، فهناك ما يعرف بالأحداث المنحرفين بالعادة ، وهناك من الأحداث من يرتكب فعلا انحرافيا مرة أو مرتين والذين يعرفون بالمنحرفين بالصدفة فكل النوعين من الانحراف لهما دلالة إحصائية ، غير أن هذه الدلالة بالنسبة للمشكلة الاجتماعية المتعلقة بانحراف الأحداث ليست علي قدر كبير من الأهمية ونجد ذلك في حالة "سوء استخدام العقاقير" Drug abuse وهو اصطلاح غامض ويفتقر إلي الدقة فمثلا ، يختلف استخدام المخدرات Narcotics ، كالهروين في أهميته عن استخدام العقاقير المسكنة .

ويزداد القياس الموضوعي صعوبة وتعقيدا عند محاولة قياس الاتجاهات أو المواقف للخاصة بجماعة ما تجاه جماعة أخرى في نطاق المجتمع الواحد ، كما هو الحال بالنسبة لموقف جماعات البيض تجاه جماعات السود في المجتمع الأمريكي ومن أبرز صعوبات هذا القياس عدم وجود اختبارات اتجاه Attitude tests يمكن بواسطتها تحديد ما يفعله للفرد وفق ما يقوله وبين ما يقوم به الفعل فقد أظهرت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن عددا كبيرا من الذين أبدوا رغبتهم في التعامل مع المحال التجارية التي يعمل فيها عمال من السود قد أثبتوا عكس

ذلك حينما قاموا فعلا بالشراء من باعة سود قبل وبعد إجراء الدراسة عليهم وتسجيل إجاباتهم.

وعلي أية حال ، أن الإحصاءات التي تم الحصول عليها وفق أساليب فنية مميزة يمكن أن تكون علي درجة من الأهمية . ذلك أن هذه الإحصاءات رغم أنها لا تحدد طبيعة أو خطورة المشكلة إلا أنها تشير إلي احتمال وجودها ، فمثلا إذا أشارت الإحصاءات المتاحة لدى المحاكم عن انحراف الأحداث ، إلي أن حوالي نصف مليون من الأحداث سواء أكانوا ذكورا أم إناثا يمثلون أمام المحاكم كل عام فإن هذا لا يتيح لنا معرفة كافية عن أحوالهم الخاصة ، أو الحصول علي أية بيانات دقيقة عن الأحداث الذين هم خارج نطاق الضبط S Control ولكن علي الرغم من ذلك يمكننا التأكد من أن هناك مشكلات قائمة تؤثر في عدد كبير من الناس تستدعي استقصاءات دقيقة بصدها .

٢- القياس الذاتي :

أن القياس الحاسم لخطورة المشكلة الاجتماعية غالبا ما يقوم علي أساس أحكام قيمية أكثر من اعتمادها علي الإحصاءات ، فالإحصاءات المتعلقة بالانتحار أو الانحرافات الجنسية مثلا- رغم أنها تشمل عددا قليلا نسبيا من الناس ، إلا أنها غالبا ما تعتبر مشكلات اجتماعية خطيرة ، لأن مجرد وجودها يعتبر

تحديا وتهديدا صارخا لأرفع القيم والقواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع . (٢٠)

خامسا : أسباب المشكلات الاجتماعية :

تؤثر سرعة واستمرار عملية التغير الاجتماعي في ظهور المشكلات الاجتماعية . والواقع أن هذه المشكلات تحدث نتيجة لعدة عوامل متداخلة ومتراصة وقد كشفت كثير من الدراسات الاجتماعية التي أجريت في الولايات المتحدة ، عن أن المشكلات الاجتماعية ترجع بوجه عام إلى نواحي القصور في التراث الثقافي والاجتماعي والبيولوجي ، فضلا عن نواحي القصور في السياسات الاجتماعية .

ويرى "مافيس بيسانز" (Mavis H.Biesanz) و "جون بيسانز" (John Bisanz) أن المشكلات الاجتماعية ترجع إلى العوامل التالية :

- ١- السلوك المنحرف Deviant behavior ، وهو ذلك النمط من السلوك الذي ينظر إليه عدد كبير من أفراد المجتمع على اعتبار أنه يمثل تهديد أو انتهاك للمعايير الثقافية والقيم السائدة داخل المجتمع . ومن أمثلة المشكلات الاجتماعية التي تظهر نتيجة السلوك المنحرف ، مشكلة تعاطي المخدرات .

٢- وقد تنشأ بعض المشكلات الاجتماعية مشكلة التمييز العنصري- نتيجة اعتراض سبيل أو إحباط الأهداف الشخصية لفئة اجتماعية من الناس داخل إطار النسق الاجتماعي .

٣- كما قد تظهر بعض المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة الانفجار السكاني- نتيجة تهديد استمرار التنظيم أو عدم استقرار أو ثبات النسق الاجتماعي نفسه .

٤- وأخيرا قد تنشأ المشكلات الاجتماعية نتيجة أي ظرف يهدد أسلوب الحياة داخل المجتمع .

وقد ترتب علي تعدد أسباب المشكلات الاجتماعية ، تعدد المداخل النظرية التي تستخدم في دراستها ، وهناك ثلاثة مداخل تعتبر من أهم المداخل التي تستخدم في دراسة المشكلات الاجتماعية ، وهي : مدخل الانحراف الشخصي ، وقد يطلق عليه مدخل المرض الاجتماعي Social Pathology ، ومدخل صراع القيم Value Conflict ، ومدخل للتفكك الاجتماعي Social Disorganization

ويهتم مدخل الانحراف الشخصي أو المرض الاجتماعي بدراسة دوافع وسلوك الأفراد المنحرفين الذين يؤدي انحرافهم إلي حدوث المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع . ويرى

أصحاب هذا المدخل أنه يمكن علاج المشكلات الاجتماعية عن طريق عملية التعليم أو إعادة التربية .

أما مدخل صراع القيم ، فيرجع المشكلات الاجتماعية إلى صراع المصالح واختلاف القيم. إذ تظهر المشكلات الاجتماعية عندما يؤدي التغير الاجتماعي إلى تكوين جماعات مختلفة لها قيم متعارضة أو متصارعة . ويذهب أصحاب هذا المدخل إلى أنه يمكن علاج المشكلات الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع القوة بين الجماعات المتصارعة .

وأخيرا نجد أن مدخل التفكك الاجتماعي يرجع المشكلات الاجتماعية إلى انهيار المعايير الاجتماعية التقليدية . ويشير مفهوم التفكك الاجتماعي إلى تمزق أو انهيار النسق الاجتماعي Social System. كما قد يشير هذا المفهوم إلى الانهيار في التنظيم الاجتماعي ووسائل الضبط داخل المجتمع . وقد كان علماء الاجتماع الأوائل من أنصار مدرسة (شيكاجو) - ينظرون إلى التفكك الاجتماعي على اعتبار أنه العامل المؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف .

ويفترض مدخل التفكك الاجتماعي أن المجتمع عبارة عن نسق ثابت نسبيا ومتكامل ، ويتألف من عدة أجزاء مترابطة لكل منها وظيفة تساعد على استمرار النسق . كما يفترض هذا المدخل أن هناك إجماع أو اتفاق بين أفراد المجتمع حول القيم.

ومن ثم يرى أصحاب هذا المدخل أنه يمكن علاج المشكلات الاجتماعية عن طريق تعديل أجزاء النسق الاجتماعي بحيث تؤدي وظائفها علي الوجه الأكمل .

ونجد أن الافتراضات التي يقوم عليها مدخل التفكك الاجتماعي قد لا تكون صحيحة تماما ، وخاصة عند التجربة الواقعية . فليست هناك فترات من الثبات الثقافي الكامل تتفصل بعضها عن بعض عن طريق دورات التغير الاجتماعي ، نظرا لأن التغير والتفكك وإعادة التنظيم ظواهر مستمرة وغير ثابتة .

ويتضح مما سبق أن هناك عدة أسباب لظهور المشكلات الاجتماعية . ومن الخطأ الاقتصار علي القول بأن هذه المشكلات طبيعية وحتمية ، أو أن هذه المشكلات تحل نفسها بنفسها مع مرور الزمن . ففي مثل هذا القول تهرب من مواجهة هذه المشكلات . لذلك يجب الاستعانة بالمداخل النظرية المختلفة في التعرف علي أسباب هذه المشكلات تمهيدا للقضاء عليها أو التخفيف من حدتها علي الأقل .

ويجدر بنا أن نشير إلي أن اتجاه علم الاجتماع نحو دراسة أسباب ظهور المشكلات الاجتماعية ، هو اتجاه قديم ظهر مع نشأة هذا العلم . وربما كان من أوائل الدراسات الاجتماعية ، التي أجريت بهدف التعرف علي أسباب بعض المشكلات الاجتماعية تلك المسوح الاجتماعية التي أجريت في بريطانيا

حول مشكلة الفقر ، وبعض المشكلات الأخرى المتعلقة بالحياة
الحضرية ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر . (٢١)

سادساً : أساليب البحث في دراسة المشكلة الاجتماعية
أولاً : الأسلوب التاريخي :

ترتبط طبيعة المشكلات الاجتماعية المعاصرة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي حدثت في القرن الماضي . فقد هزت هذه التغيرات الأنماط الاجتماعية القديمة (التقليدية) وغيرت طموحات ومفاهيم كثير من الأفراد ، نذكر منها ما يلي:
١- تغيرات سكانية :

تعمل معدلات النمو السكاني المتغيرة علي إعادة توزيع السكان من الناحية العمرية في مجموعات متباينة . فحينما تنخفض معدلات الوفاة في الوقت الذي تظل فيه معدلات الولادة ثابتة إلي حد ما ، فإن تضخماً يحدث في النسبة العامة لفتتي كبار السن والشباب ، كما أن انخفاض وفيات الرضع ، تؤدي إلي زيادة كبيرة في فئة الشباب ، وهذا يعني أنه كلما أخذت معدلات وفيات الأطفال في الانخفاض، وتأخر معدلات المواليد في الارتفاع فإن النمو السريع للسكان يحدث علي أعلى مستوى .

إن تصنيف السكان إلى أنماط عمرية مختلفة، يساعد على معرفة نوعية المشكلات الاجتماعية السائدة . فالزيادة السكانية في الفئة العمرية (٦٥ عاما فأكثر تؤدي في الغالب إلى ارتفاع "نسبة الإعالة" Dependence Ratio في المجتمع نتيجة انقطاعهم عن مزاولة الأنشطة الإنتاجية المختلفة ، مما ينشأ عن ذلك مشكلة اجتماعية يطلق عليها "مشكلات الكهولة" Elderly Problems ، كما أن الزيادة المضطردة في حجم فئة الشباب غالبا ما تؤدي إلى تفشي البطالة بينهم ، نتيجة الزيادة في العرض على الطلب بالنسبة للأعمال والوظائف المتاحة . وفي حالة عدم توافر الأعمال التي تستوعب الزيادة من فئة الشباب ، فإن ذلك يعتبر مصدرا لكثير من المشكلات الاجتماعية.

٢- التحضر :

غالبا ما تتركز الصناعة في المدن ، حيث تتوفر فيها كل متطلبات العمل . ولذلك تتدفق إليها موجات كبيرة من سكان الريف لتلبية مطالب الصناعة والتجارة من الأيدي العاملة . وتتزايد هذه الحاجة مع نقص الحاجة إلى القوة العاملة للعمل في مجال الزراعة في الريف . والسكان في المدن الكبيرة "Metropolitans، يعيشون في مناطق حضرية ذات مستوى عال تكاد تخلو من سمات "الأحياء الفقيرة" Slums وقد أحدث وجود التصنيع والحضارة حراكا جغرافيا واسعا من خلال

وسائل الاتصال المتطورة المختلفة ، بحيث أتاحت هذه الوسائل الانتقال عبر مسافات طويلة، مما أدى إلى الحراك الاجتماعي كنتيجة من نتائج التصنيع ، وإذا كان هذا الحراك داخل المدن المركزية ، فإن ذلك يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية عديدة .

وحيث أن الحياة الحضرية الحديثة تتسم بالتجمعات البشرية الكبيرة في تقاليد وأصولها الاجتماعية والثقافية ، فإن النتيجة الحتمية هي الاحتكاك المتبادل بين هذه التجمعات المختلفة في أصولها الثقافية ، والعرقية ، والدينية ، والأخلاقية. ذلك الاحتكاك الشديد الذي ينشأ عنه مشكلات اجتماعية متنوعة ، كما هو الحال في مجتمعات الخليج العربي التي تعرضت لموجات كبيرة من الهجرات الوافدة من مجتمعات مختلفة في أصولها وعاداتها . فقد تولد عن هذه الهجرات مشكلات اجتماعية كثيرة ومتنوعة ، أخذت تبرز بشكل واضح في هذه المجتمعات في الوقت الحاضر ، وذلك لعدم قدرتها على تنظيم العلاقات بين الناس (المقيمين والوافدين) وسوء التكيف مع الأفكار والعادات والتقاليد الوافدة . وهكذا نجد المشكلات الاجتماعية تنشأ حينما يكون المجتمع عاجزاً عن تنظيم العلاقات الاجتماعية بين مختلف تجمعاته البشرية، أو حينما تكون هذه العلاقات عاملاً هاماً في إحباط الطموحات الفردية الهامة . (٢٢)

ثانيا : الأسلوب السوسيولوجي :

أن عدم قدرة المجتمع علي تنظيم العلاقات بين الناس غالبا ما يتم تفسيره في ضوء التفكك الاجتماعي ، وكلمة "مجتمع" Society تتطوي في معناها علي التنظيم Organization والمجتمع ليس مجرد حشد من الأفراد فحسب ، وإنما يقوم هؤلاء الأفراد في نظام معين ، ذلك النظام الذي لا يعتمد علي القوة البوليسية، وإنما يعتمد علي القبول العام لقواعد معينة لتنظيم العلاقات بين الناس .

وهناك عاملان رئيسيان من خلالهما يتم تقويض فواعد

العلاقات السائدة :

أ- انهيار الجماعة الاجتماعية التقليدية (الأسرة مثلا) .

ب- الصراع المتنامي بين قواعد العلاقات والطموحات .

١- انهيار الجماعة التقليدية : Breakdown of traditional group

يميل الناس عادة إلي تشرب القيم والطموحات ، وقواعد السلوك الاجتماعية السائدة في الجماعات والتنظيمات التي ينتمون إليها . وأن قدرة هذه الجماعة والتنظيمات علي نشر قيمها وتقاليدها يعتمد بشكل مباشر علي قدرتها في فرض الاحترام والولاء والإخلاص لها . ويشير التفكك الاجتماعي في الأصل إلي ضعف هذه الجماعات والتنظيمات التي تنقل قيمها

الأساسية بشكل تقليدي مثل الأسرة والمدرسة ، والمجتمع المحلي .. الخ . هذه النظم قد فقدت أهميتها الوظيفية تجاه أعضائها ، كما فقدت قدرتها علي ربط أعضائها بعضهم ببعض فلم تعد تطالبهم بالولاء والإخلاص لها أو تقمصهم لشخصيتها ، وبالتالي لم تعد تشكل وسائل فعالة في الضبط الاجتماعي ، وفي نقل القيم الاجتماعية كما كانت من قبل .

فإذا ما افترضنا أن جميع مصادر القيم التقليدية في المجتمع أصبحت ضعيفة وبدون بدائل ملائمة ، فإن نقل المجتمع للقيم السائدة سيكون غير منظم ، ويصبح مضطربا وعشوائيا ، فالتفكك الاجتماعي إذن- هو ذلك الإصلاح الوصفي الذي يستخدم أساسا في التعبير عن انهيار الجماعات والنظم التقليدية في المجتمع سواء أكانت على مستوى المجتمع ككل أو على نطاق محدود منه ، وبذلك يعتبر عاملا أساسيا في إحداث كثير من المشكلات الاجتماعية كالجريمة ، "وانحراف الأحداث" Javenile Delinquency .

٢- التعارض بين المعايير أو التطلعات أو الطموحات :

حينما تبدأ الجماعات التقليدية في المجتمع في فقدان وظيفتها ، فإن قدرتها علي نشر قيمها تصبح ضعيفة ، وبالمثل حينما تصبح القيم السائدة في هذه الجماعات موضع تساؤل أو غير فعالة بالنسبة لأعضائها ، فإن قدرتها علي إقرار الولاء لها

من قبل أعضائها تصبح أيضا ضعيفة . ويمكن للطموحات المتغيرة أن تعرض بعض قوانين المجتمع التقليدية لحالة من التوتر بحيث تصبح هذه الطموحات مصدرا من مصادر القلق داخل المجتمع . وفي هذه الحالة يكون المجتمع أمام أمرين : أولهما : ضرورة المحافظة علي قواعد السلوك الأساسية من خطر الطموحات الجديدة ، فمثلا الطفل لديه الرغبة الأكيدة إزاء الكسب المادي ، يظل بعيدا عن مجالات السرقة ، إذا ما تشرب بعمق القيم التي من شأنها أن تخضع هذه الرغبة للضبط الاجتماعي .

وثانيهما : ضرورة تغيير بعض قواعد العلاقات لتتلاءم مع الطموحات الجديدة ، فمثلا الرغبة المتزايدة لدى كبار السن في تلقي المعونات المالية من الحكومة عند تقاعدهم ، كحق من حقوقهم ، ليس بسبب عدم قدرة أسرهم علي رعايتهم فحسب ، وإنما ترجع في الأساس إلي أن هذه الرغبة أصبحت أمرا مسلما به.

من هذا المنطلق أصبح التوافق بين القواعد التقليدية المسئولة عن المواطنين من كبار السن وطموحاتهم أمرا ضرورياً وغياب مثل هذا التوافق ، علي المستوى المادي ، سوف يؤدي إلي وجود مشكلات اجتماعية وتكون حاجة المجتمع لملائمة قواعده للطموحات المتغيرة أكثر وضوحا حينما تتصارع

الطموحات المتغيرة لجماعة ما في المجتمع مع طموحات جماعة أخرى. وهذا يحدث حينما تبدأ جماعة ثانوية في المجتمع بالارتقاء إلى مستوى قيم الجماعة المسيطرة تقليديا .

والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن الطموحات المتغيرة تتسم بنوعية مختلفة عن تلك التي تتجم عن فشل المجتمع في نقل قيمه ونشرها . فالصراع بين القوانين التقليدية والطموحات الجديدة غالبا ما يكون طبيعيا ، وحالة صحية مصاحبة للتغير . ففي أثناء الحرب العالمية الثانية ، وجد ملايين من الزوجات الفرصة سانحة لتحسين وضعهم الاقتصادي ، وذلك بسبب الحاجة إلى خدماتهم في المصانع الحربية .

ورأى الكثير منهم أن في ذلك إمكانية فعلية لتحقيق مركز يشعرون فيه بالمساواة مع غيرهم من البيض الأمريكيين . وحينما تصبح الطموحات أكثر حدة فإنها تؤدي في النهاية إلى خلق حالة من عدم الرضا تجاه العلاقات القائمة .

ولهذا فإن التفكك الاجتماعي لا ينبغي النظر إليه كمدخل لدراسة الأمراض الاجتماعية أو الشخصية فحسب ، وإنما يعتبر أيضا مدخلا لفهم نوع الصراع الذي يصاحب التحول أو التقدم الاجتماعي . وهو بذلك اتجاه عام يرتبط بالتغير التاريخي الواسع الذي لا بد من النظر إليه باهتمام متزايد عند البحث في المشكلات

الاجتماعية وذلك بهدف الكشف عن العوامل المسببة لهذه المشكلات ، ومن ثم إخضاعها للعلاج الاجتماعي . (٢٣)
ثالثا : الأسلوب السيكولوجي :

إن النمو الطبيعي للعاطفة الفردية ، إنما يتم من خلال إطار التعامل بين الفرد وغيره من أفراد المجتمع . فالطفل مثلا يتشكل نموه في إطار التعامل بين الفرد وغيره من أفراد المجتمع . فالطفل مثلا- يتشكل نموه في إطار مجتمعه وما يسوده من قيم ، ولكن طالما أنه لا يشكل لبنة مرنة ، فإن هذا التشكل ينطوي علي مقاومة مستمرة . تلك المقاومة التي تخضع لسلسلة عريضة من التفسيرات النظرية . ويعترف علماء النفس وكذلك الآباء بوجود مثل هذه المقاومة . ويتوقف نمو الأمن العاطفي الأساسي لدى الفرد علي الأسلوب الذي يتم فيه تقبله للقيم السائدة في مجتمعه، حيث يشكل هذا الأسلوب العامل الحاسم في نمو هذه العاطفة بشكل سليم .

ولذا فإن نمو بعض الحاجات العاطفية الخاصة ، غالبا ما يلعب دورا هاما في وقوع الفرد في مشكلة اجتماعية . غير أن النظريات السيكولوجية المفسرة لهذه المشكلات الاجتماعية ليست متكاملة ، وذلك لأنها لا تعطي تفسيراً مباشراً للتغيرات الواسعة التي تؤدي إلي إحداث أو تشكيل الانحراف ، وعلي الرغم من ذلك ، فإن النظريات السيكولوجية المتعلقة بالمشاعر والأحاسيس

، تشكل جانبا حيويا للصورة العلية (السببية) الكلية في معظم المشكلات الاجتماعية ، فهي غالبا ما تساعد علي تفسير ردود الفعل المتباينة للظروف الاجتماعية السائدة .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو :كيف تقوم العوامل السيكولوجية والاجتماعية بعملها اليومي في حياة المجتمع بحيث تؤدي إلي خلق مشكلات اجتماعية؟

للإجابة عن هذا التساؤل ، نجد أنه من الضروري فحص الظروف الدقيقة لكل من الأسرة والمدرسة والمجتمع باعتبارها البيانات التي تحدث فيها المشكلات الاجتماعية . ويمكن فهم هذه الظروف في ضوء نظرية عليّة أوسع مثل : نظرية التفكك الاجتماعي ، وتكتسب النظريات العلية الأساسية مضمونها وصلاحياتها بعد اختبار تلك الظروف المميزة في حياة المجتمع . ولكي نفهم أثر التفكك الاجتماعي في المشكلة الاجتماعية، نجد أنه من الضروري اختبار تلك البيانات الاجتماعية التي تكتسب فيها القيم والطموحات وتتطور وتنمو فيها السمات الشخصية للأفراد ، رغم أن الظروف التي تسود هذه البيئات ليست كافية بذاتها لإعطاء تفسير واضح لوجود أي مشكلة اجتماعية ، غير أنها تعتبر في الوقت ذات أهمية كبيرة في دراسة المشكلات الاجتماعية ، كما أنها تساعد علي تحديد أين؟

ومتى؟ وكيف؟ تستخدم المقاييس العلاجية الأكثر فاعلية . ويمكن أن نتناول هذه الشرائح المجتمعية علي النحو التالي :

١- الأسرة Family

لا شك أن الأسرة تعتبر الوحدة الأساسية للمجتمع. ولذا فهي تستحق اهتماما خاصا ، فهي المكان الذي يتشرب فيه الطفل معظم قيمه ويكتسب منها طموحاته واتجاهاته الأساسية . ففيها يتعلم معنى التميز العنصري ، ومنها يتشرب قيما إجرامية ، أو يفشل في تشرب القيم التي تمكنه من المقاومة الشديدة للنشاط الإجرامي . من هذا المنطلق نجد أن هذا الدور الكبير في عملية التنشئة الاجتماعية، يتطلب تركيزا كبيرا ليس علي ما تفعله الأسرة فحسب ، وإنما علي ما فشلت في القيام به أيضا .

إن عدم قدرة الأسرة علي نقل قيمها التقليدية يرجع إلي ظروف متعددة ، فالأسرة يمكن أن يتحطم بناؤها نتيجة للطلاق أو الانفصال، أو لعدم وجود صلات قوية تربط أعضائها مع بعضهم البعض ، تلك الظروف العائلية التي من شأنها أن تسهم في خلق مشكلات اجتماعية معينة ، تشكل موضوعا جديرا بالبحث والاستقصاء. ويتضح دور الأسرة الهام في فهم المشكلات الاجتماعية ، حينما يكون صراع القيم في المجتمع علي درجة كبيرة من الخطورة ، حيث يمكن الكشف عن هذا

الصراع من خلال الأسرة التي تعتبر قاعدة انطلاق القيم ونشرها في المجتمع.

هذا بالإضافة إلى أن في الأسرة تكمن العوامل السيكولوجية الأساسية التي تشكل قابلية الفرد للتورط في المشكلات الاجتماعية . ولذا فإن النظريات العلمية الأساسية في دراسة المشكلات الاجتماعية ، يمكن دعمها وتحليلها من خلال دراسة الحياة الأسرية .

٢- الجيرة : Neighbourhood

ليس للجيرة قوانين رسمية ، كما أنها ليست وسطا جماهيريا له فاعليته . غير أنها تولد تأثيرات ثقافية ثانوية علي درجة من الأهمية يمكن قبولها فالمعايير العامة للجيرة يمكن أن تقوي المعايير العامة للمجتمع الكبير أو تصدم بها في بعض المجالات .

ومن الممكن أن تشكل الجيرة وسطا اجتماعيا مناسباً تتركز فيه أنواع معينة من العائلات التي تظهر فيها عصابات إجرامية ، كما تنشأ فيها ثقافة ثانوية إجرامية . ولذا فهي أرض اختبار ملائمة لسبر غور مشكلات اجتماعية معينة . ومن الأبحاث الهامة في مجال انحراف الأحداث ، تلك التي تركزت حول اكتشاف مناطق الجيرة التي تتوافر فيها معدلات مرتفعة من الجانحين (أو منتهكي القوانين) .

وقد أظهرت هذه البحوث أن المناطق التي تنتم بمظاهر التفكك الاجتماعي هي التي تتوافر فيها هذه المعدلات المرتفعة من الجانحين . ذلك أن روابط الأسرة تكاد تكون معدومة ، كما أن الأسرة في حد ذاتها تكون منعزلة عن المجتمع ، وتعتبر خارج نطاق المجرى الرئيس لطموحات المجتمع وقواعد العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، مما يتيح المجال فيها لتركيز العائلات التي تنتم بقيم إجرامية ، وانخراط الشباب في جماعات إجرامية منحرفة .

٣- جماعة الأصدقاء : Peer Group

تعتبر هذه الجماعة العامل المؤثر في سلوك الفرد بعد الأسرة وقد تفوقها أهمية في بعض الأحيان ، فكثير من الأطفال ومن هم في سن العشرين علي وجه الخصوص يشعرون بولاء عميق للعصابة أو الجماعة ، وتعتبر هذه العصابة أحيانا تعبيراً لاغتراب الجماعة عن قيم المجتمع الكبير وغالباً ما تقدم خدماتها للأطفال الذين فشلت أسرهم في تقديمها . وبعضها يعتبر مرتعاً خصباً للسلوك الانحرافي رغم عدم وضوح عدد المنحرفين الذين تفرزهم هذه الجماعات والخدمات التي تقدمها لأولئك الذين أصبحوا جانحين . (٢٤)

الفصل الثانى

المشكلات الاجتماعية ، فرضياتها ، ومواقفها ، واتجاهاتها

فرضيات حول المشكلات الاجتماعية :

يجدر بنا أن نتساءل أولاً - متى تصبح " حالة اجتماعية " S. Condition ، معينة مشكلة اجتماعية ؟

لاشك أن حالة اجتماعية معينة تصبح مشكلة اجتماعية ، حينما يتفق غالبية الناس فى المجتمع على أنها تشكل انتهاكاً صريحاً للقيم السائدة ولا بد من استبعادها أو معالجتها من خلال عمل جماعى .

ولكى تكون المشكلة الاجتماعية واضحة المعالم ، ينبغى أن يتوافر فيها عنصران :

أحدهما موضوعى، والآخر ذاتى، ويشكل العنصر الموضوعى الحالة الاجتماعية ذاتها ، أما العنصر الذاتى فهو الاعتقاد بأن هذه الحالة لابد من تغييرها . والعملية التى تؤدى إلى ظهور هذا الاعتقاد عملية معقدة تتضمن قوى فردية وتاريخية تؤثر فى تطور قيم المجتمع.(١)

ولنا أن نتساءل - ما الذى يساعدنا على فهم المشكلات الاجتماعية والعوامل المؤدية لها؟ لاشك أن لكل منا أسلوبه

الخاص فى النظر تجاه الأمور فى هذه الحياة. ولنا تجاهها
وجهات نظر ذاتية ومتباينة ، نقوم من خلالها بوضع فروض
معينة عن العالم الذى نعيش فيه، تمكننا من الحصول على إطار
عام يساعدنا على فهم تجربتنا فى هذه الحياة لتحقيق فهم أفضل
لما يدور حولنا فى هذا العالم من أشياء مختلفة ومساعدتنا على
كيفية الاستجابة لها، ونكتشف أحياناً أن وجهات نظرنا المتباينة
لاتعطينا إطاراً مرجعياً على درجة من الأهمية حول فهم هذه
الأشياء من حولنا مما يدعونا إلى العمل على تغييرها أو
معالجتها .

فعلماء الاجتماع حينما يقررون أن هناك مشكلات
اجتماعية ، فانهم يضعون فروضاً أساسية حول الأسباب التى
ساعدت على حدوثها ، وتعتبر هذه الفروض فى نظرهم نقطة
الإنطلاق نحو دراسة هذه المشكلات وبخاصة المعقدة منها.
ويمكننا أن نتناول بعض هذه الفروض على النحو التالى :
الفرضية الأولى : تعتبر المشكلات الاجتماعية - إلى حد كبير -
محصلة لتأثيرات غير مباشرة أو غير متوقعة لأنماط سلوكية
مقبولة" . ان هناك أمثلة عديدة تؤيد صدق هذه الفرضية منها "
مشكلة الانفجار السكانى" . هذه المشكلة ليست مجرد الحاجة
للدعم الغذائى للأعداد المتزايدة من السكان، رغم سوء التغذية
الذى تعاني منه البلدان المتضخمة سكانياً، وإنما توفير الهواء

النقى ، والسكن المناسب ، والتعليم ، والتوظيف ، وتحسين نوعية الحياة ، كل ذلك عوامل تتدرج تحت هذه المشكلة السكانية. وبالتالي ، فإن السعى وراء الانجاب الكثير والذي كان موضع تقدير المعايير الاجتماعية ، قد أصبح فى وقتنا الحاضر يشكل مشكلة اجتماعية كبيرة وهو ما يكشف عن أثر التغير الاجتماعى حول المشكلات الاجتماعية.

الفرضية الثانية : " يمكن لبناء اجتماعى أو ثقافى ما أن يحافظ على تماسك الأفراد فى المجتمع وف نفس الوقت يساعد على انحرافهم ". فمثلاً، هناك أساليب عدة فى اكتساب الملكية ، تعتبر مقبولة اجتماعياً، مثل : (العمل من أجل الكسب، وشراء سيارة، وزراعة مزرعة أو تشييد مصنع .أما أساليب مثل ، (السرقه - للتزوير - الخداع ...) فهى اساليب انحرافية ومرفوضة اجتماعياً . أى أن هناك أساليب تؤكد على الكسب المشروع وأخرى غير شرعية تتدرج فى إطار الأساليب الإنحرافية .

وهناك مثال يؤكد صحة هذه الفرضية وهو استخدام " المبيدات الحشرية " Insecticides فقد كانت هذه المركبات الكيماوية بمثابة نعمة كبيرة لقطاع المزارعين والمستهلكين، فهى تقضى على الحشرات الضارة للنبات ، وتعمل على حفظ المحاصيل من التلف ، كما أنها تساعد المزارعين على انتاج مواد غذائية أكثر لعدد أكبر من الناس بأقل التكاليف.أما وقد

أعلن " علماء البيئة " Ecologists ، الآن أن هذه المبيدات تقضى على خصوبة التربة وعلى النباتات، وتلوث المحاصيل الزراعية ، فان اعتماد المزارعين عليها الآن اعتماداً كبيراً فى حماية محاصيلهم قد خلق العديد من المشكلات الجديدة ، والتي بدأ المستهلكون يحسون بوطأتها، مما حدا بالكثير من الدول القيام بمنع استخدامها ودعوة العلماء إلى ايجاد البديل للتخفيف من حدة هذه الآثار الضارة . وهكذا يتضح أن ماكان يعتبر فى الماضى نعمة بالنسبة لاستخدام المبيدات الحشرية أصبح الآن نقمة ، وذلك لما آلت اليه هذه المبيدات من مشكلات غير متوقعة وغير مقصودة لأساليب مقبولة فى معالجة الأشياء وبخاصة تلك التى تتعلق بالتغير التكنولوجى .

الفرضية الثالثة : " كل مجتمع أو بناء اجتماعى يتكون من فئات متباينة من الناس، تختلف فيما بينها من حيث مستويات الدخل، ومستوى التعليم ، والأساس العرقى، والمهن . هذه الفئات التى تشكل " تدرجاً اجتماعياً Strata ، أو طبقات اجتماعية Social Layers ، تعاني نفس المشكلات المختلفة ، ولكنهم يختلفون فى فهمها باختلاف طبقاتهم .

وهذا يعنى أن اتجاه الفرد يمكن أن يخضع لتأثير المستوى التعليمى ومستوى الدخل، والمهنة ، والتجربة الشخصية . وطالما أن الفرد يمكن أن يشغل أكثر من مركز فان

اتجاهه الفردى نادراً ما يحدد بعامل واحد فقط . وهذا الاتجاه نحو مشكلة معينة يمكن أن يتغير عندما ينتقل من موضع لآخر ، ولكي نحدد اتجاهات الفرد تجاه المشكلات الاجتماعية لابد من الأخذ فى الاعتبار وضعه الاجتماعى وتجارب الشخصية والطبقة التى ينتمى إليها هذه العوامل لا تساعد على فهمنا المشكلة فحسب، وإنما تساعد على الحل المقترح لهذه المشكلة .

الفرضية الرابعة : " الناس فى التدرج الاجتماعى المتباين ، يقترحون حلولاً متباينة للمشكلات الاجتماعية " وطالما أن هذه الحلول غالباً ما تحظى باهتمامهم الخاص وتتفق مع قيمهم ، فمن الصعوبة بمكان الوصول إلى اتفاق عام بصدها أو وضع حلول شاملة لها. فمثلاً ، يمكن أن تفضل جماعة ما عدم وضع حلول لمشكلات معينة ، طالما أن هذه الجماعة تستفيد من بقاء هذه المشكلة بدون حل (٢) .

هذه الفروض فى مجملها تتضمن نقطتين أساسيتين هما : الأولى : أن كل بناء اجتماعى يمكن أن يولد أو يخلق مشكلات اجتماعية ، أو أن يسهم فى خلق مشكلات جديدة أو انحرافات جديدة .

الثانية : يتأثر سلوك الفرد وإدراكه واتجاهاته بالوضع الاجتماعى الذى يشغله فى المجتمع وكذلك بالطريقة التى ينتمى إليها .

المشكلات الاجتماعية وتحديات التنمية

إننا لا نستطيع أن نتحدث عن التحديات الاجتماعية للتنمية ولا حتى عن صورة منها ، مثل المشكلات الاجتماعية ، دون أن نعرض أولاً للتصورات لمختلفة للتنمية وأهدافها وللنقد الموجه ثم نحدد التصور الذى نقبله لها (٣) .

السمات العامة للنظريات الغربية عن التنمية :

على الرغم من أن التنمية (بأبعادها المختلفة : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) اصبت الهدف الرئيسى المعلن لرجال السياسة والاقتصاد والاجتماع فى مختلف دول العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وعلى الرغم من كثرة المؤتمرات الدولية والقومية والمحلية وتعدد الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع ومن تعدد البرامج والخطط التى تصنعها الحكومات والهيئات لتحقيق هذا الهدف - وعلى الرغم من ذلك فان هذا المفهوم ذاته - مفهوم التنمية مازال من أكثر المفاهيم غموضاً ومثاراً للجدل، فليس هناك تعريف عام متفق عليه حتى بين العلماء الاجتماعيين لمفهوم التنمية ولما يرتبط به من مفاهيم اخرى مثل أهداف التنمية ومؤشرات التنمية ... الخ . ويترتب على ذلك الاختلاف فى تعريف مفهوم التنمية بالطبع اختلافات فى البرامج التى

توضع لتحقيق التنمية واختلافات فى تصور العقبات والصعوبات التى تقف فى طريق تحقيقها .

وليس ذلك بالأمر المستغرب على الإطلاق اذا نظرنا اليه فى ضوء الوضع الراهن للعلوم الاجتماعية سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية وفى ضوء الصلة الوثيقة بين هذه العلوم من جهة وبين الاتجاهات الايدلوجية والسياسية من جهة أخرى . ان مفهوم التنمية يستمد معناه لدى كل من يستخدمه من النظرية الاجتماعية العامة التى يتبناها - تلك النظرية التى تحتوى على الافتراضات الأساسية أو المسلمات الرئيسية عن طبيعة المجتمع والواقع الاجتماعى والقوى الاجتماعية والتغير الاجتماعى وطبيعة الانسان والأنساق الاجتماعية والثقافية التى يعيش الانسان فى ظلها وموقفه منها... الخ ومن المعروف أن هناك نظريات اجتماعية متعددة تختلف فيما بينها من حيث هذه الافتراضات الأساسية التى تركز عليها فالموقف النظرى فى العلوم الاجتماعية يختلف عنه فى العلوم الطبيعية .

ففى العلوم الطبيعية ، كعلم الحياة مثلاً يوجد واقع بيولوجى له وجود موضوعى مستقل عن العالم الذى يبحثه (ظواهرات الحياة) من جهة ومن أخرى توجد نظرية عامة تصور هذا الواقع فى جوهره وتضم القوانين التى تحكم تغيره وتطوره ،

كما توجد نظريات نوعية أو فرعية تصور كل جانب من جوانب هذا الواقع على حدة (مثل نظريات وظائف الأعضاء أو التشريح أو الأجنة) ولكنها تستند على النظرية العامة وتستمد منها مسلماتها الأساسية . ولم يعد هناك تعدد فى النظريات العامة فى العلم الطبيعى الواحد بل أصبحت هناك نظرية واحدة ثبت صدقها فى الأدلة الامبيريقية وأصبحت مهمة العلماء تطويرها والاضافة اليها واستخدامها فى تفسير كافة الأحداث التى تدخل ضمن نطاقها . أما فى العلوم الاجتماعية فانه على الرغم من وجود واقع اجتماعى له وجود موضوعى مستقل عن العالم الذى يبحثه (الظواهرات الاجتماعية) فإننا نجد نظريات عامة متعددة كل منها يقدم تصويراً لهذا الواقع يخالف ذلك الذى تقدمه غيرها وبالتالي سنجد تفسيرات مختلفة لنفس الظاهرة الاجتماعية الواحدة . وهنا يواجه أى دارس لهذه النظريات بموقف حتى يتعين عليه فيه أن - يقارن بين هذه النظريات المختلفة ويختار من بينها ما يرى أنها الأصلح أو أنها الأكثر اقناعاً .

لقد ناقش العديد من العلماء الاجتماعيين المستثمرين ظاهرة التعدد فى النظريات الاجتماعية العامة وبينوا بالأدلة العامة كيف أن هذه الاختلافات النظرية تعكس اختلافات ايدلوجية وسياسية بين العلماء ونبهوا إلى ضرورة الكشف عن

الأهداف السياسية الكامنة وراء النظرية الاجتماعية العامة وما يتفرع من تفسيرات بل وحتى تعريفات لمختلف الظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرة التنمية وقد كشف بعض الاجتماعيين من دول العالم الثالث بل وحتى من الدول الغربية عن الأهداف السياسية لنظريات التنمية التي تصنع في الغرب وتصدر إلى دول العالم الثالث ليتبنها العلماء الاجتماعيون والساسة فيها وبينوا كيف أنها لاتزيد عن كونها تزييفاً للواقع وأن وضع سياسات عملية للتنمية اعتماداً عليها إنما يؤدي إلى تكريس التخلف في هذه البلدان واستمرار تبعيتها لدول الغرب (٤).

التحديات الاجتماعية للتنمية :

أن مناقشة النظريات المختلفة للتنمية وما تتطوى عليه من سلبات أساسية عن مسببات التخلف والنموذج الأمثل للنمو وما يترتب على ذلك من اجراءات وسياسات عملية لتحقيق التنمية وما يرتبط به من أيدلوجيات قد بينت لنا أنه يمكن تصنيف هذه النظريات إلى نمطين أساسيين : نمط يكرس التبعية للبلدان المتقدمة في اطار العلاقات الدولية القائمة (والتي ليست في صالح البلدان المسماة بالنامية) يجعل من التنمية مجرد عمليات جزئية تتم داخل سياق عام متخلف، ونمط آخر يركز على ضرورة التنمية الشاملة من طريق احداث تغييرات جذرية في الأبنية الاجتماعية للبلدان المختلفة دون ما تبعية وعن طريق

تنمية القدرات الخلاقة لغالبية الناس فى المجتمع على أساس توجيه فائض انتاجهم نحو هذا الهدف باعتبار ذلك استثمار لاغنى عنه وذلك من خلال القضاء على المشكلات الإجتماعية (٥).

ومن الطبيعى أن كلاً من هذين النمطين سوف تختلف رؤيته لتحديات التنمية أو معوقاتهما عن الآخر اختلافاً بيناً . فالنمط الأول يرى أن من أهم معوقات التنمية فى البلدان النامية مقاومة هذه المجتمعات للتغير وللتحديث على النموذج الغربى الرأسمالى . وهذه المقاومة تتخذ أشكالاً شتى تبعاً لكل اتجاه نظرى داخل هذا النمط. فالاتجاه السيكلوجى الذى يمثله ماكيلاند وهيجن يرى أن هذه المقاومة تتمثل أساساً فى ضعف توفر الحاجة إلى الانجاز والاهتمام بشؤون الآخرين وسيادة للشخصية غير الخلاقة وغير الابداعية والتسلطية لدى المجتمعات المتخلفة، بينما يرى أصحاب الاتجاه الانتشارى أن أهم معوقات التنمية هى القيم التقليدية السائدة فى دول العالم الثالث والتى تتعارض مع قيم المجتمعات الرأسمالية وتعوق جهود هذه الدول الأخيرة فى نشر خصائص التنمية فى المجتمع المتخلف ويرى أصحاب الاتجاه التطورى أن معوقات التنمية تتمثل فى الإنساق الاجتماعية والثقافية القائمة فى البلدان المتخلفة أما أصحاب مايعرف باتجاه المؤشرات فانهم يرون أن معوقات

التنمية تتمثل فى فقدان سمات التنمية مثل سمة العمومية والتوجه نحو الانجاز وخصوصية الأكوار وهى السمات السائدة فى الدول المتقدمة (الرأسمالية).

وقد تعرضت كل هذه المفاهيم للنقد المتعمق من جانب العلماء الاجتماعيين الراديكاليين والتقدميين الذين رأوا أنها جميعاً ذات أهداف سياسية تتلخص ببساطة فى محاولة تحويل البلدان فى العالم الثالث إلى صورة مشوهة من الدول الغربية الرأسمالية عن طريق تصدير عناصر بنائية فوقية وسيكولوجية إلى هذه البلدان مع الإبقاء على البناء الأساس فيها فى حالة من التخلف مما تسهل معه مهمة نهب ثرواتها واخضاعها للتبعية الدائمة . فمعالجة التنمية ومعوقاتها على هذا الأساس معالجة غير علمية تتجاهل تماماً الأبعاد التاريخية للتخلف وفضلاً عن ذلك فإنها تشتمل على أحكام قيمية متحيزة وتفسر الشئ بذاته، أى أنها تفسر التخلف بالتخلف . فالقيم والعادات والتقاليد والأنساق الاجتماعية والثقافية والسمات الشخصية كلها نتائج وليست مسببات للواقع الاجتماعى المادى الذى يعيشه الناس .

أما النمط الثانى من نظريات التنمية فإنه ينظر إلى معوقات التنمية نظرة شمولية وبنائية وواقعية ويبدأ بالتسليم ، وبناء على الأدلة ، بأن أهم معوقات التنمية تتمثل فى الاستغلال الواقع على البلدان المتخلفة ونهب ثرواتها بواسطة البلدان

الرأسمالية المتقدمة فى ظل نظام اقتصادى عالمى تسيطر عليه الدول المتقدمة مما يحول دون نمو البلدان المتخلفة نمواً طبيعياً فى الطريق الرأسمالى أو الإشتراكى والمثال على ذلك ما فعله الاستعمار البريطانى فى مصر من إيقاف النمو الصناعى الذى بداه محمد على وتحويل المواد الخام (بخاصة القطن) إلى انجلترا ليساهم بذلك فى التنمية الصناعية والاجتماعية لها . ولعل الرغم من تغيير الأساليب الاستعمارية الجديدة لأنها ما زالت تتبع نفس المبدأ وهو استنزاف ثروات الشعوب (البترول فى المنطقة العربية مثلاً) ويرى أصحاب هذا الاتجاه أيضاً أن القوى العالمية التى تعوق عملية التنمية تتحالف دائماً مع قوى محلية فى البلدان المتخلفة تقف دائماً حائلاً دون التغيير لتحقيق التنمية الحقيقية فى هذه البلدان .

ويرتبط بهاتين العقبتين الأساسيتين عقبة ثالثة تتمثل فى نشر أيولوجية محافظة معاكسة للتنمية بالأسلوب الثورى وتشكل نظريات التنمية الغربية ذاتها جزءاً أساسياً فيها .

وتؤدى هذه المعوقات الرئيسية الثلاث مجتمعة إلى خلق سلسلة من المعوقات أمام التنمية منها الاضعاف المستمر لقدرات الغالبية العظمى من الشعوب على الانتاج والخلق والابداع وإيقائهم فى حالة من التخلف الفيزيقي والفكرى والروحي وتزييف وعيهم بالعالم الذى يعيشون فيه وبالقوى الاجتماعية

والسياسة المعادية لتنمية مجتمعهم ويرتبط بذلك كله مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي تشترك بلدان العالم الثالث فى المعاناة منها (٦) .

المشكلات الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث :

مثمما تعالج مفهومات التنمية وسياساتها وتحدياتها من منظورات فكرية وأيديولوجية مختلفة تعالج المشكلات الاجتماعية أيضاً بنفس الكيفية . والخطير فى الأمر أن العلماء الاجتماعيين فى العالم الثالث ينقلون المنطلقات النظرية والأساليب المنهجية المتبعة فى الغرب إلى بلدانهم ويطبقونها كما هى حتى دون تفرقة بين الطبيعة النوعية للمشكلات الاجتماعية فى الدول الغربية الرأسمالية وبين الطبيعة النوعية لهذه المشكلات فى الدول النامية . ان معظم الدراسات التى أجريت عن ظاهرات اعتبرت مشكلات اجتماعية ركزت على مسائل سلوكية مثل : تعاطى المخدرات - البغاء - الجريمة - جناح الأحداث - البطالة - التكس السكاني - الاقليات - الانحرافات الجنسية الخ . وعادة ما تفسر هذه الظاهرات تفسيرات مثالية بحيث تعزى إلى نواحي بيولوجية أو سلوكية أو ثقافية أو اجتماعية بالمعنى المحدود دون معالجتها على ضوء البناء الاجتماعى الاقتصادى السياسى للمجتمع .

أن طبيعة المشكلات الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث المتخلف تختلف اختلافاً نوعياً عن تلك التى يعالجها العلماء فى البلدان الغربية المتقدمة . وبالتالى فإن الأهمية النسبية التى نعطيها لكل منها يجب أن تختلف عن تلك التى يعطونها لها فى الغرب . ولابد من أن يكون تعريفنا للمشكلة الاجتماعية وأسلوبنا المنهجى فى دراستها واختيارنا للظواهر التى ندرسها مرتبطاً مباشرة بالتنمية بمعناها العلمى الحقيقى وليس معناها الغربى . لذلك نقدم الاطار التالى لموضوعات مقترحة فى ميدان المشكلات الاجتماعية بوصفها من معوقات التنمية الاجتماعية ونتاجاً للتخلف فى آن واحد :

- ١- أنماط الاستغلال الفعلى الذى يتعرض له المجتمع ككل من جانب القوى الأجنبية والذى تتعرض فئات الجمهور المختلفة من جانب المحلية والأساليب التى تتبع فى ذلك، وطبيعة هذه القوى وموقفها التنمى .
- ٢- القيم المدمرة التى تنشرها القوى الاستغلالية بين فئات المجتمع والأوهام الزائفة التى تروج لها مثل القيم الانسانية والفردية والقيم الاستهلاكية والقيم التطوعية التى يستحيل اشباعها الا لفئات قليلة على حساب الأغلبية .
- ٣- الظروف المعيشية الفعلية والانسانية التى تحيا فيها غالبية جماهير الشعب فى البلدان المتخلفة (الظروف

الغذائية والصحية والسكانية والمواصلات والامية
....الخ) وانعكاسها على قدرات الانسان وتأثير ذلك
على موقفه من التنمية ودرجة اسهامه فيها .

٤- تبديد مصادر الثروة فى المجتمع والاستخدام البذخى
لفائض جهد الكادحين من جانب الفئات الطفيلية
والمستغلة بالمجتمع .

٥- التفاوت الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بين فئات
الشعب وكيفية توزيع الثروة ومدى تحقق العدالة
الاجتماعية .

٦- طبيعة التفاوت الحاد بين القرية والمدينة والكشف عن
طبيعة القوى التى تتركس هذا التفاوت .

٧- طبيعة الوعى الاجتماعى بقضايا المجتمع وتنميته لدى
فئات الشعب المختلفة وأسباب تدهوره.

٨- الفساد الحكومى والادارى وطبيعة القوى المستفيدة منه
ودرجة اسهامه فى تكريس تخلف واستغلال الجماهير .

٩- مدى ارتباط كل المشكلات الاجتماعية التقليدية
(المخدرات - البغاء - الجريمة - انحراف الأحداث
.....الخ) بالعناصر السابقة ومدى تعويقها للتنمية .

ويجب أن نشير فى النهاية إلى أن الهدف الرئيسى من
دراسة هذه الموضوعات يجب أن يكون هو جماهير الشعب

بكل فئاته بمعنى أن توضع أمامه نتائج هذه الدراسات لتسهم في زيادة وعيه وتكون مرشداً له في عمله من أجل تحقيق التنمية . (٧)

مغالطات شائعة حول المشكلات الاجتماعية Fallacies about S. Problems :

على الرغم من القدر الضئيل من المعرفة المتوفرة لدى الغالبية من الناس ، عن المشكلات الاجتماعية ، إلا أن هذه المعرفة ليست منظمة بشكل عام، وذلك لما يشوبها من مغالطات شائعة . فهي غالباً ما تكون متناقضة وغير صحيحة. ولاشك أن نتناول بعض هذه المغالطات التي تدور حول المشكلات الاجتماعية، سوف تكشف عن تلك المعرفة بأنها معرفة يشوبها الغموض ولا يعتمد عليها من الناحية الموضوعية . ومن أبرز هذه المغالطات ما يلي :

١- الإجماع على ماهية المشكلات الاجتماعية :

وهذا يعني أن ما يعتبر مشكلة اجتماعية لدى البعض، قد لا يعتبر كذلك بالنسبة للبعض الآخر . ففي أمريكا - مثلاً - يرى الكثير من الناس أن الإسكان ، الفقر ، والبطالة تشكل مشكلات اجتماعية خطيرة، بينما لا يتفق

آخرون كثيرون فى هذا الرأى، وهكذا فى كثير من المشكلات . ورغم وجود اتفاق كبير على بعض المشكلات إلا أن هذا الاتفاق لن يكون تاماً . وهذا يشير إلى أن الناس غير متفقين على الظروف التى تعتبر فى حد ذاتها مشكلات إجتماعية .

٢- المشكلات الاجتماعية حتمية وطبيعية :

هناك من يرى بأن المشكلات الاجتماعية طبيعية وحتمية، غير أن هناك من يرى ، وبخاصة بعض علماء الاجتماع ، أنها انهيار أو تعطيلاً لنظام قائم، وفى هذا الصدد يعرف "مرتون" و "نسبت" المشكلات الاجتماعية بأنها "معوقات أو انحرافات فى السلوك الاجتماعى تؤثر فى عدد كبير من الناس، وتكون موضع اهتمام بالغ من جانب عدد كبير من أفراد المجتمع الذى تحدث فيه مثل هذه الانحرافات".

ورغم أن هذا التعريف يلائم بعض المشكلات مثل: الإدمان على المخدرات، وارتكاب الجرائم، غير أنه يخفى حقيقة هامة مؤداها أن كثيراً من المشكلات تعتبر نتاجاً للسلوك الطبيعى ، وليست ناجمة عن معوقات أو انحرافات فى السلوك الاجتماعى . فمثلاً- تربية الأطفال والإنجاب سلوك طبيعى ، ولكن تنشأ عنه

مشكلة الانفجار السكاني . ولذا، فإن السلوك التقليدي والطبيعي المقبول لدى قطاع كبير من الناس قد يسهم في ظهور مشكلات اجتماعية بنفس القدر الذي يسهم فيه السلوك الانحرافي غير الاجتماعي في خلق مثل هذه المشكلات .

حتى أن المشكلات التي تعتبر نتيجة مباشرة للمعوقات أو انحرافات في السلوك مثل : الكحول أو الجريمة، أو الإدمان على تعاطي المخدرات لا يمكن تحليلها تحليلاً دقيقاً في ضوء الانحراف السلوكي ، ذلك أن القيم والضغوط الاجتماعية التي تجعل الإنسان طموحاً ، هي ذاتها يمكن أن تسهم في خلق حالة من التوتر والإحباط والفشل، والتي من شأنها أن تشجع على مثل تلك الانحرافات السلوكية. وباختصار يمكن القول أن المشكلات الاجتماعية هي المحصلة الحتمية والطبيعية والمنطقية للقيم والممارسات الاجتماعية ، أي أنها ليست شاذة وإنما هي نواتج طبيعية لتنظيماتنا الاجتماعية .

٣- ارتباط المشكلات الاجتماعية بالمنحرفين

من أكثر المغالطات انتشاراً، ذلك الاعتقاد السائد بأن المشكلات الاجتماعية تنشأ عادة من أفعال المنحرفين من الناس فحسب ، ذلك أن تحليل المشكلات الاجتماعية

غالباً ما يحدث فى ضوء الثنائية البسيطة (الخير والشر)
ففى الوقت الذى يشعر فيه بالسعادة تغمرنا عند القضاء
على المنحرفين من الناس فى كل رواية أو فيلم سينمائي
نشاهده باعتبارهم من مصدر المشكلات الاجتماعية -
نجد أن هذه المشكلات غالباً ما تحدث من قبل الأسوياء
من الذين ينكبون على أعمالهم ، وبقدر أكبر مما يحدثه
المنحرفون الحقيقيون من هذه المشكلات ، ولذا فإن
استمرار المشكلات الاجتماعية فى حدوثها يأتي لما يهيئه
هؤلاء الأخيار لها من ظروف ملائمة. غير أن هذه
الحقيقة ليس من السهل قبولها والتسليم بها، ذلك أن جميع
الأفعال الشريرة والأخلاقية ، غالباً ما تصدر عن أفراد
هم فى الحقيقة أشرار .

ومن هنا أصبح الأمر لدى كثير من الناس أن
عمل شيء ما تجاه المشكلات الاجتماعية يعنى البحث
عن هؤلاء الأشرار ومعاقبتهم .

٤- تبرز المشكلات الاجتماعية بمجرد الحديث عنها :

يرى الكثيرون أن التحدث عن المشكلات الاجتماعية
القائمة فى مجتمعاتهم أمراً له خطورته ، فهو يضخم من
حالة القلق لدى الناس ، سيما وأن معظمهم يهتم بأمورهم
الشخصية، وقد وجد الباحثون الاجتماعيون أن إثارة

اهتمام الناس حول مشكلة ما ليس بالأمر السهل، ما لم تستثر هذه المشكلات عواطفهم بشكل فعال، وتهدد وضعهم وعلاقاتهم وقيمهم التي يعتدون بها، تهديداً حقيقياً. وهنا يمكن القول بأن التحدث عن وضع ما أو مشكلة معينة بأنه يثير المتاعب ويساعد على تفاقم المشكلات القائمة، أمر خاطيء ، بل - على العكس من ذلك - أن التحدث عن المشكلة ومناقشتها يساعد على وعى الناس بها ومحاولة وضع حل ملائم بصدها .
فالمشكلات أصلية وحقيقية وليست عارضة، يولدها حديث متهور يدور حولها.

٥- أن جميع الناس لديهم الرغبة فى حل المشكلات الاجتماعية :

ان القول بأن هناك رغبة لدى جميع الناس فى حل المشكلات الاجتماعية أمر يصطدم مع معطيات الواقع. ذلك أن كل مشكلة اجتماعية نجد إزاءها بعض الناس أو الجماعات التي لا ترغب فى إيجاد حل لها، وذلك إما لأن قيمهم لم تحددها كمشكلة، أو لأن الحل سيجعلهم يضحون بالكثير من النفوذ أو المال أو المركز أو العواطف، أو أى شيء آخر. ومثال ذلك عدم رغبة أرباب العمل فى حل مشكلة البطالة ، لأنهم يرون فى

استمرارها وجود فائض من العمالة، من شأنه أن يمنع العاملين لديهم من الاستمرار في المطالبة بزيادة الأجور أو تحسين أوضاعهم الوظيفية .

٦- المشكلات الاجتماعية تحل نفسها بنفسها :

إن الاعتقاد السائد بأن المشكلات يمكن أن تزول إذا ما تركت وحدها، يقوم على نظرية التقدم التلقائي الحتمي. تلك النظرية التي لا يقبلها أى عالم اجتماع فى عصرنا الحاضر. ذلك أن تطبيق هذه النظرية على المشكلات الاجتماعية يعتبر عملاً ساذجاً وغير فعال . فعلى الرغم من أن بعض المشكلات لا تشكل خطورة رغم استمرار وجودها، إلا أن هناك مشكلات أخرى مثل : الجريمة - التلوث - مشكلة المرور، يشكل وجودها خطورة كبيرة ويتطلب حلولاً عاجلة ، دون أن تترك هذه الحلول للزمن، ولذا، فإن القول بأن المشكلات الاجتماعية تحل نفسها بنفسها بمرور الوقت أمر يصعب قبوله، لأن ذلك سيحد من تصرفنا إزاء هذه المشكلات التي تواجهنا فى حياتنا ، ويساعد على انتشارها بشكل يصعب وضع الحلول المناسبة بصدها .

٧-تجميع الحقائق حول المشكلة سوف يضع حلاً لها :

ليس هناك مشكلة يمكن معالجتها دون تجميع الحقائق حولها. غير أن الوصول إلى هذه الحقائق لا يضمن تفسير الناس لها بأسلوب واحد متفق عليه. فأية حقيقة لا يصبح لها معنى، إلا إذا تم تفسيرها في إطار القيم الفردية. واتفاق الناس في قيمهم يساعد على حل خلافاتهم، ويصعب حل هذه الخلافات حينما تكون القيم الفردية متباينة، وتصبح عملية تجميع الحقائق عديمة الجدوى في وضع حل لهذه الخلافات.

وحيث أن غالبية المشكلات الاجتماعية تتطوي على أحكام قيمية متصارعة، فليس من السهل أن نتوقع حلاً سريعاً لهذه المشكلات، كما أنه من الصعوبة بمكان أن يوافق الناس على الوسائل حتى ولو اتفقوا في غايات وقيم واحدة، أى أن الاتفاق على الوسائل يصبح أمراً مستحيلاً عندما تتباين أهداف وقيم الناس. ولكن ذلك لا يمنع من القول بأن عملية تجميع الحقائق لها فائدتها. فالدقة في تجميعها يضع حداً للتبريرات التي من خلالها يتجنب البعض المشكلات. فمثلاً - حينما يقال بأنه لا توجد مشكلة فقر حقيقية في أمريكا أو أن كل فرد بحاجة

إلى الرعاية الطبية يمكنه الحصول عليها، فإن هذا القول يمكن أن يصطدم بالحقائق القائمة بشكل واضح .

٨- مشكلات يمكن معالجتها وحلها بدون تغييرات تنظيمية :

لاشك أن معالجة المشكلات الاجتماعية لوضع الحلول الناجحة بصددتها دون إحداث أى تغييرات فى النظم الاجتماعية القائمة يبدو أمراً مستحيلاً. ذلك أن وضع حل شامل لمشكلة ما يتطلب بالضرورة تغييرات حقيقية فى النظم القائمة . فمثلاً -عند معالجة مشكلة الفقر ، فإن ذلك يتطلب تغييرات جذرية فى النظم التعليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة.

وحيث أن الحل الأمثل للمشكلات الاجتماعية ينطوي عادة على تغييرات تنظيمية حقيقية ، وأن هذه التغييرات صعبة التنفيذ ، فمن الصعوبة بمكان ان نتوقع حلاً سريعاً لمثل هذه المشكلات ، فالتغييرات التنظيمية تأتى ببطء أيضاً . (٩)

الفهم السوسيولوجي للمشكلات الاجتماعية وعواملها

لا شك في أن المشكلات الاجتماعية التي تواجه الناس والمجتمعات في الوقت الراهن تحظى باهتمام مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وعلم الاجتماع واحد من تلك العلوم الاجتماعية التي تهتم بالمشكلات الاجتماعية . وإن كان اهتمام علم الاجتماع بهذه المشكلات يأخذ شكلاً معيناً وطابعاً مميزاً فكل فرع من فروع المعرفة ينطلق من زاويته المحدودة لفهم المشكلات الاجتماعية، مثال ذلك علم الاقتصاد ينطلق من طبيعة موضوعه الأساسي وهو النظام الاقتصادي لفهم المشكلات الاجتماعية وتحليلها وطرح الوسائل الكفيلة بمواجهتها . وعلم النفس ينطلق من الظروف النفسية للفرد لفهم المشكلات الاجتماعية. في حين نجد أن علم الاجتماع ينطلق من المجتمع باعتباره الموضوع الرئيسي له فهم .

المشكلات التي يتعرض لها المجتمع . ونظراً لأن مختلف الجوانب التي ينطلق منها فروع المعرفة الأخرى لفهم المشكلات الاجتماعية تقع ضمن إطار المجتمع. فإن علم الاجتماع يتناول المشكلات الاجتماعية بالتركيز على المفاهيم السوسيولوجية المرتبطة بالبناء الاجتماعي للمجتمع، والعلاقات الاجتماعية التي يشتمل عليها. والثقافة التي تشتمل على القيم والمعايير المنتظمة

فى المجتمع والتى تدخل ضمن مكونات البناء الدافعى الموجه لسلوك الشخص .

وبذلك تكون الثقافة والبناء الاجتماعى بما يشتمل عليه من نظم وجماعات وأدوار وأوضاع وعلاقات ترتبط فيما بينها بالإضافة إلى الشخصية والتى تمثل مع الثقافة والبناء الاجتماعى أبعاداً متكاملة مترابطة وتشكل معاً المدخل السوسىولوجى لفهم المشكلات الاجتماعية وتحديد عواملها والظروف المحيطة بها . وبذلك فإن الفهم السوسىولوجى للمشكلات الاجتماعية لايقف عند مجرد الرؤية الجزئية المنطلقة من زاوية محدودة لفهم المشكلات الاجتماعية أو مجرد جمع الحقائق فقط . وإنما يحاول وصف الخصائص المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعى والنسق الثقافى ونسق الشخصية، وتفسير العمليات والعوامل المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية ، وذلك تمهيداً لتحديد السبل الكفيلة بمواجهة تلك المشكلات سواء على مستوى التخطيط والتنمية والسياسة الاجتماعية والنظم وبرامج الإرشاد والخدمات الاجتماعية للمجتمع والمجتمعات المحلية والجماعات والأفراد .

علم الاجتماع التطبيقي ومواجهة المشكلات الاجتماعية فى المجتمع

يؤكد واقع المجتمعات المعاصرة وجود المشكلات الاجتماعية بشكل أو بآخر فى المجتمع البشرى . وذلك لأن طبيعة الحياة البشرية وظروف التفاعل بين أعضاء المجتمع واتساع دائرة الاحتياجات البشرية والمجتمعية تولد بصورة تلقائية صور معينة من المشكلات الاجتماعية ، ولايعنى وجود تلك المشكلات فى أى مجتمع وجود حالة غير طبيعية . ولكن وجود هذه المشكلات بصورة غير طبيعية هو الذى يعنى الشئ الكثير بالنسبة لأى مجتمع . وسواء وجدت المشكلات الاجتماعية بمعدل معقول أو بصور غير طبيعية فإن الانسان يسعى دائماً لمواجهة المشكلات الاجتماعية بمختلف أنواعها بحثاً عن حلول لتلك المشكلات التى تواجهه أو تواجه مجتمعه . وذلك هو حال الانسان فى مختلف مراحل تطور المجتمعات البشرية حتى اليوم .

وتتأثر الحلول التى يقترحها الانسان لمواجهة تلك المشكلات دائماً بالتصور الذى يبنى عليه الانسان فهمه لطبيعة تلك المشكلات والعوامل والقوى المؤدية اليها . وبذلك تختلف الحلول باختلاف العصور التى تقدمها لمواجهة مشكلاتها . الا أنها تتفق فى اتخاذ الأساس العملى مدخلاً لتحديد أنسب الحلول

لمواجهة المشكلات. حيث أنها تؤكد جميعها بصورة واضحة على أهمية البحث العلمى لمشكلات المجتمع لفهمها على أساس واقعى من حيث طبيعتها والظروف الثقافية والاجتماعية والشخصية المرتبطة بوجودها والعوامل والقوى المؤدية اليها . وذلك لتحقيق الفهم المتكامل لحقيقة المشكلات الاجتماعية التى تواجه المجتمع. بحيث يمكن وضع سياسة اجتماعية على أساس علمى لمواجهة تلك المشكلات. ولما كان علم الاجتماع يسهم بفاعلية فى فهم المشكلات الاجتماعية كما أنه يقيم فهمه لتلك المشكلات على أساس من البحث العلمى . فقد لاقى قبولا من الكثيرين فى مختلف المجتمعات البشرية ، بحيث أصبح يعتمد عليه كنظام علمى يساعد على فهم تلك المشكلات فهماً علمياً متكاملاً يمكن أن يكون أساساً يعتمد عليه فى رسم معالم السياسة الاجتماعية لمواجهة تلك المشكلات .

وبذلك ينطلق علم الاجتماع التطبيقى فى مواجهته لتلك المشكلات من الأساس العلمى لفهم المشكلات الاجتماعية الذى يوفره علم الاجتماع حول طبيعة تلك المشكلات وأنواعها وظروفها الثقافية والاجتماعية والشخصية والعوامل والقوى المرتبطة بها .

وفى ضوء ذلك يتم رسم معالم السياسة الاجتماعية المتكاملة لمواجهة مشكلات المجتمع . والتى يتم فى ضوءها

وضع خطط التنمية وتحديد برامجها بما يكفل مواجهة المشكلات بمختلف أنواعها ، ولما كان علم الاجتماع التطبيقي يؤكد على أهمية التخطيط الاجتماعي لعملية التنمية، فإن ظروف التغير المصاحب لعمليات التنمية واحتمالات ظهور بعض المعوقات لمشروعاتها وبرامجها. اقتضت أن يتخذ من برامج الارشاد الاجتماعي لمختلف القطاعات وعلى كافة مستويات المجتمع أساساً لترشيد الرأي العام والاتجاهات بما يجعلها تتقبل مشروعات التنمية وبرامجها إلا أن ذلك لا ينبغي بعض المشكلات التي تقتضى مواجهة وعلاجاً معيناً . ومن ثم يتخذ علم الاجتماع التطبيقي من الخدمة الاجتماعية أساساً له لدعم الجانب الوقائي من تلك المشكلات على مستوى المجتمع والجماعات والأفراد، بالإضافة للبرامج العلاجية التي يستهدف بها مواجهة حالات المشاكل الفعلية على مستوى المجتمع والجماعات والأفراد ببرامج علاجية معينة . بهدف دعم مسيرة عملية الإصلاح الاجتماعي وتنمية المجتمع والنهوض به (١١).

السياسة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية :

لكل مجتمع من المجتمعات البشرية أفكاره وتصوراتهِ الخاصة التي تحدد مفهومه للرفاهية والرعاية الاجتماعية . والتي تستند اليها اختياراته لطريقة العمل الاجتماعي ووسائله، التي

يستهدف بها تحقيق الرفاهية والرعاية الاجتماعية للمواطنين .
وهذه الأفكار والتصورات تعبر عن المبادئ الأساسية للسياسة
الاجتماعية للدولة والتي تتولد بدورها عن تصورات وأفكار
المجتمع العامة. وعن واقع المجتمع وظروفه واحتياجاته المتعلقة
برعاية المواطنين ورفاهيتهم .

ولذلك يميل البعض لتعريف السياسة الاجتماعية بأنها
نتائج التفكير المنظم، الذى يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية
وهى تتبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة
وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية ، وتحدد
الاتجاهات العامة لتنظيمها وإدارتها .

وبذلك يؤكد هذا التعريف على ارتباط السياسة الاجتماعية
بأفكار وتصورات المجتمع العامة التى تحدد اختياراته، كما أن
التعريف يشير لكونها أى السياسة الاجتماعية معبرة عن أهداف
المجتمع المتعلقة برعاية المواطنين ورفاهيتهم . كما أنه يشير
إلى أنها أساس يوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية
الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية والتي تحدد بدورها
الاتجاه العام لتنظيم تلك البرامج والخطط، والوظيفة المرتبطة
بها، بالنسبة لجميع المواطنين أو لفئات معينة أو لضمان مستوى
معيشى معين للفرد . كما أن مجموعة المبادئ التى تقوم عليها
السياسة الاجتماعية للمجتمع تحدد أيضاً مجالات العمل

الاجتماعى الذى توجه اليه البرامج والخطط مثل الرعاية الاجتماعية .

وبذلك يذهب " بيتر تونسنند " Townsend فى مؤلفه " علم الاجتماعى والسياسة الاجتماعية " عام ١٩٧٦ م إلى أن مبادئ السياسة الاجتماعية بمثابة قنوات الاتصال الفعلى بين خطط التنمية وبرامج العمل الاجتماعى فى مجال الرعاية الاجتماعية . وفى ضوء ذلك نجد أن البعض يميل لتعريف السياسة الاجتماعية بأنها تتضمن تلك القوانين والسياسات والبرامج الحكومية التى تؤثر على العلاقات الاجتماعية للأفراد، وعلى علاقاتهم بالمجتمع الذى يعيشون فيه، وبذلك يكون للسياسة الاجتماعية تأثيرها المباشر فى تحديد البرامج الاجتماعية العامة للرعاية الاجتماعية وتأثير غير مباشر على الأنشطة والعلاقات الاختيارية .

ولما كانت السياسة الاجتماعية بمثابة أفكار وتصورات منظمة ترتبط بمفهوم المجتمع للرعاية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية للمواطنين ، وتحدد اختياراته للوسائل الكفيلة بتحقيقها سواء كانت مشروعات أو تشريعات أو برامج، فإنها بذلك ترتبط بأفكار المجتمع وتصورات العامة من ناحية وبواقعه وظروفه واحتياجات مواطنيه من ناحية أخرى ، وهذا الجانب الأخير يتحقق من خلال البحوث الاجتماعية التى تكشف عن واقع

المجتمع وظروفه واحتياجات مواطنيه، وهذا يشير لارتباط صياغة المبادئ العامة للسياسة الاجتماعية بجهود علماء الاجتماع من ناحية ولكون السياسة الاجتماعية توجه عملية التخطيط وصياغة البرامج الخاصة بتحقيق العاية الاجتماعية واختيار المشروعات المحققة لخطط التنمية والتي تساعد على تحقيق رفاهية المواطنين والنهوض بالمجتمع ، فهي تشكل مجالاً أساسياً من المجالات التطبيقية لعلم الاجتماع التطبيقي . كما أن تنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع والجماعات والأفراد ينطلق من البرامج والمشروعات العامة التي حددتها السياسة الاجتماعية لتحقيق الرعاية الاجتماعية للمواطنين وذلك يعكس مدى ارتباط السياسة الاجتماعية بالمجالات التطبيقية لعلم الاجتماع، وقد أوضح عالم الاجتماع "بوتومور" Bottomore الصلة الوثيقة بين علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية، وذلك عندما أشار إلى أن بعض موضوعات السياسة الاجتماعية التي يعالجها السياسيون ورجال الدولة والمصلحون الاجتماعيون فى بريطانيا، وبعض الدول الأخرى تعتمد على المعلومات الدقيقة التي قدمها علم الاجتماع من خلال بحوثه التي أجريت على الفقر، والسكان، والخصوبة ، والتعليم ، والبناء المهني وغيرها من الأمور التي تواجه المجتمع الصناعي . إضافة لذلك تأكيد بعض العلماء على أهمية البحوث السوسولوجية لرسم السياسة

الاجتماعية المتعلقة بتوزيع الخدمة الاجتماعية الرئيسية، على أساس من البحث الدقيق لقياس الاحتياجات ، لكي يضمن تحقيق التوزيع العادل لتلك الخدمات بين قطاعات السكان المختلفة. ولذلك فقد اهتمت بعض الدول بانشاء المراكز العلمية للبحوث التطبيقية لإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية على مختلف جوانب الحياة التي تستهدفها السياسة الاجتماعية ، وذلك لترشيد السياسة الاجتماعية بالصورة التي تجعلها معبرة عن ظروف الواقع ومتطلباته وهذا ما يؤكد فاعلية دور علماء الاجتماع فى وضع السياسة الاجتماعية وتقويم برامجها ونتائج تنفيذها. وذلك يبرز بدوره ارتباط السياسة الاجتماعية بعلم الاجتماع التطبيقى واسهاماته فى مجال الرعاية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية للمواطنين .

وقد أكد " جونار ميردال" Myrdal على أهمية الدور الذى يمارسه عالم الاجتماع فى رسم معالم السياسة الاجتماعية، وتحديد مبادئها ووضع تشريعاتها ، بالإضافة لتوجيه مسار مشروعاتها وبرامجها، وفى ذلك يشير للدور الفعال الذى تشارك به العلماء الاجتماعيون والذين تركت جهودهم تأثيراً واضحاً على السياسات الاجتماعية فى مجال الادارة وغيرها من المجالات. كما أنه يعلق أمالاً كبيرة على دعم مسيرة السياسة

اجتماعية وتطبيقاتها من قبل العلماء الاجتماعيين عامة وعلماء الاجتماع خاصة. (١٢)

مواقف واتجاهات متباينة حول المشكلات الاجتماعية :

هناك وجهات نظر أخرى متباينة بصدد تحديد ماهية المشكلات الاجتماعية فى ضوء معايير مختلفة. فى الوقت الذى انشغل فيه علماء الاجتماع طيلة الخمسين عاماً المنصرمة ومنذ ظهور المؤلفات التى تناولت المشكلات الاجتماعية فى مناقشات عقيمة حول مايعتبر فى حقيقته مشكلة اجتماعية ، كانت هناك معايير واضحة يمكن أن يتحدد فى ضوءها سلوك اجتماعى معين أو ظروف اجتماعية معينة كمشكلات اجتماعية .

غير أن هناك موقفين متناقضين تجاه المعايير المناسبة، أحدهما يحدد المشكلات الاجتماعية أو الظروف الاجتماعية على أساس معايير أخلاقية ومعنوية ، والآخر يبحث فى معايير موضوعية ومحيدة. بالإضافة إلى موقف ثالث يأخذ بالموقفين الأخلاقى والموضوعى فى تشخيصه للمشكلات الاجتماعية وهو " موقف السياسة الاجتماعية " بالإضافة إلى أهمية التخطيط الاجتماعى فى مواجهة المشكلات الاجتماعية .

ويمكن أن نتناول هذه المواقف بشئ من التفصيل على النحو التالى (١٣)

أولاً : الموقف الأخلاقي : The Moral Position

لم يتساعل علماء الاجتماع الأوائل فى كثير من الأحيان، عما اذا كان مجال البحث فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، ينبغي أن يكون المجال الأخلاقى أو المجال الموضوعى، فقد استندوا فى حكمهم على الأشياء بالحق أو الباطل، إلى مجموعة من المبادئ والقوانين الأخلاقية التى تدعمها التقاليد والأديان السائدة. ذلك أن العديد منهم كانوا دعاة دين وموظفى خدمات اجتماعية . وقد اهتموا بعلم الاجتماع من أجل عرض مواقفهم الدينية (التيولوجية) والفلسفية بصدد الحق والباطل .

ويؤكد ذلك عالم اجتماع معروف هو " صمويل ستوفر " Samuel Stauffer، فى قوله " حاول أن تحك بعالم الاجتماع، فانك ستجده أحد رجال الطائفة البروتستانتية " .

ومن الملاحظات التى تتضح من وصف لامبرت Lamert، لعلماء الاجتماع الأوائل، تلك التى تشير إلى أن كثيراً من علماء الاجتماع المعاصرين لا يأخذون فى الاعتبار تلك الآراء المعيارية التى وجهت كثيراً من الأعمال الأولى لزملائهم فى مجال دراسة المشكلات الاجتماعية. غير أن قوة تيار الموقف الأخلاقى له صلة بزيادة الوعى الاجتماعى لدى علماء الفيزياء والعلوم الطبيعية الأخرى ، الذين أصبحوا أكثر وعياً وإدراكاً بالنتائج الاجتماعية الناجمة عن استقصاءاتهم العلمية ، نتيجة

تطور الأسلحة الذرية ووسائل استخدامها. وقد أكدت انجازات
القرون السابقة فى "مجال البحوث الذرية" Nuclear
researches، مقدرة العلماء الفائقة ومسؤولياتهم تجاه العالم الذى
نعيش فيه . ويشعر الكثير من هؤلاء العلماء شعوراً قوياً، بأن
المسؤولية الاجتماعية لدى جميع العلماء، وفى هذه الفترة من
تاريخ العلم، تتمثل فى دعم التحليل العلمى للمشكلات الاجتماعية
والسياسية التى تهدد بشكل خطير للغاية، وجود العلم ذاته.

ان موقف الأخلاقيين يتمثل فى أن العلم كان دائماً منهمكاً
فى البحث عن قيمة للرفاهية الانسانية . والمقدمة المنطقية
القيمة التى يستخدمها عالم الاجتماع فى دراسته للمشكلات
الاجتماعية، لاتؤثر فى الجانب العلمى من بحثه. ذلك أن جوهر
القيم التى تشكل نقطة الانطلاق لتعاطف علماء الاجتماع مع هذا
الموقف ، يتمثل فى الايمان بكرامة الانسان . اذ تشكل قيمة
الانسان اللامحدودة ، وأهمية صحته ورعايته، المعيار الأمثل فى
تقويم المشكلات الاجتماعية . ويعترف الاجتماعيون الذين
يأخذون بهذا الرأى ، وبشكل صريح، بالموقف القيمى الذى
يتبنونه، والالتزام الشديد من خلاله، بقوانين العلم ومبادئه فى
سلوكهم الفعلى فى بحوثهم .

ورغم أن البعض من السوسيولوجيين يرى أن الطابع
الأخلاقى للمشكلات الاجتماعية ، يعوق تطور علم الاجتماع، الا

أن هناك من يعلن من علماء الاجتماع سواء أكانوا من المعارضين أو المؤيدين للأساس الأخلاقي للمشكلات الأخلاقية ، ان البحث العلمى مقيد بالتفسير الخاص بالمبادئ الأخلاقية التى تواجه عملية تقويم الباحث للسلوك أو الظروف الإجتماعية كمشكلات اجتماعية .

ومجمل القول، أن الموقف الأخلاقى فى تحديد ماهية المشكلات الاجتماعية يهدف إلى تحديد هذه المشكلات كأنماط سلوكية فردية أو ظروف اجتماعية ، تهدد القيم الأخلاقية الأساسية السائدة فى المجتمع ، ويمكن التخفيف من حدتها أو استبعادها بفعل اجتماعى معين يقوم به أفراد المجتمع . وقد وجه لهذا الموقف الأخلاقى بعض الانتقادات من جانب بعض علماء الاجتماع من أهمها أنه " اتجاء شبه علمى " Semiscietific، يتعارض مع الحيادية الأخلاقية التى يفترض أن يتسم بها كل عالم .

ثانياً الموقف الموضوعى : The Objective Position

لا ينكر علماء الاجتماع للذين رفضوا الموقف الأخلاقى، حاجة الأفراد أو حقهم فى الانشغال بتحليل " التوجيه القيمى " ، للسلوك الاجتماعى أو الظروف الاجتماعية . ولكنهم يصرون على أن تحليلات السمة الأخلاقية ينبغى أن تكون متميزة عن

العمل العلمى لعالم الاجتماع. ويعبر العالمان الاجتماعيان
(Cuber&Habr) عن هذا الموقف بقولهما :

" من المؤكد أن يكون للفرد الحق فى تأييد أو اقرار أن هذا
الوضع القيمى أو ذاك ، أفضل أو أسوأ من غيره من الأوضاع .
ونحن ، على أية حال لا نتقبل هذه المسؤولية " .

ان هذا الحل المقترح ينطوى على معالجة القيم كمعطيات
أو حقائق مسلم بها . وفى نطاق هذا الاطار المرجعى ، يقتصر
اصطلاح "المشكلات الاجتماعية" على استمرارية السلوك الفردى
والسلوك الجماعى ، أو استمرارية الظروف الاجتماعية التى
تتعارض مع معايير المجتمع السائدة ، والتى يبذل أفراد المجتمع
جهدهم لإصلاحها بعمل جماعى . وهذا الموقف يخرج عالم
الاجتماع من نطاق البحث ويصبح لادور له فى ذلك .

هذا الموقف فى دراسة المشكلات الاجتماعية يبدو -
لأول وهلة - أنه لا يختلف كثيراً عن الموقف الأخلاقى السابق .
غير أن وجه الاختلاف الأساسى بينهما ، يكمن فى أساليب حياة
الجماعة التى أصبحت نقاط الإنطلاق الأساسية فى تأكيد المطابقة
بين المعيار والواقع ، وذلك باستخدام قيم واقعية (امبريقية)
وليست مثالية . ولذا ، فإن عالم الاجتماع الموضوعى يرى أن
كل سلوك اجتماعى أو ظرف اجتماعى معين يعتبر مشكلة
اجتماعية ، اذا كان فى حالة انحراف عن المعايير المقبولة

اجتماعياً ، ومثيراً لردود فعل اجتماعية عنيفة، تعتبر فى حد ذاتها اقراراً صريحاً بوجود تلك المشكلة .

وهكذا نجد أن الاتجاه الموضوعى فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، لا يؤكد على عدم الرغبة فى بعض أنماط السلوك أو الظروف الاجتماعية ، وإنما يؤكد على الاستجابات الفعلية لأفراد المجتمع تجاهها. وبهذا يصبح عالم الاجتماع الموضوعى مفسراً للقيم وليس مدافعاً عنها. ورغم أن الاتجاه يبدو جذاباً فى كثير من جوانبه، إلا أنه لم يسلم من النقد. فقد وجهت اليه جملة من الانتقادات منها أنه يستند إلى قيم أخلاقية ، ومنها أنه اتجاه محافظ يدعم الوضع القائم Statusquo، بالإضافة إلى أنه يقلل من الوظيفة الأساسية للعلم التى تساعد على قوائم لإنسان مع بيئاته . (١٤)

ثالثاً : التخطيط الاجتماعى والمشكلات الاجتماعية :

يتسم العصر الحاضر بتأكيد واضح من قبل العلماء الاجتماعيين والمسؤولين عن سياسات الدولة ورجال الإدارة ، على أهمية التخطيط من أجل النهوض بالمجتمع وضمان تقدمه. ولذلك يتفق معظم علماء الاجتماع على ماذهب اليه عالم الاجتماع "كارل مانهايم" Mannheim فى مؤلفه "الانسان والمجتمع فى عصر إعادة البناء" فيما يتعلق بجعله التخطيط الاختيار الرئيسى للإنسان، وأنه لا مناص من اختياره لضمان

النهوض بالمجتمع البشرى . كما أن " جونار ميردال " Myrdal قد أكد على استمرارية الاعتماد على التخطيط لضمان مسيرة التنمية والتقدم للمجتمع فى مساره الصحيح ، ولذلك عرض نظرية " التسبيب الدائرى المتراكم للتغير " والتي تشير إلى أنه فى حالة وجود عوائق معينة ، أو قصور فى بعض نظم المجتمع ، فإن اتجاه التغير يستمر فى التردى المتراكم ، أى تزداد العوائق والقصور بصورة تراكمية إلى أن يدخل التخطيط بالصورة التى تواجه هذه العوائق ، وبالتالي يتعدل اتجاه التغير إلى الوضع الأفضل ومن ثم يظل تراكم التغيرات فى هذا الاتجاه الجيد مرتبطاً باستمرار الاعتماد على التخطيط ضمن مجموعة العوامل التى تدعم اتجاه التغير فى اتجاه التحسين الذى يعتمد عليه نهوض المجتمع وهذا ما أوضحه " جونار ميردال " Myrdal فى مؤلفيه " الدول الغنية والفقيرة " (والنظرية الاقتصادية والدول المتخلفة) (١٥)

وبذلك يكون التخطيط ضرورة ملحة للمجتمعات المعاصرة لما له من فاعلية وقائية وعلاجية لمشكلات المجتمع ، وذلك ما جعله ينظر للتخطيط الاجتماعى Social Planning من وجهة النظر الاجتماعية باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعى لأنه الأسلوب التنظيمى الذى يهدف به تحقيق التنمية والاجتماعية وإعادة التوازن بين عناصر المجتمع عندما

تتعرض نظم المجتمع لتغيرات ، ولذلك عرفه "جورج كوينتس " بأنه وسيلة لإعادة التوازن بين عناصر المجتمع المادية والمعنوية كلما حدثت تغيرات اجتماعية فى بناء النظم الاجتماعية ووظائفها كما أن البعض أبرز فى تعريفه للتخطيط الجانب الوقائى بالإضافة لجانبه العلاجي للمشكلات الاجتماعية ، إضافة لذلك التأكيد الواضح لدى بعض العلماء بالنسبة لاستناد التخطيط على الاستقصاء والعمل باعتبارهما من وسائله الأساسية . وذلك ما أكد عليه الدكتور وعبد الباسط حسن " عندما عرف التخطيط باعتباره عمليات منظمة لأحداث تغيرات موجهة ، وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاته تقديراً استراتيجياً وديناميكياً ، حيث يبرز هنا استناده على التقدير الفعلي لاحتياجات المجتمع عن طريق البحث العلمى الدقيق، إضافة لذلك فإنه يؤكد على كون التخطيط عملية مستمرة بتأكيده على التقدير الخاص لتلك الحاجات ووضع احتمالات تغييرها موضع الاعتبار، وذلك مايشير اليه التقدير الديناميكى للإحتياجات. وفى ذلك تبرز بجلاء تأكيدات علماء الاجتماع على أهمية البحث العلمى لتقدير احتياجات المجتمع، التى تستند اليها عملية التخطيط فى وضعها القائم، وفى احتمالات تغييرها. بمعنى أن حاجة التخطيط لجهود علماء الاجتماع مستمرة وإذا كانت بعض التعريفات قد أكدت على أن التخطيط الاجتماعى عملية

منظمة على نحو ما هو واضح من تعريف الدكتور " عبد الباسط حسن " أو كونه وسيلة لتنظيم استخدام الموارد أكفاً استخدام . فإن التعريفات تؤكد أيضاً على التنسيق باعتباره بعداً أساسياً من أبعاد عملية التخطيط ، ولذلك اعتبره " الدكتور عبد الباسط محمد حسن " من المبادئ الرئيسية للتخطيط، حيث يتم التنسيق بين الأهداف ، وكذلك التنسيق بين الوسائل، والاجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة، وكذلك التنسيق بين الهيئات المسؤولة عن تنفيذ البرامج والمشروعات التي يتضمنها التخطيط ، سواء كانت على المستوى الوقائى أو المستوى العلاجى .

ويتسع نطاق التخطيط الاجتماعى سواء على المستوى القومى أو المستوى المحلى ليشمل الجانب الوقائى والجانب العلاجى بالنسبة للمشكلات الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والانحراف والجريمة والترويح وشئون الأسرة والعمل والتنظيمات الاجتماعية الصناعية وخدمات البيئة بالإضافة للشرائح السكانية المختلفة مثل الطفولة والشباب والشيخوخة .

وقد أكد ذلك تحديد "نورث" North على أن الهدف من التخطيط الاجتماعى هو تكثيف ثقافتنا مع الحاجات القائمة ، ولذلك ذهب إلى أن تحقيق هذا الهدف يتم على مستوى النظم والمؤسسات المختلفة ، سواء كانت حكومية أو اقتصادية أو تعليمية وطالما أن التخطيط الاجتماعى موجه بصورة أساسية

لمواجهة المشكلات الاجتماعية بأنواعها المختلفة على المستوى الوقائي والمستوى العلاجى فإن التخطيط الاجتماعى ليس مجرد إجراء قاصر على المتخصصين والمسؤولين. وذلك لأنه فى العالم المعاصر يتطلب فهماً واستمرار المشاركة من قبل الجمهور. وذلك يحتاج لجهود علماء الاجتماع الذين يتحملون مسؤولية توفير المعرفة الواقعية حول ظروف المجتمعات والمشكلات التى تواجهها واحتياجات الجماهير . وكذلك يشاركون فى عمليات تقويم المشروعات وتنفيذها وتحديد عوامل دعم مشاركة الجماهير بفهم عاداتهم وأنماط سلوكهم واهتماماتهم واتجاهاتهم وتفضيلاتهم المختلفة . وذلك ما يعتمد عليه إلى حد كبير نجاح المشروعات والبرامج الموجهة للمشكلات الاجتماعية وللناس على مستوى المجتمع والمجتمعات المحلية . (١٦)

رابعاً : موقف السياسة الاجتماعية : The Social-Policy Position

لعلم الاجتماع فروع كثيرة ذات ميادين مخصصة ومتباينة، وفى كل ميدان من ميادين علم الاجتماع، هناك اهتمام كبير فى دراسة السلوك والظروف الاجتماعية القائمة ، وكيفية انحرافها عن المعايير السائدة فى المجتمع. وفى ميدان علم الاجرام وهو أحد ميادين علم الاجتماع، نجد اهتماماً كبيراً فى المجالات التى ترتبط بحالات الانحراف والمنحرفين، وما يتولد

عنها من مشكلات اجتماعية . كما نجد فى ميادين علم الاجتماع الأخرى ، اهتمامات كبيرة تجاه أشكال الصراع والتوترات التى ينطوى عليها السلوك الاجتماعى الإنسانى والوسط الاجتماعى . وموقف السياسة الاجتماعية فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، لا يركز على أنماط سلوكية معينة دون غيرها ، أو مقارنة طريقة منهجية بأخرى ، وإنما يركز الاهتمام حول التناقض القائم بين ما هو كائن بالفعل ، وبين ما ينبغى أن يكون من معايير متعددة. ويرى أن التعطيل الناشئ عن هذا التناقض يعتبر " معوقاً وظيفياً " Dysfunctional ، للتنظيم الاجتماعى. وهذا يعنى أن للموقفين الأخلاقى والموضوعى السابقين فى دراسة المشكلات الاجتماعية وعلى حد سواء ، صلة مباشرة فى تقويم السلوك الاجتماعى والظروف الاجتماعية التى تمثل جميع مظاهرها ، ظواهر يمكن انحرافها عن المعايير الأخلاقية والموضوعية . وهكذا نجد أن موقف السياسة الاجتماعية يوضح لنا مدى اهتمام علم الاجتماع بالمشكلات الاجتماعية واعترافه بأهمية الموقفين الأخلاقى والموضوعى فى دراستهما لهذه المشكلات . ولكنه يؤكد بأن هذا ليس كافياً لتحديد مجال استقصاء المشكلات الاجتماعية . ولذا فهو يوجه نظر عالم الاجتماع نحو ضرورة التدخل ليس فقط فى تشكيل مادة موضوع البحث فحسب ، وإنما التدخل فى تحديد درجة الانتباه التى يجب

أن يوليها لمشكلات معينة فى المجتمع بل وأكثر من ذلك فهو
 فهو يطلب من عالم لاجتماع أن يكون مشاركاً ومسئولاً عن
 تخفيف أو منع الظروف والأنماط السلوكية التى تبدو غير
 مرغوبة اجتماعياً. وهذا يعنى أن لعالم الاجتماع، كعضو مشارك
 فى الحياة الاجتماعية ، دور كبير فى تحمل مسئولياته تجاه
 تطوير هذه الحياة، والتخفيف من المشكلات التى تواجه الناس
 فى مجتمعاتهم . وباستطاعته أن يلعب دور الوسيط الاجتماعى
 S. interventionist، كعامل مؤثر فى النظام الاجتماعى
 والتغير الاجتماعى (١٧).

ان احدى مسئوليات عالم الاجتماع الذى يتبنى موقف
 السياسة الاجتماعية فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، تتمثل فى
 تفسير السبل التى يمكنه بوسطاتها الوصول إلى تشخيص
 المشكلات الاجتماعية ، وأن يصيغ العمليات التى عن طريقها
 يطلق الأحكام والتقويمات لما هو ضار أو نافع بالنسبة للمجتمع.
 وحيث أن هذا العمل منوط بعلماء الاجتماع، ولايمكنهم تجنبه أو
 تجاهله ، فان عليهم أن يعلنوا مواقفهم ويحددوا معاييرهم بشكل
 واضح ، وأن يعرضوا قضاياهم كلها للحكم عليها . وبهذا كله
 نستطيع أن نتحرك قدماً نحو مناقشة تحديد ماهية المشكلات
 الاجتماعية ومعرفة أسبابها .

بالإضافة إلى تلك المواقف المختلفة فى تحديد ماهية المشكلات الاجتماعية ومعرفة أسبابها، هناك اتجاهات ومواقف أخرى متباينة سلباً أو إيجاباً تجاه تحديد المشكلة الاجتماعية وكيفية علاجها وذلك نظراً لما تعكسه قيم الأفراد وتوجهاتهم على تحديدهم لماهية المشكلات الاجتماعية، وما يؤدي ذلك إلى التباين الواضح فى مواقفهم لزاء حقيقة هذه المشكلات وتحديد مدى خطورتها. ومن أبرز هذه المواقف ما يلي :

١- اللامبالاة : Indifference

من أكثر المواقف شيوعاً تجاه المشكلات الاجتماعية هو عدم الاهتمام أو اللامبالاة. ونادراً ما يكون الناس قلقون حيال الأشياء التى لا تنطوى على توفير الرفاهية والسعادة لهم . ولذا، فإن الاهتمام العام بمشكلة ما، يمكن أن ينمو ويتزايد فقط حينما يشعر الناس بتهديد خطير لرفاهيتهم أو انكاراً لقيمهم.

٢- التسليم بالقضاء والقدر Fatalistic resignation

وهذا يعنى التسليم بسوء الحظ . فهناك الملايين من الناس الذين يتحملون المشاق - حتى فى حالة المجاعة - بهدوء واستسلام تامين، ليماناً منهم بقدرهم للسيىء غير أن هذا الاستسلام والخنوع وتحمل الصعاب ، يشكل عائقاً أمام محاولة الإنسان حل مشكلاته. ولذا، فإن التسليم بأن سوء الحظ أمر قدرى لا مفر منه ولا بد من قبوله وتحمله، يبطل وجود أى

مشكلة حقيقية . وهذا لايعنى أن هؤلاء الناس القديرون يرفضون عمل أى شىء تجاه المشكلات الاجتماعية فحسب، وإنما مجرد التفكير فى محاولة عمل أى شىء لن يحدث من جانبهم .

٣- الجزاء الدينى (الثواب والعقاب فى الآخرة) : Religious Retribution

يعرض هذا الموقف العقاب الالهى ازاء الخطيئة الانسانية. فاذا كان هناك فيضان أو حרב أو كساد اقتصادى أو كوارث أو ارتفاع فى الأسعار، فإن نظرة البعض لهذه الأمور تعتبر مجرد عقاب الهى للإنسان على خطيئته . فاذا كان هذا الأمر مسلماً به ، فإن حل المشكلات الاجتماعية ينبغي ألا يكمن فى السياسة الاجتماعية أو التغييرات التنظيمية ، بل يكمن فى التوبة والندم ، والاستقامة وتأدية الصلاة . غير أن جميع القضايا التى تدور حول هذه النظرة تتعلق بالمجال الفلسفى والدينى أكثر من علاقتها بالمجال السوسولوجى . ولكن باستطاعة علماء الاجتماع تحليل تلك القضايا فى ضوء السببية الاجتماعية (أى فى مضمونها الاجتماعى) وليس فى ضوء السببية الغيبية (أى فى مضمون مفهوم القوى الالهية) .

٤- الوجدانية : Sentimentation

الوجدانيون هم الذين تختلف مواقفهم عن الذين سبق الحديث عنهم . فهم لا يحاولون التهرب من المشكلات ، بل

حريصون على القيام بعمل ما تجاهها، وهم لا ينظرون إلى المعوزين من الناس " كأعراض " Symptoms، للعيوب التنظيمية في المجتمع ، وإنما ينظرون اليهم كأفراد يؤساء بحاجة إلى مساعدة سريعة ومباشرة .

٥- الموقف العلمي - الاجتماعي :

وهذا هو موقف عالم الاجتماع والباحث الاجتماعي المحترف. فعلى الرغم من أن هناك تعاطفاً تجاه الأفراد التعساء إلا أن هذا التعاطف ليس كافياً في حد ذاته ، إذ ينبغي تدعيمه بخبرة خاصة ، ونفاذ بصيرة فائقة . فكما هو الحال في كل العلوم يبدأ هذا الموقف تجاه المشكلات الاجتماعية بالتساؤل عما يأتي : ما المشكلة ؟ وما الحقائق السائدة المرتبطة بها ؟ وما الأحكام القيمية المختلفة التي تتطوى عليها ؟ وما الامكانيات البديلة للعلاج ؟ وما تتطوى عليه كل منهما ؟ وما السياسات الأكثر فاعلية في توفير النتائج المرجوة ، إذا ماقيست بالقيم الأكثر شيوعاً .

وهكذا يبدو أن هذا الموقف أكثر المواقف السابقة صعوبة ففي الوقت الذي تمدنا به المواقف السابقة بإجابات محددة وبسيطة ، نجد أن الاتجاه العلمي - الاجتماعي يفتقر إلى ذلك ، لأن مثل تلك الاجابات تتحدد من خلال الدراسة الموضوعية للمشكلة في مجال من الصعب أن نتحقق فيه هذه الموضوعية .

وهذا ما يدعو إلى استطلاع الجنور العميقة التي ترتد إليها
هذه المشكلات ، ومن ثم يمكن للباحثين الاجتماعيين التصدى
للمخاطر الناجمة عنها، انطلاقاً من فهمهم للعوامل الأساسية
المؤدية إلى حدوثها (١٨).

الفصل الثالث

الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف

ظهرت تفسيرات مختلفة لعوامل وأسباب السلوك المنحرف، منها تفسيرات بيولوجية، وأيكولوجية، ونفسية. وفي مقابل هذه التفسيرات استحدث علماء الاجتماع بعض المداخل النظرية المختلفة في دراسة وتفسير السلوك المنحرف. وقد اهتم هؤلاء العلماء - وخاصة المهتمين بالجانب التطبيقي - باستخدام هذه المداخل النظرية في دراسة أنماط أو نماذج مختلفة من السلوك المنحرف مثل الإجرام، وجناح الأحداث، والأمراض أو الاضطرابات العقلية، والانتحار.

وسنحاول فيما يلي توضيح مفهوم السلوك المنحرف، والتعرف علي بعض المداخل النظرية في دراسة أنماط أو نماذج مختلفة من السلوك المنحرف مثل الإجرام، وجناح الأحداث، والأمراض أو الاضطرابات العقلية، والانتحار.

وسنحاول فيما يلي توضيح مفهوم السلوك المنحرف، والتعرف علي بعض المداخل النظرية في دراسة هذا النمط من السلوك، مثل مدخل (اللامعيارية) أو فقدان المعايير، ومدخل الثقافة الفرعية، وأخيرا توضيح العلاقة بين الضبط الاجتماعي والسلوك المنحرف (١)

المقصود بالسلوك المنحرف:

اختلف العلماء حول تحديد المقصود بالسلوك المنحرف. فقد يرى بعض العلماء أن الانحراف deviance هو انتهاك لقواعد او معايير المجتمع، أو هو علامة أو وصمة تلصق بالأفعال أو الأفراد المنحرفين عن طريق الجماعات الأكثر قوة داخل المجتمع.

وقد يعرف بعض العلماء الانحراف بأنه السلوك الذي ينظر إليه عدد كبير من أفراد المجتمع علي أنه يستحق التوبيخ ويتجاوز حدود التسامح. بينما ينظر فريق من العلماء إلي الانحراف علي اعتبار انه ذلك السلوك الذي يمثل انتهاك للمعايير الاجتماعية أو لا يمثل للتوقعات الاجتماعية.

ويرى "كلينارد" M.B. Clinard أنه يمكن تعريف السلوك المنحرف بأنه "انتهاك القواعد الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج علي حدود التسامح العام في المجتمع" ويشير هذا المفهوم إلي إن المعايير هي التي تحدد السلوك المنحرف ، وأن هذه المعايير تختلف من ثقافة إلي أخرى. بالإضافة إلي أنها تختلف في الثقافة الواحدة في مختلف الفترات الزمنية. أي أن هناك بعض أنماط السلوك التي تعد سلوكا منحرفا في مجتمع معين وفي ثقافة معينة، بينما لا تشكل نمطا من السلوك المنحرف في ثقافة أخرى.

وبفضل علماء الاجتماع استخدام مصطلح (الانحراف) بدلا من استخدام مصطلح (السلوك الشاذ) نظرا لارتباط هذا المصطلح الأخير بالمرض النفسي، أكثر من ارتباطه بعدم التوافق أو بالصراع. ونجد أن الأشخاص الذين ينحرفون عن بعض المعايير الاجتماعية، ليسوا بالضرورة مرضى نفسيا أو عقليا. والشخص المنحرف من وجهة نظر مجتمع معين، أو نسق اجتماعي بالذات، قد ينظر إليه باعتباره ممثلا أو مسائرا، من منظور فلسفي أخلاقي آخر، أو في حقبة تاريخية معينة.

ومهما كان مفهوم الانحراف الاجتماعي، فإنه لا يمكن إدراك هذا المفهوم بعيدا عن المعايير الاجتماعية Social Norms ، التي تعتبر بمثابة مرشد خاص أو موجه للسلوك. فهذه المعايير الاجتماعية هي القواعد التي تحدد السلوك الملائم. ويهتم علماء الاجتماع اهتماما خاصا بتحديد المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، ومدى الاختلافات المتعلقة بالتسامح في أنماط معينة من انتهاك المعايير. ولا شك أن كل أنماط الانحراف عن المعايير الاجتماعية تلقى دائما معارضة المجتمع بالشدة أو الاعتدال أو التسامح. وربما تجاهلت الجماعة لنمط السلوك الانحرافي إذا كان بسيطا أما إذا وصل الانحراف إلى درجة تهدد استقرار الجماعة أو تكاملها، فإن العقاب الذي

يتلقاه المنحرف فى هذه الحالة يتناسب مع تقدير الجماعة لخطورة الانحراف نفسه عليها.

ويهدف كل مجتمع إلى تحقيق انصياح الأفراد للمعايير الاجتماعية. وعادة ما يمثل الأفراد لهذه المعايير خشية عواقب الخروج عليها. ويضع المجتمع حدوداً للتسامح عند الانحراف عن هذه المعايير، نظراً لأن هذه المعايير تعد مقاييس، على درجة كبيرة من المثالية يصعب تحقيقها في الواقع. ومن ثم يصبح التسامح أمراً طبيعياً يتفق عليه أفراد الجماعة، وتتوقف درجة التسامح على عدة عوامل، منها طبيعة الموقف الاجتماعي، ومركز الشخص ومكانته وسمعته، ونمط السلوك المنحرف، واختلاف التقاليد الاجتماعية، ودرجة التجانس في المجتمع، ودرجة تحضر المجتمع (٢).

اللامعيارية والسلوك المنحرف " المعايير الاجتماعية "

يشير مفهوم (اللامعيارية) Anomie إلى المواقف التي ينعدم فيها وجود المعايير الاجتماعية وتكون هذه المعايير فيها غامضة أو غير واضحة.

ويحاول عدد من علماء الاجتماع الإفادة من هذا العلم في حل عديد من المشكلات المختلفة. فنجد الآن مجموعة منهم، وخاصة المهتمين بالجانب التطبيقي، يجرون بحوثاً شتى على ضروب مختلفة من السلوك المنحرف مثل الإجرام، وجناح

الأحداث، والأمراض العقلية، وإدمان الخمر، والانتحار، ومشكلات الزواج وعلي الأخص سوء التكيف الأسري. ففي الولايات المتحدة -مثلا- نجد عددا كبيرا من علماء الاجتماع أعضاء في هيئات البحوث التي تجربها المؤسسات العقابية وأقسام الطب العقلي، والمستشفيات العقلية، والمراكز المعنية بمعالجة مدمني الخمر. ومن خلال هذه البحوث التطبيقية والبحوث السيولوجية الأخرى ظهرت مجموعة من النظريات والمفاهيم السيولوجية حققت فوائد جمة. ومن هذه المفاهيم علاقة السلوك المنحرف بالمعايير الاجتماعية والثقافات الفرعية، والجماعات، والبناء الطبقي، ونظرية الدور، والتصورات الذاتية، والحضرية.

ويهتم علماء الاجتماع اهتماما خاصا بتحديد المعايير Norms السائدة في المجتمع، وكذلك مدى الفروق أو الاختلافات المتعلقة بالتسامح في أنماط معينة من انتهاك المعايير ولا شك أن كل ضروب الانحراف عن المعايير الاجتماعية، تلقى دائما معارضة المجتمع فالاختراعات -مثلا- تمثل في بعض الأحيان انتهاكا للمعايير السائدة في المجتمع، مما قد يدفع المجتمع إلي معارضتها إما بالشدّة أو التسامح أو الاعتدال. ونستطيع إن نعرف السلوك المنحرف -في هذا المقال- بأنه انتهاك القواعد الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج علي

حدود التسامح العام في المجتمع وهذا يعني - ضمناً - أن المعايير التي تحدد السلوك المنحرف ليست هي بالضرورة نفسها في الثقافات المختلفة، كما أنها ليست ذاتها في ثقافة معينة خلال فترات زمنية مختلفة، فالجنسية المثلية، والبغاء، وتناول الخمر لا تشكل اليوم في بعض المجتمعات سلوكاً منحرفاً، وللتدليل على ذلك نجد أن بعض البلاد الاسكندنافية - مثلاً - لديها تفسيرات مختلفة للمعايير الجنسية التي يقرها عدد من القوانين الجنائية الأمريكية، ولهذا يمكن اعتبار الاتجاهات المتغيرة التي ظهرت في الولايات المتحدة خلال الخمسين عاماً الماضية نحو تدخين الأحداث وصغار الراشدين الطباقي، دليلاً على أن السلوك المنحرف يمكن أن يتغير أو يتعدل عبر الزمن، فقد كان هناك - في بادئ الأمر - اهتمام جماعي بمسألة التدخين بين صغار السن، ومن ثم نصت القوانين على تجريمه، بل ودعمت هذا التجريم فيما بعد، ذلك أن البعض كان يعتقد أن التدخين يرتبط بمشكلات اجتماعية مختلفة. (٣)

وعندما يدرس عالم الاجتماع السلوك المنحرف، فإنه يهتم أساساً بالتعرف على المعايير التي تفصح عن نفسها. وعلى هذا الأساس، لا يمكن لأحد أن يذهب إلى أن هناك "نمطاً من الشخصية غير ممثل بطبعه" Non-Conformist type لأن ذلك يعتمد على القضية التي مؤداها أن الأفراد ينتهكون المعايير

بغض النظر عن طبيعتها، ولهذا السبب أيضا بدا أغلب علماء الاجتماع يتشككون في بعض الاصطلاحات الفضفاضة مثل "سوء التكيف الاجتماعي"، "اللا اجتماعية" و "الاضطراب العقلي" و "الشذوذ" و "المرض العقلي" و "الانحراف الجنسي" وحتى بعض المصطلحات الأساسية "كالجناح"، ويبدو أن التعريف الإجرائي لمعايير النجاح قد أصبح أكثر فائدة - من الناحية العلمية - وذلك إذا ما قورن بحصر صور لانهائية من السلوك المنحرف. فتعريف الإدمان علي الخمر يتضمن الانحراف عن معايير تناول العادي لها داخل ثقافة معينة، وكذلك مدى اعتماد الفرد عليها. ولاشك أن مثل هذا التعريف يشمل مقدار الخمر التي يستهلكه الفرد، والهدف من تناولها، والقيود الاجتماعية المفروضة علي التناول، وأخيرا مدى عجزه عن أن يمنع نفسه عن الإفراط في تناولها. وفيما يتعلق بالمعايير التي ينطوي عليها الاضطراب العقلي، يمكن القول أننا نستطيع أن نحدد - بدرجة معينة من الدقة - من هو المريض عقليا، ومن الذي تنتفي عنه هذه الصفة، ومن الذي يستوجب العلاج، ومن الذي لا يستجبه. ومن هنا يمكن القول أن التعريف الإجرائي قد أضحي أكثر دقة وصلاحيّة من التعريف الغامض غير الدقيق "للصحة العقلية".

ولقد كشفت الدراسات السوسولوجية التي أجريت علي صور أو أشكال عديدة من انتهاك القانون - وخاصة تلك التي تلقى معارضة قوية من جانب المجتمع - كشفت عن أن هناك فروقا ملحوظة بين الرؤية الرسمية لها ومداهها الحقيقي، وتختلف الرؤية الاجتماعية Social Visibility هذه وفقا لنمط السلوك المنحرف، كما أنها تختلف وفقا للنوع، والعمر، والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد. فهناك بع الانحرافات كالخطف، والقتل يمكن رؤيتها وكشفها بسهولة، بينما يصعب أو يتعذر ذلك بالنسبة لانحرافات أخرى مثل البغاء، والعلاقات الجنسية التي تنشأ قبل الزواج، وتناول الخمر إذا لم يكن في مكان عام. وما يقال عن هذه الانحرافات، يقال أيضا بالنسبة لجرائم الخاصة White Collar Crime. كذلك كشفت الدراسات السوسولوجية التي استعانت بعينات كبيرة نسبيا، عن أن انتهاك المعايير المختلفة يحدث بين جماعات لم يكن يعتقد الكثيرون أن بها عددا كبيرا من منتهكي المعايير. ولقد أوضحت هذه الدراسات، العملية التي من خلالها تتحول ضروب من السلوك المنحرف من النطاق غير الشرعي إلى النطاق الشرعي، الذي بمقتضاه يصبح السلوك مقبولا رسميا (٤).

وقد استخدم عال الاجتماع الفرنسي "اميل دوركايم" (E. Durkheim) مفهوم (اللامعيارية) في دراسته للانتحار Suicide

ليشير إلى الموقف الذي يحدث فيه ضعف أو صراع بين المعايير الاجتماعية مما يؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف وطبقا لما ذهب إليه "دوركهايم" ترتفع معدلات الانتحار عندما تضعف الروابط الاجتماعية، أو عندما لا توجد القواعد الفعالة لضبط الطموحات والسلوك الأخلاقي ، أو عندما يكون الناس في عزلة .

ونجد أن هناك عددا كبيرا من علماء الاجتماع الذين قاموا بدراسة وتفسير أنماط السلوك المنحرف في ضوء مفهوم (الامعيارية) والأفكار المرتبطة به ارتباطا وثيقا.

وقد ذهب "دون مارتندال" (Don Matindale) إلى أن فكرة فقدان المعايير هي الطرف المقابل لفكرة التماسك الاجتماعي، نظرا لأنه يترتب على فقدان المعايير داخل المجتمع، ظهور حالة من الخلط، واللبس، وانعدام الأمن، وتصبح التصورات الجماعية في حالة تدهور وانحلال.

ويرى "روبرت ميتون" (Robert Merton) أن (الامعيارية) تمثل أحد مصادر الانحراف، التي تظهر نتيجة للتباين بين الأهداف الثقافية Cultural Goals التي يسعى أعضاء المجتمع نحو تحقيقها وبين الوسائل النظامية Institutional التي يمكن عن طريقها تحقيق الأهداف.

وقد قدم "ميرتون" في مؤلفه (النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي) تصنيفه لأنماط تكيف الأفراد في المجتمع، وذلك علي النحو الموضح في الشكل التالي:

شكل يوضح أنماط تكيف الأفراد في المجتمع

أنماط التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل النظامية
١- الامتثال	+	+
٢- التجديد	+	-
٣- الطقوسية	-	+
٤- الانسحابية	-	-
٥- التمرد	±	±

ويتضح من الشكل السابق ، أن "ميرتون" قد قدم تصنيفاً لأنماط استجابات الأفراد وتكيفهم لذلك التفاوت بين الأهداف الثقافية وبين الأساليب النظامية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف . ويرى "ميرتون" أن هناك خمسة أنماط لتكيف الأفراد في المجتمع، أولهما نمط وظيفي، أي يساعد علي بقاء النسق الاجتماعي، وهو نمط الامتثال Conformity، حيث يمثل سلوك الفرد قبولاً للأهداف الثقافية والوسائل النظامية لتحقيق هذه الأهداف. (٥)

أما باقي الأنماط الأربعة لتكيف الأفراد في المجتمع، فهي أنماط ضارة وظيفيا **Dysfunction**، أي أنها أنماط تكيف منحرفة، تهدد بقاء النسق الاجتماعي، وهذه الأنماط الأربعة هي:

١- نمط التجديد **Innovation**: وفي هذا النمط نجد أن سلوك الأفراد يمثل قبولا للأهداف الثقافية، ورفضاً للوسائل النظامية لتحقيق هذه الأهداف.

٢- نمط الطقوسية **Ritualism**: ويمثل سلوك الأفراد في هذا النمط رفضاً للأهداف الثقافية وقبولا للوسائل النظامية لتحقيق هذه الأهداف علي الرغم من أنها لا تحقق له شيئا يذكر.

٣- نمط الانسحابية **Retreatism**: وهو من أقل الأنماط شيوعا في المجتمع، وفي هذا النمط يمثل سلوك الفرد رفضا لكل من الأهداف الثقافية والوسائل النظامية لتحقيق هذه الأهداف.

٤- نمط التمرد **Rebellion**: وفي هذا النمط يمثل سلوك الفرد رفضا لكل من الأهداف الثقافية والوسائل النظامية لتحقيق هذه الأهداف، مع استبدالهما بأهداف ثقافية ووسائل نظامية أخرى مبتكرة.

وفي ضوء ما سبق يرى "ميرتون" أن قضية النجاح أو الكسب في المجتمع الأمريكي تؤدي إلى تأكيد كبير علي الاستمرار في التفوق، أكثر من التأكيد علي الإمتثال للمعايير الاجتماعية والوسائل المتاحة لتحقيق النجاح، وفي مثل هذا

المجتمع لا يكون الشيء الهام هو كيف يؤدي الفرد دوره داخل المجتمع، وإنما تكون العبرة بمدى نجاح أو فشل الفرد في النهاية (٦).

ويذهب "ميرتون" إلى أن هذا التأكيد علي النجاح، يجعل الأفراد تحاول الوصول إلى مستويات طموحها بكافة الوسائل الممكنة، إلا أن بعض الأفراد لا يتمتعون إلا بالفرص النادرة القليلة لتحقيق النجاح من خلال وسائل مشروعة نتيجة افتقارهم إلى الإمكانيات المالية والتعليم المناسب. ومن ثم يمكن النظر إلى السلوك المنحرف لدى مثل هؤلاء الأفراد علي أنه نتيجة لنسبة الفرص المشروعة التي تدفعهم لأن يكونوا أكثر عرضة لاستخدام الوسائل غير المشروعة.

نقد مبدأ اللامعيارية :

ومما يؤخذ علي مدخل (اللامعيارية) في دراسة السلوك المنحرف، أن فكرة اللامعيارية أو فقدان المعايير تقتضي أن الأشخاص علي اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية لهم نفس مستويات الطموح إلا أن الدراسات الاجتماعية قد كشفت نتائجها عن أن الأشخاص يميلون عادة إلى تحديد مستويات واقعية للطموح تتلائم مع فرص الحياة التي يعيشونها.

وبالإضافة إلى ما سبق، يؤخذ علي مدخل "اللامعيارية" في دراسة السلوك لمنحرف، أن فكرة فقدان المعايير تقتضي أن

الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في تحقيق مستويات طموحهم من خلال الوسائل المشروعة قادرون علي استخدام الوسائل غير المشروعة لتحقيق آمالهم، وفي هذا الصدد يذكر "كلاوارد" (Richard A. Cloward) و "أوهلين" (Lloyd E. Ohlin) أن هناك مفارقات بين الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل غير المشروعة في تحقيق النجاح. ومن ثم فإن الأشخاص الذين يتسمون بانخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي - حتى وإن كانوا أكثر الناس إحباطا - فإنهم قد لا يجدون أنفسهم في موقف يسمح لهم باستخدام الوسائل غير المشروعة (٧).

الثقافات الفرعية والسلوك المنحرف " الثقافات الفرعية والجماعات "

يتكون المجتمع الحديث المعقد من جماعات متباينة وثقافات فرعية متعددة. وفي هذا المجتمع المعقد، نجد أن الشخص قد يعد ممثلا بالنسبة لمعايير جماعة أو ثقافة فرعية معينة، وفي نفس الوقت قد يكون هذا الشخص منحرفا بالنسبة للمجتمع والثقافة العامة السائدة فيه.

ويولي عالم الاجتماع اهتماما خاص بتأثير الثقافة العامة Culture، والثقافة الفرعية Sub- Culture، والعلاقات بن

الجماعات المختلفة عن السلوك المنحرف ويشير اصطلاح الثقافة عموما إلى المستويات المعيارية في السلوك ، ومن ثم يهتم عالم الاجتماع بدراسة العلاقة بين المعايير المتصارعة والقيم التي تنطوي عليها الثقافة العامة والثقافات الفرعية من ناحية ، والسلوك المنحرف من ناحية أخرى، أما اصطلاحا المجتمع والجماعات فيشيران إلى التفاعل والعلاقات السائدة بين أفراد المجتمع . ومن هنا أصبح علي عالم الاجتماع أن يهتم بدراسة تأثير كل أنماط العلاقات التي تنشأ داخل الجماعات (٨).

وإذا كانت الأسرة تلعب الدور الأكبر في تشكيل الشخصية الإنسانية، إلا أنها لا تعدو أن تكون إحدى الجماعات العديدة التي قد ترتبط بالسلوك المنحرف، سواء أكان هذا الارتباط في ضوء المعايير أم في ضوء العلاقات الاجتماعية، وإلى جانب الأسرة تلعب التنظيمات دورا بارزا في تحديد السلوك المنحرف مثل الحي أو الجيرة، والمدارس، والعصابات، والزممر، والمهن، والجماعات الدينية. فإيمان الخمور أمثلا- يعتبر نتاجا لضروب من القلق أو لسمات معينة في الشخصية، قد ترجع إلى طبيعة التفاعل المبكر في الأسرة أو لخبرات أخرى حدثت في الطفولة. ويبدو أن إيمان الخمور يؤدي إلى تغيرات معينة في طبيعة العلاقات الشخصية بالآخرين، وفي الاتجاهات

نحو تناولها، وفي الأدوار الاجتماعية، ولقد أيدت نتائج بعض الدراسات هذه القضية، حيث أوضحت أن الجماعات التي ينتمي إليها الشخص ترتبط ارتباطاً واضحاً بإسرافه في تناول الخمر، وأن الإدمان عليها قد يكون -إلى حد كبير- نتاجاً للصعوبات والمشكلات التي تتجم عن الإسراف فيها، كما أوضحت نتائج أخرى أن التناول الجماعي للخمر، وكذلك العوامل الثقافية تلعب دوراً هاماً في تشكيل الفرد الذي سيصبح مفرطاً أو مدمناً، ويبدو أيضاً أن هناك فروقاً ملحوظة في مدى الإفراط في تناول الخمر وفقاً لعادات تناول قرناء الفرد لها.

وتكشف هذه الفروق عن نفسها إذا ما ربطنا بين حدوث الإدمان على الخمر من ناحية، والنوع والطبقة الاجتماعية والمهنة والدين من ناحية أخرى.

وتتألف المجتمعات الكبيرة الحديثة من ثقافات فرعية متباينة، وجماعات مختلفة، لكل منها - عادة - طائفة من المعايير والقيم الخاصة بها، التي لا تكتفي بتحديد السلوك السوي الشرعي، وإنما ترسم - بالإضافة إلى ذلك - أهداف الحياة ذاتها، والثقافات الفرعية شأنها شأن الثقافات العامة، تلقن الشخص ما يجب عليه أن يفعله، وما يمكن أن يقوم به، وما يتحتم إنجازه، وما لا يجب القيام به ولقد ذهب "كوهن" إلى أن الثقافات الفرعية تظهر عادة في المجتمع الذي يتميز بدرجة كبيرة عالية من

التباين، وذلك حينما يتفاعل عدد من الأشخاص لديهم مشكلات متماثلة كذلك كشفت بعض نتائج البحوث السوسولوجية عن وجود فروق واختلافات واضحة في الأبنية المعيارية الفرعية التي يمثلها أشخاص ينتمون إلى جماعات عمر مختلفة وطبقات اجتماعية ومهن متباينة، وجماعات دينية وعرقية عديدة، وأحياء ومناطق متفرقة وغير متماثلة، وبالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نجد ثقافات فرعية محدودة -إلى حد كبير- بين عصابات المراهقين، والبغايا، ومدمني الخمر والمخدرات، والمجرمين المحترفين، بل إننا نستطيع أن نلاحظ ثقافات فرعية تتميز بأنساق اجتماعية خاصة في المؤسسات التي تعني بعلاج هؤلاء المنحرفين كالسجون.

وبالرغم من أن أغلب المجتمعات الكبيرة تنطوي على معايير اجتماعية متنوعة ومتعددة، إلا أن الأفراد لا يتوحدون إلا مع عدد قليل منها.

وهذا بدوره يعني أموراً ثلاث:

١- أن الجماعات المختلفة التي ينطوي عليها المجتمع الحديث تختلف اختلافا ملحوظا فيما يتعلق بمعايير السلوك المقبول. وهذا أمر يمكن أن نلاحظه أيضاً في الثقافات العامة.

٢- أنه لكي نفس منطقيا سلوك أعضاء الجماعات المنحرفة في المجتمع، يجب أن يتم ذلك بنفس الطريقة التي نحاول بها أن نفسر مثلا: تعلم الفرد في مجتمعات الإسكيمو من خلال الثقافة كيف يصبح أحد رجالها.

٣- وأخيراً فحينما ندرس معايير أسرة معينة، يتعين علينا أن نشير إلى الطبقة الاجتماعية والمهنية، أو الثقافة الفرعية التي تنتمي إليها هذه الأسرة.

وقد يثير البعض تساؤلا مؤداه أن الاحتكاك والاتصال الوثيق بالثقافات الفرعية المنحرفة لا يؤثر علي جميع الأفراد بدرجة واحدة، ولكن البحوث السوسيولوجية ذهبت إلي أن تفسير ذلك يكمن في حقيقتين هما:

أولاً: أن الثقافة الفرعية ليست نسقا مغلقا علي أعضائه. فالمناطق التي تتميز بمعدلات جناح عالية قد يخضع الأفراد فيها لمعايير أخرى.

ثانيا : أن طبيعة تصور الفرد لذاته قد تبعده عن الارتباط بمعايير الانحراف ، ولقد أشارت بعض الدراسات السوسيولوجية الحديثة ، إلي تصور الفرد لذاته علي نحو "مثالي" قد يمارس عليه ضغطاً قويا. وقد يلعب هذا التصور دورا وقائيا في المناطق التي تتميز بمعدلات جناح عالية. والملاحظ أن الفرد لا

يكتسب هذا التصور الذاتي من أسرته فقط، بل أيضا من المدرسة والجيرة أو الحي.

وهناك مفهوم آخر يمكن أن يفيدنا في تفسير تباين السلوك، وهو ما إذا كانت الجماعة التي تعتبر الشخص عضوا فيها تمثل بالنسبة له جماعة مرجعية أم لا، ذلك أن العضوية في جماعة ليس لها سوى معنى ضئيل بالنسبة للسلوك المنحرف، إذا لم يتوحد الفرد مع هذه الجماعة (٩) .

وباستطاعتنا أن نفيد من مفهوم الثقافة الفرعية علي نحو آخر. فبدلاً من أن ننظر إلي المجتمع والحي والأسرة في ضوء مفاهيم التفكك الاجتماعي، يجب أن نضع في اعتبارنا أهمية دراسة القيم المتصارعة. فوجود القمار، وانتشار تناول الخمر، وشيوع الحانات، والحرية المفرطة في العلاقات الجنسية، مثل هذه الأمور لا تشير بالضرورة إلي توافر ظروف "سيئة" أو "مفككة" فقد أوضح وليام فوت وايت Whyte في دراسة له أن القواعد التي تنظم السلوك الجنسي في حي متخلف Slum قد تكون علي درجة عالية من التنظيم والمعايير فيما يتعلق بالعلاقات قبل الزواج.

نقد اصطلاح التفكك :

وقد تعرض الاستخدام الفضفاض لاصطلاح "التفكك" Disorganization للنقد المرير، ذلك أن المجتمع الحديث

يتألف في الواقع من أنساق متصارعة داخل ثقافات فرعية منظمة". يؤكد ذلك الطابع النظامي الذي يمكن أن نلاحظه في بعض الثقافات الفرعية التي تمثل السلوك المنحرف ، كتلك الخاصة بالعصابات الجانحة، والجنسية المثلية، والبغاء وجرائم الخاصة. ولقد أشار وليم فوت هويت Whyte في دراسة أخرى - وهي الدراسة التي أجراها علي مجتمع الناصية Street Corner Society- أشار إلي أن المعايير والقيم التي تسود الأحياء المتخلفة قد تكون علي درجة كبيرة من التنظيم كما ذهب عدد من علماء الاجتماع إلي أن الثقافات الفرعية المختلفة ، يمكن أن تسهم من خلال تنوعها وتعددتها واختلافها في وحدة المجتمع وتكامله أكثر من إسهامها في تفككه وضعفه (١٠) .

البناء الطبقي والسلوك المنحرف :

تختلف المجتمعات الحديثة من الناحية الاجتماعية- في وجوه عديدة . وليس هناك اختلافات في السلوك أعظم من تلك التي نلاحظها بين الطبقات الاجتماعية ، تلك التي تقوم علي أساس المهنة ، والدخل ، ومحل الإقامة وأسلوب الحياة . ولما كانت المعايير الاجتماعية وضروب السلوك تختلف وفقا للطبقات الاجتماعية، فإن الاختلافات في السلوك -في هذه الحالة- قد تكون أعظم من تلك التي يمكن أن توجد في سلوك

أعضاء الطبقة الاجتماعية الواحدة ، ومن الطبيعي أن هذه الاختلافات تكبر إذا ما قارناها بمثيلاتها في المجتمعات الأخرى .

ولقد أشار كنري Kinsey وآخرون إلي أن هناك فروقا طبقية واضحة في السلوك الجنسي ، في طبيعة العلاقة الجنسية ذاتها ، كما أوضحت الدراسات التي أجراها جرين Green ودافيز Davis وآخرون أن أساليب تربية الطفل في الأسرة تختلف بين الطبقات الدنيا والوسطى ، فالأسر الأخيرة أكثر ميلا إلي استخدام العقاب البدني في تربية أطفالها . كذلك أشارت دراسات أخرى إلي أن هناك فروقا طبقية واضحة في المعايير ، والسلوك وبناء الأسرة التي لديها أطفال في سن المراهقة (١١) . ويعتبر التعديل الذي أجراه روبرت ميرتون Merton علي مفهوم "الأنومي" Anomie عند دوركايم Durkheim ، بمثابة تقدم ملحوظ في مجال الفروق الطبقية في السلوك المنحرف في ضوء البناء الطبقي ، حيث ذهب إلي أن الصور المختلفة من هذا السلوك تتجم عن التفاوت أو عدم القدرة علي تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية .

وهناك - بالإضافة إلي ذلك - عدد من الدراسات السوسيولوجية أشارت إلي ارتفاع معدلات جناح الأحداث في الطبقات الدنيا - فقد ذكر كلوارد Cloward وأوهلين Ohlin أن

الجناس ينشأ من التفاوت بين ما يرغبه شاب الطبقة الدنيا وما هو في متناول أيديهم .

فعندما يرغبون في تحقيق أهداف معينة كالنجاح الاقتصادي والتعليمي ، فإنهم يواجهون بالموانع التي تحدد الوسائل الشرعية لتحقيق هذه الأهداف . فإذا لم يستطيعوا أن يعيدوا النظر في أهدافهم أو يتواضعوا فيها ، فإنهم ولا شك سيصابون بالإحباط ، بل وقد يؤدي ذلك إلى جنوحهم ، إذا لم تكن المعايير الاجتماعية قادرة على حفظ توازنهم .

ولقد خلص كوهن Cohen من دراسة أجراها إلى أن سلوك العصابة الجانحة يعتبر نتاجا لما قد ينشأ عن مشكلات الحصول على المكانة ، والحاجات المختلفة والإحباطات التي يواجهها الشاب الأمريكي الذي ينتمي إلى الطبقة الدنيا ويذهب ميلر Miller إلى أبعد من ذلك، حيث يرى أن العصابة الجانحة تعتبر نتاجا للمعايير التي تحتويها ثقافة الطبقة الدنيا .

كما تشير بحوث أخرى إلى أن جرائم سرقة السيارات يرتكبها عادة أحداث الطبقة الوسطى وأن كثيرا من الجرائم الجنسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالطبقة الاجتماعية ولقد سجلت بعض البحوث ارتفاعا ملحوظا في معدلات الجرائم في المناطق التي تسكنها الطبقة الدنيا ، وخاصة جرائم العنف كالقتل . وتقدم

هذه البحوث تفسيراً لذلك مستنداً إلى طبيعة الثقافة الفرعية التي تميز الطبقة الدنيا .

وتكشف دراسات سذرلاند Sutherland وكلينارد Clinard عن بعض النتائج الجديرة بالذكر ، وخاصة ما تعلق منها بجرائم الطبقتين العليا والوسطى ، ففي هاتين الطبقتين تسود جرائم معينة يرتكبها أفرادهما مثل السياسيين ، والموظفين الحكوميين ، ورجال الأعمال ، وقادة نقابات العمال ، والأطباء والمحامين كما أوضحت هاتان الدراستان استحالة الاعتماد علي النظريات العامة التي تربط بين الجريمة والفقر والسكنى السيئة والذكاء المنخفض . كذلك ذهبت بحوث سوسيولوجية أخرى إلى أنه من العسير أن نقنع بالتفسير الذي تقدمه نظريتنا الطب العقلي والتحليل النفسي لمعظم الجرائم، خاصة عندما تتوافر شواهد تشير إلى أن الصور المختلفة من السلوك الإجرامي تشيع في كل الطبقات .

ويمكن القول أنه ليس هناك ميدان برزت فيه الفروق الطبقيّة أكثر من ميدان الأمراض العقلية. وذلك منذ الدراسة التي أجراها فارس Faris ودانم Dunham في سنة ١٩٣٩ علي المستشفيات العامة الخاصة بالمرضى العقليين في مدينة شيكاغو" ثم أجرى بعد ذلك هولنجشيد Hollingshead وهو أحد علماء الاجتماع وردلش Redlish وهو أحد المتخصصين في الأمراض العقلية

دراسة كشفت عن وجود فروق ملحوظة في معدلات وطبيعة كل من العصاب والذهان وفقا للطبقة الاجتماعية. وتشير دراسات أخرى إلى أن معدلات الانتحار ترتبط ارتباطا معنويا بالمهنة والطبقة الاجتماعية. من ذلك دراسة سانسبوري Sainsbury التي كشفت عن معدلات الانتحار في لندن (١٢)

ونجد أن لكل جماعة من الجماعات المتباينة الموجودة داخل المجتمع - مثل الأسرة، وجماعة اللعب ، والجوار ، والزمير - مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها ، والتي لا تكتفي بتحديد السلوك السوي ، وإنما ترسم كذلك أهداف الحياة ذاتها وقد تلعب هذه الجماعات دورا رئيسيا في تحديد السلوك المنحرف .

ويهتم علماء الاجتماع بدراسة تأثير الثقافات الفرعية Subcultures والعلاقات بين الجماعات المختلفة بالنسبة للسلوك المنحرف . ومن ثم يهتم هؤلاء العلماء بدراسة العلاقة بين المعايير المتصارعة والقيم التي تتطوي عليها الثقافة العامة والثقافات الفرعية من جهة ، والسلوك المنحرف من جهة أخرى. فالثقافات الفرعية - شأنها شأن الثقافة العامة - تلقن الشخص ما يجب عليه أن يفعله ، وما يمكن أن يقوم به وما ينجح عن إنجازه وما لا يجب عليه القيام به . وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن نشير إلى تلك النظرية التي قدمها العالم الأمريكي "إدوين سذرلاند"

(Edwin Sutherland) والتي يطلق عليها نظرية المخالطة الفارقة أو المتفاوتة Differential association وتعتمد هذه النظرية علي فكرة أن الانحراف أو أسلوب الحياة الإجرامية ينتقل إلي الأفراد والجماعات من خلال عملية التعلم ومعاشرة الجماعات الإجرامية .

وتتضمن هذه النظرية أن الأشخاص يتعلمون مفاهيم السلوك المنحرف وأنماط هذا السلوك من خلال عملية التعلم الأساسية - أي عملية التنشئة الاجتماعية- التي عن طريقها يكتسب الآخرون الأدوار غير الإجرامية ، أي المفاهيم وأنماط السلوك السوي تعقيب على نظرية سذرلاند والثقافات الفرعية إلا أنه مما قد يؤخذ علي نظرية "سذرلاند" افتراضها بأن الفرد يرتكب الجريمة نتيجة معاشرته للجماعات الإجرامية. فهناك كثير من الأفراد الذين يخالطون مثل هذه الجماعات الإجرامية ومع ذلك لم يثبت ارتكابهم للجريمة .

كما أن الفرد قد يرتكب الجريمة علي الرغم من وجوده في بيئة لا ترتكب فيها الجرائم. بالإضافة إلي أن هذه الطريقة تلغي إرادة الفرد عندما تذهب إلي حتمية ارتكابه للجريمة نتيجة معاشرته للجماعات الإجرامية .

ومن أوجه النقد التي توجه أيضا لعملية تفسير الانحراف في ضوء الثقافات الفرعية ، أن الشخص قد يرتبط بالجماعة

ذات السلوك المنحرف بعد أدائه أولاً للسلوك الانحرافي ،
فالأفراد قد يصبحون منحرفين ، ثم يرفضهم المجتمع علي
اعتبار أنهم غير ممثلين للقيم والمعايير الاجتماعية، فيندفعون
نحو البحث عن مصاحبة غيرهم من الأشخاص المنحرفين.
ومن ثم يكون انحراف الشخص سابقاً على ارتباطه
بالجماعة المنحرفة ، هذا علاوة على أن الثقافات الفرعية
المختلفة يمكن أن تسهم - من خلال تنوعها وتعددتها واختلافها-
في وحدة المجتمع وتكامله أكثر من إسهامها في تفككه
وضعفه (١٣).

الضبط الاجتماعي والسلوك المنحرف :

يسعى كل مجتمع نحو تكوين وسيلة للحفاظ علي النظام
الاجتماعي العام ومساندته . ومن ثم يضع كل مجتمع بعض
الجزاءات Sanctions -من عقوبات ومكافآت- التي توقع علي
المنحرفين عن المعايير الاجتماعية التي يضعها المجتمع .
ويرى "إيوارد روس" (E.Ross) ، أن النظام في المجتمع لا
يعتبر سلوكاً غريزياً أو تلقائياً وإنما ينشأ هذا النظام نتيجة
للضبط الاجتماعي Social Control الذي يعتبر عنصراً
أساسياً لا غنى عنه للحياة الاجتماعية (١٤)
ويمكن تعريف الضبط الاجتماعي بأنه "العملية التي عن
طريقها يضمن المجتمع امتثال أعضائه للمعايير الاجتماعية"

والضبط الاجتماعي هو ذلك النمط من الضبط الذي يمارسه المجتمع علي جميع أفرادهِ من أجل المحافظة علي النظام ، ومسايرة القواعد والأحكام المتعارف عليها .

وكما أن الضغط يختلف شدة وضعفا فإن الإحساس به يختلف أيضا بين أفراد المجتمع علي الرغم من انه ثابت الثقل ، ولعل ذلك يرجع إلي أن الإحساس به يكون نسبيا ، أي يرجع إلي حكم الشخص نفسه بالنسبة لنفسه أو حكم الجماعة نفسها بالنسبة لنفسها .

وقد يشير مفهوم الضبط الاجتماعي لى بعض العلماء علي استخدام القوة والسيطرة ، بينما قد يدل هذا المفهوم لى غيرهم من العلماء علي الإشراف والمراقبة والإرشاد .

وتعتبر الوظيفة الأساسية للضبط الاجتماعي هي تحديد نطاق السلوك المقبول في المجتمع . ففي كل جماعة توجد مقاييس مطلوبة يتوخاها الفرد في إنجازهِ لدوره الاجتماعي ، كما أن هناك تصرفات لا يسمح بها المجتمع ولا يجيز لأفراده القيام بها أثناء تأديتهم لأدوارهم الاجتماعية أو ممارستهم لنشاطاتهم الجماعية .

وهناك وسائل متعددة للضبط الاجتماعي من أهمها التربية، والرأي العام ، والعرف ، والقانون، والدين ، والقيم الاجتماعية. وتعتبر هذه الوسائل بمثابة قوة اجتماعية ذات تأثير

فعال في الأفراد والجماعات . فكل وسيل من هذه الوسائل تؤثر في أعضاء التنظيم الاجتماعي بدرجات متفاوتة تتوقف علي نوع الهيئة التي تمارس الضبط الاجتماعي ، وعلي نوع الوسيلة المستعملة .

وعلي الرغم من أن المجتمع يستخدم وسائل الضبط الاجتماعي بهدف ضمان امتثال أعضائه للمعايير الاجتماعية . إلا أن هناك بعض علماء الاجتماع الذين يرون أن الجهد الذي تبذله هيئات الضبط الاجتماعي -مثل الشرطة والمحاكم- يعتبر من العوامل التي تؤدي إلي الانحراف ، فالفعل لا يعتبر في حد ذاته سلوكا انحرافيا ، وإنما يوصم الفعل بأنه سلوك منحرف عندما تتولى هيئات الضبط الاجتماعي وصف وتصنيف هذا الفعل علي اعتبار أنه من السلوك المنحرف .

أي أن الانحراف ليس خاصية للفعل الذي يقوم به الشخص ، وإنما هو نتيجة لرد فعل المجتمع بالنسبة لفعله ، وقيام هيئات الضبط الاجتماعي بتطبيق القواعد والجزاءات علي الشخص الذي يقوم بهذا الفعل الذي يوصم بالانحراف ومن ثم فإن محاولات المجتمع لضبط الانحراف تؤدي إلي زيادة أنماط السلوك المنحرف (١٥)

ويتضح مما سبق أن رد فعل المجتمع أو استجابته تجاه فعل معين قد توصم هذا الفعل أو تصنفه علي اعتبار أنه نمط

من السلوك المنحرف . ويمكن توضيح هذه الفكرة في ضوء تعريف " ليمرت" (Edwin M. lemert) للانحراف الأول Primary deviance والفرق بينه وبين الانحراف الثانوي Secondary deviance فالانحراف الأولي ، هو ذلك السلوك المؤقت الذي قد يتورط فيه أي شخص يخرج علي معيار معين ، ويمكن أن ينتج عن بعض العوامل مثل ضغط بعض جماعة الأقران أو النظراء ، أما الانحراف الثانوي ، فهو ذلك الانحراف الناتج عن رد فعل المجتمع تجاه الانحراف الأولي . وعندما تؤدي استجابة المجتمع تجاه الانحراف الأولي- إلي عزل الشخص ووصمه بالانحراف ، يترتب علي ذلك استمرار الشخص في أداء السلوك المنحرف ، وقبوله للانحراف كأسلوب للحياة. أي أن الانحراف الثانوي أو الاحتراف يحدث عندما يتم اكتشاف الانحراف الأولي من قبل أفراد المجتمع، ويتم رفض أي مبرر له، ويصبح من العسير علي الشخص أن يعتذر للآخرين ، مما يؤدي في النهاية إلي استمراره في أداء السلوك المنحرف .

تعقيب :

ومما يؤخذ علي هذا التفسير السابق للانحراف ، أنه يعتمد علي رد فعل المجتمع أو الاستجابة المجتمعية فقط في تفسير أسباب السلوك المنحرف. ويميل إلي رفض وجود

الانحراف بعيدا عن عملية الضبط أو المقاومة الاجتماعية للانحراف .

وعموما يتضح مما سبق أن الضبط الاجتماعي يمكن النظر إليه علي اعتبار أنه سلاح ذو حدين ، فبينما يرى بعض العلماء أنه عملية تؤدي إلي امتثال أعضاء المجتمع للمعايير الاجتماعية المقررة ، نجد أن هناك بعض العلماء الذين يرون أن الجهد الذي تبذله هيئات الضبط الاجتماعي يعتبر من العوامل المؤدية إلي الانحراف ، وذلك عندما تقوم هذه الهيئات بوصف وتصنيف ووصم فعل معين علي اعتبار أنه سلوك منحرف (١٦)

ولقد انتهت دراسات الفروق الطبقة في السلوك المنحرف إلي ضرورة الحاجة إلي إدراك أطباء الأمراض العقلية ، والمتخصصين في علم النفس الإكلينيكي، والأخصائيين الاجتماعيين لطبيعة الفروق الطبقة ، لأنهم باعتبارهم ينتمون إلي الطبقتين الوسطى والعليا يستطيعون أن يتفهموا طبيعة حياة الشخص الذي ينتمي إلي الطبقة الدنيا .

وعنى ذلك ان علاج الجناح والجريمة يتطلب توافر متخصص قادر علي تفهم حياة الطبقات المختلفة .

وقد يكون من الطريف أن نشير إلي تجربة أجريت في ولاية نيوجيرسي New Jersey فقد تشكلت هناك لجان أهلية

تتألف من الجيران ، والأقارب والأصدقاء تشرف علي الأحداث الخاضعين لنظام الاختبار القضائي Probation بدلا من المسؤولين علي تنفيذ هذا النظام ، ويشترط في هذه اللجان أن تكون منتمية إلي نفس الطبقة التي ينتمي إليها الأحداث .

الدور والتصور الذاتي والمشكلات الاجتماعية

ينمو السلوك المنحرف-شأنه شأن أي ضرب من السلوك- من خلال عملية التفاعل الاجتماعي والاتصال بالآخرين . وتتطلب الدراسة المتعمقة السلوك المنحرف الاستعانة بعدد من المفاهيم النظرية الهامة ، نذكر منها الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الفرد وأنماط توقعات السلوك والاتجاهات .

أما النشاطات التي يقوم بها الفرد فتعني- عادة- القيام بسلسلة من الأدوار وضروب من السلوك يتعلمها ويكتسبها من الجماعات التي ينتمي إليها .

ويمكن القول إن التنوع والتعدد في الأدوار الاجتماعية الناتج عن تنوع وتعدد الثقافات الفرعية يعتبر عاملا أساسيا في تحديد الصور المختلفة من الانحراف ، ذلك أن السلوك الجانح (أو الإجرامي) يتضمن القيام بأدوار معينة .

ومن الحقائق الواضحة الآن أن الأدوار - في المجتمع الحضري الحديث- قد بلغت درجة معينة من التعدد والتنوع

والتعقيد تتطلب معها الحاجة الملحة للتنسيق فيما بينها . ولهذا نجد كثيرا من الأشخاص لا يستطيعون الاستجابة للمواقف المختلفة بطريقة متسقة .

وبالتالي قد يفقدون القدرة علي الامتثال للمعايير الاجتماعية ، وينشا عن ذلك بعض المشكلات التي تحدث تباينا أو تفاوتاً ملحوظا بين تقييم الفرد لدوره وتقويم الآخرين له. ولهذا يعتبر صراع الأدوار من المفاهيم الهامة التي تفيد كثيرا في تحليل بعض الظواهر مثل الاضطرابات العقلية، ومشكلات المسنين .

ويعتبر مفهوم التصور الذاتي Self- Conception من المفاهيم الأساسية في كل من التحليل السوسولوجي للأدوار . والتصور الذاتي هو - بساطة- الصورة التي في أذهاننا عن "الذات" تلك التي نحاول أن نرفع من شأنها أو ندافع عنها ، ويبدو أن الخبرات الأسرية وحدها لا تلعب الدور الأكبر في تشكيل التصور الذاتي ، ذلك أنه يخضع للتغير عبر الزمن - فالتصور الذاتي لدى المريض العقلي ، أو مدمن الخمر ، ليس نتاجا لردود أفعال الأب والأم فقط، بل كذلك الزوجة، ومكان العمل، والجيران، والأقارب الآخرين والأصدقاء . ومن الممكن أن يكون التصور الذاتي عند بعض المنحرفين وليد الثقافات الفرعية التي ينتمون إليها ، فقد لوحظ

أن تشخيص الفرد علي أنه "جناح" أو "مجرم" أو "عصابي" أو "ذهاني" أو "مدمن خمر" أو "مخدرات" ، مثل هذا التشخيص قد يؤدي إلي آثار قد تؤثر علي التصور الذاتي.

كما لوحظ أن بعض الانحرافات البسيطة نسبيا (كصور معينة من الجناح) قد تزداد حدتها كنتيجة لعملية التشخيص هذه . وفي ضوء البحوث السوسولوجية التي أجريت في هذا الموضوع، يستطيع الأخصائيون الاجتماعيون أن يبذلوا جهودا للكشف عن التصورات الذاتية الضارة . وقد تكتسب هذه الجهود مزيدا من العمق والجدية إذا ما دعمتها بعض الهيئات كالمحاكم، والسجون ، والمستشفيات العقلية ، فإذا كان دور المحاكم والمؤسسات العقابية دورا عقابيا بحتا كهيئات قائمة علي العدالة ، أو إذا كانت المراكز المعنية بمعالجة المرضى العقليين تؤدي دورها كمجرد أماكن للحجز التحفظي ، إذا كان ذلك كذلك، فإن العلاج الذي سيتكفل به الأخصائيون الاجتماعيون سيصبح عميقا، في الوقت الذي تصدر فيه الإحساسات الذاتية للمنحرف (١٨) .

صور السلوك الإجرامي :

حاول علماء الاجتماع تقديم تصنيفات للسلوك المنحرف أكثر دقة من تلك الفئات العامة التي قسمته إلي جناح ، وإجرام ، ومرضى عقلي ، وإدمان خمر ومخدرات.

ويبدو أن تصنيف المجرمين قد ظهر نتيجة للاهتمام الملحوظ بدراسة الأعراض المرضية للسلوك، ومن ثم ارتبطت هذه التصنيفات بمجموعة من المفاهيم ، منها الأدوار الاجتماعية، والتصور الذاتي ، ومعايير المجرمين ، وعدد الجرائم ، وسمات الشخصية. ومع ذلك يمكننا الإشارة إلى مفهومين أساسيين تدور حولهما أغلب التصنيفات هما: الفرد ، وطبيعة النشاط الإجرامي . وبالإضافة إلى ذلك هناك تصنيفات فرعية أكثر تخصصا مثل : المجرم المجنون ، والمجرم بالصدفة ، والمجرم المعتاد، والمجرم المحترف.

وعلى الرغم من ضآلة الجهود التي بذلت حتى الآن في هذا الصدد ، إلا أن التمييز بين طبيعة الجانحين وأنماط الجرائم التي يرتكبونها قد أضحت من الأمور الهامة التي تملئها الاعتبارات العملية. فالجانح الذي يرتكب جريمة جنسية يختلف عن ذلك الذي يشارك في سرقة السيارات . ومن المحاولات التي بذلت في هذا المجال تلك التي قام بها ريس Reiss الذي ربط فيها بين القوائم التي يتضمنها ٧٣٦ سجلا للأمراض العقلية ومجموعة من الارتباطات الاجتماعية ، ولقد مكنه من ذلك من تنيف المجرمين إلى ثلاثة أنماط.

وهناك فرق شاسع بين التصنيف الذي يستند إلى نوع السلوك ، والتصنيف الطبي العقلي الذي يركز على طبيعة

السمات الشخصية والتكيف الشخصي . ويمكن هذا الفارق في أن الأخيرة تفشل -غالبا- في التمييز بين المجرم الحقيقي وغير الحقيقي ، أو المجرم وغير المجرم . وهذا يرجع بالطبع إلى عدم توافر مجموعة ثابتة من سمات الشخصية تستطيع أن تحدد خصائص أكبر عدد ممكن من الجانحين أو المجرمين .

ويهتم علماء الاجتماع كذلك - وخاصة الذين يعملون مع علماء آخرين ينتمون إلى ميادين أخرى بتصنيف مدمني الخمر والمخدرات وبعض صور صراع الأدوار التي تحدث بين المصابين بالاضطرابات العقلية والمسنين ، فقد أشارت البحوث التي أجريت على إدمان المخدرات إلى ضرورة تصنيف المدمنين . كما كشفت دراسة سوسولوجية على مدمني الأفيون ، عن أنهم يخضعون لعملية نفسية اجتماعية تختلف عن عملية الإدمان .

كذلك يبدو أن تعاطي بعض أنواع المخدرات كالحشيش Marihuanan والتي لا تتوافر فيها صفة الإدمان بالمعنى الدقيق -ينشأ عن عملية نفسية اجتماعية أخرى مختلفة .

وبالإضافة إلى ما سبق أدى اشتراك علماء الاجتماع مع علماء الطب العقلي في بحوث معينة للوصول إلى تصنيف للاضطرابات العقلية في ضوء أنماط مختلفة ، لعل أبرزها التصنيف الذي قدمه "دوركايم" كذلك مكنت البحوث المتعمقة التي

أجراها علم الاجتماع في ميدان تكيف المسنين من تصنيف الأدوار ومشكلات المكانة التي يعانون منها . فصاحب المهنة الفنية العليا الذى تقاعد بسبب انتهاء مدة خدمة مثلا يعاني من مشكلات تخلف تختلف عن تلك التى يعاني منها العامل .

وتستطيع الخدمة الاجتماعية أن تفيد فائدة حقيقية في تطبيقاتها العملية من تصنيف المجرمين . فالأخصائي الاجتماعي -أو أي ممارس آخر- يستطيع ان يقدم للمنحرفين ضروبا من العلاج ، مستندا في ذلك إلي طبيعة التصنيف الذي نذهب إليه ومعنى ذلك أن كلا من الأخصائي الاجتماعي ، وطبيب الأمراض العقلية، والمتخصص في علم النفس الإكلينيكي يستطيع أن يقدم تشخيصا وعلاجا لكل حالة علي حدة، وذلك حينما تتوفر لديه إجراءات علاجية عديدة يمكن تطبيقها فهناك مثلا جانحون ومجرمون تتميز سماتهم الشخصية بالاضطرابات الانفعالي، ولكنهم يمثلون في الوقت ذاته سمات شخصية فريدة ، حينئذ يجب أن يكون العلاج معنيا بهذا النمط من السمات الشخصية .

وقد تكون النظريات الطبية العقلية مفيدة في هذا المجال ، ولكن يبدو-علي الرغم من ذلك- أن كل الجانحين والمجرمين أسوياء من الناحية السيكلولوجية ، وليسوا مرضى "انفعاليين" وإنّ فإن المشكلة الأساسية التي ينبغي علينا أن نخلصهم منها هي تغيير اتجاهاتهم، وهذا بدوره يتطلب مهارة فائقة من جانب

الأخصائيين الاجتماعيين وكل المعنيين بتدبير الإجراءات
والمواقف التي تمكنهم من تحقيق ذلك.
الحضرية :

يعتبر السلوك المنحرف - إلى حد كبير - نتاجا لمجموعة
القوى الاجتماعية والثقافية التي ينطوي عليها المجتمع . ومن
هذه القوى الحضرية Urbanism والقيم التي تنطوي عليها
الثقافة العامة . ويشير تقرير بحث حديث يتناول العلاقة بين
الرفاهية الاجتماعية والمجتمع المتحضر يذكر فيه أن :
"التغيرات الهائلة التي نجمت عن التصنيع في العالم
الغربي قد أخذت الآن تغزو المناطق المنعزلة من العالم . ولقد
أصبح المجتمع الصناعي الحديث هو المسرح الأساسي لظهور
مزيدا من الدراما الإنسانية . والخدمة الاجتماعية الأمريكية
بدورها تعتبر نتاجا للأوضاع الاجتماعية والثقافية التي تسود
المجتمع الأمريكي . فهي إذا كانت تسهم في تشكيل المجتمع ،
إلا أنها تعكس طبيعة الكل أكثر مما تحده ، ولا يمكن فهمها بعيدا
عن مضمونها الاجتماعي . لذلك يمكن القول أنها كلما زادت
معرفتنا بالروابط التي تربط بينها وبين المجتمع والثقافة ، أتاحت
لنا هذه المعرفة مزيدا من الفرص لتطوير خدمات الرفاهية
وإيراز مهنة الخدمة الاجتماعية" .

ولقد أدى الانتشار السريع للحضرية كأسلوب في الحياة في العالم المعاصر إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات السلوك المنحرف ونحن نقصد بالحضرية هنا أسلوباً في الحياة يصاحبه عادة مجموعة من الخصائص كالفردية ، والتغير الثقافي السريع، والمادية المفرطة، والصراع الثقافي، بالإضافة إلى الضعف المستمر في الاتصال المباشر الوثيق ، والانهايار في وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية . وقد ترتبط هذه السمات بالتحضر Urbanization، الذي ينتج عن تركيز السكان وتوطن الصناعة . والحضرية لا ترتبط دائماً بالتحضر ، لأن هناك مناطق ريفية تتوافر فيها كثير من سمات الحضرية وعلي العكس من ذلك قد نجد مناطق متحضرة، ولكنها لا تتطوي إلا علي عدد ضئيل من سمات الحضرية . والإضافة إلى ذلك قد تتفاوت المدن في درجة توافر سمات الحضرية فيها .

ولقد أدت الحضرية إلى إحداث تغيرات هائلة في طبيعة العلاقات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم. فهناك الآن شخصان من كل ثلاثة أمريكيين ، وأربعة أشخاص من كل خمسة بريطانيين يعيشون في مناطق حضرية . ولقد أوضح ولنسكي Wilenski ليدو Ledeaux في مؤلف لهما بعنوان "المجتمع الصناعي والرفاهية الاجتماعية Industrial Society and Social Welfare أن المجتمع الصناعي الحضري قد

أصبح المصدر الأساسي للمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الجنس البشري. "التغيرات الهائلة التي حدثت في المجتمع الأمريكي تشكل الأسباب لأساسية للمشكلات الاجتماعية تلك التي خلقت مزيدا من الطلب علي خدمات الرفاهية الاجتماعية .

ومن أهم التغيرات أن المرأة الحضرية قد أصبحت تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي مطالبة بتحقيق مزيد من المساواة بالرجل ، كما أنها أضحت غير قانعة بالأدوار التقليدية في الأسرة. ولقد ذهب البعض إلي أن هذه الظروف لم تغير فقط من طبيعة الحياة الأسرية بل أدت كذلك إلي زيادة معدلات الطلاق في المناطق الحضرية .

كما ذهب بعض آخر من الباحثين إلي أن الظروف الحضرية قد سببت للمسنين المعاناة من الهامشية والاعتراب ، نتيجة لفقدانهم مكاناتهم وأدوارهم ، تلك التي كانت تحقق لهم الشعور بالهوية وإن الإحساس بعدم الرضاء الذي يعانون منه قد ينشأ عن الصراع بين توقعات الدور التي يقومون بها ، ومدى الإنجازات التي يمكن أن تحققها هذه الأدوار وذلك بدوره ينعكس علي بعض المشكلات العقلية التي يعانون منها (١٩)

ويبدو أن هناك اتفاقا كبيرا بين علماء الاجتماع حول تأثير الحياة الحضرية علي روابط النسق العائلي التقليدي . فلقد خضعت هذه الروابط لضعف تدريجي، نتج عنه ظهور جماعات

جديدة تركز أساسا علي العمر والمهنة وهذه الجماعات ساعدت بدورها علي ظهور ثقافات المراهقين الفرعية ونموها ، تلك الثقافات التي غالبا ما تختلف عن ثقافتي الأسرة والمدرسة . ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نجد تفسيراً مقنعاً للجناح المعاصر الذي نلاحظه بين الشباب ، إذا ما رجعنا إلي الآثار الناجمة عن الحضرية . وهذا ما يفسر أيضا ظهور صور عديدة من الجناح في المجتمع الحضري قد تأخذ شكل الإثارة ، ووسائل الحصول علي المكانة بين جماعات الرفاق .

وتشير الدراسات المعنية بتأثير الحراك علي السلوك المنحرف إلي إحدى المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري . فقد كشفت الإحصاءات التي تقيس الاتجاهات المعاصرة للحراك عن أن العامل الأمريكي يميل إلي تغيير محل إقامته ثماني مرات خلال حياته، وأن هناك اثنين من كل ثلاثة أمريكيين يهجرون تماما المجتمع الذي عاشوا فيه ، ولا شك أن الحراك -حتى لو كان داخل المجتمع- يعني غالبا هجر الأقارب والجيران ، ومن ثم يواجه الأطفال والراشدون بمعايير وأدوار اجتماعية جديدة وهنا يتحتم التوفيق بينهما وبين تلك التي ألفوها من قبل . ولقد كانت هذه الظروف سببا في أن أطلق روين هيل Hill علي الأسرة الحضرية "الأسرة الوحيدة" The Lonely Family.

ويبدو أن الأشخاص الذين يحققون حراكا يواجهون صعوبات ومشكلات عديدة فقد كشفت دراسة أجريت في ولاية نيويورك علي المتقدمين للمستشفيات العقلية عن أن معدلات الإصابة بالأمراض العقلية كانت أعلى عند المهاجرين من غير المهاجرين ولقد كانت الفروق بين الجماعتين أكثر من ١٠٠% بل وكانت تتراوح في بعض الأحيان فيما بين ٢٠٠% و ٣٠٠% كما لوحظ أن المعدلات كانت عالية بالنسبة لكل من الذهانيين والفصامين والمصابين بالهوس الاكتئابي Manic-depressive disorfero كذلك أجرى جاكو Jaco دراسة حديثة نسبيا تناول فيها أسباب الاضطرابات العقلية بين المراهقين الريفيين إلي المدن هذا وقد أشارت الدراسات التي أجريت علي صور عديدة من السلوك المنحرف أن هناك آثارا اجتماعية ملحوظة لعملية التحضر والحضرية من ذلك مثلا أن معدلات الجناح وطبيعة كثير من الجرائم تختلف مباشرة وفقا لدرجة التحضر في المجتمع . وما يقال عن ذلك يقال أيضا بالنسبة لمعدلات إدمان الخمر والانتحار.

الانحراف الاجتماعي وواقع البلدان النامية

١- معنى النمو وواقع البلدان لنامية :

يعني النمو الاجتماعي في رأينا وفي عبارة موجزة ودون الدخول في جدل نظري الارتقاء بمستوى الإنسان ، ذلك الارتقاء

الذي تحقق من خلال استمرار تحريره من العجز عن إشباع حاجاته الأولية بحيث يستطيع الانطلاق إلى خلق وإشباع المزيد من الاحتياجات العقلية والروحية ، أي تلك الاحتياجات التي تميزه عن غيره من الكائنات الحية ، فالإنسان في مراحلها البدائية كان أقرب ما يكون إلى المستوى الحيواني ولم يكن يميزه عنه سوى ما يوجد لديه من استعدادات وقدرات عقلية كامنة وقابلة للنمو السريع لقد كان الإنسان حينذاك أسير حاجاته البيولوجية الصرفة وكان عليه أن يصارع كلا من الطبيعة والكائنات الحية الأخرى صراعا مريرا من أجل إشباع هذه الحاجات وخلال عملية الصراع هذه كان يهلك منها الكثير وخاصة أنه لم يكن مزودا بالاستعدادات التي تساعد على التكيف الفيزيقي للبيئة الطبيعية من حوله، كذلك الذي توجد لدى غيره من الكائنات الأخرى. ولكن الإنسان على عكس غيره من الكائنات ، كان مزودا بخاصية فريدة هي القدرة على تغيير هذه البيئة وإخضاعها لإرادته ، أي إجبارها على لتلاؤم مع احتياجاته بدلا من أن يضطر هو كالحیوان للتلاؤم معها .

وقد نجمت هذه القدرة عن تمتعه بأرقى جهاز عصبي يمكنه من التفكير والعمل الخلاق ، وقد مكنته هذه القدرة بالفعل من تحقيق إنجازات متتالية أدى تراكمها عبر تاريخ الإنسان الطويل إلى إثبات حضارية هائلة كانت متباعدة في البداية ثم

أصبحت سريعة الإيقاع كما نشهد الآن ، حتى وصل به الأمر إلى الخروج عن نطاق عالمه المحدود (الأرضي) إلى عالم آخر لا متناه (الفضاء) .

يمكننا أن نلخص مظاهر الصراع من واقع معظم البلدان النامية البترولية والبلدان التي تتبع الطريق الاشتراكي فيما يأتي :

١- إن نسبة كبيرة من سكان معظم هذه البلدان يعيشون تحت مستوى الكفاف بحيث يصبح مهم الرئيسي الحصول على لقمة العيش للحفاظ على بقائهم الفيزيقي (ما زلنا نسمع عن الآلاف من البشر الذين يهلكون جوعاً أو المهددين بالهلاك جوعاً) .

٢- إن هذه البلدان إما تفتقر إلى الثروة أو وسائل تنميتها بحيث لا يمكنها إشباع حاجات هؤلاء الناس أو تعاني من سوء توزيع شديد لهذه الثروة بحيث يزداد الأغنياء بها غنى والفقراء فقراً .

٣- إن شعوب معظم هذه البلدان فريسة لاستغلال ونهب ثرواتها من جان بلدان أخرى "متقدمة" أو من جانب قوى اجتماعية محلية أو من جانب الاثنين معاً .

٤- يرتبط بالصراع من أجل مجرد البقاء الفيزيقي (عن طريق إشباع الجوع) كل ما نعرفه من مظاهر سلبية أخرى (انتشار الأمراض والأوبئة- انعدام المأوى والملبس الإنساني المناسب- انتشار الأمية والبطالة - والتزايد السكاني ... الخ

٥- إن معدلات النمو الاقتصادي في معظم هذه البلدان ضعيفة .

٦- إنها تعاني مباشرة من الأزمات الاقتصادية العالمية .

٧- إن النشاط الإنتاجي بها في معظمه مركز علي المواد الخام

وليس علي تحويلها إلي منتجات صناعية مما يحول دون

تنمية القدرات الإنتاجية والعقلية للسكان بها (بالإضافة إلي

غير ذلك من معوقات هذه التنمية) .

٨- تتصف معظم هذه البلدان بالتبعية الاقتصادية والسياسية

والفكرية لغيرها من البلدان المتقدمة .

٩- يرتبط بذلك كله أنساق اجتماعية وقيمة تمثل انعكاس هذه

الأوضاع جميعا من جهة وتمثل عقبة نحو التغلب عليها من

جهة أخرى (٢٠)

ولو تأملنا خصائص الإنسان (أي الغالبية) في معظم هذه

البلدان لوجدناه أسير العجز عن إشباع حاجاته الأساسية ، تتركز

كل حياته حول مجرد الحفاظ علي بقائه الفيزيقي وتحول

الظروف المحيطة به دون تنمية قدراته وطاقاته الإنسانية الخلاقة

مما يحول بدوره دون تنمية هذه الظروف ذاتها وبذلك يدور هو

والمجتمع الذي يعيش فيه في حلقة مفرغة .

إن القصد من عرض الجوانب العامة للواقع الاجتماعي

والاقتصادي للبلدان النامية أولا حتى لا نقع في منزلق مناقشة

موضوع الانحراف الاجتماعي كشيء مجرد منعزلا عن الخلفية

الواقعية التي يجب أن نناقشه علي ضوءها ولكي نبرز بطريقة
درامية الفرق بين مناقشة هذا المفهوم في البلدان المتقدمة وفي
البلدان النامية .

إن مفهوم الانحراف الاجتماعي Social Deviance
وكذلك مترادفاته مثل المرض الاجتماعي Social Pathology
والتفكك الاجتماعي Social Disorganization والمشكلات
الاجتماعية Social Problems من المفاهيم العديدة التي
يغص بها علم الاجتماع الذي ظهر أساسا في البلدان المتقدمة
الغربية الرأسمالية وتطور بها .

ومعظم علماء الاجتماع في هذه البلدان يتحدثون الآن
صراحة - أو علي الأقل لا ينكرون - عن ارتباط الوثيق بين
نشأة علم الاجتماع وبين الظروف الاجتماعية والاقتصادية
والسياسية والفكرية السائدة في أوروبا حينذاك .

كما أن هناك كتابات متعددة تؤكد الطابع الأيدولوجي لعلم
الاجتماع الغربي بكافة فروعهما في ذلك علم اجتماع الانحراف
ولسنا هنا في عرض مناقشة تفصيلية للدور الأيدولوجي لعلم
الاجتماع الغربي بصفة عامة ولا لنظريات الانحراف الاجتماعي
بصفة خاصة . ولكننا سنركز علي سؤال أساسي مهم وهو :

هل مفهوم الانحراف الاجتماعي كما يعرف في البلدان المتقدمة
الرأسمالية الغربية التي ظهر بها يلائم البلدان النامية أو المتخلفة
كموضوع أساسي للدراسة الاجتماعية؟ (٢١)

ويتفرع من هذا السؤال أسئلة أخرى ، مثل :

هل يجب أن يولي علم الاجتماع في بلادنا نفس الأهمية
للموضوعات التي تدرس بوصفها انحرافا اجتماعيا في البلاد
الغربية الرأسمالية؟ وهل يتبعون نفس المنهج في دراستها؟
قبل أن نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة يجب أن نقرر
حقيقة متعلقة بواقع علم الاجتماع بصفة عامة وعلم اجتماع
الانحراف بصفة خاصة في بلادنا ، وهي أننا ظللنا لفترة طويلة
نتقبل كل ما يرد إلينا من نظريات ومفاهيم علم الاجتماع من
الغرب دون أي دراسة نقدية ولم نبدأ في إخضاعها لهذه الدراسة
إلا منذ عهد قريب جدا ومعظم دراستنا الميدانية ، للواقع
الاجتماعي لم تكن تزيد عن كونها تكرار لدراسات مشابهة
أجريت في المجتمعات الغربية باستخدام نفس المفاهيم
والمنطلقات النظرية وأدوات البحث ، علي الرغم من اختلاف
هذا الواقع اختلافا جذريا بين واقع تلك المجتمعات .

٢- تعريف الانحراف الاجتماعي :

ترتكز كل التعريفات الاجتماعية الغربية التقليدية لمفهوم الانحراف الاجتماعي علي فكرة مخالفة المعايير Norm Violation بوصفها تمثل جوهر الانحراف وفيما يلي عدة أمثلة لهذه التعريفات :

- ١- السلوك المنحرف في جوهره يمثل خروجاً علي أنماط معينة من معايير المجموعة والفعل المنحرف هو سلوك محرم بطريقة معينة .
- ٢- والسلوك المنحرف هو الذي يمثل خروجاً علي التوقعات النظامية أي تلك التوقعات المشتركة والمعترف بمشروعيتها داخل النسق الاجتماعي .
- ٣- السلوك المنحرف يشير إلي الأفعال المخالفة للمعايير التي يتبعها الناس والتي تحدد مكانتهم الاجتماعية .
- ٤- تتمثل طبيعة الانحراف الجوهرية في خروج أنماط معينة من السلوك علي المعايير في مجتمع معين في زمن معين .
- ٥- والانحراف سلوك يخالف المعايير التي يقدرونها الناس ، بحيث إذا اتصفت بالاستمرارية أصبح له دور سلبي في نظر الناس وأصبح من الضروري أن تهتم به وسائط الضبط الاجتماعي .

٦- السلوك الانحرافي سلوك يعتبره الناس في مجتمع ما شاذاً أو غير مناسب أو مزعج أو غير أخلاقي ، وعادة ما تجد جهوداً تبذل لتوجيه الضبط الاجتماعي إليه"

ومعظم أصحاب هذه التعريفات يختارون نماذج سلوكية معينة للدراسة بوصفها أنماطاً من الانحراف مثل : الجريمة ، تعاطي المخدرات ، البغاء ، إدمان الخمر ، الجنسية المثلية ، الأمراض العقلية . والانتحار .

وإذا ما تأملنا هذه التعريفات لأمكننا أن نتبين بسهولة ما يأتي : أولاً :- أنها تفترض وجود اتفاق جماعي عام داخل المجتمع علي المعايير التي يعتبر الخروج عليها انحرافاً اجتماعياً .

ثانياً : أنها تتسم بمشروعية أو صلاحية هذه المعايير وبالتالي تجعلها ذات طبيعة لا إشكالية أي غير واردة للبحث .

ثالثاً :- يعتبر السلوك الاجتماعي سلوكاً مرضياً أو شاذاً يتطلب العلاج أو التعديل ولا تطرح فكرة إمكانية أن تكون المعايير ذاتها غير ملائمة وتتطلب التعديل .

خامساً :- الأنماط السلوكية التي تدرج تحت مفهوم الانحراف هي تلك التي تنتشر علي نطاق واسع بين الطبقات الدنيا في المجتمع .

ويرتبط بهذه المسلمات المتعلقة بالسلوك الانحرافي عدة مسلمات أخرى تتعلق بالمنحرف أهمها :

أولاً : الفرد المنحرف نتاج مرض باثولوجي لنقص أو قصور عملية التطبيع الاجتماعي بما يتلائم مع الاتفاق الجمعي .

ثانياً : بما أن المنحرف مريض فإن ما يأتيه من أفعال ليس اختياريًا بل هو مضطر لذلك اضطراراً (أي نفي للإرادة عنه) .

ثالثاً : الانحراف تحدده عوامل ذاتية تتعلق بالظروف الخاصة بالفرد (نفسية أو اجتماعية) .

رابعاً : الفعل الانحرافي لا معنى له خارج نطاق البناء النفسي والجسمي للمنحرف.

خامساً : لا بد إذا من علاج المنحرف أو إعادة تأهيله نفسياً أو العمل على تخفيف الظروف المباشرة التي أدت إلى انحرافه بواسطة خبراء في ذلك (الأخصائيين النفسيين والاحتماعيين) والأطباء النفسيين والمصلحين في السجون ... الخ)

سادساً : يترتب على كل ذلك نفي أي علاقة بين المنحرف وبين شخصيته (المجتمع مثلاً) فالفعل الانحرافي ليس موجهاً ضد أحد بطريقة واعية أو إرادية ولكنه فعل قهري.

وقد تعرضت مفاهيم الانحراف الاجتماعي بتعريفاتها وتفسيراتها لنقد عنيف من جانب علماء الاجتماع الغربيين الراديكاليين في السنوات الأخيرة من حيث متضمناتها الأيدولوجية والسياسية ومن حيث إغفالها تماماً للمشكلات الحقيقية التي تعاني منها المجتمعات الغربية (٢٢).

٣- الانحراف الاجتماعي علي ضوء واقع البلدان النامية :

إن علماء الاجتماع الغربيين التقليديين يهتمون من زملائهم الراديكاليين بأنهم متحيزون في تعريفهم وفي دراستهم للانحراف للسلطة القائمة في بلادهم ، ذلك أنهم يهتمون دراسة انحرافات هذه لسلطة وانحرافات لطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا وما يترتب عليها من أضرار بالغة بالمجتمع ويكتفون بدراسة انحرافات الأفراد عن المعايير التي ترتضيها أو توافق عليها هذه السلطات . وتبنى علماء الاجتماع في البلدان النامية لنفس التعريفات يعني انحيازاً (ولو عن غير وعي) لنفس السلطات في البلدان الغربية .. وانصرافاً عن دراسة المشكلات الحقيقية للبلدان النامية .

وفي سبيل الوصول إلي تعريف واقعي للانحراف الاجتماعي في بلادنا نطرح هذه التساؤلات للمناقشة :

١- ما المعايير التي تعتبر الخروج عليها انحرافاً اجتماعياً؟ ولماذا؟

٢- معايير من في المجتمع ؟

٣- هل هذه المعايير صالحة ؟ وما محك صلاحيتها للمجتمع ؟

٤- ما الظروف التي نشأت فيها هذه المعايير ؟

٥- هل هناك مساواة في أسلوب معاملة الخارجين علي المعايير ؟

٦- هل يمكننا أن نتحدث عن معايير منحرفة ؟ وما محك انحرافها ؟

٧- هل يمكننا أن نتحدث عن ظروف منحرفة (مثل الأمية أو الفقر) ؟

٨- هل يمكننا أن نضع تعريفا موضوعيا للانحراف الاجتماعي ؟
إننا نقترح هنا أن نربط بين المعايير من جهة وبين تحقيق إنسانية الإنسان في البلدان النامية من جهة أخرى ولا اعتقد أن أحدا يختلف معنا في أن أول شرط لتحقيق هذه الإنسانية يتمثل في توفير الحد الأدنى علي الأقل من المتطلبات الأولية له (العمل، الغذاء، الكساء، السكن ، التعليم، العلاج،...الخ) ويأتي بعد ذلك خلق ظروف أفضل لنموه العقلي والروحي ولا يمكن من أجل تحقيق ذلك أن تفصل بين كل من التنمية الاقتصادية الاجتماعية الحقيقية من جهة وبين العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، أي تعود هذه التنمية علي غالبية أفراد المجتمع.

فكلما تحققت لغالبية الناس إنسانيتهم كلما أسهموا في دفع عجلة التنمية إلي الأمام . ومن هنا فإننا نقترح محكا للحكم علي صلاحية المعايير الاجتماعية هو مدى مساهمتها أو إعاقتهها لتحقيق إنسانية الإنسان ، ونقدم مفهوم المعايير المنحرفة كموضوع للدراسة الاجتماعية في مجتمعنا ويقتضي ذلك منا دراسة تفصيلية وأمبيريقية لمختلف المعايير الأساسية التي تحكم

وتوجه سلوك أفراد المجتمع في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والعلاقة بينها وبين المجموعات الاجتماعية وما انعكسه من مصالح فعلية لكل من هذه المجموعات ومن أمثلة المعايير المنحرفة :

المعايير التي ترتبط بالاستغلال الأجنبي أو المحلي لجماهير الشعب

المعايير التي ترتبط بزيادة التفاوت الطبقي

المعايير التي ترتبط بتبديد الثروة القومية للمجتمع .

المعايير المتعلقة بالتواكلية والسلبية.

المعايير المتعلقة بالانتهازية والوصولية والمحسوبية .

المعايير المتعلقة بالأناية والفردية .

المعايير المتعلقة بتحقيق العمل اليدوي والفني .

المعايير المتعلقة بزيادة التفاوت الاجتماعي بين الرجل والمرأة

وزيادة التفاوت بين القرية والمدينة .

المعايير المتعلقة بالتطبيق الفارقي للقانون والعدالة .

ولما كانت هذه المعايير توجد داخل الأنساق الاجتماعية

(Social Systems) والأنظمة الاجتماعية فإن ذلك يقتضي

دراسة وتحليل لهذه الأنساق والنظم والعلاقات المتبادلة بينها

الأنساق السياسية والاقتصادية والأيدولوجية والتربوية

والأسرية .

إننا نعتقد أننا نقدم بذلك تعريفا موضوعيا للمعايير المنحرفة لا يعتمد علي الآراء الذاتية للباحث ولا علي الأحكام الذاتية لفئة من الناس ، ونربط بين الانحراف وبين تنمية المجتمع وتنمية الإنسان في البلدان المتخلفة كما أننا نرى أنه من المنطقي تماما ألا نعتبر الشخص الذي ينحرف عن معايير منحرفة منحرفاً ، إن الانحراف عن المعايير الصالحة يجب أن ينظر إليه علي أساس الرابطة العضوية بين هذه المعايير وبين ظروف الحياة الفعلية التي تجعل اتباع هذه المعايير ممكناً أو مستحيلاً أو شديد الصعوبة علي الأقل ، وعلي أساسا ما إذا كان اتباع هذه المعايير مفروض علي الجميع أو علي فئة دون غيرها في المجتمع (بناء علي معايير أخرى منحرفة) أي ما يسمى المعيار ذا الوجهين .

كما أننا ننبه إلي ضرورة الربط بين الانحراف وبين درجة الضرر بالمجتمع وبالإنسان فيه وننبه أيضا إلي ضرورة التفرقة بين الانحراف وبين أغراض الانحراف ، فالبغياء وتعاطي المخدرات مثلا يمكن أن نعتبرهما أعراضا لظروف منحرفة توجد في المجتمع .

وختاما نود أن نؤكد أننا نطرح ما ورد هنا من أفكار كموضوعات للمناقشة بوصفها أفكارا أولية ما زالت تحتاج إلي الكثير من التحليل والبلورة وإلي ابتكار للأساليب المنهجية الملائمة لدراستها . (٢٣)

إن التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية هناك من يعتبره "محنة أخلاقية" بينما يعتبره البعض الآخر نتيجة حتمية لم بين الأجناس من اختلافات أساسية . وهناك فئات من البيض والسود ممن يرغبون في بقاء التمييز أكثر من استبعاده ، لأنه يحقق لهم مصالح ذاتية . فالمشكلة إذن معقدة إما لعدم وجود اتفاق عام عليها وإما لعدم وجود تحديد لطبيعتها .

أما من الناحية الثانية وهي أن صراعات القيم تشجع علي الانحراف الشخصي فإنه من الممكن القول بأنه ليست كل الصراعات القيمية في المجتمع ناشئة عن الفشل في قبول حالة معينة كمشكلة .. لقد تعلم الناس أن يكونوا أمناء كما تعلموا في الوقت ذاته - أن يكونوا ناجحين في أعمالهم ، ومع ذلك فالأمانة والنجاح ليسا شيئاً واحداً ، بل أنهما يختلفان وبشكل أساسي في جوانب متعددة والنتيجة الحتمية لمثل هذه الصراعات تتمثل في خلق فوضى أخلاقية في المجتمع من شأنها أن تشجع علي الانحراف الشخصي .

كما أن التعرض الدائم للقيم المتصارعة يمكن أن يؤدي إلي عدم قدرة الفرد علي التمسك بالقيم السائدة بصورة دائمة . إن مثل هذه الفوضى تولد اللامسؤولية ، وتشجع الفرد علي تحديد المشكلات الاجتماعية بشكل واضح في ضوء الكسب الشخصي أو المصلحة الذاتية .

التاريخ الطبيعي للمشكلات الاجتماعية The Natural H. of S. Problems

اقترح ريتشارد فولر R.C.Fuller سلسلة منظمة من المراحل التي تمر المشكلات من خلالها ، بهدف تحديدها وإيجاد الحلول المناسبة لها وهي :

أ- الوعي : Awarness

لقد سبق القول ، أن أي حالة اجتماعية قبل أن تصبح مشكلة اجتماعية تتطلب اقتناع الناس التام بأنها حالة غير مرغوب فيها ، ولا بد من القيام بعمل ما لإزائها . فمثلا هناك حالات اجتماعية قائمة نظر إليها في البداية على أنها حالات مرغوب فيها ولا يمكن الاستغناء عنها ، ولم يكن للصراع القيمي وجودا يذكر . غير أنه تحت وطأة التغيير الاجتماعي بدأ البعض بالتساؤل ، والتحدي والمجادلة ، مما أدى إلى الاهتمام بالقيام بعمل ما تجاه تلك الحالات . هذا الوعي الذي بدأ ينمو تدريجيا لدى البعض أخذ ينتشر ليشمل قطاعات أكبر في المجتمع . ومن خلال هذا الوعي المتنامي تظهر المشكلات الاجتماعية إلى حيز الوجود .

ب- تحديد خطة العمل :

في الوقت الذي يبدأ فيه الوعي بالانتشار تدريجياً ليشمل المجتمع بأكمله ، تتزايد الصراعات حدة وقسوة ، وتخضع الحلول والوسائل المحققة لها للمناقشة ، فالفقر مثلاً كان في البداية معروفاً لدى الكثير من الجماعات بأنه شيء طبيعي ، وحتماً بل كان أمراً مرغوباً فيه، غير أن لأمر أصبح مختلفاً حينما وافقت أغلب الجماعات علي ضرورة استبعاد النتائج الخطيرة للفقر ، وأصبحت القضية تدور حول كيفية استبعاد هذه النتائج ولا يزال القصور يعوق التقدم في هذا المجال في أيامنا الحاضرة ومن مظاهر اهتمام الناس باستبعاد النتائج الخطيرة للفقر ، مطالبتهم بإزالة "الأحياء الفقيرة" وإقامة العيادات الصحية المجانية ، وتوفير دخل سنوي مضمون فالتأكيد علي مرحلة تحديد خطة العمل تتطرق مما ينبغي عمله إلي كيفية القيام بهذا العمل .

ج- الإصلاح : Reform

طالما أن الحلول الأساسية والأساليب المحققة لها قد أقرت وفصل في أمرها ، فإن المشكلة تصبح موضوعات للتطبيق ، يتولاه الخبراء والمتخصصون الذين لديهم القدرة علي تحقيق إرادة الناس في تطبيق هذه الحلول علي المشكلات القائمة فمثلاً إذا كانت عملية إزالة الأحياء الفقيرة هي الحل لمشكلة الفقر فإن

ذلك يتطلب إيجاد طرق وأساليب مناسبة لإعادة توطين ساكني هذه الأحياء من خلال توفير الشروط والإجراءات الخاصة بأجور المساكن وعقود الإيجار ، وبيع المباني (٢٥)

أبعاد الظاهرة الانحرافية في المجتمعات النامية

إن تحليل أبعاد الزاهرة الإجرامية في المجتمعات النامية يحتاج لجهد شاق وبصيرة، ووعي بمجريات الأمور في ظروف تلك المجتمعات التي تمر بتغيرات سريعة ومتلاحقة . أدت إلي حدوث كثير من التفاوتات مثل التفاوت بين القيم والسلوك ، والتفاوت بين التطلعات والإمكانيات المتاحة لتحقيقها ، والتفاوت بين الإمكانيات الشخصية لشغل الدور والأنوار المتوقع شغلها والتفاوت بين تطلعات الدول من عملية التنمية والقدرات الإدارية المتاحة في القطاعات المختلفة والتي تقوم بدور أساسي لتحقيق هذه التطلعات ، والتفاوتات بين فكرة الخاص وفكرة العام والتفاوت بين الأفعال والأهداف الخاصة التي يرتبط تحقيقها بتحقيق الأهداف العامة ، والتفاوت بين الأهداف المحددة والمعايير المنتظمة لتحقيقها .

والواقع أن حالات الاغتراب المتباينة تلك تضرب بجذورها في أعماق المجتمعات النامية بعامة والمجتمع المصري بخاصة . ومن ثم ذهب "روبرت تلمان" في دراسته لظاهرة الفساد في الدول النامية إلي حد القول بأن الفساد في الأول

النامية من الموضوعات الشائكة والتي تتطلب تحليلات جريئة ، وآراء حديثة من علماء الاجتماع ، للتعرف علي أبعاد الظاهرة الإجرامية وتفسيرها في ضوء التغيرات السريعة التي تطبع تأثيرها علي الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والشخصية ، بالقدر الذي يفعم المجتمعات النامية بمثل تلك التفاوتات الاغترابية المتباينة والتي تؤثر علي الأفراد بصورة متفاوتة نظرا لعدم تمكن الأفراد من التكيف مع المواقف الجديدة ، وبذلك يفقد نمط السلوك العام ولا يدري المرء بأى مثل يحتذى ، وحتى عندما يتم تكيف الشاب مع المواقف الجديدة فإنه يميل إلي الجمود شأنه في ذلك شأن الكبار بالنسبة للمواقف التي تكيفوا معها .

ومن ثم يصبح خطر الجريمة محتملا في ظروف التغير المستمر ، وذلك لأن تغير السلوك السريع بشكل يفوق سرعة تمثل القيم المتغيرة والمحددة لهذا السلوك الإجرامي ومن ثم يكون التفاوت بين السلوك والقيم المحددة لها مصدرا مباشرا للفعل الإجرامي في المجتمعات النامية . هذا فضلا عن أثر التفاوتات الاقتصادية والشخصية المختلفة علي الظاهرة الإجرامية في تلك المجتمعات ، المفعمة بصور الجرائم التقليدية والحديثة ، ومن ثم اهتم بتحليل الجرائم المرتبطة بعملية التنمية "رونالدفيرت وانجار سيكنز" في كتابهما حول "الفساد في

الأقطار النامية" والتي تنتشر فيهما الجرائم للرشوة والاختلاس وكافة صور الفساد مثل السوق السوداء وغيرها من مظاهر الفساد الحديثة بشكل محموم (٢٦)

وتعد مصر من الدول لنامية التي صاحبت عملية التنمية بها ارتفاع نسبة الجرائم الاقتصادية ، وظهور أنواع جديدة حديثة من الجرائم مثل جرائم تهريب النقد والتي بلغت ٣٨٢ جريمة في عام ١٩٦٨ أدت إلي تهريب ٧٦٥٨ ألف جنيه موزعة علي أنواع جرائم التهريب التالية :

-التعامل في أوراق النقد الأجنبي بنسبة ١٦% - المقاصة ٥٠%
- تصدير نقد أجنبي ١٠,٧% -استيراد نقد أجنبي ١٦,٢٧% -
استيراد نقد مصري ٣٤,٢٩% - تهريب ذهب ونقود وأشياء ذات قيمة ١٠,٤% - حيازة نقد أجنبي ٧,٣٢% - رسوم جمركية ٢,٨٧% - تعامل بالنقد مع غير مقيم ٥,٢٦% ولم تكن هذه فحسب بعض صور الجرائم الحديثة، إذ أن عدم استيعاب فكرة العام والمؤسسات الواسعة وما صاحبها من جرائم الإهمال في أداء العمل المطلوب والتي تكلف الدولة خسارة اقتصادية فاحشة تعد صورة من صور الجرائم الحديثة في عملية التنمية التي تحتاج إلي جدية وإيجابية في أداء العمل المطلوب . هذا بالإضافة إلي ظهور تحول من الجرائم الفردية إلي جرائم العصابات وما صاحبه من ظهور حالات الشغب والعنف بشكل

لم يكن معروفا من قبل . أضف إلي ذلك بعض صور الجرائم المعبرة عن الحالة المرضية للمجتمع والشخصية في ظروف عمليات التنمية في مصر ومنها البغاء والجرائم الجنسية بوجه عام ، وتعاطي المخدرات ، وحالات الانتحار والشروع فيه ، والتي بلغت في عام ١٩٧١ (١٤٦) حالة منها نسبة ٣٤,٢% حالة انتحار يرجع دوافعها لحالات الانفعالات النفسية بالنسبة للذكور ، ونسبة ٤٣,٣% بالنسبة للإناث .

هذا فضلا عن العوامل الأخرى الكامنة وراء هذا الفعل والمتمثلة في الضيق الاقتصادي والمنازعات العائلية والاضطهاد وسوء المعاملة . وخشية العار ، وإخفاء جريمة أخرى الخ .

أضف إلي ذلك الإرتفاع الواضح في نسب الجرائم التقليدية مثل الرشوة والاختلاس والسرققات ، والتي يتكرر حدوثها في ظروف عملية التنمية نتيجة ظروف موضوعية تتعلق بصراع القيم ، والتفاوت بينها وبين السلوك ، فقدان المعايير ، وضياح المعنى، أي غياب القدرة لدى الأفراد علي التنبؤ بعواقب السلوك وفهم الحوادث التي يكون الفرد مولجا فيها وطبيعة التحول في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما النسبة للظروف الذاتية الكامنة وراء السلوك الإجرامي في مصر كدولة نامية فنحن نتعلق بصراع الأهداف الخاصة مع

الأهداف العامة وعدم اتجاه الفعل مباشرة نحو الهدف الخاص نتيجة لعدم تمثله للعام وغياب الشعور بالولاء والارتباط في الوقت الذي بدأت فيه الروابط التقليدية تتناقص وتفقد وظيفتها الرادعة الضابطة لسلوك الأفراد. هذا فضلا عن شعور الأفراد بنقص مقدرتهم لشغل الأدوار المتوقعة .. ومن ثم يلجأون لوسائل غير مشروعة لتحقيق مآربهم مثل الرشوة والاختلاس لمواجهة تطلعاتهم المتزايدة والتي لم يجدوا الفرص الكافية لتحقيقها في ظروف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة . والتي يترتب عليها التفاوت بين المهارة الفنية والاجتماعية والتوقعات المتطورة بالنسبة لشغل الدور والتعاون لإنجاز مستهدفات التنمية وبالنسبة لدراسة الجريمة في علاقتها بالهجرة من الريف إلى الحضر في مصر.

نجد أن المشكلة في الدول النامية أكثر منها تعقيدا منها في الدول المتقدمة فعلى نحو ما أشرنا سلفا بالنسبة للدول المتقدمة . نجد أن الهوة ضيقة بين الثقافة الحضرية والثقافة الريفية نتيجة للاتصال والتقدم التكنولوجي وانتشار وسائل الإعلام المحققة للثقافة الجماهيرية التي تستوعب إلى حد كبير الفروق بين الثقافة الفرعية على مستوى الريف والحضر والجماعات والثقافة العامة ، وبذلك تصير مشكلات عدم التكيف والصدمة الثقافية أقل في حداثها من عمليات الهجرة من الريف

للحضر في المجتمعات المتقدمة وبالنسبة للمجتمعات النامية فإن التمايز واضح بين الثقافات الفرعية علي مستوى الريف والحضر والجماعات والثقافة العامة .

وبذلك تكون عملية الهجرة من الريف إلي المدينة مفعمة بالعديد من مشاكل سوء التكيف الاجتماعي ، الأمر الذي يواكبه ظهور العديد من أنماط السلوك الإجرامية بين المهاجرين في الوقت الذي تتزايد فيه عملية الهجرة من الريف إلي المدينة في مصر لظروف تتعلق بالبحث عن أسباب العيش ، وتحسين المستوى الاقتصادي ، والتعليم وغيرها من الظروف المرتبطة بعملية الهجرة خاصة وأن هناك تكثيفا لعمليات التصنيع والتجارة في المناطق الحضرية في مصر.

وبذلك تتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية والثقافية في نقل تلك الظروف في الوقت الذي تتناقص فيه مقدرة الأفراد علي الإنشاء والتفرد ، والاتصال نتيجة لنقص مهاراتهم الفنية والاجتماعية، وعليه يصير من الضروري ربط الظاهرة الإجرامية بسياقها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والشخصي لإمكان تفسير بعض الأفعال الإجرامية والحالات الباثولوجية المصاحبة لعملية التنمية في مصر (٢٧)

أبعاد الظاهرة الانحرافية وصورها في المجتمع المصري (تحليل إحصائي) :

يمر المجتمع المصري في هذه المرحلة من تاريخه بتغيرات شاملة لكافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن ثم فإن ظروفه التكنولوجية والبنائية بما فيها من نظم بيروقراطية بالإضافة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، تمارس ضغوطا معينة علي أنساق الأفعال والقيم التي تحدد هذه الأفعال وتعطيها مغزاها . بحيث يزداد التفاوت بين الأفعال والقيم ، وذلك نتيجة لسلب وظيفة الردع من القيم التقليدية في الوقت الذي يتمثل فيه الأفراد بعد القيم المتسقة مع طبيعة تلك التغيرات .

وبذلك يصير السلوك مشكلا لأن أفعال الأفراد لا تتجه مباشرة لتحديد الأهداف الخاصة بالأفراد الذين لم يتمثلوا العام بعد . ومن ثم تكون الوسائل غير المشروعة مطلوبة لدى الأفراد لتحقيق أهدافهم بغض النظر عن مشروعيتها أو عدم مشروعيتها وما يترتب عليه من ضرر بالمصلحة العامة وبذلك تنفّس صور الرشوة والاختلاس والسرقات .

هذا عما يصاحب هذا الموقف من ظهور جرائم الإهمال في الأداء وعدم الحرص علي المصلحة العامة ، كما أن ظروف التنمية وما يصاحبها من اتساع عملية التصنيع وتشغيل العاملين

في الصناعة، واتساع دائرة الاستهلاك يؤدي بالضرورة لاتساع دائرة تطلعات الأفراد في الوقت الذي تكون فيه الفرص المتاحة لتحقيق هذه التطلعات محدودة نتيجة لنقص مهاراتهم الفنية والاجتماعية والتفاوت بين القدرات الشخصية وتوقعات الأداء المطلوبة لشغل الدور ، وذلك يمارس بدوره تأثيره في سعى الأفراد لتحقيق هذه التطلعات بطرق غير مشروعة .

هذا فضلا عن اتساع دائرة الإداريين من محدودي الدخل والكفاءة والذين لا يجدون في الوسائل المشروعة المصدر الكافي لتحقيق التقدم وإشباع التطلعات . ومن ثم يلجأون لوسائل غير مشروعة لتحقيق تقمهم وإشباع رغباتهم عن طريق الرشوة والاختلاس(٢٨)

الفصل الرابع

مشكلة تعاطي المخدرات

منذ أن حرمت الشرائع السماوية كل ماخامر العقل وضلل الحس ، ومنذ أن بدأت القوانين الوضعية تجريم أنواع شتى من المخدرات ، أصبحت ظاهرة تعاطيها والاعتیاد عليها وإدمانها مشكلة تشغل بال الحكومات ، وتعنى بها المنظمات القومية والإقليمية والدولية ، وصارت تخصص لمكافحتها والوقاية منها إمكانات بشرية ومادية عظيمة، كما أخذت تعقد لبحثها ومناقشة مظاهرها المختلفة المؤتمرات والندوات، وتسنى القوانين وتجرى عليها مختلف التعديلات، فى ضوء ما يشيع فى المجتمع من قيم مستحدثة ومفاهيم جديدة ، سواء أكان ذلك نتيجة تفكير عقلانى ، مخطيء تارة ومصيب تارة أخرى، أم على أثر بحوث علمية قائمة على معطيات الواقع وحقائقه.

وان من يمعن النظر فى مشكلة المخدرات ، ابتغاء معرفة كنهها والكشف عن دقائقها ، وتحليلها بقصد فهمها وتفسيرها، على أساس كونها من الظواهر الملازمة للمجتمع، قديمه وحديثه، يجد أنها ذات جوانب أربعة محددة ، لكل منها ميدان قائم بذاته، متكامل المعطيات متصل الحقائق مترابط العناصر.

تلك الجوانب هي : جانب الإنتاج ، وجانب التوزيع، وجانب الاستهلاك ، وجانب المكافحة. وبهذه الصورة تبدو ظاهرة تعاطى المخدرات ظاهرة اقتصادية ، تعتمد فى واقعها على قانون العرض والطلب ، الذى يتحكم فى إنتاجها وتسويقها ، ولاغرابة فى ذلك ، فالمخدرات سلعة نافقة، على الرغم من نشاط أجهزة الأمن فى مكافحتها. وليس أدل على ذلك من الإحصاءات الجنائية الخاصة بها، التى تتزايد عاماً بعد عام. وليس بخاف أنه فضلاً عن هذه الإحصاءات الشديدة الدلالة، هناك أرقام خافية (dark numbers) عديدة لجرائم خاصة بالمخدرات فى عالم الجريمة.(١)

جوانب مشكلة المخدرات:

أول جانب من مشكلة المخدرات، كما ذكرنا، هو جانب إنتاجها، ويشمل ذلك جمعها من النباتات البرية التى تنمو بفعل الطبيعة، كصبار البيوتل(peyotl) الذى يقطع شرائح تجففها حرارة الشمس، ويصبح لونها بنياً وتتخذ شكل أقراص تعرف عادة باسم " أزرار المسكال". ويأكل المتعاطى منها العدد الكافى للتأثير فيه. وقد أمكن استخراج ما لا يقل عن تسع شقليات (alcaloids) منه، أهمها وأكثرها شيوعاً وأشدّها أثراً " المسكالين" (mescaline) الذى يذاب ويؤخذ عن طريق الفم أو الحقن.

وهناك مخدرات تجمع أو تصنع من نباتات تزرع خاصة لهذا الغرض ، كالقات فى اليمن والحبشة ، والقنب الهندى الذى تختلف أسماؤه باختلاف مناطق زراعته . فاسمه فى الهند " تشاراس " (charas) و " بهانغ " (bhang) و " جانغها " (gangha) وفى أفريقيا الجنوبية " داغا " (dagga) وفى ايران " بنغ " (bang) وفى لبنان والدول العربية المجاورة لها والقريبة منها " حشيشة الكيف " أو " حشيش " ، وفى المغرب " كيف " وفى المكسيك والولايات المتحدة " ماربوانا " (marijuana) أما فى الأوساط العلمية ، فهو الأطراف العليا المزهرة من انثى شجيرات " القنب الساتيفى " . (cannabis sativa) التى تجمع بعناية ، وتعالج بطريقة خاصة ، ثم تقطع على شكل قرالب ذات وزن معين ، تغلف وتباع بالجملة إلى كبار التجار . ومن النباتات التى تزرع لأخذ المخدرات منها الكوكا التى تكثر زراعتها فى بيروت، ويستخرج منها الكوكايين .

ومن النباتات المخدرة أيضاً الخشخاش الذى يستخرج منه الأفيون الذى يعد من المخدرات الأساسية التى يتناولها المتعاطون أكلأ أو شربأ بعد اذابتها فى مشروبات ساخنة كالقهوة . ويشتق من الأفيون ثلاثة مخدرات تؤخذ عن طريق الحقن، وهى المورفين والهروين والأمفيتامين (amphetamine)

المعروف تجارياً باسم " بنزدرين " وتنتشر زراعة الأفيون فى الصين والهند وإيران وتركيا واليونان وبلغاريا ويوغسلافيا. وهناك فضلاً عن ذلك مجموعة من مخدرات الادمان واسعة الانتشار ، وهى مواد كيميائية مستحضرة من حامض الباربيتوريك، كالباربیتال أو اللومینال (Luminal). ومواد أخرى شبيهة الخواص ، تستعمل كمهدئات أو منومات، وقد انتشرت صناعتها ، وبخاصة فى الولايات المتحدة التى تنتج معاملها كل عام منذ ١٩٦٨ ما لا يقل عن أربعة بلايين وحدة جرعية (dosage unit). (٢)

ومن الغريب أن الخمر التى تعد من أشد المخدرات اسكاراً ، والتى يؤدى الاعتیاد على شربها إلى الاصابة بالمرض العقلى فى حالات كثيرة ، كانت، إلى عهد قريب ، لاتحسب من المخدرات التى تشغل بال الحكومات ، منذ أن سلكت سبيل اباحة شربها وعدم تجريم شاربها أو معتادى تعاطيها ، ما داموا لا يخرجون على القانون ، سواء بالمشاغبة والعدوان أو بقيادة السيارات وهم فى حالة سكر . ولكن ، منذ أن لفتت الأنظار إليها فى الخمسينات من هذا القرن ، حركة مدمنى الكحوليات المتخفين واعترافات المدمنين والمدمنات من كبار الشخصيات ، صارت مشكلة امان المشروبات الكحولية تشغل بال أولى الأمر فى الدول التى انتشرت فيها بشكل مزعج وتستخرج الخمر من

نباتات كثيرة ومتنوعة ، منها ما يزرع بخاصة لصناعتها . وقد تخصصت دول كثيرة فى تقطير وتعتيق أنواع معينة اشتهرت بها . فقد اشتهرت روسيا بالفوديكاء ، وألمانيا بالبيرة ، وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا بالنبيذ ، واسكتلندا بالوسكى ، كما اشتهرت لبنان بالعرق .

والجانب الثانى من مشكلة المخدرات هو جانب تهريبها وتوزيعها . ويشمل هذا الجانب عملية الاتجار فيها والأشخاص ذوى النشاط فى هذه العمليات ، فهناك عملية بالغة الدقة يقوم بها أصحاب مزارع المخدرات مع كبار التجار أو مديرى حركة تجارة المخدرات . هؤلاء فى الأعم الأغلب لا يمسون المخدرات ، ويحرصون أشد الحرص على ألا يكون شئ منها فى حوزتهم . وإنما يقتصر نشاطهم على الاتفاقات التجارية والمعاملات المالية وقد يكون بعض هؤلاء الأشخاص من علية القوم أو من ذوى النفوذ البارز أى ممن لا يرقى إليهم الشك .

وهناك عملية أخرى يقوم بها الأشخاص الذين يتسلمون المخدرات من مراكز الإنتاج أو التجميع أو التغليف ، والأشخاص الذين يقومون بنقل المخدرات من هذه المراكز وتهريبها إلى أماكن التسويق . وهذه العملية من أخطر العمليات ان لم تكن أخطرها . وتحتاج إلى امكانات بشرية مسلحة بالعتاد والمال ، وإلى خبرة وحيلة واسعتين . وقد تستخدم فى هذه العملية

الطائرات والزوارق البخارية السريعة . كما تلعب السيارات دوراً أساسياً فى هذه العملية ، وبخاصة أنه يمكن تخبئة المخدرات فى أماكن خفية منها تعد لذلك .

ومن التحاليل فى تهريب المخدرات اخفاؤها فى الحقائق مع الأمتعة أو جيوب سرية فيها ، أو دسها بطريقة لا انسانية فى أمعاء الجمال وربما تحت جلودها وهى حية ، وفى بعض الأحيان يدرّب بعض الحيوان ، وبخاصة الكلاب والحمير ، على سلوك دروب معينة قد تكون طويلة ، وتحمل بالمخدرات ، ثم تترك للمسير وحدها فيها إلى أن تبلغ نهايتها ، حيث ينتظرها المهربون ليقودوها إلى أمكنة معينة. وقد يكمل الحيوان الرحلى إلى هذه الأمكنة نفسها ، اذا كان يعرفها ودرّب على المسير اليها . (٣)

وكثيراً ما يلجأ المهربون إلى استخدام النساء الجميلات فى عملية التهريب، اعتماداً على أنهن أقدر فى الاستحواذ على اهتمام الرجال، الأمر الذى ييسر لهن استخدامهن دون ادراك منهم فى عملية التهريب، أو التخلص من حقائب المخدرات اذا وقعن فى مأزق . وفى بعض الأحيان تمنع النسوة فى التضليل، فتحمل الواحدة منهن طفلاً رضيعاً ، وتشغل نفسها به ، وبذلك تبدو أهلاً للعطف والمساعدة . هذا فضلاً عن أن تقتيش الانثى، بحثاً عن مخدرات يشك فى أنها تخفيها تحت ملابسها ، أمر

ينص القانون على أنه من اختصاص النساء وحدهن، فلا يفتش
الأنثى إلا الأنثى ، والا صار التفتيش باطلاً ، وتسقط الملاحقة
القانونية، على الرغم من ضبط المخدرات معها بالفعل.

وفيما يتعلق بتوزيع المخدرات على متعاطيها في عيوات
صغيرة ، يعتمد التجار عادة على مدمنى المخدرات الذين
يقومون بهذا العمل من أجل حصولهم هم أنفسهم على حاجتهم
منها دون تكبد أية نفقات. ومن هؤلاء من يودون من صميم
أفئدتهم أن ينتشر الايمان بين الناس، وهكذا لا يكونون مميزين
عنهم ويحتقرونهم. وهناك من مدمنى المخدرات الذين يقومون
بتوزيعها، من يعتقد أنه انما يؤدي خدمة انسانية للمدمنين من
أمثاله .

ولعل أكبر خطر من أخطار عملية توزيع المخدرات
يكن فى استخدام الأحداث وبخاصة الصبية، على أساس أن
القانون يفرق بينهم وبين البالغين من حيث مقاضاتهم ومعاقبتهم،
وذلك باعتبار أنهم ضحية الإهمال والاستغلال. وهكذا يصبحون
فى حاجة إلى رعاية وحماية وتأهيل جديد فى ظل معاملة لينة
يسودها التسامح. يضاف إلى ذلك أنه من السهل غواية الأحداث
والتأثير فيهم وارهابهم وتطبيعهم تطبيعاً ينحرف بهم عن جادة
الصواب، وبخاصة فى المجتمعات التى عمت فيها الفردية،

وتحرر الأفراد فيها فى سن مبكرة من الرقابة الوالدية ومن كثير من قيود الضبط الاجتماعى.

والجانب الثالث من مشكلة المخدرات يرتبط بمستهلكيها، أى أولئك الذين يتعاطونها، سواء أكان هذا التعاطى بالصدفة ، أم بالمناسبة ، أم اعتياداً ، أم اماناً. أما التعاطى بالصدفة فيكون بتأثير رفيق من معتادى تعاطى المخدرات الذين يحبون استهواء رفقاءهم اليها ، وتزيينها لهم ، والمبالغة فى وصف أثارها فى نفوسهم وأجسادهم وتبصيرهم بأحسن الطرق لمتعاطيها. وكثيراً مايلعب دافع حب الاستطلاع دوراً أساسياً فى تجربة المخدر، للتأكد من مفعوله. وقد يلجأ الرفقاء المعتادون تعاطى المخدرات إلى الضغط على رفقاءهم لتعاطيها، تارة عن طريق تعييرهم بالجين وعدم النضج أى " الصغرة " أو " المعيلة " ، وتارة بتهديدهم بالقطيعة والنذ ماداموا يرفضون مشاركتهم فى تعاطى المخدرات، والانتقال وإياهم فى جو الصفاء النفسى والنعيم الحسى والنشوة الروحية ، ذلك الجو الذى يتخللونه ويتقننون فى وصف مايبود فيه من صور الابداع رؤىة ونغما وعطراً . وهكذا يكون التعاطى بالصدفة. وقد يكون مرة أو بضع مرات، ثم لايتكرر. وقد يكون بداية للتعاطى المتكرر، وبخاصة اذا صادف فى نفس الشخص هوى ، كأن يكون قد أسهم فى تهدئة خاطره، وترويق مزاجه المتكرر لسبب من الأسباب. وفى هذه

الحالة يصير التعاطى اعتياداً أو يؤدي إلى الادمان، وذلك وفق نوع المخدر المستعمل ومعنى الادمان فى هذه الحال الوقوع فى أسر المخدر حيث لا يجد منه مهرباً .

أما التعاطى للمناسبة فيتبع نوعاً خاصاً من العرف الذى يشيع بين الجماعات، ويحتّم عليهم تقديم المخدرات فى المناسبات التى تشيع فيها البهجة، مثل أفراح الزواج، والميلاد، والأعياد، وحفلات كبار المغنيين ومشهورات المغنيات، والحفلات التى تقام بمناسبة بلوغ تحقق الأمنى بالفوز بصفقة تجارية، أو التعيين فى منصب عال، أو انجاز انتقام من عدو لدود . والمناسبات كثيرة على مدار السنة منها مايقع فى تواريخ ثابتة، ومنها مايتكرر وفق الظروف . وكما ذكرنا آنفاً بصدد التعاطى بالصدفة، قد يؤدي تعاطى المخدرات بالمناسبة إلى اعتياد تعاطيها أو ادمانها ، وذلك وفق شخصية المتعاطى .

ومما يجدر بيانه أن للمخدرات نوعين من الآثار: سلبى وإيجابى. أما الآثار السلبية ، فتتركز فى الخلاص من كل ما يملأ النفس ويزهقها هماً وقلقاً وخوفاً وضيقاً، والتخلص مما يصيب الجسم من الام شديدة مستقرة أو متكررة . قد تكون فى بعض الأحيان مبرحة لايقوى المريض على تحملها. وأما الآثار الايجابية. أو المنعشة ، فهى حالة الراحة العظمى والنشوة الكبرى التى يستشعرها متعاطى المخدر، فضلاً عن جو

التخيلات التى يتصورها تمر أمامه فى تنوع سريع كشريط سينمائى لا يريد له نهاية . ويأتى الحشيش وأشباهه فى اشارة على رأس قائمة المخدرات ذات الآثار السلبية النفسية بينما يكون الأفيون ومشتقاته فى قائمة المخدرات ذات الآثار السلبية الجسمية . وربما ينفرد الحشيش وأشباهه بتنشيط خيال المتعاطى (٤).

مشكلات الإدمان على الكحول والمخدرات

أولاً : الإدمان على الكحول: Alcoholism

ليس هناك تعريفاً محدداً ومتكاملاً للشخصية الكحولية أو المدمن على المسكرات. فهناك من الناس من يحتسى الخمر يومياً ، ومن يتناوله أثناء حفلات السمر الصاخبة، (أى فى المناسبات فقط)، ومع ذلك فهم ليسوا بالضرورة من مدمنى الكحول، أو أنهم فى طريقهم لأن يصبحوا من المدمنين على الكحول.

ومما يؤكد ذلك تلك الاحصاءات التى تفيد أن حوالى (٧٠) مليوناً من الأفراد فى المجتمع الأمريكى يتناولون الكحول، منهم (٤,٧) مليوناً تقريباً من المدمنين .ولذا ، فإن هناك خطاً فاصلاً بين مايسمى " بالسكير الاجتماعى

" Social Drinker والسكير المدمن Alcoholic، بحيث اذا تخطى السكير الاجتماعى ذلك الحد الفاصل يصبح كحولياً مدمناً، لأنه يستهلك من المسكرات أكثر مما يحتمل، وبالتالي يثير كثيراً من المشكلات لنفسه ولغيره ، وحينئذ يطلق عليه اسم " السكير المشكل" Problem Drinker. وهنا يمكن وصف الكحولى بأنه ذلك الشخص الذى يفقد السيطرة على تناوله للكحول، ويضطر الحصول عليه ليشعر بالراحة.

وبعد تناوله للكحول يفقد القدرة على ادراك ما اذا كان يشعر بالراحة أم لا ، وهنا يصبح تناول الكحول بالنسبة له ضرورة ملحة ، يبذل قصارى جهده فى الحصول علىه ، كلما شعر بالحاجة اليه وحينما يتناول الكحول ويبدأ بفقدان قوة الارادة، يستمر فى الشرب حتى يصبح ثملاً " فاقد الوعي " Comatose

أما فيما يتعلق فى الأسباب الداعية إلى تناول الكحول ، فلا تزال المعلومات المتحصلة عنها قاصرة . فالكحولى كما يحدده الكثير من الباحثين انه ذلك الشخص المستغرق فى اللهو والخيال أو " الهارب من دنيا الواقع Escapist أو " المريض نفسياً Psychopath أو ذلك الشخص غير الناضج عاطفياً . أن هناك بعض السمات أو الملامح البيئية التى لها علاقة بالادمان على الكحول . ويوضح ذلك " شيلدون بيكون" Sheldon

Bacon فى دراسته لعينة تتكون من (١٢٠٠) فرداً من المدمنين ، أن أربعة أخماس أفراد هذه العينة من غير المتوافقين فى زواجهم . ويشير بعض الباحثين ، فى هذا الصدد، إلى أن معدلات الادمان على الكحول تختلف باختلاف الجماعات العرقية Ethnic Groups فقد وجد " ألبرت أولمان" Albert Dullman ، أن الآباء فى الجماعات العرقية التى يعتبر تناول الكحول فيها غير أخلاقى، يميلون إلى عدم تشجيع ابنائهم على تناول المشروبات الكحولية .

ففى هذه الجماعات كما هو الحال لدى الأمريكيين الانجليز والاييرلنديين تكون معدلات الادمان على الكحول مرتفعة نسبياً بين أبنائها .

أما فى الجماعات العرقية الأخرى فيعتبر استهلاك الكحول فيها أمراً عادياً، ويشكل جزءاً من حياتها الاجتماعية اليومية، ومن احتفالاتها الدينية والثقافية الرسمية كما هو الحال لدى الأمريكيين الايطاليين الذين يسمحون لأبنائهم فى سن مبكرة بتناول كميات قليلة من الكحول أثناء تناولهم الوجبات الغذائية ، وكذلك لدى اليهود الذين يتناولون قليلاً من المشروبات الروحية فى المناسبات الخاصة ، وذلك كجزء من طقوسهم الدينية . ولذا تكون معدلات الكحول بين أبناء هذه الجماعات منخفضة نسبياً .

ويفسر بعض علماء النفس ما توصل اليه " أولمان " ، من أن رفض الأباء لتناول الكحول في بعض المجتمعات العرقية، يولد لدى الأبناء شعوراً بالذنب عند تناولهم للكحول . هذا الشعور - لأسباب غير واضحة تماماً - يؤدي إلى فقدان السيطرة على تناوله ، وهناك تفسير اجتماعي آخر ، وهو أن تناول الكحول يصبح أمراً مرغوباً فيه لدى الشباب لأنه محظور وضار، اتفاقاً مع القول الشائع ، " أن كل ممنوع مرغوب " بالإضافة إلى ذلك ، أن الشباب المراهق يعتقد أن تناوله للكحول يجعل منه رجلاً ناضجاً في أعين نظرائه من المراهقين .

وخلاصة القول، أن الإدمان على الكحول يعتبر مشكلة اجتماعية خطيرة في وقتنا الحاضر . ونظراً لخطورة هذه المشكلة أثارت تساؤلات عدة حول ما ينبغي عمله إزاء الحد من انتشار هذه المشكلة والقضاء عليها . وقد طرحت في هذا الصدد بعض الأساليب العلاجية رغم مايعتريها من عيوب، وذلك على النحو التالي :

١- السجن :

وهو أكثر البرامج العلاجية العامة ملائمة للحد من الإدمان على الكحول، غير أن ذلك ليس سليماً من الناحية العملية . فالمدمنون المحترفون يدخلون السجن ويخرجون منه بشكل منتظم ومتكرر .

٢- منع صناعة المسكرات وبيعها :

وذلك عن طريق تقديم مشروبات خالية من الكحول . غي
أن ذلك يؤدي إلى نتائج مشكوك في صحتها ، حتى على فترات
التطبيق الصارم للقانون . ففي الأعوام التي خلت المشروبات
الروحية من الكحول في أمريكا ، أدى ذلك إلى انخفاض
استهلاكه. ولكن على الرغم من انخفاض نسبة المقبوض عليهم
من المدمنين، إلا أن نسبة الوفيات الناجمة عن الإدمان الحاد قد
ارتفعت إلى أربعة أضعاف تقريباً مما هي عليه سابقاً .

٣- الطب النفسي :

والذي لم يثبت فعاليته من الناحية العلمية ، في علاج
الإدمان على الكحول. وذلك إما بسبب تكاليفه الباهظة بالنسبة
للمدمن ، أو لرفض المدمن الخضوع لمثل هذا العلاج ، أو
محاربتة له ، لأن الإدمان يشكل محور اهتمامه، ولذا يصعب
التخلي عنه بسهولة .

٤- علاج الفعل المنعكس الشرطي Cnditional-Reflex Treatment

ومضمون هذا العلاج هو أن يضاف إلى المشروب
الكحولي الذي يعطى للمدمن، مخدراً من شأنه أن يحدث له "
غثياناً" Nausea، أو قيئاً Vomiting، بمجرد تناوله. وقد تبين

فعالية هذا العلاج بعد تكراره، حيث يولد الكحول لدى المدمن احساسات غير سارة بمجرد التفكير فى تناوله. وقد أكد بعض "المتخصصين" فى العلاج النفسى Therapists ، فى هذا المجال ، أن (٥٠ %) من هذا الحالات التى خضعت لمثل هذا العلاج ، قد تم شفاؤها ولم تعاود الشرب . غير أن هناك من يشك فى ثبات نسبة الذين تم علاجهم بهذه الطريقة، طالما أن هذه الطريقة العلاجية لم تقف على الأسباب الحقيقية المؤدية لإدمان على الكحول .

ثانياً : الإدمان على المخدرات :

هناك عقاقير معينة لها آثار نفسية واجتماعية خطيرة على الانسان . وبعض هذه العقاقير تأخذ صفة الادمان لدى الذين يتناولونها ، لأنهم يشعرون بعدم الراحة والاحساس بالألم فى حالة عدم توافرها، وبعضها يأخذ صفة التعود عليها، والبعض الآخر لا يأخذ صفة الادمان أو التعود عليه (٦). ويمكن تناول هذه الأنواع من العقاقير المخدرة على النحو التالى :

أولاً : عقاقير تنسم بالادمان : Addictive Drugs

أن الاستخدام المستمر لعقاقير معينة " مخدرة " Narcotics، يؤدى فى النهاية إلى الادمان عليها . والادمان على المخدرات من المشكلات الاجتماعية التى تنسم بأبعاد

خطيرة فى كثير من المجتمعات المعاصرة. فاستخدام هذه العقاقير المخدرة لا يقتصر ضررها على من يتناولها فحسب ، وإنما يتعدى ذلك إلى مشكلات أكثر خطورة . من هذه المشكلات: عمليات ترويج تجارة المخدرات، وظهور منظمات إجرامية تقوم بهذه العمليات ، والتكاليف الباهظة التى يتحملها تنفيذ القانون فى مطاردة هذه المنظمات، والملايين من الدولارات التى تنفق سنوياً فى علاج المدمنين ، وانتشار عمليات السرقة والسطو للحصول على العقاقير المخدرة ، وتحول عدد من الأطباء إلى مجرمين لقيامهم بكتابة وصفات طبية غير مشروعة للمدمنين للحصول على هذه العقاقير ، وتدهور الحالة المادية للآلاف من العائلات نتيجة امان أفرادها على هذه العقاقير المخدرة ، بالإضافة إلى فساد كثير من موظفى الدولة عن طريق رشوتهم من جانب الذين يقومون بترويج تجارة المخدرات.

ويعتبر " الهيروين " Heroin ، من أهم العقاقير المخدرة وأكثرها استخداماً ، وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تشير احصاءات مكتب الامان فى الولايات المتحدة (U.S. Bureau of Narcotic) إلى أن حوالى (٥٠) ألفاً من المدمنين على المخدرات يظهرون كل عام . والمدمن على المخدرات

شأنه شأن المدمن على الكحول يتصف بالاستغراق فى اللهو والخيال ، والهروب من الواقع ومشاكل الحياة.(٧)

ثانياً : عقاقير تتسم بالتعود على تناولها : Habituating Drugs

تعتبر " الماريجوانا " Marijuana ، من العقاقير المخدرة التى يمكن التعود عليها ، وهى شائعة الاستخدام فى أمريكا وكثير من الدول الأوروبية الغربية . وتوضح بعض نتائج البحوث التجريبية فى هذا المجال ، أن استخدام "الماريجوانا" لمدة طويلة يمكن أن يؤدى فى النهاية لدى مستخدميها رغبة ملحة لهذا المخدر . وسواء أكان ذلك صحيحاً أم لا ، فإن الماريجوانا له تأثير كبير فى نفوس الذين يتعاطونها ، فهم يعتقدون بأنهم مسرورين طالما أنهم تحت تأثيرها . ولذا ، فهم يعاودون تعاطيها تحقيقاً لهذا الغرض .

غير أن لهذا العقار آثار ضارة على المدمنين عليه ، فهو يعمل على فقدان الذاكرة ، وعدم قدره على التركيز ، وتسبب لهم " الرعشة " أو " الارتجاف " Tremor ، وتولد فيهم الجبن والميل " للتخنث " Sissy

ثالثاً : عقاقير لا تتسم بالالمان ونادر التعود عليها :

يتعاطى الشباب فى وقتنا الحاضر ، بعض العقاقير التى تعرف " بالمسكالين " Mescaline و " البيوت " Peyot وهى

عقاقير لا تنتم بالإدمان أو بالتعود رغم ما تشير اليه بعض الدلائل إلى أن البعض ممن تعاطوها أكثر من مرة قد أصبحوا متعودين عليها . هذه العقاقير التي توصف زعماً وادعاءً، بأنها تعمل على سعة الأفق وزيادة الوعي والتفكير ، تشكل خطورة كبيرة إذا لم يتم تعاطيها وفق رقابة طبية شديدة ، وذلك لما لها من علاقة

بمرض " الهلوسة " Hallucination

من العرض السابق للإدمان على الكحول والمخدرات يتبين - وكما تشير العديد من الاحصاءات - أن هناك تداخلاً بين الشخصية الكحولية وشخصية المدمن على المخدرات في كثير من الأنماط السلوكية الانحرافية . فكلاهما يتصف بفقدان الضابط الأخلاقي ، والعدوانية ، والميل نحو جرائم القتل ، والضرب ، وخطف الأطفال ، والاعتداء على الأخلاق والأداب العامة ، والسرقه ، والاختلاس ، وخيانة الأمانة ، والتخلي عن العائلة ، والتشرد ، والتسول ، والانتحار .

ففى فرنسا أجرى العالم " روج دو فورساك "

Rouquesac تحقيقاً تبين فيه أن (٦٦ %) من جرائم الاعتداء

على الغير (٥٦,٦ %) من الجرائم الأخلاقية ، ارتكبتها

كحوليون. وفى تحقيق آخر أجراه " غريبو " Grebaut تبين أن

(٣٣ %) من القتل (٧ %) من مرتكبى جرائم الضرب والايذاء

(٧٦ %) من المعتدين على رجال الأمن ، (٥٧ %) من مرتكبى

جرائم هتك العرض ، (٨٠%) من المشردين والمتسولين، هم من المدمنين على الكحول . كما أشار تقرير اللجنة الخاصة بمراقبة الادمان على المخدرات في نيويورك عام ١٩٧٠ ، إلى أن (١٠٠%) من الذكور المدمنين على المخدرات ، اعترفوا بارتكابهم جرائم ، وأن (٧٩%) منهم لهم سجلات في أماكن الوقيف (مخافر الشرطة) تتضمن حالات السرقة والتشريد (٨).

خطورة تعاطي المخدرات في المنطقة العربية والعالمية

عرفت مختلف بلدان العالم تعاطي المخدرات بأنواعها المختلفة في فترة أو أخرى من فترات تاريخها ، فمعظم شعوب العالم اكتشفت واستعملت أنواعا مختلفة من النباتات المخدرة لأغراض التخدير والعلاج على الأقل . إلا أن تعاطي المخدرات لأسباب غير طبية قد اتخذ صورة وبائية في بعض المجتمعات أكثر من غيرها .

ويذكر من يؤرخون لانتشار تعاطي المخدرات أن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وخاصة في إفريقيا وآسيا كانت من الوجهة التاريخية من أوائل مناطق المخدرات وأن هذه الآفة انتقلت منها بعد ذلك على الهند والصين وبعض بلدان أوروبا ثم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية .

ويمكننا بصفة عامة أن نقرر أن تعاطي المخدرات بأنواعها المختلفة (وخاصة الأفيون ومشتقاته والحشيش وعقاقير الهلوسة والحبوب المنبهة والمنومة التي تؤدي للإدمان) ينتشر بصورة وبائية خطيرة في النصف الثاني من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية بدرجة لا تعرفها المنطقة العربية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتضح الخطورة الشديدة لانتشار تعاطي المخدرات من عدة مؤشرات هامة مثل:

١- تنوع المخدرات التي تتعاطها فئات الجمهور المختلفة وظهور أنواع جديدة دائما ، فهناك تعاطي الحشيش الذي يعرف هناك باسم Marijuana وتعاطي الأفيون بمختلف مشتقاته وخاصة المورفين الذي يؤخذ عن طريق الحقن في الشرابيين وكذلك الهيروين . وكذلك يستخدم مدمنو المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية بعض المخدرات المشابهة للأفيون ومشتقاته في الخصائص التخديرية ولكنها محضرة معمليا لأغراض طبية أصلا مثل Meperidine المبردين والمثادون Methadone كما ينتشر في الولايات المتحدة أيضا تعاطي الحبوب المخدرة مثل النمبيوتال Nembutal والسيكونال Seconal (وهما ينتميان إلى ما يعرف باسم الـ Barbityrate، وينتشر في هذا البلد أيضا استعمال البنزدرين Benzedrine والكوكاكين وعقار

الهلوسة المعروف باسم L.S.D. وظهر أخيراً نوع جديد من الإدمان بين المراهقين والأطفال هو إدمان استنشاق المواد الطيارة الداخلة في صناعة الصمغ والذي يعرف باسم Glur Sniffing.

٢-التزايد المستمر في أعداد الذين يتعاطون المخدرات المختلفة بين الجمهور ففي مدينة نيويورك وحدها قدرت الحكومة عدد مدمني المخدرات عام ١٩٥١ حوالي تسعين ألف . أي أنه كان هناك مدمن واحد لكل ٨٧ من السكان تقريباً .

ويجب أن نلاحظ أن هذا الرقم لا يشتمل على الذين يتعاون مخدرات أخرى تعتبر غير مسببة للإدمان مثل الحشيش وغيره من المخدرات ولكننا يقتصر على مدمني الأفيون ومشتقاته . كما أنه يشتمل فقط على الحالات المعروفة للجهات الرسمية . كما يستدل على التزايد المستمر في تعاطي المخدرات في السنوات الأخيرة من كثرة الإشارة إليها في الصحف والإذاعة والتلفزيون .

٣-التزايد المستمر في عدد مدمني المخدرات من الشباب والمراهقين ففي الخمسينات كان ٦٠% من جمهور المدمنين في الولايات المتحدة كلها يتراوح أعمارهم من ٢١-٣٠ سنة . أما في أواخر الستينات فإن المخدرات أخذت تنتشر انتشاراً مخيفاً بين المراهقين والشباب الأقل من ٢٥ سنة . وبعد أن كانت نسبة

الإناث ضئيلة للغاية بين المدمنين فإنها قد أخذت في الارتفاع ،وتتضح هذه الزيادة الكبيرة في أعداد المراهقين وصغار الشباب من إحصائيات المستشفيات .

أما بلدان أمريكا اللاتينية فإن تعاطي المخدرات أخذ ينتشر فيها انتشارا خطيرا .وتعتبر المكسيك من أكثر دول هذه المنطقة إصابة بهذه المشكلة حيث نجد أن زراعة الحشيش وتجارته على درجة كبيرة من الانتعاش .وينقل دكتور سعد المغربي عن المؤلف الأرجنتيني "ولف" Wolf قوله إن الإحصاءات والأرقام والوقائع الرسمية تدل على شيوع التجارة والتعاطي في المكسيك ،وإن تجارة المخدرات تجارة ضخمة وليس أدل على ذلك من أن الشرطة تضبط أحيانا ٦٠٠٠ كجم من الحشيش في المرة الواحدة وأن الكميات التي تضبط مع صغار الموزعين يزن بعضها ١٠ كيلوجرامات وقد يصل أحيانا إلى ٥٠ كيلوجراما .

كما يؤكد "ولف" انتشار المخدرات في كافة بلدان أمريكا اللاتينية .وتعتبر المكسيك مصرا هاما للمخدرات (وخاصة الحشيش) التي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية سنويا عبر الحدود .ولا يقتصر التهريب على المخدرات المعد للاستعمال ولكنه يشمل أيضا البنور التي أخذ بعض الناس يزرعونها في حدائق منازلهم في الولايات المتحدة الأمريكية.(٩)

وقد قام الدكتور سمير نعيم ببحث عن تعاطي الحشيش بين الأحداث في مدينة "أوكلاند" بالولايات المتحدة الأمريكية (ولاية كاليفورنيا) أمضى فيه حوالي ثلاث سنوات (١٩٦٤-١٩٦٧) وأتضح له منه أن الأحداث في هذه المدينة ينتشر بينهم تعاطي المخدرات بصورة خطيرة وخاصة في المناطق المتدهورة من المدينة . وكانت أكثر المخدرات انتشاراً بينهم الحشيش يليه الأفيون ومشتقاته ثم الحبوب المخدرة والمنبهة . وأتضح له أن توزيع المخدرات يتخذ صورة غريبة ومنظمة للغاية ويصعب الكشف عنها ، ولذلك فإن عدد الأحداث اللذين تقبض عليهم الشرطة بتهمة التعاطي أو الاتجار يمثل نسبة ضئيلة للغاية من جمهور الأحداث المتعاطين للمخدرات . فكل التجار يوزعون الحشيش على الموزعين المتوسطين بالكيلو ، ويقوم هؤلاء الموزعين بدورهم بتوزيع الحشيش على موزعين أصغر في شكل عبوات تعرف بالعلبة ثم يقوم هؤلاء بتوزيعه فيما بينهم على الأحداث في علب كبريت ثم يقوم الأحداث بتوزيعه فيما بينهم على شكل لفائف . وعلبة الكبريت الواحدة يصنع منها عشر لفائف ويشتريها الحدث بثلاثة دولارات تقريباً . ويبيع اللقافة الواحدة بنصف دولار . وهكذا يستطيع أي حدث أن يحصل على أربع لفافات مقابل توزيعه لكل ست لفائف . وهكذا تنتشر عملية التوزيع بين الأحداث أنفسهم بصورة

يصعب الكشف عنها وخاصة أنها تتم بين المعارف والأصدقاء ويقوم الأحداث بتدخين اللفائف في كل مكان تقريبا ، في الشوارع وفي العربات وفي الحدائق بل وحتى في فناء المدرسة وهم يتقننون دائما في إخفاء اللفائف أو إبادتها إذا تعرضوا لأي مواجهة من جانب الشرطة مما يسهل ذلك قلة الكميات التي يحملونها معهم . كما لاحظ الباحث زيادة كبيرة في نسبة الفتيات اللاتي يتعاطين المخدرات في هذه المدينة .

نأتي الآن للحديث عن المنطقة العربية والخطر القائم فيها من تعاطي المخدرات يؤكد الدكتور سمير نعيم بصفة قاطعة بناء على نتائج البحوث والدراسات العلمية وعلى مشاهداته الفعلية أن مشكلة تعاطي المخدرات في أي بلد عربي أقل بكثير عنها في الولايات المتحدة الأمريكية وأن خطر هذه المشكلة علينا يتضاءل أمام حدة خطرها على المجتمع الأمريكي . فليس هناك بلد عربي واحد يعرف هذا التنوع الهائل في المخدرات التي تنتشر في أمريكا . كما أن المخدرات التي تؤدي إلى الإدمان شديد الخطورة مثل الأفيون ومشتقاته وعقاقير الهلوسة والحبوب المخدرة والمنبهة ليست واسعة الانتشار في البلدان العربية . كما أن مدى انتشار المخدرات الأخرى مثل الحشيش (أو الكيف) أو اللفات لا يتبع بالكيفية الخطيرة التي تحدث في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه على العكس من ذلك يقل وتدلنا نتائج الأبحاث الحديثة التي

أجريت عن تعاطي المخدرات أنها لا تنتشر بين الأحداث بأي صورة ملحوظة كما أنها تكاد تكون مقصورة على الذكور دون الإناث . فقد أتضح من البحث الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن تعاطي الحشيش بالقاهرة أن الأفيون لا يكاد يتعاطاه الأفراد الأقل من ٢٠ عاما من العمر ، أما الحشيش فإن نسبة من يتعاطونه ممن تقل سنهم عن ٢٠ عاما لا تكاد تذكر وتؤكدت نفس هذه النتيجة تقريبا من البحث الذي أجراه "بن عبود" في مراكش (١٠) .

ولكن ليس معنى القول أن تعاطي المخدرات في البلدان العربية أقل بكثير عنه في بلدان أمريكا الشمالية واللاتينية التقليل بأي شكل من خطورة هذه الظاهرة على البلدان العربية . فهي موجودة بدرجة لا بأس بها في بعض بلداننا وواجبنا الأساسي هو القضاء عليها نهائيا أو محاصرتها والحد من أي احتمالات لانتشارها ويرى الدكتور سمير نعيم في مؤلفه الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى وجوب اتخاذ الإجراءات الآتية لتحقيق ذلك:

إجراءات القضاء على تعاطي المخدرات

أولا: الاستمرار في الجهود التي ترمي إلى القضاء على زراعة المخدرات في البلاد العربية حتى يمكن القضاء على مصدر أساسي من مصادر خطر انتشارها.

ثانيا: مضاعفة الجهود التي تبذل لمكافحة تهريب المخدرات إلى البلدان العربية ومحاصرة تجارة المخدرات داخلها وتضييق الخناق عليها.

ثالثا: سن القوانين التي تحرم صرف الأدوية والعقاقير المخدرة من الصيدليات إلا تحت رقابة شديدة وبعد التأكد التام من أنها لا تصرف إلا للأغراض الطبية وأنها سوف تستخدم تحت إشراف الأطباء.

رابعا: اليقظة التامة لاكتشاف أي نوع من المواد المخدرة تظهر في السواق .

خامسا : تدعيم الهيئات التي تكتشف متعاطي المخدرات في فترة مبكرة جدا.

سادسا: تشديد العقوبات على المهربين وتجار المخدرات .

سابعا: معاملة مدمني المخدرات بوصفهم مرضى وضحايا لظروف خارجة عن إرادتهم وتهيئة كافة الإمكانيات لرعايتهم.

ثامنا : إجراء بحوث علمية دورية للتعرف على خريطة تعاطي المخدرات بأبعادها المختلفة حتى يمكن الكشف عن أي زيادة في التعاطي قبل استفحالها واتخاذ الإجراءات الفورية لمواجهتها.

تاسعا: تبادل الخبرات والكفاءات بين البلدان العربية فيما يختص بالأبحاث العلمية والعلاج والوقاية والتأهيل والمكافحة...الخ.

عاشرا: العمل المنظم والمستمر لرفع المستويات المعيشية والتعليمية والثقافية للجماهير العربية والقضاء على كافة السباب التي وجد أنها ترتبط بتعاطي المخدرات.

الشباب وتعاطي المخدرات

مقدمة:

نعلم جميعا أن الشباب هم مستقبل الأمم وغدها. لذلك لابد للأمم التي تحرص على بناء مستقبل مشرق أن تعني بإعداد شبابها لحمل أمانة المستقبل والتصدي لمسئوليته. ولابد أن تكون هذه العناية وهذا الإعداد بالأخذ بالأساليب العملية التي تزودنا بها المعارف العلمية المختلفة وبخاصة تلك المستمدة من العلوم الإنسانية عامة ، ومن بينها علم النفس وخاصة على اختلاف فروعه وتخصصاته .

لذلك سنتناول الشباب من حيث هو مرحلة من مراحل العمر ، أو بعبارة نفسية مرحلة من مراحل النمو "الجسمي - النفسي-الاجتماعي"

الأبعاد النفسية والاجتماعية لفترة الشباب :

من المعروف بين المشتغلين بالعلوم النفسية أن الإنسان يمر بمراحل متعددة متتابعة من النمو والتطور والتغير خلال حياته كالطفولة المبكرة والطفولة المتأخرة وما قبل البلوغ ، ثم البلوغ فالرشد ، وأخيرا الشيخوخة ، وقد يتساءل البعض عما إذا كان هناك طور أو مرحلة من مراحل العمر ، أو بعبارة أخرى ، مراحل النمو النفسي الاجتماعي الجسمي يمكن أن يطلق عليها طور الشباب ؟ يمكننا أن نجيب عن هذا فنقول إن الشباب هو تلك الفترة من العمر التي تستغرق المراهقة وسنوات النضج أو الرشد الأولى . وعلى هذا يصبح الشباب هو تلك الفترة من العمر التي ينتقل فيها الفرد من الطفولة بكل معانيها وأبعادها على طور الرشد .

هي إذن مرحلة انتقال ، مرحلة لم يعد الفرد فيها طفلا ، لكنه لم يصبح راشدا بعد . إن أوضح وأبرز فترة المراهقة اكتمال النضج بالمعنى الجسمي المباشر والبسيط ، باكتمال نمو الهيكل العظمي ، واكتمال النمو العضلي ، والنمو الجنسي الفسيولوجي ووصول القدرة العقلية إلى غايتها .

وهنا تبرز لنا مشكلة المراهقة من الناحية النفسية والاجتماعية ، ذلك أن الرشد لا يعني فقط اكتمال النمو الجسمي ، وإنما يعني في المقام الأول اكتمال مقومات هذا النضج نفسيا

اجتماعيا واقتصاديا ، واكتمال القدرة على تحقيق مطالب هذا الجسم الناضج ، المطالب لا الجسمية فحسب بل والمطالب الإنسانية بكل عمقها وأبعادها . وعلى هذا فالمشكلة هنا أن ذلك التحول والانتقال قد لا يتحقق له التوازن والتكامل بالضرورة دائما . وذلك أن الجانب الجسمي غالبا ما يسبق الجوانب الأخرى ، الأمر الذي يترتب عليه فقدان التوازن وحدوث الاضطراب .

إن سبق النمو الجسمي لجوانب النمو الأخرى أمر يتزايد ويتفاقم مع تقدم المجتمع البشري وتطوره وتقدمه ، ويتضح لنا ذلك عندما نقارن المجتمع الزراعي أو الرعوي البسيط بالمجتمع الصناعي الآخذ بأساليب العلم . ففي المجتمع الأول يكاد يواكب النمو الاجتماعي الاقتصادي النمو الجسمي ، ويصاحبه ، أو يتخلف عنه قليلا ، فالفلاح الشاب يكتسب المهارات التي تتطلبها حياة المجتمع الزراعي البسيط في يسر وسهولة وخلال سنوات الطفولة وأوائل المراهقة بعبارة أخرى يستطيع الفلاح أن يحقق في سن مبكرة استقلاله الاقتصادي ، واعتماده على نفسه ، كما يستطيع أن يشارك في عمليات الإنتاج في مجتمعه ، وهذا الاستقلال الاقتصادي المبكر يمكنه من تحقيق بقية مطالبه الأخرى وإشباعها .

أزمة المراهقة إذن - ومن ثمة أزمة الشباب - تتمثل في تخلف إمكانيات تحقيق النمو المستقل والمتكامل إنسانيا عن النمو الجسمي . أي أن لب أزمة المراهقة إذن اجتماعية حضارية . ونلاحظ أنه مع تقدم الحضارة تطول هذه الأزمة وتتعدّد ، وجدير بالذكر أن البحوث والدراسات تشير إلى أن البلوغ الجنسي يبكّر مع تقدم المجتمع حضاريا وتكنولوجيا في الوقت الذي تتأخّر فيه سن تحقيق الاستقلال الكامل ، على الأقل لطول فترة التعليم وارتفاع مستوى المعيشة ومطالبها .

المجتمع البسيط إذن يتيح لشبابه الانتقال في سهولة ويسر من الطفولة إلى الرشد ، كما أن بساطته وسهولته لا تجعل الرشد وأعباءه شيئا ثقيلا باهظ التكاليف بالنسبة لأفراده (١٢) .

وقد كانت لدراسات المجتمعات البسيطة في العلوم الإنسانية فضل إلقاء الضوء على تعقيدات المجتمعات المتقدمة وما تمثله من أعباء نفسية تنقل كواهل أبنائها وتؤدي بالكثير منهم إلى الفشل والعجز ، الذي يتمثل في كثير من الاضطرابات والانحرافات . ويمكننا أن نتبين بسهولة كيف يحقق المجتمع البسيط لأفراده مطالبهم في سن مبكرة في المجالات الثلاثة الأساسية الآتية:

" دور المجتمع التقليدي في إشباع مطالب أفراده "

١- في مجال الاستقلال الاقتصادي:

ويتمثل في القدرة على العمل والاكتمال في سن مبكرة مع اكتمال المهارات الصناعية أو الحرفية البسيطة ، والمستقرة التي لا تتغير إلا ببطء شديد ، إذا هي تغيرت على الإطلاق.

٢- في مجال الإشباع المستقر للمطالب الجنسية:

ويتمثل ذلك في الزواج المبكر الذي يتحقق للأفراد من الجنسين في المجتمع البسيط ، ويجب أن نتبين أن الزواج المبكر لا يحقق فحسب مجرد الإشباع الجنسي بالمعنى الفسيولوجي ، بل يحقق الإشباع الجنسي بمعناه الإنساني الشامل والمستقر ، أي الحاجة إلى رباط قوي ومعترف به ومستمر بالجنس الآخر ، بالأسرة من حيث زوج وأبناء.

٣- في مجال العلاقات الاجتماعية الشاملة:

إن أهم ما يميز المجتمع البسيط غلبة الطابع الاجتماعي ، متمثلاً في الشعور "بنحن" في مقابل الشعور بالأنا -أو بالفردية - الأمر الذي يحقق للفرد شعوراً قوياً بالانتماء ، ويمده بالثقة والأمن ، وجدير بالذكر أن إشباع المطلبين السابقين يتم في إطار الانتماء الاجتماعي الشامل ، أي الانتماء إلى العشيرة أو القبيلة ، فالفلاح مثلاً يمارس عمله الإنتاجي الزراعي في نطاق الأسرة ، كما أنه يحتفظ بارتباطه بأسرته الكبيرة (أو القبيلة أو العشيرة)

بالرغم من الزواج ، بل إن الزواج يتم داخل نطاق العشيرة ، كما هو في نظام الزواج الداخلي.

كما أن بعد المجتمع البسيط عن التغيير والتبديل -أي استقراره وثبوته النسبي -لا يخلق ما شاع الاصطلاح على تسميته "صراع الأجيال" ذلك أن صراع الأجيال ليس صراعا بين الأصغر سنا والأكبر سنا بحال من الأحوال ولكنه صراع بين جديد يخرج على الحياة ،وقديم يودعها ، أي بين جديد اجتماعيا بفعل التغيير والتبديل ،وقديم اجتماعيا لا يتفق وهذا التغيير والتبديل . بعبارة أخرى لا نجد في المجتمع البسيط ذلك التقابل وتلك "القطبية" بين ممثلي السلطة "جيل الكبار والآباء " وجيل الشباب ،ولا نجد ذلك ، التنازع والتنافر والعداء ، وإنما نجد توافقا وانسجاما وانتقالا سلسا وسهلا عبر مراحل العمر المختلفة .

إن الدراسات النفسية الاجتماعية والدراسات الأنثروبولوجية - كدراسات مارجريت ميد ، وإيراهام كاردينر ، وإيريك فروم ...الخ للمجتمعات البسيطة قد ألقت أضواء كاشفة على عمليات النمو النفسي الاجتماعي ،وعلى تكوين الشعور بالثقة والأمن ،وعلى تفتح "الهوية" Identity واعتماد ذلك كله على مناخ اجتماعي إنساني قوامه الثقة والاطمئنان.

الشباب في المجتمع الصناعي المتقدم:

إذا كانت فترة الشباب لا تمثل مشكلة في المجتمع البسيط،

فهل ينطبق ذلك على المجتمع المتقدم؟

الإجابة عن ذلك بالنفي بكل تأكيد ، فقد درج علماء النفس في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على النظر إلى فترة المراهقة من حيث هي فترة أزمة ، والأزمة هنا لا ترجع كما ذكرنا إلى ذلك الطور من أطوار النمو في ذاته ، وإنما ترجع إلى أعباء هذا الطور ومشاكله ، أو بعبارة أخرى مشاكل الحياة الراشدة ، التي يتأهب المراهق للانتقال إليها .

عالم الرشد إذا في هذه المشكلات غاص بالمشاكل ملئ بالأزمات المضنية ، إن اكتمال النضج الجنسي المبكر نسبيا في هذه المجتمعات مع تأخر تحقيق متطلبات هذا النضج نفسيا واجتماعيا يشكل أولى المشاكل وأبرزها ، أعني تأخر الاستقلال الاقتصادي لطول فترة التعليم ، وتأخر سن الزواج بالتالي ، كما أن سرعة إيقاع التغيير التكنولوجي يجعل من اكتساب الأساليب السلوكية التوافقية مشكلة صعبة إما يتعلمه الفرد لا يلبث أن يصبح عتيقا باليا بعد تعلمه بفترة وجيزة ، ويصبح لزاما عليه التخلي عنه واكتساب غيره بعبارة موجزة ، إن سرعة تغير المجتمع تفوق سرعة الفرد في مجاراة هذا التغير ولتوافق وإياه .

لذلك كثيرا ما نسمع اصطلاح "امراض العصر" ، ذلك
الاصطلاح الذي يشير على أعباء متزايدة مستمرة التغير بما
يفوق قدرة الفرد على مواجهتها .

إن سرعة إيقاع التغير تخلق كذلك فروقا كبيرة بين جيل
وآخر ،ومن هنا ينشب الصراع ،ومن هنا تكثر ما تسمى "
بحركات الشباب" إن هذه الحركات ضرب من الاحتجاج
والتمرد، الذي يتسم بكثير من الأبعاد السلبية وذلك بقدر ما هو
رفض ونبذ للقديم ، دون التقدم بالبديل المناسب والسعي إلى
التغيير الإيجابي والخلق.

وهنا تساؤل ما هي الجوانب التي يجب رفضها ، وما هي
تلك التي يجب بناؤها ، ثم ما هي تلك التي يمكن ، أو يجب
قبولها وبقاؤها والحفاظ عليها سواء على صورتها القديمة أو بعد
تعديل وتغيير يصيب بعض جوانبها؟

لن نتصدى هنا للإجابة عن هذا التساؤل بالتفصيل ، فهو
أمر لا يعنينا نحن أنفسنا لكن طرحه وتأمله يساعدنا على فهم
أعمق واشمل للإنسان من حيث أنه كائن اجتماعي دائم التغيير .
إن قصة التغيير تضعنا مباشرة أمام الإنسان من حيث هو إنسان،
من حيث أنه إنسان له تاريخ ، أي كائن دائم التغيير والتعديل
والتنوير ، فالحياة حركة دائمة مستمرة ،وقديما قال الفيلسوف

اليوناني " إنك لا تنزل للنهر الواحد مرتين فإن مياهها جديدة تجري من حولك "

وقد ساعدت الدراسات النفسية والاجتماعية على توضيح هذا الأمر ، ذلك أن المجتمع يعد -بأساليب التربية -أبناءه للقيام بدورهم المطلوب منهم في المجتمع ، وذلك بأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية ، وهذه الأساليب تهدف إلى إعداد الفرد للقيام بدوره كما يراه والداه ويقومان هما أنفسهما به ، والذي يحدث بعد ذلك أن يحدث في المجتمع تغيير ، يجعل الدور القديم ، الذي أعد له الفرد غير مناسب ، مثال ذلك أن ننقل المجتمع - مثلاً - من الزراعة إلى الصناعية .

إن دور العامل في المجتمع الصناعي ، غير دور الفلاح المزارع في المجتمع الصناعي ودور الفتاة المتعلمة العاملة مثلاً غير دور الزوجة الأم غير المتعلمة وغير العاملة. وهنا نجد أن تكيف الدور الجديد يخلق الكثير من المشاكل ، فالعامل الصناعي مثلاً يتعامل بدقة بالغة نسبياً مع الزمن على عكس العامل الزراعي ، حيث لا تتطلب حياة الزراعة واقتصادياتها مثل هذه الدقة البالغة . كذلك تقوم الحياة في المجتمع الصناعي على نوع من الاستقلال والمسئولية الفردية في المجال الاقتصادي ، بينما نجد التكافل والارتباط الاقتصادي ، داخل الأسرة الكبيرة في الريف هو القاعدة.

من هذه الأمثلة الموجزة والسريعة نستطيع أن نتبين كيف أن كل مجتمع يعد أفرادَه بأساليب التربية والتوجيه والتعامل للقيام بدوره الاقتصادي الاجتماعي في المستقبل .وتؤدي هذه الأساليب دورها على الوجه الأكمل إذا بقي المجتمع دون تغيير كبير في بنائه الاجتماعي ، الاقتصادي الأساسي . أما إذا كان التغيير سريعاً ، فإن الأساليب القديمة في مواجهة الحياة والقيام بالدور الاجتماعي يصبح عبءاً ، إن الفرد يجد نفسه بإزاء موقف لم يعد له ، أو بعبارة أخرى بإزاء عالم مخالف للعالم الذي كان ينتظره .

هذه هي أبعاد الموقف في إيجاز في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، تلك الأبعاد التي تصلح مدخلاً إلى المشاكل الاجتماعية النفسية المرضية ن سواء سلوكاً إجرامياً ، أم مرضاً عقلياً أم ذلك الإقبال المتزايد - بصورة وبائية على المخدرات .

الخلاصة إذن توجز فيما يلي:

- ١- سبل النضج الجسمي لإمكانات تحقيق مطالب هذا النضج اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً .
- ٢- أعباء ومصاعب هذا النضج والاستقلال الراشد -لتعقد المجتمع وفرديته البالغة.

٣-الإيقاع السريع لمعدلات التغيير الاجتماعي والاقتصادي ،
والتكنولوجي

أن التغيير التكنولوجي السريع الخطي ، ممثلاً في غزو الفضاء
والعقول الإلكترونية والأوتوميشن واستخدام السبرنطيقا ...الشيخ
تؤذن جميعها بثورة وانقلاب في أسلوب حياة الإنسان بأسره
وبجميع أبعاده .

هذه التحولات والتغيرات تحتاج -إذا جاز لنا التعبير -
أقصى درجات اللياقة النفسية والاجتماعية والأيدولوجية
لمواجهتها والتصدي لها بنجاحوهذا عبء لا يسهل على
الشباب اكتسابه في سهولة ويسر وفي فترة وجيزة ، لهذا نفهم
لماذا تستجيب أعداد متزايدة من الشباب لهذا كله بمختلف
الاستجابات المرضية ومن بينها الإقبال على المخدرات
،وبخاصة العقاقير المخدرة ذات التركيبات الكيميائية المختلفة ،
إن هذه الأساليب جميعها أساليب تتميز بالعجز والقصور ، إنها
أساليب هروبية من الواقع البالغ القسوة والضرارة إلى واقع بديل
من صنعهم.(١٤)

وهناك فرق بين اعتياد تعاطي المخدرات ،والاعتماد
عليها ،وإدمانها يجب توضيحه ، لأن الشائع بينهما ، فالاعتياد
سلوك تدفع إليه الرغبة النفسية في المخدر والتفكير الملح في

الجو المتوقع حدوثه والمتعة المبتغاة فيه وذلك ناجم عن الاستهلاك المستمر له .ومن خصائص الاعتياد:

١- رغبة للاستمرار في تعاطي المخدر للحصول على الشعور بالعافية .

٢- وميل ضعيف أو معدوم لزيادة الجرعة.

٣- ودرجة ما من الاعتماد النفسي على تأثير المخدر ، مع عدم حدوث الاعتماد الجسمي وبناء عليه عدم وجود مظاهر الامتناع عن المخدر.

٤- والآثار الضارة ، إذا حدث منها شيء تعود أولا على الفرد نفسه .

أما الاعتماد على المخدرات فهو حالة نفسية ،وفي بعض الأحيان جسمية تنتج عن التفاعل بين الفرد والمخدر ، متميزة باستجابات سلوكية وغير سلوكية تحتوي دائما على شعور قسري لتناول المخدر على أساس استمراري وترى لجنة خبراء المخدرات أن تعريف الاعتماد ينطبق على المورفين والباربيتورات والكوكاكين والحشيش والامفيتامينات وعقارات الهلوسة ..ومن خصائص الاعتماد عدم تضمنه أي آثار غير مرغوب فيها اجتماعيا ،وحتى ولو كان الاعتياد على أساس استمراري ، أما الإدمان فيتضمن خطرا اجتماعيا وخطرا يهدد الصحة العامة ، كما أنه يهدد الفرد بمخاطر جمة .

وهكذا نرى أن الإدمان سلوك تدفع إليه رغبة عارمة وحاجة
غالبة للاستمرار في تعاطي المخدر واحساسات جسمية محدودة
، تنجم عن اعتماد صحة البدن على التعاطي ، بحيث لو حرم
منه تظهر عليه أعراض معينة ، ويلى بعضها بعضا فيصبح
المدمن مريضا ، تتفاقم حالته سوءا ، وتشتد أعراض مرضه
خطورة ، ما لم تدركه العناية الطبية والرعاية الواعية المتفهمة
لحالته ، وما يصاب به من آلام مبحرة نتيجة التغيرات
الفسولوجية التي تحدث في جسمه الذي حرم من المخدر ، شأنه
شأن من يحرم من الغذاء أو الهواء أو الماء أو الفيتامينات
، وذلك يحرص على الحصول عليه بأي طريقة ، ولو كان
بارتكاب الجريمة والمعروف عامة أن المخدرات التي يؤدي
اعتياد تعاطيها إلى الإدمان هي الأفيون ومشتقاته : المورفين
والهيروين والأمفيتامين.(١٥)

أما الحشيش والكوكايين والمسكالين وكذلك الخمر ، فلا
يؤدي اعتياد تعاطيها إلى إدمانها ، كما أوضحنا أنفا ، وإن كان
لها كلها آثار نفسية ضارة ، وبخاصة الكوكايين والخمر الذي
يؤدي الإفراط في تعاطيها إلى أمراض عقلية أيضا ، أما آخر
الآثار النفسية فهو الشعور العميق لمعتاد تعاطي المخدرات
بضعفة المتناهي أمام عادة وخيمة العقوبة ، وباهظة التكاليف ،
محطة بمنزلته ، مضیعة لمركزه ، محطمة لشخصيته ، مشوهة

لسماعته ،ومما يزيد شعوره بالخجل في أحيان كثيرة وعية بأنه أصبح أسير عادة يود لو أنه استطاع الإفلات منها لكنه لا يقوى على ذلك .(١٦)

إن الأحوال الناجمة عن تعاطي المخدرات . لا تلبث أن تنتهي بزوال آثارها، فيصاب متعاطي " البنزدين " في أحيان كثيرة بدوار وهلوسة وخط عقلي ، بينما ينتاب متعاطي " الكوكايين " اكتئاب شديدة ،وهو اجس مرعبة تجعله بالتدريج في أقصى حالات الارتياب ممن حوله ، فيصبح عدوانيا خطرا على حياة الناس ،ولعله من حسن الحظ أن اعتياد تعاطي " الكوكايين " لا يؤدي إلى إدمانه ، كما هي الحال في اعتياد تعاطي الأفيون ، وإنما يؤدي إلى الاعتماد عليه ، أو بالأحرى ، إساءة استعماله كمتعاطي الحشيش أو تعاطي مستحضرات " الباريتورات " ويؤدي تعاطي " الهيروين " و "الامفتامين" إلى تثبيط الهممة ، وإضعاف الرغبة الجنسية وزوالها ، والشعور بالخمول والضياع ، فضلا عما يخلفانه عند المدمن من إحساس بالعبودية المطلقة للمخدر وبائعة وموزعة ولذلك لا يتورع المدمن عن ارتكاب أبشع الجرائم في سبيل ما يؤمن له موردا مستقيما من المخدر . وهكذا ينشأ موقف غريب يستحق التأمل العميق ، فالمدمن يصر في عناد على الحصول على المخدر بأي ثمن

وبأية وسيلة ،والمجتمع يصر في عزيمة على حرمانه منه ،
وهكذا ينشب بينهما صراع مرير باهظ التكاليف .(١٧)

الشباب العربي والمخدرات:

قضايا الشباب العربي :

ويجب هنا أن نؤكد على أن ما نعنيه بالمجتمعات البسيطة، تلك التجمعات البشرية ،والتي تكاد تختفي من العالم الآن لأخذها بأساليب التقدم-والتي تتميز بالاستقرار والثبات وغياب التغير السريع والحاسم ، ومثل هذه المجتمعات البسيطة أصبحت تنتمي إلى التراث التاريخي أو البقايا الآخذة في الإختفاء ،ولكنها نموذج للفهم والدراسة .وأما الدول النامية ،والتي كان لها ماضى تاريخي عريق ، وإسهامات في الحضارة والتقدم فقد حاولت ظروف لسنا بصدد تناولها ،وإن كان من أبرزها خضوعها للسيطرة الاستعمارية ، دون مواصلتها للتقدم .

وأهم ما يميز تلك المنطقة من العالم السمات التالية:

١- وجود تراث قومي تاريخي عريق يشكل أساس الشخصية القومية لهذه الدول ويمثل الجوانب الأصيلة،والخلاقة في هذا الشعب .

٢- وجود خواص وسمات سلبية تكونت في مواجهة الظروف والضغط الخارجية كالضغوط الاستعمارية مثلا،

ولهذه الخواص والسمات عواقب يجيب العمل على التخلص منها.

٣- وجود سمات وخواص سلبية ترجع إلى ظروف التأخر والتخلف كارتفاع نسبة الأمية بفعل الاستعمار مثلاً.

٤- عدم تجانس التقدم والتطور ، فالسلع والملبوسات الحديثة والأدوات المنزلية والأفلام والمجلات والأغاني... الخ تصدر إلى هذه الدول وتعكس تقدماً وظروفاً مغايرة لظروف أبناء هذه الدول - كما أن بعض القطاعات تسبق البعض الآخر في التقدم والتطور ، كأنه تتشابه بعض المدن والعواصم الكبرى في هذه الدول مع المدن والعواصم الكبرى في الدول المتقدمة ، بينما يظل الفرق بين ريف وقرى وفلاحي هذه البلدان ونظرائهم في الدول المتقدمة كبيراً.

ويطلق المشتغلون بالعلوم الاجتماعية على هذا التقدم غير المتناسق اصطلاح "الهوة الاجتماعية" Social Lag.

ولا شك أن المعادلة الصعبة بالنسبة لدول تلك المنطقة هي التوفيق بين تراثها باللاحق بركب التقدم ، ولعل المأزق الذي يضع فيه بعض مفكريها أنفسهم هو توهم التقابل والتعارض بين العصرية والحفاظ على التراث القومي ذلك أنهم هم أنفسهم ينسون أن تراثهم القومي هو ذاته كان الإجابة العصرية على تحديات ذلك العصر . فالتراث العربي أخذ عن الفرس ، كما

أخذ عن الثقافة اليونانية ، التي أخذت بدورها عن حضارات وثقافات دول المنطقة ، كالثقافات الفرعونية والبابلية والآشورية فالحضارة مواجهة الإنسان لمقتضيات العصر في كل زمان ومكان تساهم فيها جميع الشعوب والأجناس بنصيب.

المطلوب إذن هو ذلك التطور الخلاق الذي يحافظ على التراث ويطوره ويفجر إمكانياته الخلاقية ويجدها ، ويرتقي إلى مستويات تحديات العصر ومطالبه ويقدر ما يكون النجاح في تحقيق هذا الهدف -الذي لا تنكر صعوبته- بقدر ما يسير التقدم سلسا سهلا دون هذه " الهوات الاجتماعية " Social Lag.

ذلك أن النمو غير المتجانس من شأنه أن يحدث ذلك الشعور القاسي بالغربة والتناقض وبالعجز في مواجهة الواقع الأمر الذي لا مخرج منه إلا بمختلف أساليب الهروب المرضي ، ومن بينها المخدرات بالطبع. (١٨)

خطورة المخدرات على الشباب:

إن مشكلة الشباب وأزمته تتلخص في مبلغ ما يحس به من كفاية ومقدرة على مواجهة واقعه واستخلاص ما يحتاج إليه من هذا الواقع من مطلب وحاجات اقتصادية واجتماعية ونفسية . وهذه المقدرة تعتمد بدورها على كيفية إعدادة للقيام بدوره المقبل في مجتمعه ، ومدى ما يتيح له هذا الدور من إشباع وتحقيق لهذه المطالب.

أن المجتمع البسيط يحقق في هذا الصدد قدرا كبيرا من النجاح لكن ثمن هذا النجاح هو جمود المجتمع وثبوته وعدم مساهمته لركب التقدم والتطور .

أما دول العالم الصناعي المتقدم فإن سرعة تطورها وما يحدث فيها من تحولات اجتماعية واقتصادية سريعة يجعل قيام الشباب بدور الراشد بنجاح أمر محفوف بكثير من المصاعب والأخطار ، الأمر الذي يؤدي إلى الكثير من المشاكل والاضطرابات .

أما نحن فعلى أن نضع نصب أعيننا مشاكل العالم المتقدم الذي نحاول اللحاق به وأن نستفيد مما يصطنعه من أساليب للعلاج ، أو حتى أساليب للفهم والدراسة كي نهتدي بها في تخطيطنا للتقدم . إن الإقبال على تعاطي المخدرات بالصورة التي نراها في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وبخاصة بين الشباب أمر يستوجب منا أقصى درجات الفهم والدراسة ، حتى يتسنى لنا وقاية شبابنا من الترددي في مثل هذه الأخطار المدمرة.

إن الذي يجب أن نتنبه إليه هو التخطيط الدقيق المقرر سلفا ، وأن نبتعد عن العشوائية والنقل دون دراسة لما يمكن أن يؤدي إليه هذا الأخذ عن غيرنا وبخاصة في مجال الإعلام والفنون والآداب والاتصال ... الخ - من صراعات عميقة مع قيمنا

العميقة الجذور والمستقرة .أما إذا كان هدفنا تغيير هذه القيم وتعديلها كأن نعلم بين شبابنا قيم العمل والإنتاج والتفكير العلمي الموضوعي ونحارب القيم التي تؤكد السلبية والاستسلام...الخ فيجب أن يكون اختيارنا لما نأخذه عن غيرنا منسجما مع هذا الهدف.

إن تعاطي المخدرات هروب من الواقع إلى واقع بديل ، هروب يمليه العجز عن مواجهة هذا الواقع وتحمل أعبائه ، إما لقسوة هذا الواقع وتناقض جوانبه أو لعجز عميق الجذور في البناء النفسي للفرد .وهذا العجز يرجع وبخاصة عندما يأخذ التعاطي شكلا وبائيا إلى قصور في أساليب التربية والتنشئة والإعداد ، قصور يحول دون تمكين الأفراد للتصدي لهذا الواقع بالتغيير والتطور.

إن الوقاية من الإقبال على المخدرات وإيمانها يكون بالتخطيط الاجتماعي السليم والمتزن ،والذي ينعكس في جميع جوانب الحياة، اقتصادية وتربوية وإعلامية وثقافية وفنية وأدبية...الخ مثل هذا التخطيط الواعي يحقق للمجتمع النمو المتناسق والمتجانس بين جميع جوانبه.

إن خطورة المخدرات على الشباب ،أنهم عندما يرتمون في أحضان المخدر يتزايد عجزهم عن مواجهة الواقع والارتباط بمتطلباته ،ويتزايد بخاصة عجزهم عن تغييره ، وذلك أن

الأحلام التي يلقي بهم المخدر بين أحضانها تكفيهم مؤونة تغيير هذا الواقع .وهذا أمر جدير بالاهتمام.

ويعرف المشتغلون بعلم النفس جيدا أن قدرات الإنسان ومهارته المختلفة تنمو وترتقي بالممارسة وبما يحققه الفرد ذاته من انجاز ونجاح فيما يمارسه ويؤديه ، بعبارة أخرى يؤدي النجاح في مواجهة الواقع إلى الرغبة في مزيد من النجاح وإلى نمو القدرة على تحقيق هذا النجاح .أما تجنب الواقع والهروب منه فيؤدي إلى تزايد في اتجاه الهروب ،وفي اتجاه العجز والعزوف عن الواقع ،وغلى ضمور القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق هذا التغيير والتطوير.

إن أهم ما تحدثه المخدرات من اضطرابات في الوظائف العقلية العليا ، في توفر الطاقة اللازمة لاستخدام هذه الوظائف ، يمثل العائق الأساسي الذي يعترض نمو قدرة الإنسان على العمل في مجتمع الصناعة ،ومجتمع الإنتاجية العالية ، الذي يحتاج إلى جميع طاقات وقدرات الشباب الخلاقة.

كذلك لا يقتصر تأثير المخدر على القدرات والمهارات، بل إن تدهور هذه القدرات والمهارات لا يلبث أن ينعكس على بقية جوانب البناء النفسي للفرد بما في ذلك ثقته في ذاته وشعوره بالأمن وموقفه من الآخرين.

ولعل خير ما يمكننا أن نوصي به في ختام هذا البحث تأكيد ضرورة الاهتمام بالشباب في البلدان العربية ، لا خلال فترة الشباب ، بل منذ الطفولة المبكرة ، عن طريق توفير الرعاية العائلية والمادية والاجتماعية ، وتطوير قدراتهم والعمل على مساعدتهم على تكوين روابط اجتماعية واسعة وعميقة ، كما أن للارتباط القومي ، والوعي العقائدي دوره في تعميق الشعور بالهوية والثقة بالذات والإقبال على الآخرين دون خوف أو فزع والارتباط بالمجتمع في عمق ووعي.(١٩)

الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمتعاطين:

أنه على الرغم من أن نتائج البحوث تشير إلى أن متعاطي المخدرات يضمون أفراداً من كافة المهن والحالات التعليمية إلا أن تعاطي المخدرات أكثر انتشاراً بين ذوي المهن اليدوية والحرفية وبين ذوي التعليم المنخفض مما يشير ضمناً إلى أنه أكثر انتشاراً بين الطبقات العاملة الفقيرة. وقد بنيت نتائج بحث تعاطي الحشيش في مصر بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن تعاطي المخدرات أكثر انتشاراً بين الأشخاص المنتمين إلى الطبقات الفقيرة ثم تأتي طبقات المتوسطين والأغنياء بعد ذلك بالترتيب.

كما اتضح من البحث الذي أجراه سعد المغربي عن
تعاطي الحشيش في مصر أن تعاطي الحشيش بالنسبة للطبقات
الاجتماعية منذ سبعة قرون في البلاد العربية كاد أن يكون
مقصورا على الطبقة الفقيرة التي تعيش في المناطق المتخلفة
المنحطة من حيث المستوى الاقتصادي الاجتماعي ، على الرغم
من أن بعض الخاصة من أفراد المجتمع كانت تعرف الحشيش
وتعاطيه ، وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين كان
الحشيش مرتبطا بالطبقة الفقيرة وفي الأحياء الشعبية المتخلفة.

ويفسر سعد المغربي ذلك الازدراء والاحتقار الذي كان
يلقاه المتعاطون بأن تعاطي الحشيش كسلوك اجتماعي كان
مرتبطا بالطبقة الفقيرة من العمال وأصحاب المهن البسيطة الذين
كان ينظر إليهم باحتقار وازدراء منجانب الطبقات العليا.

أما نتائج البحث الميداني فقد بينت أن تعاطي الحشيش
ليس مقصورا على طبقة واحدة (أجرى البحث في أواخر
الخمسينات من هذا القرن) . ولكنه أكثر انتشارا بين الطبقة
العاملة الفقيرة التي تشمل العمال المهرة وأصحاب المهن
البسيطة كالباعة الصغار والعمال غير المهرة ويلي هذه الطبقة
الفقيرة من حيث الانتشار الطبقة المتوسطة ، ثم الغنية ، وهو ما
يتفق مع بحث المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وتؤيد نتائج الأبحاث العالمية هذه الاستنتاجات. ففي البحث الذي أجراه إيزيدور تشاين Isidor Chein. على مدمني المخدرات بالولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك تأكدت هذه النتيجة .

ويصف تشاين نتائج هذه الدراسة بقوله " اتضح من هذه الدراسة أن المناطق السكنية التي يتركز فيها تعاطي المخدرات هي أكثر مناطق المدينة حرمانا وازدحاما وفقرا . وحتى داخل هذه المناطق السيئة وجد أن المخدرات تكون أكثر انتشارا في تلك الأجزاء منها التي يكون الدخل فيها شديد الانخفاض والمستوى التعليمي منخفض جدا ويسود فيها التفكك الأسري.

ثم اتضح لتشاين بعد ذلك من دراسته للظروف الأسرية للشباب المدمن للمخدرات وللأحداث الجانحين أن الحرمان الاقتصادي للأسرة والبطالة وانخفاض المستوى التعليمي والمسكن السيئ المزدهم من العوامل التي ترتبط بجناح الأحداث، وقد وجد أن نسبة كبيرة من الأحداث الجانحين تتعاطى المخدرات وكان هناك تشابه في الظروف الأسرية السيئة لكل من الأحداث الجانحين ومدمني المخدرات ، أما غير الجانحين وغير المدمنين فقد كانت ظروفهم الأسرية أفضل ، كما وجدا أن الظروف الاقتصادية المادية للأسرة ترتبط بظروف نفسية سيئة مثل كثرة الصدمات النفسية والمرض النفسي.

وهكذا يتضح لنا أن الظروف الاقتصادية الاجتماعية السيئة بكل إدمان المخدرات والجريمة والمرض النفسي .

ويصف تشاين البيئة الاجتماعية التي يزدهر فيها إدمان المخدرات بين الشباب في مدينة نيويورك، بقوله " هذه البيئة تتصف بثلاث خصائص: الفقر المنتشر ، وانخفاض مستوى التعليم ، والتفكك الأسري والانحرافات " كما أن هذه البيئة ينتشر فيها أيضا مع إدمان المخدرات إدمان الخمر والسلوك المضاد للمجتمع بصفة عامة والجريمة بصفة خاصة.

وقد توصل عالم الاجتماع الأمريكي داي "Dai" في بحثه عن إدمان الأفيون في مدينة شيكاغو إلى نتيجة مماثلة . فقد وجد أن المناطق التي ينتشر فيها إدمان الأفيون في المدينة هي المناطق الفقيرة جدا ذات المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض . وأن هذه المناطق لا ينتشر فيها إدمان المخدرات فقط . ولكن ينتشر فيها أيضا جناح الأحداث والجريمة وغير ذلك من المشكلات الاجتماعية الخطيرة كالبطالة والتفكك السري.

وتأكدت نفس هذه النتيجة من البحث الذي يجري في مدينة شيكاغو أيضا والمعروف باسم The Chicago Area project.

كما أن البحث الذي أجراه قسم علم الإجرام بجامعة كاليفورنيا (١٩٦٤-١٩٦٦) بإشراف الأستاذ هيربرت

بلومر Herbert Blumer رئيس قسم الاجتماع بالجامعة والذي اشترك فيه كاتب هذا المقال عن إدمان المخدرات بمدينة أوكلاند أثبت نفس النتيجة ووجد أن أكثر من نصف الشباب في المدينة يدمنون المخدرات .

ويلخص كلوسن في مقاله بكتاب ، روبرت مرتون ، وروبرت ينزبست المعنون "المشكلات الاجتماعية المعاصرة" . حالة البيئات الاجتماعية التي ينتشر فيها تعاطي المخدرات بقوله " إن البيئات التي توجد بها أعلى معدلات لتعاطي المخدرات تسكنها أكثر المجموعات حرمانا وفقرا وأقلها نجاحا. وهذه المناطق يوجد بها أيضا أعلى معدلات للجريمة والدعارة وأعلى معدلات لوفيات الأطفال والإصابة بالسل ، وأعلى نسبة من الأسر المتصدعة . وهي مناطق ذات كثافة سكانية عالية وعدم استقرار سكاني ... وفي هذه المناطق تسكن عدة أسر في شقة واحدة عادة ما تنقصها وسائل التدفئة أو دورات المياه الخاصة ، والأطفال ينامون كل اثنين أو ثلاثة في سرير واحد أو ينامون مع الراشدين . ونسبة كبيرة من الأسر لا يكون لها عائل بصفة ثابتة ومستمرة . والزواج في هذه الأسر يتم بسرعة ولكنه ينتهي بسرعة أيضا ... وكثير من النساء في هذه السر يعملن ويتركن أطفالهن دون رعاية . وهذا النمط من الحياة الأسرية تتميز به بصفة خاصة الأسر الزنجية في الولايات

المتحدة التي عانت من الاستعباد ثم الحرمان الاقتصادي الناجم عن حرمان الرجل الزنجي من فرص تنمية قدراته والحصول على عمل.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد الآن تحولا جديدا في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات . فقد بدأت هذه الظاهرة تزحف على قطاعات الشباب الجامعي المتعلم وأفراد الطبقة الغنية على الرغم من استمرار تركزها في الطبقات الفقيرة . ويقتضي تفسير ذلك تحليل ودراسة الظروف التي يمر بها الشباب الأمريكي وكذلك الشباب الأوربي في البلدان الغربية والتي تسود المجتمع الأمريكي بصفة عامة وتؤدي إلى انتشار المخدرات وإيمان الخمر والعنف والجريمة والتفكك الاجتماعي عموما.

التفسيرات الاجتماعية لتعاطي المخدرات :

اتضح لنا من عرض الحقائق الجوهرية المرتبطة بظاهرة تعاطي المخدرات أن هذه الظاهرة ترتبط بظروف اجتماعية مادية ملموسة هي انتشارها بين الطبقات العاملة الكادحة والفقيرة في نفس الوقت . ونظرا للحرمان الاقتصادي الشديد غير العادل وخاصة في مجتمعات الوفرة والثروة كما تسمى الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذه الطبقات تعاني من انعدام فرص التعليم تقريبا أو ضعفها وهي التي تصيبها البطالة ويعاني

أفرادها من عدم إشباع حاجاتهم الأساسية ، فلا يتوفر لهم المسكن الملائم ويعيشون في ظروف سكنية وصحية غير إنسانية مما يترتب عليه إصابة الحياة الأسرية بالاضطراب والتفكك ،ومما ينجم عنه أيضا زيادة المشاعر باليأس وعدم الثقة بالنفس ونمو المشاعر العدائية نحو المجتمع .وفي هذه الطبقات تنتشر الأمراض والأوبئة وحالات الوفاة وخاصة بين الأطفال ويتشرد الأبناء كما تنتشر الأمراض النفسية والاجتماعية كالجريمة وانحرافات الأحداث والبلغاء وإيمان الخمر وإيمان المخدرات . ويعانى أفراد هذه الطبقة من القلق وعدم الشعور بالأمن والاستقرار وعدم الاطمئنان على المستقبل .

والنتيجة المنطقية التى تترتب على كل هذه الحقائق هى أن البحث يجب أن يتجه إلى السبب الرئيسى فى وجود العنصر الأساسى الذى ينجم عنه كل هذه الخصائص وهو فقر الطبقات العاملة وحرمانها الاقتصادى ، إلا أن علماء الاجتماع الغربيين يتناقضون تماماً مع أنفسهم حين يوردون هذه النتائج ، ثم يعودون لإهمالها كلية عند تقديمهم للتفسير الاجتماعى لتعاطى المخدرات ، فبدلاً من أن يقوموا بتحليل التركيب الاجتماعى للمجتمع وأسلوب توزيع الثروة القومية والاجتماعية فيه للكشف عن سبب هذا التوزيع غير العادل للثروة الذى ينجم عنه معاناة القطاعات الكبيرة من المجتمع من الفقر فى الوقت الذى تعيش

فيه بعض الفئات فى حالة من الثراء الهائل أقول بدلاً من ذلك يتجهون إلى تقديم تفسيرات لا تدخل فى اعتبارها هذه الحقائق المادية التى توصلوا إليها من أبحاثهم الفعلية .

فعالم الاجتماع الأمريكى دى "Dai" مثلاً يضرب بالحقائق التى توصل إليها فى بحثه فى مدينة شيكاغو عرض الحائط ويفسر ظاهرة انتشار تعاطى المخدرات بقوله ، ان العامل الحاسم فى الإدمان هو اكتساب المعرفة بالمخدرات عن طريق الاختلاط بالذين يتعاطون المخدرات فى الحفلات وأثناء ممارسة البغاء أو لعب القمار أى أنه يريد أن يقول إن إدمان المخدرات لدى بعض الناس سببه إدمان بعض الناس للمخدرات ، ولكن لماذا وجد إدمان المخدرات والبقاء والقمار فى هذه الهيئات أصلاً؟! ويقدم بيكر "Becker" تفسيراً مشابهاً فيرجع إدمان المخدرات إلى تعلم الأفراد كيفية استخدام المخدر وإدراك آثاره والاستمتاع به .

ولكن لماذا يتعلم الأفراد استعمال المخدرات؟ ولماذا ينتشر استعمال المخدرات فى المجتمع؟ إن التحليل الاجتماعى يقتضى الإجابة عن هذه الأسئلة ، أما وصف العملية التى يصبح الشخص بواسطتها مدمناً فإنه قد يكون من اختصاص عالم النفس الفردى .

ويقدم علماء الاجتماع الأمريكيون : مرتون ، وكلاورد ، وأوهلين تفسيرات ثقافية لتعاطي المخدرات . فروبرت مرتون يرى أن تعاطي المخدرات هو استجابة انسحابية من جانب المتعاطي الذي يجد أن سبل النجاح مغلقة أمامه ، كما أنه لا يستطيع ارتكاب أفعال إجرامية يحقق بها أهدافه لعجزه عن ذلك . ولكن روبرت مرتون لا يشرح لنا السبب في إغلاق سبل النجاح أمام فئات عريضة من المجتمع (٢٢).

وتبعاً لنظرية مرتون الأمريكي يفسر ارتفاع معدلات الجريمة وإدمان المخدرات على أنه انعكاس للموقف الذي يمجده فيه المجتمع هدف النجاح الفردي - مثل تجميع الثروة والممتلكات . ولكنه في نفس الوقت يوصد أمام جزء من أفراد هذا المجتمع أبواب تحقيق هذا الهدف ، وفي مثل هذا الموقف يخالف هذا الجزء من الأفراد معايير المجتمع . ويعبر مرتون عن ذلك بقوله : "حين يمجده جهاز القيم الثقافية أهداف النجاح بوجه عام ، ويرفع هذه الأهداف فوق ما عداها لتصبح الغاية العظمى لغالبية المجتمع. ولكن البناء الاجتماعي يقيّد أو يغلق تماماً إمكانية الوصول إلى هذه الأهداف بالنسبة لجزء غير صغير من أفراد المجتمع فإن السلوك الانحرافي يظهر وينتشر على نطاق واسع " .

وهو يرى أن المجتمع الأمريكى يوجد فيه صراع بين القيم التى تمجد النجاح وتلك القيم التى تجعل من تحقيق هذا النجاح شيئاً مستحيلاً بالنسبة للبعض .

وينتج عن هذا الصراع معدلات انحراف مرتفعة (بما فى ذلك إدمان المخدرات) وتحتوى نظرية مرتون على ثلاث مسلمات أساسية وهى :

١- إن القيم التى تدعوا إلى تحقيق الثراء من أهم خصائص الثقافة الأمريكية وأن هدف النجاح ينشده الأشخاص من جميع الطبقات الاجتماعية .

٢- هناك قيم أخرى فى نفس هذه الثقافة تحدد الأساليب المشروعة لتحقيق هذه الأهداف وهى لاتسمح لكثير من أفراد الطبقات الدنيا بتحقيق هذه الأهداف بطرق مشروعة .

٣- هذا الصراع يؤدى إلى جهود من جانب الطبقات الدنيا لتحقيق النجاح بطرق غير مشروعة وحين يفشلون فى ذلك يلجأون إلى الانسحاب من المجتمع باللجوء إلى إدمان المخدرات .

ولكن روبرت مرتون لا يذكر فى نظريته أى شئ عن السبب فى وجود

(أ) القيم التى تدعوا الى تحقيق الثراء والتنافس من أجله.

(ب) السبب الذى من أجله تغلق السبل أمام الطبقات الكادحة لتحقيق هذا الهدف .

(ج) السبب فى وجود الصراع بين الطبقات الدنيا وبين (القيم) التى تحول بينها وبين هدف تحقيق الثراء .

ويقدم " دونالد تافت " نظرية ثقافية مشابهة لتفسير الانحراف الاجتماعى بصفة عامة بما فى ذلك تعاطى المخدرات بالطبع فيقول:

"إذا كانت ثقافة ما تتسم بالدينامية والتعقيد والمادية وتمجد الشخص الذى ينجح فى الصراع التنافسى ، ولكنها تسد الطريق أمام الكثيرين لتحقيق هذا النجاح، فإن فشل هؤلاء الذين يضطرون إلى التجمع فى الأحياء الفقيرة والمتخلفة سوف يؤدى إلى ظهور أنماط سلوكية عدائية وضارة بمصالح المجتمع ككل. ولكنها تتلاءم مع المثل العليا الأساسية لهذا المجتمع.

إن المجتمع (الأمريكى) يمجّد بالكلام الديمقراطية ، ولكنه بالفعل يقدر أفرادَه على أساس ما لديهم من فضائل، ولكن على أساس عضويتهم فى جماعات اجتماعية معينة مثل الجماعات العنصرية أو الطبقية أو القومية وهى عضوية لا يكتسبها الفرد بمحض اختياره، ولكن الصدفة هى التى تكسبها له . وهذا المجتمع ، بالإضافة إلى ذلك يحطم

الضوابط السلوكية التي تقوم بها الجماعات الأولية . وهذا المجتمع يرى في سلوك البعض جريمة يعاقب عليها (مثل تعاطي الخمر في الطبقات العليا) شخص آخر تغاضى عنه ورأى فيه سلوكا لا غبار عليه .فهذا المجتمع لا يعاقب مجرمي الطبقات المتميزة ،ولكنه يعاقب غيرهم عقابا صارما إذا أتوا سلوكا أقل من ذلك ضررا بكثير على المجتمع ويعتبرهم مجرمين ...وهذا المجتمع لا يشجع وينشر روح التنافس والاستغلال بحيث يحرم الفرد غيره من الرزق فقط، ولكنه يشجع أيضا وينشر الرغبة في الحصول على المال في مقابل لا شيء ...وهكذا المجتمع يدع هذه القيم تتسرب إلى الأسرة بحيث يختل تأثيرها الخلقي ويجعل عملية التعليم والتربية إعدادا للمشاركة في نشاط تنافسي وغير اجتماعي بدلا من أن تكون موجهة إلى نشر الروح الاجتماعية بين الأطفال .

وتبعا لهذه النظرية تفسر الاختلافات في معدلات الجرائم والسلوك الانحرافي بما فيه إيمان المخدرات بين الجماعات المختلفة بأنها نتاج لاختلاف تأثير الثقافة على كل من هذه الجماعات ، فارتفاع الإدمان لدى الذكور عنه لدى الإناث يرجع إلى الحماية النسبية التي لدى النساء من التعرض لأزمات الحياة الانفعالية والاقتصادية التنافسية وإلى

اختلاف أدوارهن في المجتمع عن الذكور ،وحين تتساوى النساء في التعرض لهذه الأزمات مع الرجال تميل الانحرافات إلى الانتشار بينهن بالمثل.

وتتصف نظرية "تافت" في رأينا بالشمول النسبي من حيث إنها تفسر مجموعة من الحقائق في إطار متكامل . إلا أن "تافت" لم تحاول أن يفسر منشأ هذه الثقافة التنافسية الفردية التي تمجد العدوان والاستغلال والعنف وربما كان السبب في ذلك أنه لا يستطيع أن يذهب أكثر من ذلك حتى لا يخوض في مسائل سياسية قد يكون للخوض فيها عواقب وخيمة.

هذه أمثلة لأشهر النظريات الاجتماعية التي تفسر تعاطي المخدرات ،وهي كما نرى لمؤلفين غربيين .وقد عرضناها هنا لأنها هي النظريات التي يستمد منها العلماء العرب تفسيرهم لظاهرة تعاطي المخدرات في البلاد العربية على الرغم من اختلاف الظروف الاجتماعية الاقتصادية والأيدولوجية العربية عن تلك الظروف التي توجد في المجتمعات الغربية.(٢٣)

العوامل المؤدية إلى الإدمان على المخدرات

والكحول:

نظرا لما تتسم به مشكلة الإدمان على المخدرات والكحول من خطورة بالغة على الفرد والمجتمع، وما تولده من مشكلات أخرى، لها خطورتها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية فقد بذل الباحثون والمتخصصون في مختلف فروع العلم جهوداً مكثفة عن العوامل الكامنة وراء الإدمان على المخدرات والكحول، وتوصلوا إلى نتائج لها فعاليتها في هذا المجال، وذلك في إطار الظروف الاجتماعية المؤدية لذلك، والتي يمكن أن نتناولها على النحو التالي:

أولاً: اختلال الدور الاجتماعي للفرد:

إن اختلال الدور الاجتماعي للفرد أو حرمانه من القيام بهذا الدور، من العوامل الحاسمة التي تقف وراء الإدمان على المخدرات والكحول. وفي هذا الصدد يلقي الدكتور / عادل الدمرداش مزيداً من الضوء على أثر اختلال الدور الاجتماعي للفرد في ظهور حالات التعاطي والإدمان على المخدرات والمسكرات بين الشباب في المجتمع الكويتي. فقد أوضح أن هناك ظروفاً اجتماعية متعددة فرضت ضغوطاً كثيرة على إدراك المراهق لدوره الاجتماعي، بحيث أدت هذه الضغوط إلى اختلال هذا

الدور . وتمثل تلك الظروف الاجتماعية في الوفرة المادية التي يعيشها المجتمع الكويتي بعد ظهور النفط والتغير السريع في نمط الحياة الاجتماعية ، والتطور المصاحب لذلك في مختلف جوانب الحياة . بالإضافة إلى أثر القيم الجديدة (الوافدة) في كيان الأسرة الكويتية ، بحيث وضعت الشباب المراهق أمام موقف صعب ، تجاه ما هو تقليدي وما هو جديد أو مستحدث .

وفي بحث آخر أجرى على متعاطي الحشيش في مدينة القاهرة ، تبين أن الدافع وراء ذلك كان يتمثل في ظروف اجتماعية متعددة منها : مجارة الأصدقاء والتقليد ، والظهور بمظهر الرجولة ، ونسيان المشاكل . وسكذا نجد أن اختلال الدور الاجتماعي للفرد ، أو فقدانه يؤدي به إلى حالة من الضياع والقلق إلى الانغماس في تعاطي المخدرات والكحول ، اعتقاداً منه أن ذلك يعتبر الأسلوب الوحيد الذي يكمن فيه خلاصة من المشكلات التي يعاني منها .

ثانياً: ضعف التكوين العقائدي والقيمي:

لا شك أن السلوك الانحرافي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالضعف الذي يعتري التكوين العقائدي والقيمي للفرد . وهذا ما تثبته البحوث التي أجريت بهذا الصدد ، ففي بحث مدمني المخدرات والعقاقير المخدرة بالكويت ، وجد أن أفراد

المجموعة التجريبية (المدمنين) كانوا أقل تدينا وأقل تمسكا بالقيم من أفراد المجموعة الضابطة (غير المدمنين) ، الأمر الذي يدل على ضعف الوازع الديني لديهم ، وتحللهم م القيم السائدة.(٢٤)

أما البحث الذي أجري على متعاطي الحشيش بمدينة القاهرة ، فيشير إلى أن (٦١%) من أفراد عينة البحث قالوا بأن الحشيش مكروه في الدين وليس محرما ، واتجه (١٩%) منهم إلى القول بأنه لا مكروه ، ولا محرم ، وهذا يعني أن (٨٠%) من المتعاطين يرون أن الدين لا يشكل مانعا أو ضاغطا على تعاطيهم للحشيش .

وهكذا يتضح أن ضعف الوازع الديني وضعف التكوين القيمي لدى الفرد ، له اثر فعال في الميل إلى الإقبال على تعاطي المخدرات والمسكرات والإمان عليهما . ولذا ينبغي التركيز على تقوية التكوين الديني والقيمي لدى الشباب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتربوية لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة.

ثالثا: ضعف الضبط الاجتماعي والرقابة الاجتماعية:

من المعروف أن الضوابط والقيم الاجتماعية تتمتع بسلطة على الأفراد في نطاق " الأسرة الممتدة " Extended Family أكبر منها في ظل " الأسرة النووية " Nuclear

Family ، كما تعتبر أكثر قوة وفاعلية من الضوابط الرسمية القانونية " فقد تبين من بحث تعاطي الحشيش السابق أن إجابات المتعاطين فيما يتعلق بتعاطيهم تدل على أنهم لم يتأثروا بالضوابط الرسمية كما أكدت ذلك نتائج الدراسة التي أجريت في الكويت حول الإجراءات القانونية والقيود التي فرضت على منع الشباب الكويتي من السفر إلى البصرة في العراق عام ١٩٧٢ ، لتناول المشروبات الروحية ، فقد تبين أن هذه الإجراءات لم تؤثر في معدل الاستهلاك للمواد المخدرة والمسكرات ، وإنما أثرت على نوعية الاستهلاك أي استهلاك مواد مخدرة ضارة وقاتلة .

من هذا يتبين لنا أن ضعف الضوابط الاجتماعية وغياب الرقابة الاجتماعية من العوامل الخطيرة التي تؤدي إلى تعاطي الشباب للمخدرات والمسكرات والإدمان عليها . وتعمل على انتشارها بالصورة المذهلة التي عليها . ولذا ينبغي التأكيد على دور المؤسسات الاجتماعية ، وفي مقدمتها الأسرة باعتبارها البيئة الأولى التي يتشرب فيها الفرد قيم ومعتقدات ، وتقاليد مجتمعه الذي ينتمي إليه .

رابعاً : مرحلة المراهقة Adolescence Stage

تفيد البحوث التي أجريت على متعاطي المخدرات والمسكرات ، أنهم بدأوا في تعاطيهم لها في سن مبكرة من

حياتهم . فقد تبين من بحث تعاطي الحشيش السابق أن (٧٧%) من أفراد عينة البحث هم دون العشرين من عمرهم ، وأن (٢٢%) من هذه المجموعة (٧٧%) قد بدأوا بتعاطي الحشيش قبل السادسة عشرة من عمرهم ، وهذا يعني أن مرحلة المراهقة مرحلة حرجة في حياة الناشئة تتطلب المزيد من الجهد لمواجهتها بالأساليب التربوية ، مع التركيز على دور الأسرة في عملية التنشئة ، وعلى دور المجتمع في فهمه لحاجات الشباب السياسية ، مع الأخذ في الاعتبار عاطفة اعتبار الذات لها من أهمية كبيرة في حياة المراهق . ويؤكد ذلك التقرير الذي أعدته الباحثة "سبيكة الفهد" عن زيارتها الميدانية لبعض المؤسسات الخاصة بعلاج الشباب المدمن على المخدرات والمسكرات بألمانيا الغربية عام ١٩٧٩ . وقد تضمن هذا التقرير الفقرة التالية "إن إهمال عاطفة اعتبار الذات لدى المراهق ومعاملته كطفل صغير ، يمكن أن تؤدي به إلى التعرض لمواقف نفسية حرجة ، ويصبح فريسة لتعاطي المواد المخدرة الخطيرة .

خامسا: قضاء وقت الفراغ:

أثبتت بعض الدراسات الميدانية التي أجريت على المدمنين أن قضاء الشاب لأوقات الفراغ في أمور لا تعود عليهم بالنفع من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى هذا الإدمان .

فقد أوضحت نتائج البحث الذي أجري في الكويت على فئة المدمنين أن (٨٦%) من أفراد العينة كان الهدف منه شغل أوقات فراغهم إما للتغلب على الملل والترفيه (٣٩%) ، أو بتأثر من جماعة الرفاق (٣٣%) ، وإزالة التوتر النفسي (١٤%).

وهذا يعني أن عدم القدرة على استغلال أوقات الفراغ وقضاؤها على النحو الذي يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ، يؤدي في الغالب إلى إتاحة الفرصة أمام الشباب إلى الميل نحو تعاطي المخدرات والمسكرات .ومن هنا يجب العمل على توجيه الشباب نحو استغلال أوقات فراغهم وشغلها بما يحقق الفائدة لهم ولمجتمعهم.(٢٥)

تعاطي المخدرات والتدابير الوقائية

الاجتماعية والإعلامية

إن تعاطي المخدرات يمثل في المظهر الملموس والذي يمكن إدراكه والمعاناة منه لمرض يحتاج كل من يرغب في علاجه والوقاية منه أن يصل إلى تشخيص سليم له يعتمد على الفحص العلمي والدقيق لحالة الكائن الاجتماعي(المجتمع) الذي يعاني منه والتعرف على ما أصابه من خلل وأسباب هذا الخلل الحقيقية .ونحن نعلم جيداً أن هناك فرقاً كبيراً يبين إزالة

العرض وبين القضاء على مسبباته ، فالعرض يمكن علاجه أو التخفيف منه باستخدام المسكنات المختلفة ، ولكن ذلك فى حد ذاته لا يعنى القضاء على المرض ، فما دامت مسببات المرض مازلت موجودة فإنها ستؤدي إلى عودة العرض إلى الظهور مرة أخرى وربما بصورة أكثر حدة بمجرد انتهاء آثار المسكنات (التي قد تفشل حتى في إزالة العرض) وإما سيؤدي الى ظهور عرض أو أعراض أخرى قد تكون أكثر خطورة من العرض الأول.(٢٦)

أولاً: التدابير الوقائية العاجلة:

هذه التدابير تفيد في محاولة الحد بقدر الإمكان من مدى انتشار تعاطي المخدرات بين أفراد المجتمع أو على الأقل في الحيلولة دون اتساع نطاق هذا الانتشار ، ولكنها لا تستطيع وحدها القضاء كلية على مسببات هذه المشكلة إذ أن ذلك يقتضي إجراءات جذرية يقتضي تنفيذها وقتاً وجهداً كبيرين . ونظراً لأن تعاطي المخدرات مشكلة معقدة إلى حد كبير فإن التدابير الوقائية تكون متنوعة ولا تقتصر على إجراء واحد وسوف نرض هنا لبعض التدابير الوقائية العاجلة وهي:

١- تقليل فرص الحصول على المخدرات

٢- التشريعات

٣- التأثير على اتجاهات الجمهور نحو المخدرات سلبياً.

٤- التربية الفكرية.

٥- اكتشاف الحالات المعرضة للتعاطي والإدمان.

٦- رعاية المتعاطين وتقليل عددهم.

(١) تقليل فرص الحصول على المخدرات.

ربما كانت أسرع وسيلة ، كما يبدو لنا لأول وهلة، لتقليل حجم مشكلة تعاطي المخدرات والوقاية منها هي الحيلولة دون حصول الأفراد الذين لديهم الاستعداد لتعاطي المخدرات وبين المخدر .فتوفر المخدر وسهولة الحصول عليه تغري الكثيرين بالاستجابة للضغوط النفسية والاجتماعية بتعاطي المخدر. ويتطلب تقليل فرص الحصول على المخدر إجراءات تشمل كل مراحل الاتجار في المخدرات وتوزيعها ابتداء من التحكم الدولي في إنتاج المخدرات وقصر ذلك الإنتاج على الكمية اللازمة للأغراض المشروعة والتنظيم الدولي لتوزيع وتجارة المواد المخدرة ومكافحة التهريب وعصابات المهربين على المستوى المحلي والدولي .ويقع على أجهزة الشرطة بالطبع عبء هذه المهمة .إلا أن للأطباء أيضا دورهم في تقليل فرص الحصول على المخدرات ، إذ يجب أن لا يصفوا المواد المخدرة إلا لأقل عدد ممكن من المرضى وفي الحالات التي تحتاج إليها بشدة ،وان تكون الجرعات التي يصفونها صغيرة وتعطي على فترات بعيد وغير منتظمة وأن يوقفوا تعاطي مرضاهم للمخدرات

بأسرع ما يمكن وألا يجعلوا المرضى يعرفون بأنهم يتعاطون مخدرات للعلاج . كما يجب على الأطباء التعرف على مدمني المخدرات وألا يستجيبوا لمحاولاتهم المستميتة للحصول على المخدر. كما تقع على الصيدالة مسئولية عدم بيع أي كمية م المواد المخدرة بغير التأكد من استخدامها للأغراض الطبية وكشف أي محاولات للتلاعب . وكذلك لا بد وأن تنظم الدولة ونقابات الأطباء والصيدالة عن طريق القوانين واللوائح عملية صرف المواد المخدرة للجمهور.

إلا أن الخبرات العالمية تدل على أن عملية المكافحة تواجه بصعوبات بالغة إذ يلجأ تجار المخدرات والمهربون إلى كافة السبل للتهرب من المكافحة ويطورون أساليبهم باستمرار مما يتطلب الاستعانة دائماً بجهود الجمهور في الكشف عن المهربين وإبلاغ الشرطة عن نشاطهم.

إن مكافحة المخدرات واجب قومي واجتماعي واقتصادي ووقائي ولكننا نؤكد على أهمية الإجراءات الوقائية التي تهدف إلى القضاء على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تشجع على تعاطي المخدرات . ومما لا شك فيه أن الجهد المطلوب لمكافحة المخدرات سيكون أقل وأسهل بكثير إذا لم تكن هناك لدى الناس الرغبة في تعاطي المخدرات أصلاً إذ ستتكمش إلى حد كبير سوق المخدرات وتصبح تجارة غير رابحة محفوفة

بالمخاطر الكثيرة وتكون الكمية التي يحاول المهربون إدخالها إلى المجتمع أقل نظرا لعدم إقبال الناس عليها. (٢٧)
(ب) التشريعات:

تتجه الدول الآن اعتماد على المعرفة العلمية المتوفرة إلى إلقاء المزيد من المسؤولية بالنسبة لتعاطي المخدرات على المجتمع بصفة عامة وعلى المهربين والتجار بصفة خاصة أكثر من إلقاء المسؤولية على المتعاطي. أو المدمن الذي أصبح ينظر بوصفه ضحية للظروف الاجتماعية الاقتصادية وللمهربين والتجار. ولذلك فإن بعض الدول أصدرت تشريعات جديدة تعفي بمقتضاها متعاطي المخدرات من العقاب إذا تقدم بمحض اختياره للعلاج وتتيح له كافة الإمكانيات لتحقيق هذا لهدف (وهو ما حدث ف ي مصر أخيرا) أو تقضي بإدخال المتعاطي المستشفى للعلاج بدلا من إدخاله السجن . كذلك تتجه التشريعات الحديثة إلى تشديد العقوبة على المهربين والتجار . إلا أن هذه التشريعات يجب أن تفرق بين التاجر الكبير والمهرب اللذين يتجران في المخدرات ويثران على حساب بؤس المتعاطي وتتمير الاقتصاد القومي من جهة وبين الموزع الصغير الذي قد يكون دافعه على التوزيع مجرد الحصول على المخدر ويلاحظ أن كبار التجار يجمعون الموزعين من بين مدمني المخدرات لهذا السبب ، فالموزع الصغير قد يكون مدمنا يستحق العلاج

«وإذا عومل بوصفه كذلك فإنه قد يكون عوناً كبيراً في الإرشاد إلى كبار المهربين والتجار.

كذلك يقتضي الأمر مزيد من التشريعات التي تحرم الاتجار في المواد الطبية المخدرة والتي تنظم بيع الأدوات المساعدة مثل الإبر والحقن التي تستخدم في تعاطي المورفين، وتسمح بمصادرة العربات ووسائل النقل التي تستخدم في توزيع المخدرات وتشدّد العقوبة على تزوير الشهادات الطبية وتوزيع المواد المخدرة الطبية بدون أوامر الأطباء.

(ج) التأثير على اتجاهات الجمهور نحو المخدرات سلبياً:

اتضح من البحوث العلمية التي أجريت عن المخدرات أن البيئة التي تنتشر فيها المخدرات ينتشر فيها أيضاً جو من التسامح تجاه تعاطي المخدرات أي أن القيم السائدة لا تدّين هذا السلوك. ويشجع هذا التسامح تجاه المخدرات على انتشار تعاطيه إلى حد ما وخاصة حين تتوفر الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي تساعد على الانتشار. ولذلك فإن الإجراءات التي تتخذ لتحويل هذه القيم إلى الاتجاه المعاكس، أي إلى الاستنكار تكون ذات قيمة هامة في الوقاية من التعاطي. ويمكن أن يتم ذلك من خلال التأثير على الرأي العام، ولابد بالطبع من الحصول على تعاون المؤسسات المحلية والقيادات والأفراد في تحقيق هذا الهدف.

وقد أثبتت البحوث أن مشكلة تعاطي المخدرات لا يمكن فصلها عن مشكلات السكن المزدهم السيئ والحرمان والفقر وسوء التغذية والمرض والتمييز العنصري والطبقي وهي كلها مشكلات سائدة في الأحياء المتخلفة والفقيرة من المدن وهي الأحياء التي تعاني من اليأس وقسوة الحياة والبطالة والتخلف وينتشر فيها تعاطي المخدرات أكثر من غيرها . كما أن القرى (وخاصة في المجتمعات المتخلفة) تعاني من كافة المشكلات التي ترتبط أيضا بتعاطي المخدرات وعلى ذلك فإن العمل (من خلال خطة اجتماعية شاملة طويلة المدى) لإحداث تغيير حقيقي جذري وجوهري في هذه الظروف الفعلية سوف يؤدي إلى القضاء على العوامل التي تشجع على انتشار المخدرات وانتشار روح التسامح نحوه وإلى القضاء على العوامل النفسية التي تؤدي إليه. (٢٨)

(د) الجهود الإعلامية العامة:

إن توعية أفراد الجمهور بالآثار الضارة لتعاطي المخدرات على أسس علمية واقعية ودون مبالغة أو تشويه الحقائق تلعب دورا كبيرا في الوقاية من انتشار تعاطي المخدرات . إلا أن الكثير من برامج التوعية تفشل لعدم استنادها على حقائق علمية وميلها إلى التهويل والمبالغة . ويجب أن يوضع في الاعتبار أن أكثر الناس معرفة بالآثار الشخصية

المباشرة للمخدر هم الذين يتعاطون المخدرات والذين يحيطون بهم ، فإذا قيل لهم مثلا إن جرعة واحدة من مخدر ما تؤدي إلى الجنون بهدف التخويف من المخدر فإنهم لن يصدقوا ذلك بالطبع، ليس هذا فحسب ولكنهم لن يصدقوا أي شيء آخر في برنامج التوعية . وكذلك فإنهم يستطيعون أن يشبّثوا للآخرين الذين لم يتعاطوا المخدرات بعد عدم صحة مثل هذا الادعاء . أما إذا كانت برامج التوعية واقعية وقائمة على دراسة علمية شاملة ومصممة تصميمًا علميًا صحيحًا فإنها تؤدي الأثر المطلوب .

وتتم التوعية التي تعتمد على دقة المعلومات والوقائع الصادقة من خلال المحاضرات العامة والمؤتمرات والصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون والسينما .

ويمكن الاستعانة في برامج التوعية هذه بخبرة المتخصصين العلميين في تعاطي المخدرات مثل الأطباء والإحصائيين الاجتماعيين والإحصائيين النفسيين وكذلك بخبرة بعض متعاطي المخدرات السابقين الذين يكون لهم تأثير فعال على الجمهور لأن أحاديثهم تكون من واقع خبراتهم العملية وما مروا به من تجارب . وتكون البرامج أكثر نجاحًا حين تتخذ الشكل الجماعي ، أي حين يشترك أفراد الجمهور بدور إيجابي فيها بالمناقشة وإدارة المناقشة مثلًا. (٢٩)

هـ-التربية الفكرية:

مثلما يتعلم التلاميذ والطلاب في المدارس كل شيء عن أضرار عدم النظافة والقواعد الصحية السليمة بصفة عامة يجب أن يتعلموا أيضا كل شيء عن المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها مجتمعهم وأسبابها وأضرارها وكيفية مواجهتها في حل مشكلة تعاطي المخدرات في المجتمع على أسس علمية سليمة وتجنب الآثار الضارة للمخدرات على المجتمع وعلى الفرد في آن واحد. ومما هو جدير بالذكر أن هذا النوع من التعليم يجب أن يوجه أساسا للتلاميذ في المناطق التي تكون المخدرات فيها منتشرة .

وقد ثبتت فائدة هذه البرامج التعليمية من تجربة أجريت في مدينة نيويورك حيث اتضح أن التلاميذ الذين يتلقوا هذه البرامج كانوا مدركين لآثاره السيئة بالمقارنة إلى التلاميذ الذين لم يتلقوا مثل هذا النوع من البرامج .

ويمكن الاعتراض على إدخال مثل هذه البرامج بالمدارس على أساس إنها تولد حب الاستطلاع إلى التلاميذ وتدفعهم إلى تجربة المخدرات ولكن يرد على هذا الاعتراض بأن التلاميذ الذين يعيشون في بيئة تنتشر فيها المخدرات (مثل الصين قبل الثورة حيث كان ينتشر الأفيون وحيث ينتشر تعاطي الفات أو الحشيش) . يعلمون الكثير عن المخدرات والكثير من

هذه المعلومات قد يكون خاطئاً فإذا ما لقنوا المعلومات الصحيحة فإن ذلك من شأنه أن يقلل من فرص استمالة المخدرات لهم . كما أن التربية الحديثة التي تقدم المعلومات الجنسية الصحيحة للتلاميذ لا تخشى استثارة هذه المعرفة للتلاميذ لأنها تقوم على نفس المبدأ

إلا أن هناك نقطة على جانب كبير جداً من الأهمية تجب مراعاتها في مثل هذه البرامج . فلا بد أن يكن المدرسون الذين يقدمونها على درجة عالية من الكفاءة والمعرفة العلمية بالمخدرات وآثارها وبالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها التلاميذ . ولذلك فلا بد من إعداد برامج لتدريب المدرسين الذين سيقومون بتدريس هذه المشكلة للتلاميذ واختيار أصح العناصر من بينهم . ولا بد أن تعتمد هذه البرامج على الحقائق الواقعية وتتجنب رواية الأساطير والمبالغات .

ويمكن أن تساهم المدرسة بطريقة غير مباشرة في الوقاية من إدمان المخدرات وذلك عن طريق أدائها الصحيح لرسالتها بإعداد تلاميذها لأن يكونوا أفراداً ناضجين يشعرون بالمسئولية وتوفير الإمكانات الترفيهية وتحقيق التواصل والعلاقات الطيبة بين المدرسين والتلاميذ والمشاركة بمساعدة التلاميذ الذين يعانون من أزمات نفسية أو اجتماعية والذين يكونون عرضة

أكثر من غيرهم للمخدرات والعمل على عدم تسرب التلاميذ من الدراسة واستكمال تعليمهم .

(و) اكتشاف الحالات المعرضة للتعاطي ومساعدتها :

إن رقابة الأفراد المعرضين لتعاطي المخدرات قبل بدئهم في التعاطي عملية أسهل بكثير من عملية علاجهم بعد بدء التعاطي . ولذلك يجب أن نبذل كل المحاولات لاكتشاف هذه الحالات وتوجيه العناية اللازمة لها . ويمكن التعرف على هذه الحالات من اكتشاف الخصائص النفسية والاجتماعية التي وجد أنها ترتبط بالتعاطي لديهم . فأطفال الآباء الذين يتعاطون المخدرات أو الخمور يكونون أكثر عرضة من غيرهم للتعاطي . كما أن الأشخاص الذين يعانون من الأزمات الانفعالية والاقتصادية يكونون أيضاً معرضين للتعاطي ، وأفراد الأسر المصابة بالتفكك نتيجة للمرض أو الانفصال أو الطلاق يكونون معرضين لكافة أنواع الاضطرابات بما في ذلك تعاطي المخدرات ، والأطفال المشردون يقعون بسهولة فريسة لعصابات المخدرات .

وتقع على المدرسة (وخاصة المدرسين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بها) مسؤولية الكشف عن هذه الحالات . كذلك يجب أن يتبع نفس الشيء في كل أماكن التجمعات مثل المصانع والمستشفيات والأندية . كما تقع على المنظمات

الجماهيرية مسئولية التعرف على هذه الحالات فى الأحياء أو المناطق التى تكون عرضة لانتشار المخدرات فيها منتشرة بالفعل. ويجب عند اكتشاف هذه الحالات توجيه كافة أنواع الرعاية النفسية والاجتماعية والاقتصادية لها

(ز) رعاية المتعاطين وتقليل عددهم :

ان تأثير تعاطى المخدرات لا يقتصر على المتعاطى فقط ولكنه يمتد ليشمل الكثير من الأفراد ، وفى أسرته وفى محل عمله وفى نطاق المعارف والأصدقاء فمتعاطى المخدرات يقوم نموذجاً سلوكياً لأطفاله فى المنزل ولأصدقائه ولزملائهم وعلى ذلك فان كافة الإجراءات التى تتخذ لمساعدة المتعاطى على التوقف عن هذا السلوك لا تكون إجراءات علاجية فقط ولكنها تكون أيضاً إجراءات وقائية ويهمنى هنا التركيز على أهمية التعرف على المتعاطين والمساعدة إلى مساعدتهم وإنشاء العيادات والمستشفيات الخاصة بهم وإنشاء الهيئات التى تعمل على حل مشكلاتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية ووضع برامج لمتابعة حالة المتعاطين السابقين حتى لا يحدث لهم انتكاس ويعودون إلى التعاطى مرة أخرى .

ثانياً : الإجراءات الوقائية بعيدة المدى :

سبق أن ذكرنا أن مواجهة انتشار مرض الملاريا يقتضى إجراءات عاجلة لعلاج المرض ووقاية المواطنين وإجراءات

بعيدة المدى تهدف إلى القضاء على المصدر الأساسي الذى ينتج الظروف التى تحدث المرض (البرك والمستنقعات والظروف الصحية السيئة) ومن الواضح بالطبع أن القضاء على المصدر الأساسى لهذا المرض يعنى فى نفس الوقت القضاء على مسببات أمراض أخرى كثيرة غير الملاريا فجميع بلدان العالم تعمل على توفير البيئة الصحية الملائمة للمواطنين إيماناً منها بأن هذه البيئة تساعد على القضاء على انتشار معظم الأمراض . وينطبق نفس الشيء على ظاهرة انتشار تعاطى المخدرات . فقد ثبت من البحوث على هذه الظاهرة وعلى غيرها من الظواهر الاجتماعية المرضية مثل الجريمة وجناح الأحداث وإيمان الخمر والبغاء والمرض العقلى .

إن هناك ظروفاً اجتماعية عامة هى المسئولة عن أحداث المسببات المشتركة لهذه الأمراض . ولذلك كان لابد من العمل على تغيير هذه الظروف تغييراً جوهرياً للقضاء على أسباب المرض .

وقد اتضح لنا عند حديثنا عن أسباب تعاطى المخدرات الاجتماعية والاقتصادية أن هذه الظاهرة ترتبط بالأحياء الفقيرة المتدهورة وبالظروف المعيشية السيئة وبانخفاض مستوى التعليم وبالبطالة والتفكك الأسرى وبالقلق على المستقبل وانعدام الشعور بالأمن والشعور بالضيق وبالروح التنافسية التناحرية والأنانية

الفردية كقيم سائدة فى مجتمعات معينة وانعدام الروح الجماعية والتضامن الاجتماعى . وفى رأينا أن هذه الأسباب جميعاً ليست سوى مظهر واحد لشىء ما يوجد فى البناء أو التنظيم الاجتماعى يحول دون توفير الظروف المعيشية الإنسانية والمناسبة لكل جماهير المجتمع .

وعلى ذلك فإن الوقاية الحقيقية من ظاهرة تعاطى المخدرات على المدى البعيد تقتضى العمل على إحداث المزيد من التغييرات التقدمية وعلى ذلك فإن الوقاية الحقيقية من ظاهرة تعاطى المخدرات على المدى البعيد تقتضى العمل على إحداث المزيد من التغييرات التقدمية فى البناء الاجتماعى بحيث تنتشر العدالة لاجتماعية والاقتصادية ويقضى على الفقر والتمييز العنصرى والطبقى بين فئات المجتمع وبحيث يقضى على البطالة ويتوفر عمل لكل قادر عليه وتتوفر كافة الفرص التعليمية والثقافية والسكنية والترفيهية والصحية لكل جماهير الشعب العامل وتسود المجتمع الروح الجماعية والتضامن الاجتماعى .

ولكننا يجب أن نذكر أن تحقيق ذلك يتطلب زمناً وجهداً كبيرين من جانب الجماهير وأنه لا يتحقق إلا بالعمل على زيادة إنتاج المجتمع إلى أقصى حد ممكن ، بحيث تتوفر امكانيات إشباع حاجات الناس والارتفاع بمستواهم المعيشى والثقافى

والروحي . كما أن الإجراءات العاجلة التي سبق الحديث عنها يمكن أن تؤتي أحسن ثمارها حين تتوفر هذه الظروف الاجتماعية الاقتصادية الجديدة . (٣٠)

دراسة حول مشكلة المخدرات في مصر :

من الدراسات الهامة التي تعرضت لمشكلة المخدرات والادمان عليها في مصر، وعرضت نتائجها في المؤتمر الأول لمواجهة مشكلات الادمان في العالم العربي المنعقد في القاهرة على مدى ثلاثة أيام من شهر سبتمبر لعام ١٩٨٨، تلك الدراسة التي أجريت على " مدمني الأفيون في مصر " في فترة زمنية مدتها خمس سنوات تتحصر ما بين (١٩٨٠ - ١٩٨٥) وقد اشترك في هذه الدراسة فريق عمل مكون من (٨٠) باحثاً في المجالات الطبية والنفسية والاجتماعية ، وشملت عينة من المدمنين المتطوعين للعلاج قوامها (٢٥٠) مدمناً وقد تركزت هذه الدراسة حول العناصر الأساسية التالية: (٣١)

أولاً: التاريخ العائلي للمدمنين :

أوضحت الدراسة أن (٧٢%) من أفراد العينة ينتمون لأباء لديهم القدرة على مواجهة أعباء الحياة وأن (٨٨%) من أمهات المدمنين أميات، وأن (٦١%) منهم يسكنون في بيوت لا يعيش فيها الوالد مع الأم، (٣٥%) منهم أقروا بوجود خلافات

عائلية ، (٤١%) منهم اعترفوا بأن الوالد يعامل الأم معاملة سيئة .

ثانياً : علاقات المدمنين مع أسرهم :

أوضحت الدراسة أن (١٠%) من الحالات المدروسة علاقاتهم بالوالد سيئة ، وأن خمسة أفراد أقروا بكراهيتهم للأب، في حين أقر أربعة منهم بكراهيتهم للأم ، وأن (٤%) منهم أقروا بكراهية الآباء لهم .

ثالثاً : المستوى التعليمي للمدمنين:

أشارت الدراسة إلى أن نسبة الأمية بين المتعاطين مرتفعة بحيث بلغت (٤٨,٦%)، كما أن (٣٧%) منهم شبه أميين أو أنهموا التعليم الابتدائي فقط. كما أشارت الدراسة إلى أن (٢٤,٧%) منهم ممن التحقوا بالمدارس كانوا يتهربون من الدراسة ، وأن (١١%) منهم من المشاغبين ، (٢,٢%) كانوا يتعاطون المخدرات أثناء الدراسة .

رابعاً : الأعمال التي يمارسها المدمنون :

أفادت الدراسة أن معظم المدمنين هم من العمال المهرة وغير المهرة ، كما لوحظ أن بعض الأعمال قد استأثرت بنسبة عالية من المدمنين مثل : (١٢,٨%) من صغار موظفي الخدمة المدنية ، (١١,٤%) من الحرفيين ، (٧,٨%) من أصحاب حرفة

الهندسة الميكانيكية ، (١,٢%) من سائقي اللوريات والعربات الصغيرة .

خامساً : الحالة الاجتماعية للمدمنين :

كشفت الدراسة عن أن (٥٩,٦%) من أفراد العينة تزوجوا مرة واحدة ، (٢٧,٧%) تزوجوا مرتين، (٥٥%) تزوجوا ثلاث مرات ، بينما تزوج الباقون منهم أربع زيجات متتالية . كما بينت الدراسة أن (٢٠,٦%) من المدمنين طلقوا زوجاتهم مرة واحدة، (٦,٤%) طلقوا زوجاتهم مرتين، (٢,٨%) طلقوا زوجاتهم ثلاث مرات، وهذه النسب في مجملها أعلى بكثير من نظيراتها بين الأفراد غير المدمنين .

سادساً : التكيف العام في المجتمع:

أشارت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من المدمنين ليس لديها القدرة على التكيف العام مع مجتمعهم، حيث أظهر (٢٠%) من أفراد العينة درجات متفاوتة من عدم الرضا عن عملهم ، وأقر (٧,٨%) منهم بتعطيلهم عن العمل ، وأكد (٤٥,٥%) منهم بمواجهة مشكلات مستعصية الحل. كما كشفت الدراسة عن أن (٧٨%) منهم يقضون أوقات فراغهم في المنزل، في حين أن (٧,٣%) منهم يقضون أوقات فراغهم في المقاهي.

سابعاً : نوع المخدرات الذى يتعاطاه المدمنون :

أوضحت الدراسة أن (٤٣,١%) من أفراد العينة، يتعاطون الأفيون والسجائر معاً، وأقر (١٥%) منهم أن المخدر المفضل لديهم هو الأفيون، (١١%) منهم يتعاطون الأفيون والحشيش والسجائر معاً، فى حين أضاف (٨,٣%) منهم أنواعاً أخرى من المخدرات بالإضافة إلى المشروبات الكحولية .

ثامناً : أسباب تعاطى المخدرات :

أوضحت الدراسة أن المشكلات الاجتماعية وبخاصة الأسرية منها كانت السبب وراء (٨٥%) من حالات الإدمان للهروب من وطأة هذه المشكلات، بالإضافة إلى أسباب أخرى كشفت عنها الدراسة ، فى مقدمتها . حب الاستطلاع لدى الشباب، والتأثر بغيرهم، وضغط الجماعة ، وسوء الصحبة، بجانب الأفكار الخادعة بقدرة المخدرات على زيادة الإشباع الجنىسى وإتاحة المتعة والسرور والانشراح .

ولو نظرنا إلى حجم مشكلة المخدرات فى مصر من الناحية المادية ، نجد أن النتائج التى تمخضت عنها إحدى الدراسات التى أجريت عام ١٩٨٢ . تشير إلى أن ما تدفعه مصر ثمناً للمخدرات التى يتم تهريبها إلى الداخل، يعادل نصف ثمن الصادرات المعدنية (عدا البترول)، أو ما يعادل جميع عائدات قناة السويس المالية، أو جميع دخل مصر من السياحة ،

أو ثلث ما تدفعه الدولة من دعم لبعض السلع الغذائية ، أو نصف مجموع مرتبات العاملين فى القطاع العام ، أو أكثر من مجموع ما تحصل عليه الدولة من الضرائب على الإيراد العام والنشاط الفردى .

وهكذا يتضح أن لمشكلة المخدرات فى مصر الأثر الكبير فى تهديد اقتصادها وهدر طاقتها ومواردها، وتبديد عوائد صادراتها. ولهذا، فإن مواجهة هذا الخطر المدمر والحيلولة دون انتشاره يتطلب المزيد من تضافر الجهود على مختلف المستويات ، للوقوف سداً منيعاً يحول دون انتشاره الرهيب. ويمكن أن تحقق هذه الجهود أهدافها من خلال وسائل فعالة مختلفة منها ، قوة التشريع وهيمنة القانون ، بحيث تصل عقوبة الاتجار بالمخدرات وترويجها إلى الحكم بالإعدام ، وكذلك قوة أجهزة الرقابة والضبط على تهريب المخدرات لسد المنافذ عليها والقضاء على هذه المشكلة فى مهدها. بالإضافة إلى الدور الكبير الذى تلعبه الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتربية السليمة لأبنائها، وتوعيتهم بأخطار تناول المخدرات على الفرد والمجتمع على حد سواء. ومن الوسائل الفعالة أيضاً ما تقوم به المدرسة من دور فعال فى توجيه طاقات الشباب نحو بناء وطنهم والبعد عن كل مظاهر الانحراف التى من شأنها أن تقضى على طموحاتهم وتطلعاتهم المستقبلية . بالإضافة إلى ما

يسود المجتمع من قيم دينية وأخلاقية ومعايير اجتماعية ، تعتبر بمثابة ضوابط قوية تحكم سلوك الناس وتبعدهم عن الانزلاق فى مهاوى الإدمان والسلوك الانحرافي . هذا علاوة على ما يبذلها المجتمع من مجهودات عبر مؤسساته الاجتماعية وما تقدمه الدولة من برامج إعلامية مختلفة لعلاج مشكلة الإدمان ، وتقويم سلوك الفرد بشكل يتفق والقيم الدينية والأخلاقية السائدة . (٣٢)

صعوبات تحول دون وضع الحلول للمشكلات الاجتماعية :

رغم المحاولات العديدة التى أجريت فى مجال وضع الحلول المناسبة للمشكلات الاجتماعية الضاغطة، إلا أن هناك عوامل عديدة تحول دون توصل علماء الاجتماع إلى وضع حلول واضحة بصدد المشكلات الاجتماعية ، نذكر منها مايلى :

أولاً : عدم كفاية المعرفة : Inadequacy of knowledge

غالباً ماتكون معرفتنا المتاحة عن بعض المشكلات غير كافية فى الوقت الذى تتوافر فيه المعرفة ازاء البعض الآخر منها . وهذا يرجع إلى أن هناك شكاً فى الأساس العضوى الذى ترجع اليه هذه المشكلات مثل : المرض العقلى ، الإدمان على الكحول، والاجرام . فمثلاً - ليس فى مقدورنا أن نحدد بدقة أسباب الجريمة وذلك لتعدها وتنوعها .

هذا بالإضافة إلى أننا لم نستخدم كل ما لدينا من معلومات - في حال توافرها - عن المشكلات التي نحن بصدد حلها ، ولهذا تظل معرفتنا غير مكتملة ويعتورها النقض ، وبالتالي تشكل عائقاً يحول دون وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

وهذا يعنى أن عدم وجود معلومات حقيقية وكافية عن مشكلة اجتماعية ما، ووجود التفسيرات المختلفة والمتباينة التي تترجم بها المعلومات الناقصة المتاحة عن هذه المشكلة ، يشكل في حد ذاته عقبات كبيرة تحول دون معالجة تلك المشكلات معالجة ناجحة .

ثانياً: جهل الناس العام : Popular Ignorance

ان جهل الجمهور بحقيقة المشكلة يحول دون تطبيق علماء الاجتماع لسياسات يرون فيها أنها معينة لهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية . فمثلاً - رغبة الجمهور الملحة في معاقبة المجرم ، تعوق عملية العلاج العلمى للمجرمين والمنحرفين. كما أن الأفكار الخرافية التي يحملها الجمهور عن مدمنى الخمور، والمنحرفين جنسياً ومرضى العقل، تعتبر عوائق تحول دون معالجة هذه الحالات بشكل فعال. ولذا، نجد أنه على الرغم مما حققه العلماء الاجتماعيون من حصيلة كبيرة من المعرفة حول تلك المشكلات، الا أنها لم تستخدم الاستخدام

الأمثل، بسبب معارضة الجمهور لها والحيلولة دون استخدامها.

ثالثاً : صراعات قيمية : Value Conflicts

هناك مشكلات اجتماعية كثيرة يستعصى حلها بسبب عدم وجود اتفاق كاف حول القيم . فمشكلات القمار ، والبغاء ، والمخدرات، والانحراف الجنسي ، والطلاق، لا يمكن حلها، ما لم يكن هناك اتفاق عام حول الأهداف. ولذا، فإن الحلول تكون مستحيلة حينما يحول صراع القيم دون الاتفاق حول الأهداف. وحتى في حالة الاتفاق حول هذه الأهداف، فإن صراع القيم يمكن أن يحول دون الاتفاق حول الوسائل. وبدون هذا الاتفاق فليس هناك حلاً على الإطلاق. فمثلاً ، هناك اتفاق عام على أن الفقر حالة غير مرغوب فيها ، فهل ينبغي القضاء على ظاهرة الفقر، بتحديد دخل سنوي ثابت للفقراء؟ أم البحث عن وسائل تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ، و إتاحة فرص العمل للفقراء أملاً في بذل جهود أكبر في العمل؟ أم عن طريق كل ما سبق؟ وهذا يشير إلى عدم الاتفاق على الوسائل المطروحة للعلاج ، يؤدي بالضرورة إلى عدم وجود الحلول المناسبة .

رابعاً : تضحيات قيمية : Value Sacrifices

من الصعب أن تكون هناك حلاً للمشكلات بدون تضحيات قيمية . وهناك الكثير من الحلول التي تتطلب على

أنواع مختلفة من التضحيات القيمة . فالمساواة العنصرية - مثلاً - تتطلب من البيض أن يضحوا باستغلالهم الاقتصادي للسود، والشعور نحوهم بالاستعلاء والتفوق ، كما أن توفير الحياة الديمقراطية للأسرة، يتطلب من الرجال أن يكونوا أكثر مرونة، وأن يضحوا بشيء من سلطتهم على النساء .

وهذا ينطبق أيضاً على الدول المتخلفة التى تتمسك بقيم موروثية تحول دون الأخذ بوسائل التقدم العلمى الحديثة لتنمية شعوبها، والاعتماد على ذاتها فى تحقيق التنمية الشاملة التى تحقق ارتفاعاً فى مستوى معيشة شعوبها، مما يزيد من تفاقم المشكلات الاجتماعية السائدة فيها، وصعوبة إيجاد الحلول الملائمة لها، وتصبح فى النهاية فريسة للفقر والجهل والمرض.

خامساً : الحاجة إلى حلول متكاملة : Lack of

Integration of solutions

غالباً ما يؤدي التخفيف من حدة مشكلة معينة إلى تضخيم مشكلات أخرى . فنجاح الانسان - مثلاً - فى منع الأمراض ، وزيادة توقع معدلات الحياة، قد أدى إلى انفجار سكاني . كما أن التقدم التكنولوجى الهائل ، وارتفاع مستويات المعيشة ، قد ضاعف من معدلات تلوث البيئة . وقد ثبت عملياً ، أن كل حل لمشكلة اجتماعية تؤدي إلى حدوث مشكلات جديدة تتابع فى سلسلة لانهاية لها .

بيد أن هذا لايعنى أن جميع الحلول لاقيمة لها ، ولكن هذه
الحلول بحاجة إلى تكامل . فالبرامج الداعية إلى ضبط معدلات
الوفاة، يجب أن تكون مصحوبة ، فى الوقت نفسه ، ببرامج
لضبط معدلات الولادة ، أى حينما ننقذ الناس من أمراض قاتلة
- كمرض الجدرى - لا نتركهم فى الوقت ذاته ضحية لموت
بطيئ بسبب الجوع أو سوء التغذية . ولذا ، فإن برامج للقضاء
على الأمراض ، يجب أن تكون مصحوبة ببرامج تهدف إلى
رفع المستوى المعيشى للأفراد . وهذا ما يؤكد بأن الحلول لكى
تكون فعالة ، لابد أن تكون متكاملة (٣٣).

دور البحث العلمي فى مكافحة مشكلة المخدرات أهمية البيانات الاحصائية :

هناك مطلب أساسى فى ميادين مكافحة المخدرات التى تتصل بجوانبها الأربعة، لابد من اجابته، لأنه يكون خلفية لاغنى عنها ، ويجب توافرها كقاعدة وطيدة لما يراد اجراؤه من بحوث. وينحصر هذا المطلب الأساسى فى توافر الاحصاءات اللازمة الخاصة بزراعة أنواع المخدرات وصناعاتها، وكمياتها وتجاريتها، وأسعارها فى مختلف بلاد العالم ، سواء أسعار الجملة أو القطاعى (المفرق) وبخاصة أسعار العبوات الصغيرة التى توزع على المتعاطين، يضاف إلى ذلك احصاءات المتعاطين الذين يمكن التعرف عليهم.الخاصة بجنسياتهم ، ونوعهم، وأعمارهم، ومنهم وحرفهم ، ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وطوائفهم ، وأحوالهم المدنية، ومعتادى التعاطى والمدمنين منهم. وكذلك الاحصاءات التى تتعلق بالاجراءات التى اتخذت معهم سواء أكانت هذه الاجراءات فى المؤسسات الطبية أم الإصلاحية، ومقدار ما أنفق من مال فى سبيل ذلك ، وفاقد العمل الناجم عن ذلك فى شتى ميادين الانتاج.

ومن الأهمية بمكان معرفة الاحصاءات الخاصة بالجرائم، التى ارتكبتها معتادو تعاطى المخدرات ومدمنوها، بقصد الحصول عليها وكذلك الجرائم الأخرى التى ارتكبوها وهم تحت

تأثير المخدر، ومقدار الخسارة البشرية والمادية الناجمة عن ذلك.

وجدير بالذكر أن هذه الاحصاءات التي أشرنا اليها ليست كل الاحصاءات اللازمة في مجال الدراسات الاحصائية لمشكلة المخدرات. ولكنها تكفى لنوع الاحصاءات التي يتطلبها البحث الشامل الكامل الذى يستوعب المشكلة من جميع أطرافها، ويمكن بواسطته التعرف على ضخامتها وارتباطها ببعضها ببعض. ومن هنا يتبين أهمية تسجيل شتى الاحصاءات الخاصة بظاهرة تعاطى المخدرات ومكافحتها. والدور الذى تؤديه فى المعاونة على تكوين استبصار جديد فيها، الأمر الذى يساعد فى الكشف عن نقاط جديدة تستحق البحث (٣٤).

دور البحوث الوصفية :

البحوث الوصفية فى ميادين مشكلة المخدرات هى التى تجيب عن التساؤلات المتعلقة بكل مايريد الباحثون معرفته عن كل مكونات المشكلة فى جوانبها المختلفة ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، البحوث التى تكشف أساليب الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمن يقومون بزراعة المخدرات أو صناعتها أو تجارتها أو تهريبها أو تعاطيها ، وتبين مدى ما يعود عليهم وعلى ذويهم من فوائد وأضرار بسببها ، والبحوث التى توضح كيفية زراعة المخدرات أو صناعتها أو متطلبات

عمليات الإنتاج المتضمنة في كلتا الحالتين ، والمكاسب التي تتحقق نتيجة هذه الألوان من النشاط وأجور الأيدي العاملة في مجالاتها المختلفة .

ومن البحوث الوصفية ذات الأهمية في التعرف على ظاهرة تعاطي المخدرات ، تلك التي تكشف طرائق التعاطي . والمقادير التي تحدث أثارها في أجسام المتعاطين ونفوسهم ، ومناسبات التعاطي ، والتهيؤ له ، سواء على النطاق الفردي أو الجمعي في شكل المجموعات التي تعرف بالغرز (tea pads) وتركيبها الاجتماعي ووظيفتها الاجتماعية ، وفاعليات العلاقة الاجتماعية فيها ، تلك التي تميظ اللثام عن سلوك المتعاطين وهم تحت تأثير المخدرات ثم بعد زوال أثارها، وكذلك في حالة امتناعها ويحثهم عنها أو تلهفهم عليها في حالة امانهم . وعلى الرغم من وجود مادة وفيرة بأقلام المتعاطين أنفسهم تصف أحوالهم وهم تحت تأثير المخدر وقبل ذلك وبعده، فإن هذه المادة قديمة ، تتعلق بحقب ماضية ذات ثقافات غابرة ، ولذلك تظهر الحاجة إلى مزيد من تلك الدراسات الذاتية الحديثة العهد ، في ضوء ثقافة العصر ، وما عليه المخدرات من نقاء أو خلط يضعف تأثيرها .

ويندرج أيضاً في لائحة البحوث الوصفية تلك التي تتناول البيئات التي ينتشر فيها التعاطي ، وأهم خصائصها العمرانية

والاجتماعية ، ومواقعها فى المراكز الحضرية والصناعية ، أو التى تتناول المجموعات التى ينشأ فيها المتعاطى كالأسرة ، وعصبة الأقران فى اللعب ، وزمرة الرفاق فى العمل وكذلك الجماعات التى يعيش بينها كالمدرسة ، والجيران ، والحي ، أو القرية ، وذلك فضلاً عن أسر المتعاطين أنفسهم التى يكونونها بالزواج وخلف الأطفال ، وسلوكهم مع زوجاتهم وأطفالهم . وتتضمن هذه البحوث أيضاً الكشف عن القيم التى تسود بين المتعاطين وتتبلور حول تعاطى المخدرات ، كالرجولة ، والقدرة على التذوق الجمالى ، والابداع والتسامى ، والترفع عن الدنيويات ، بمعنى أنه لايعتاد تعاطى المخدرات الا من كان أهلاً لاكتساب هذه الصفات التى يخرسها تعاطيها فى نفسه ، أو يعمل على تنميتها إذا كانت موجودة بالفعل .

وهناك بحوث وصفية كثيرة ومتنوعة فى الجانب الخاص بمكافحة مشكلة المخدرات فى ميدانى الوقاية والعلاج .ولما كان هذا الجانب على درجة بالغة من الأهمية ، فان أى جهود علمية تبذل فى الكشف عن الأساليب والوسائل المستعملة فى هذين الميدانين ، تساعد ولاريب فى بلورة فروض حول جدوى هذه الاجراءات ومدى فاعليتها فى تحقيق أغراضها، وكيفية تنميتها بادخال تعديلات عليها ، يظهر البحث ضرورتها وفوائدها المؤكدة . ولما كانت هناك جهود شتى مبذولة فى هذا الجانب ،

سواء كانت حكومية أو أهلية ، سواء كانت تعتمد على العلاج الفردي أو المجموعى (group) أو الجماعى (communal)، فإن النتائج تصبح أكثر جدوى وفاعلية ، إذا كانت هذه الجهود معروفة فى تفاصيلها ، ومتسعة من جميع نواحيها، وخالية من الازدواجية التي تضعف تأثيرها (٣٥).
دور البحوث البرهانية :

لئن كانت أهمية البحوث الوصفية تكمن فى الكشف عما هو موجود والكيفية التي هو موجود عليها ، حتى تزيدنا المعرفة به وبتفاصيله استبصاراً بفاعليات الظاهرة الاجتماعية وقدرة الباحثين على اجراء المزيد من البحوث العلمية على أساس هذه المعرفة ، فإن أهمية البحوث البرهانية تكمن فى معرفة الأسباب والدوافع المسئولة عن وجود ما هو موجود ، والكيفية التي هو عليها موجود ، وكذلك فى تمحيص الآراء والاقتراضات (propositions) والفروض (hypotheses) التي تصاغ بسبب الأسباب والدوافع ، والتأكد من صوابها أو خطئها والى أى حد يكون هذا الصواب أو الخطأ، وربما كانت خطورة هذا النوع من البحوث تتركز فى أن نتائجها تأخذ شكل قوانين أو نظريات عامة أو مبادئ ثابتة ، ترسى عليها خطط التطبيق فيما يتعلق بإعادة التنظيم الاجتماعى . فإذا لم تكن البحوث سليمة من حيث مناهجها وطرائقها وإجراءاتها ، كانت نتائجها غير موثوق بها ،

ويصبح التطبيق على أساسها فاسداً ، ويخفق فى تحقيق الأغراض المرجوة .

وهناك موضوعات شتى كثيرة تتعلق بالجوانب الأربعة لمشكلة المخدرات تحتاج إلى بحوث برهانية ، تعين على الإجابة عن تساؤلات كثيرة بصددھا. ولعل أهم هذه التساؤلات يدور حول أسباب تجريم الدول للمخدرات ، فيما عدا الخمر والكثير من مستحضرات حامض " الباريتيوريك " ، وعما إذا كان الحشيش وأشباهه " الماريوانا " على سبيل المثال، لا يؤدي بالفعل إلى أضرار أو أخطاء كغيره من المخدرات ، وبخاصة تلك التي يوصل اعتياد تعاطيها إلى إدمانها ، وعما إذا كان تعاطى الحشيش وأشباهه مرتبطاً بجرائم العنف ، كما هي الحال فى إدمان الأفيون أو أى من مشتقاته ، وعما إذا كان الاعتياد على تعاطى الحشيش وأشباهه ينتهى بالمتعاطين فى مستشفيات الأمراض العقلية ، وأخيراً وليس آخراً، عما إذا كان الحشيش وأشباهه يمكن استعماله لعلاج حالات الاكتئاب والهبوط، وإدخال البهجة فى نفوس من يعانون منها، وبخاصة أولئك الذين يوجهون العدوان إلى أنفسهم فى نوبات الاكتئاب ، وكأنهم يعانون " عقدة ذنب "، من تضخم خبيث فى ضمائرهم ، أو كأنهم يرضون حاجة إلى عقاب أنفسهم .

ومن التساؤلات الهامة أيضاً ما يتعلق بالدوافع والعوامل ،
التي تدعو أو تدفع إلى التعاطى من جهة ، وإلى اعتياد تعاطى
المخدرات من جهة أخرى ، وما إذا كان هذا السلوك مرتبطاً
أساساً بتكوين الشخصية ، أى نتيجة عوامل عضوية - اجتماعية
- نفسية ، وهى عوامل يصعب إن لم يكن من المستحيل تحديد
آثار كل منها على حدة ، أو بيان آثارها فى تفاعلها بعضها مع
بعض ، ومن هذه التساؤلات أيضاً ما يتعلق بآثار المقادير
المتساوية من المخدرات على المتعاطين ، وما إذا كانت متشابهة ،
وأسباب عدم تشابهها إذا لم تكن كذلك ، وما إذا كانت آثار
الكميات المتساوية من المخدر على المتعاطى الواحد هى نفسها
فى كل مرة ، وأسباب الاختلافات فى حالة وجودها ، وما إذا
كان الوصف الذى سجله بعض الأدباء والعلماء ، لآثارهم
وأفكارهم وهم تحت تأثير المخدر صادقاً أو مبالغاً فيه ، وما إذا
كان التأثير الشديد بالمخدرات على اختلاف أنواعها يكشف عن
شخصيات عصابية إن لم تكن سيكوباتية .

ومن هذه التساؤلات كذلك ، ما يتعلق بعدالة التشريع الذى
يحرّم تعاطى كثير من المخدرات ، ويبيح بعضها كالمشروبات
الكحولية والسجائر أو يقف عاجزاً عن تجريمها ، ومنها ما
يرتبط بجدوى الإجراءات الوقائية والإجراءات العلاجية التى
تتخذ لمكافحة المخدرات ، وبخاصة ما دام المجتمع متناقضاً

وغير منطقي في تشريعاته المتعلقة بالمخدرات. وهناك تساؤلات أخرى تدور حول ما إذا كان المنع والتجريم يولدان الرغبة الشديدة في الممنوع والمجرم ، وما إذا كان المخدرات وتجريم متعاطيها مع تزايد الطلب في سوقها يؤديان إلى الإدمان في تهريبها ، وارتفاع أسعارها ، وغشها ، وتزايد الترويج لها بتوسيع دائرة معتادی تعاطيها ومدمنيها .

اعتبارات إجرائية في بحث مشكلة المخدرات :

إن إجراء البحوث المشار إليها أنفاً وأمثالها ، يحتاج إلى إمكانات بشرية متخصصة كبيرة ، وموارد مادية ضخمة ، وصبر وأناة يمكنان من الدقة والتعمق . ومن الأساليب الإجرائية التي تحتّمها طبيعة مشكلة المخدرات وبخاصة في الدول المحدودة الدخل، تقسيم هذه البحوث إلى ثلاثة أقسام : من حيث الموضوعات التي يراد بحثها ، والحاجة الملحة إلى استعجال نتائجها لوضعها موضع التطبيق ، ومتطلباته من البشر والموارد والوقت. هذه الأقسام الثلاثة هي : بحوث قصيرة المدى لا تستغرق أكثر من ستة أشهر وبحوث متوسطة المدى لا تستغرق أكثر من عام ، وبحوث طويلة المدى تحتاج إلى أكثر من عام . والذي يدعو إلى هذا النوع من التقسيم ، هو ضرورة التوفيق بين طبيعة التنمية الاجتماعية السريعة من جهة ، والمتطلبات العلمية للبحث السليم من جهة أخرى .

الفصل الخامس

قضية الشباب

أولا : قضية الشباب ، استكشاف للآفاق :

ابتداء من عام ١٩٦٨ هبت عاصفة شبابية فأطاحت باستقرار نظام عالمي عجوز واحتلت هذه الظاهرة جواهر حوار علمي عريض يدور حول سؤال رئيسي مضمونه لماذا ثورة الشباب بيد أن هذا الاهتمام بالظاهرة الشبابية بدأ حثيثاً قبل ذلك. وهو الاهتمام الذي ظهر كنتيجة لانبثاق تمردات الشباب دفعت إلى التميز بين بداية الستينات والتي بدأت في نهاية الخمسينات والتي استمرت حتى بلغت أوجها في التصاعد الهائل لتمرّد الشباب مع نهاية الستينات بحيث ظهر اتجاه للنظر إلى هذه الحركات باعتبارها واحد من أهم الظواهر في مجتمعنا العالمي المعاصر وبنت هذه الحركات بالنسبة للبعض باعتبارها تبوّأ بفشل الحضارة الحديثة وموتها بينما كان يعني ذلك بالنسبة للآخرين تبشيراً بفجر حضارة جديدة.

ويظهر الشباب علي مساحة النظام العالمي في معية زمانية واحدة أصبحوا هم جوهر التركيز والاهتمام وذلك باعتبارهم مضمون الحركة في النسيج الاجتماعي قد يكونوا جزءا منه وأيضا قوتهم الضاغطة والمحركة . وهم بذلك يمثلون

جوانب التطور والدينامية . وهي الدينامية التي تتخلق عادة من نظرتهم المستقبلية فهم ليسوا ذوى ماضي يتحسرون عليه أو يرتبطون به . وهم أيضا ليسوا ذوى حاضر ممتلئ بالمسؤوليات والمشاكل ومن ثم فإن نظرتهم ما تكون منطلقة إلى الأمام . إلى المستقبل تود أن تؤسس جذور هويته في الحاضر الذي قد لا يكون ملائما لصياغة المستقبل المبتغي . ومن هنا تكون نظرتهم حاملة واهمة إلا أنها دائما تكون متقدمة في جميع الحالات . لأنها إلى الغد والمستقبل وبين رفض الحاضر وطلب المستقبل تتأسس عادة بين الشباب حركة تلقائية ترتبط دائما بالتغيير الذي قد يتطروا في رفضه حتى استخدام العنف ضد واقعهم المقيد لحركتهم مطالباً دائما بالانحراف عن مساره. (١)

يكشف البحث في قضية الشباب أيضاً أن لهم حضورهم في المعادلة الجيلية أو الاجتماعية وأن لهم دورهم في مراحل التاريخ المختلفة لأن لهم فعالية صناعة الحركة فيه فلهم مكانتهم في التدرج الجيلي غير أنهم أصبحوا طرفاً في معادلة أكثر بروزاً هي المعادلة الاجتماعية ومن ثم بدأ وضعهم يكتسب ملامح جديدة ويتخلى عن أخرى قديمة ونتيجة لذلك تخلق ملامح جديدة لموقفهم وناء شخصيتهم وفي إطار ذلك قد تثار تساؤلات عديدة هل ما زال موقف الشباب موقفاً جليلاً تلتقى حوله صراعات النسيج الاجتماعي ويميز دورة الأجيال التاريخية ؟ أم

أن هذا الموقف أصبح موقفاً اجتماعياً طبقياً؟ محور الاختلاف والصراع يدور حول الموقف من العملية الاجتماعية من الذي يعطيها دعماً وينتجها ومن الذي يحصل علي نتائجها أو فائضها؟ من كل النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة علي ذلك.

استكشاف قضية الشباب يفرض علينا الانتباه إلي مجموعة من المتغيرات ذات الطابع العالمي ، كالحضور المفروض لتغير العالمية الذي تأكد من خلال ثورة المواصلات والاتصال. كذلك الحضور المكثف لبعض الأحداث المحلية التي اتخذت طابعا عالميا فبرغن بروزها في محلية محددة إلا أنها اكتسبت اهتماما إنسانياً عاما لأن تأثيرها لم يقتصر علي حدود محليتها كالثورة الفيتنامية مثلا أو أحداث نقابة تضامن البولندية أيضا . بالإضافة إلي ذلك ميكنة الحياة المحيطة بالإنسان كأحد الآثار العلمية والصناعية تعتبر متغيراً آثار الرفض الشبابي لهذه الحضارة بحثا عن واقع حضاري جديد . كل ذلك وغيره كان له تأثيره العديد علي تماسك المحليات ومن ثم التأثير علي استمرارية تراث هذه المحليات نقياً دونما اختلاط . غير أنه حينما يقع التفاعل يطرح التغير كضرورة ومن الطبيعي أن يكون لذلك أعباء ومعاناة يتحمل وقعها الشباب كي ينتقل بالمحلية إلي العالمية .

بحيث يتوازى مع ذلك الانتقال من الحاضر إلي المستقبل. غير أنه لإنجاز ذلك هناك محاذير وضرورات لابد وأن نأخذها في الاعتبار .

فمحذور علينا أن نطرح قضية الشباب طرْحاً تصميمياً .
كالقول بأن المسألة الشبابية مسألة معاصرة أو إرجائها أو بعض تفاعلاتها إلي عوامل أو تغيرات أحادية منفردة .

ذلك لأن المسألة الشبابية فيها تقدم وفيها جدة وأنها إذا أصبحت الآن بارزة فلأن ذلك يرجع أساساً إلي عوامل تتعلق بالسياق العالمي أو التفاعلات المحلية ثم الخصائص والملامح الجديدة التي بدأت تتاب البناء الدافعي للشخصية الشابة فيما يتعلق بعلاقتها بسياقها المحيط وموقفها من مكوناته وعناصره.

محذور أيضاً القول بالتعميم الذي يذهب إلي أن الفئة الشبابية ذات ملامح إنسانية شاملة وذلك لمجرد اشتراك التجمعات الشبابية عالمياً في بعض الخصائص التكوينية أو العمرية ومن ثم الوصول إلي استنتاج خاطئ . من خلال ذلك يؤكد أن القضايا واحدة والمواقف متماثلة ومن ثم فلا بد من منهج واحد متميز ذلك لأن حقائق الشباب هي حقائق اجتماعية ترتبط بحدود المحلية وتوجب أن يسير التفاعل وجهة معينة مرتبطة أساساً بحقائق هذه المحلية ذلك يفرض ضرورة البحث عن

مناهج علمية ملائمة لإدراك تفاعلاتها وتحديد القواعد والقوانين التي تحكم حركتها. (٢)

محظور علينا أيضا أن نتصور نحن الكبار نحن الذين ندعى دور الوصاية نحن الذين نمثل المكانة المؤسسية أو التامة الصياغة بأننا المثال الذي يحتذى ففي ذلك خطأ فادح نطلب خلاله من المستقبل أو الطبيعة المتحركة أن يتوقف لكي يتطابق مع الماضي الساكن في جوهره علينا أن نتخلى عن النظرة إلي الشباب باعتبارهم هم خراف ضالة .

علينا أن نجعل المشاعر تنير بدورها طريق المستقبل دون قسر علي السير فيه وأيضا دون حجب لأماكنه الوعرة علينا أن نتذكر القول المسيحي بأنهم "خراف ضالة فيها براءة فيها سذاجة فيها صلاحية إلا أنها تستقيم فقط تحت رعاية الراعي " الصالح الأمين أو القول الإسلامي " ربح الجنة في الشباب فلا تحولوا تياره إلي النار " .

إلي جانب ذلك علينا أن نتخلى عن أي إدراك مستقطب للشباب فهم ليسوا ملائكة لا يأتون الخطأ وهم أيضا ليسوا أشرار لا سبيل للهداية أمامهم . وإنما هم بشر لديهم ملامح البشر ومن ثم فهم بحاجة إلي اللهو لإنعاش الحياة بقدر ما هم تواقون إلي التضحية والفداء من أجل الحياة هم بحاجة إلي ممارسة كل ما يرتبط بسير الحياة الكاملة للإنسان ومن ثم فليس علينا أن

نعايرهم بأنهم ذوو عنف ولا هون ولا علينا دائنا أن ننصب أنفسنا دائما باعتبارنا أصحاب أجراس تدق لتعلن انحرافهم أو رجوعهم إلي جادة الصواب .

ذلك يعني أنه من الضروري أن نرفع مظلة الوصاية عن الشباب ففي ذلك إطلاق لكل طاقات الحاضر للانطلاق بقوة وموضوعية إلي المستقبل في إطار ذلك لابد أن ندرك المسألة الشبابية من خلال رؤية الشباب لها علينا أن نتجنب محاولة فهمهم في غيابهم أو بالوكالة عنهم فذلك يعني أنهم دون النضج وهذا حكم اتهامي ويعني أيضاً نظرة تأمرية من الخارج لا تدرك بما فيه الكفاية تفاعلاتهم الداخلية. (٣)

مفهوم الشباب

تعنى هذه الدراسة بمحاولة التعرف علي طبيعة الانتماء الاجتماعي للشخصية المصرية من خلال التطبيق الميداني علي عينة الشباب وقد تم اختيار فئة الشباب كموضوع للدراسة بشكل خاص استنادا إلي بعض العوامل الأساسية والتي يمكن تحديدها فيما يلي:-

(١) إن فئات الشباب هم أكثر فئات المجتمع حساسية وتأثرا بالتغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع سواء أكانت تغيرات إيجابية أو سلبية ... وذلك بحكم الطبيعة الانتقالية لهم

بين مرحلتي الطفولة والرشد ، ومن ثم فإن الشباب أكثر فئات المجتمع المصري تأثرا بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعرض لها هذا المجتمع في فترة السبعينات نتيجة تطبيق سياسات الانفتاح الثقافي .

(٢) وترجع دراسة أهمية لشباب أيضا إلى زيادة حجم هذه الفئة في المجتمع المصري حيث يمثلون نسبة كبيرة من سكان هذا المجتمع.

(٣) أن الشباب هم عنصر التغير في هذا المجتمع ودليل ذلك أن معظم الحركات الاجتماعية والثورية في دول العالم الثالث كانت تتكون أساسا من شرائح مختلفة من الشباب بعبارة أخرى أن الشباب هو الذي يلعب دور أساسي وحاسم في عملية التغير في المجتمع . (٤)

أما فيما يتعلق بالمرحلة العملية للشباب فإنه يمكن القول بأن هناك العديد من الاختلافات حول تحديد هذه المرحلة فالبعض يحددها بأنها تقع فيما بين الخامسة عشر والثلاثين وذلك استنادا إلى أنها المرحلة العمرية التي تظهر خلالها علامات النضج الفسيولوجي والاجتماعي .

ويرى البعض الآخر أن مرحلة الشباب تبدأ عندما يبدأ النضج الفسيولوجي والسيكولوجي للشباب عند سن الخامسة عشر وتنتهي عندما يبدأ النضج الاجتماعي عند سن الثلاثون أي

أن الشباب يبدأ في الدخول في مرحلة الرشد بترك مرحلة الشباب عندما يبدأ في أداء دور معين أو أدوار مختلفة في المجتمع بل وعندما يحتل مكانة اجتماعية محددة حيث يرى هؤلاء الشباب أنهم هم الشريحة العمرية الممتدة بين اكتمال النضج الفسيولوجي وبداية النضج الاجتماعي.

ويعنى أن مرحلة الشباب هي المرحلة التي لم يكتمل بها النضج الاجتماعي للشباب بعد أو تحمل مسؤوليات بعد.

ويتفق بعض الباحثين على تحديد فترة الشباب بالمرحلة العمرية من الثامنة إلى الثلاثين وقد استند هؤلاء أن الثامنة عشر كسن للبداية - هي السن التي يكتمل عندها النضج الجسمي والعقلي أي استند هؤلاء إلى البعد البيولوجي في تحديد سن البداية بينما استندوا في تحديد سن النهاية إلى البعد الاجتماعي الذي يتمحور حول فكرة المسؤولية حيث أن الشباب لا يصبح مكتملا أو ناضجا إلا إذا تحمل مسؤولية تعكس نضجه الاجتماعي الذي تبلور حول المشاركة الإيجابية في تنمية المجتمع ومن سمات هذا النضج اختيار المهنة والبدء في ممارسة العمل وإداء الخدمة العسكرية . وممارسة الحقوق السياسية والمسؤولية الكاملة أمام لقانون ثم الزواج والمسؤولية الأسرية . (٥)

وهناك أيضا من يحدد فترة الشباب بالمرحلة العمرية من الخامسة عشر إلى الخامسة والعشرين ويستند البعض من هؤلاء

الباحثين في تحديد الخامسة عشر كسن للبداية إلى اكتمال النضج الجنسي والخامسة والعشرين كسن للنهاية إلا أنها السن التي تحدث عندها تحولات هامة في حياة الشباب فعندما يترك التعليم بعد استكمالهِ ويلحق بعمل دائم ويتزوج ويسعى إلى تحقيق ذلك أو بعبارة أخرى يترك فترة الطلبة ويبدأ حياة الراشدين .

ويعتبر علماء السكان هم أول من حاول تقديم تحديد لمفهوم الشباب . وفي هذا التجديد نجدهم قد استندوا في معيار خارجي يتمثل في السن أو العمر الذي يقضيه الفرد في أتون التفاعل الاجتماعي . ويختلف علماء الديموجرافيا فيما بينهم في تحديد بداية ونهاية هذا السن . فهناك من يؤكد أنهم من هم تحت سن العشرين وبذلك فهو يحدد نقطة النهاية نونما تحديد لنقطة البداية . وهناك من يؤكد أنهم من يقعون ابتداءاً من سن الخامسة عشر إلى سن الخامسة والعشرين . أو من يقعون بين سن الخامسة عشر إلى سن الثلاثين علي ما يذهب آخرون . بينما يذهب فريق رابع إلى القول بأنه إذا كان مقنعا أن تستمر فترة الطفولة حتى الثالثة عشر، وأن فترة المراهقة تغطي السنوات بين الثالثة عشر والسادسة عشر ومن ثم فقد انضموا إلى قوة العمل ، وإلى المشاركين دائماً في بناء المجتمع والتفاعل الاجتماعي . وفي الحقيقة يرجع هذا الاختلاف بين العلماء داخل هذا النظام العقلي إلى السياق الاجتماعي.

الذى يعيش بداخله هؤلاء لعلماء أو الذى يضم الشباب موضع الاهتمام . إذ يختلف المدى العمري الذى فيه هذه الفئة في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات المتقدمة، حيث تمتد فترة الشباب والمراهقة في الأخيرة عنها في الأولى، بحيث نجد أن الحد الأقصى لسن الشباب ينتهي في الأولى مبكراً عن الثانية . (٦)

أما علماء الاجتماع ، فلهم هم الآخرين تحديدهم العلمي والموضوعي ، الذى يؤكد أنه بالإضافة إلى التحديد العمري السابق فإن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول بناء المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي دوراً أو أدواراً في بنائه وتنتهي . حينما يتمكن الشخص من احتلال مكانته وأداء دوره في السياق الاجتماعي ، وفقاً لمعايير اللعبة الاجتماعية وهم يؤكدون أن الشخصية تظل شابة طالما أن صياغتها النظامية لم تكتمل بعد . وفي إطار ذلك يفرق علماء النفس بين الدور في مرحلة الإعداد ، والدور في مرحلة الاكتمال والفعالية . فدور الطالب والصبي والحرفي يعد من النوع الأول بينما يعتبر دور العامل والموظف والمهني من النوع الثاني وبذلك يعتمد تحديد علماء الاجتماع للشباب كفئة علي طبيعة ومدى اكتمال الأدوار التي تؤديها الشخصية الشابة ويستتبع ذلك تأكيدهم علي انتشار الرفض والعنف والتظاهر عند هؤلاء الذين لم تكتمل أدوارهم

بعد . أو ما زالت في طور الإعداد ، وذلك نظرا لنقص اكتمال صياغتهم النظامية كانتشار هذه الظواهر بين الطلبة أو العمال أو الموظفين الذين شغلوا أدوارهم المهنية حديثا .

وبعض هؤلاء الباحثين الذين يحددون سن الشباب من الخامسة عشر إلى الخامسة والعشرون يطلقون علي هذه المرحلة مرحلة المرور إلى سن الرشد ويحددون الدخول في سن الرشد ونهاية مرحلة الشباب ثلاثة شروط هي بداية الحياة المهنية والزواج ومغادرة العائلة الأصلية أو الاستقلال المكاني أو الإقامي.

ويرى آخرون في أسباب تحديد مرحلة الشباب من الخامسة عشر إلى الخامسة والعشرون أنها المرحلة العمرية التي يبلغ فيها الشباب قمة النضج الفسيولوجي والنفسي والاجتماعي حيث يتحدد سن النهاية وهو الخامسة والعشرون استنادا إلى أنها السن التي يصبح عندها الشاب قادرا علي الإسهام والمشاركة الإيجابية في حياة مجتمعه وقادرا أيضا علي ممارسة الحقوق التي يمارسها الراشدون . (٧)

ويعرف بعض للدارسين ممن يتفقون علي هذه المرحلة العمرية التي تقع ما بين الثامنة عشر ، والثلاثون -الشباب بأنه ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة

المراهقة وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة .

وكذلك يعرفه آخرون بأنه الفترة المتراوحة بين نهاية المراهقة وبلوغ النضج.

ومن الواضح أن هناك اختلاف في تحديد بداية سن الشباب بين الباحثين فبينما يرى البعض أنها تبدأ عند سن ١٥ لأنها السن التي يكتمل عندها النضج الجسمي للشباب يرى البعض أنها تبدأ عند سن ١٨ من العمر حيث اكتمال النضج الجسمي والعقلي وحيث تبدأ مرحلة المراهقة . ومن الواضح فيما يتعلق بوجه النظر الأولى والتي ترى أن مرحلة الشباب تبدأ عند سن ١٥ من العمر - أنه يوجد تداخل بين فترتي الشباب والمراهقة دون تحديد واضح بينما تميز وجهة النظر الثانية والتي ذهبت إلى أن مرحلة الشباب تبدأ عند سن ١٨ من العمر بين فترتي الشباب والمراهقة حيث ترى أن مرحلة الشباب تبدأ من نهاية فترة المراهقة.

أما سن النهاية فعلى الرغم من أن الجميع يتفقون على أنه السن التي تبدأ عندها النضج الاجتماعي والذي يكون من أهم سماته :-

١- بداية الحياة المهنية واحتلال الشاب لدور اجتماعي محدد أي التحاق الشاب بعمل دائم .

٢- الزواج وتكوين أسرة جديدة وتحمل أعباء المسؤولية الجديدة الأسرية.

٣- الاستقلال عن الأسرة الأم .

إلا أن هؤلاء الباحثين يختلفون في تحديد السن التي تبدأ عندها النضج الاجتماعي ويدخل الشاب عندها فترة الرشد فالبعض يرى أنه بدأ عند سن الخامسة والعشرين ويرى آخرون أنه يبدأ عند سن ٣٠ من العمر . وعلي أية حال فإن التحديدات الزمنية لسن الشباب تختلف بطبيعة الحال باختلاف المعايير التي يعتمد عليها الباحثون استنادا إلى اختلاف السياقات باختلاف الطابع الحضاري والنظام الاجتماعي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وما إلى ذلك . ونحن نتفق مع الذين يحددون المرحلة العمرية للسباب بالفترة من ما بين الثامنة وعشر - والثلاثون- وذلك استنادا إلى أن سن ١٨ كسن للبداية هي السن التي يتم عندها اكتمال النضج الجسمي والعقلي والنفسي وتنتهي عندها فترة المراهقة حيث أننا نميل إلى التمييز بين فترتي المراهقة والشباب . ونميل إلى التعريف الذي يرى أن مرحلة الشباب هي المرحلة التي تعقب مرحلة المراهقة. (٨)

ويربط علماء النفس وعلم النفس الاجتماعي بداية ونهاية مرحلة الشباب بمدى اكتمال بناءهم الدافعي ، فإذا ولد الفرد كمستوى بيولوجي ، فإنه كذات أو هوية يتم بناؤها إذا استوعب

مجموعة التوجيهات القيمة الكائنة في السياق الاجتماعي من خلال عملية التنشئة التي تقوم بها نظم اجتماعية عديدة ثم إذا هي نتيجة لذلك استطاعت أن توائم بين هذه التوجيهات القيمة من ناحية وبين إشباع احتياجاتها واهتماماتها الأساسية في مستوياتها الوجدانية والإدراكية من ناحية أخرى ، بحيث تشير هذه الموائمة إلي امتلاك الشخص لبناء دافعي متكامل يمكنه من التفاعل السوي في المجال الاجتماعي .

وإذا كان علماء السكان والاجتماع والنفس قد حاولوا تقديم تحديد للموضوعي للشباب فعلماء البيولوجيا رؤيتهم أيضا . وهي الرؤية التي تؤكد علي ربط نهاية هذه المرحلة باكتمال نمو البناء العضوي والفيزيقي . من حيث الطول والعرض ، أو من حيث نمو واكتمال كافة الأعضاء التي لها وظائف معينة في بناء الجسم سواء أكانت أعضاء داخلية أو خارجية كالغدد وما غير ذلك .

تذهب هذه النظم العقلية أيضا إلي أنه إذا اصطللنا علي تقسيم دورة حياة الإنسان بين الطفولة والشباب والرجولة والشيخوخة . فإن المرحلة الأولى في غالبها بيولوجي بينما الثانية اكتمال بيولوجي ونفسي واجتماعي ، ويعتبر الثالثة امتداداً بهذا الاكتمال إلي أقصى مستويات النضج ، وهو المستوى الذي يبدأ في التحلل في المرحلة الرابعة ، حيث الشيخوخة ، وأن

المرحلة الثانية . مرحلة الشباب -هي مرحلة المعاناه ، لأنها مرحلة الاكتمال ، والاكتمال مرحلة فيها إضافة وتولد ، فيها مرحلة غرس ورفض ، فيها فعل ورد فعل ، وهذا ما يحكم تفاعلات هذه المرحلة . ذلك بمعنى أن الشخصية الشابة تعتبر بناءا يتكون من مجموعة من العناصر البيولوجية المتفاعلة والتي يسود بينها نمط من التوازن يعكس ملامح الشخصية الشابة ، وفيما يلي نذكر بعضا من هذه العوامل :-

١-يعتبر العنصر البيولوجي هو العنصر الأول في بناء الشخصية الإنسانية الشابة ويولد الفرد بهذا العنصر ، فهو من خلاله يعتبر امتدادا للطبيعة ولا يختلف الإنسان عن الحيوان فيما يتعلق بمكوناته العضوية والبيولوجية ، هذا العنصر يتضمن بعداً هاماً هو الحاجات الأساسية التي تتطلب إشباعاً ، بحيث تخلق هذه الحاجات لديه ميلا إلى خارج بنائه العضوي إلى التفاعل مع الآخر بحثاً عن الإشباع .

٢-ويعتبر العنصر الاجتماعي هو لعنصر الثاني في بناء الشخصية الشابة وهي تقدم البيئة المحيطة بالفرد والتي بإمكانها أن تقدم إشباعا لحاجاته الأساسية بل نجد أن هذه البيئة الاجتماعية عادة ما تزود الشخص ببعض الحاجات الاجتماعية الأخرى التي عليه السعى لإشباعها إلى جانب حاجاته البيولوجية الأساسية. ويتم غرس هذا العنصر من الخارج من خلال عملية

التنشئة الاجتماعية التي يتم إنجازها بوسائل عديدة كالأسرة ، المدرسة ، ومؤسسة العمل أو المهنة ، وعادة ما تتكون الخبرات التي يكونها الشخص نتيجة للتعامل مع العالم الخارجي إلي جانب البيولوجي والعنصر الاجتماعي.

٣- ويعتبر العنصر السيكلولوجي هو العنصر الثالث ويضم مجموعة الخبرات التي يكونها الشخص نتيجة للتعامل مع العالم الخارجي إلي جانب اتجاهاته نحو هذا العالم. وتتكون هذه الاتجاهات والخبرات لدى الشخص نتيجة للتفاعل الذي بينه وبين العلم الخارجي ، فالعنصر السيكلولوجي إذا ينتج عن التفاعل الذي يتم بين العنصر البيولوجي والاجتماعي . ومن ثم فهو يختلف من شخص لآخر نتيجة لطبيعة تكوينه البيولوجي بدرجة ما وبدرجة أكبر بالنظر إلي طبيعة البيئة الاجتماعية التي تشكل إطار تأهيله الاجتماعي .

٤- ويشكل المكون الثقافي العنصر الرابع في بناء الشخصية الشابة ، ويتم استيعاب هذا البعد في بناء الشخصية من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية ويلعب هذا البعد دوره في ضبط حركة الفرد في السياق الاجتماعي ، وتتباين القيم الموجهة للسلوك الفردي بين كونها قيم وجدانية تلمس الجوانب العاطفية والشاعرية أو تتصل بالقيم التقويمية التي تساعد الفرد على المفاضلة بين الاختيارات ، أو القيم الإدراكية التي توجز معرفة

الإنسان بواقعه المحيط والأسلوب العلمى أو الموضوعى للتعامل معه.

أما السن الذى نميل إلى اعتباره نهاية لمرحلة الشباب هو سن ٣٠ وذلك استنادا إلى أنها أقصى سن يمكن أن يتم عندها الاستقلال عن الأسرة الأم وإنها فترة التعليم النظامي والالتحاق بعمل دائم وأيضا الزواج وتكوين أسرة جديدة وهي المؤشرات أو السمات التي اتفق عليها الباحثون كدلالة علي بداية النضج الاجتماعي وانتهاء مرحلة الشباب والدخول في مرحلة الرشد .

وكما هو واضح أننا نختلف في تحديد سن نهاية للشباب مع من يحدده ٢٥ وذلك لأننا إذا وضعنا في اعتبارنا أن مرحلة الشباب في المجتمع المصري - محل الدراسة- تطول نسبيا إلى ما بعد ٢٥- نتيجة ازدياد حدة المشكلات التي يواجهها الشباب في هذا المجتمع مثل تقلص فرص العمل حيث يستغرق الشباب وقتا طويلا- بعد تخرجه والبحث عن فرص العمل وارتفاع سن الزواج نتيجة الأزمات الاقتصادية الطاحنة يؤكد ذلك بيانات تعداد ١٩٨٦ التي تشير إلى ارتفاع متوسط سن الزواج إلى ٢٩ سنة للشباب وغير ذلك من المشكلات التى يواجهها الشباب المصري والتي تؤجل دخوله في مرحلة الرشد وبداية النضج الاجتماعي وبعبارة أخرى فإن الشباب في مصر يتأخر نضجه

الاجتماعي لأنه يظل لفترة طويلة لا يتحمل مسئوليات اجتماعية ولا يحتل دوراً اجتماعياً محدداً .

ويمكن استخلاص التعريف المجرد من واقع العرض السابق :

التعريف المجرد للشباب :-

مرحلة الشباب هي المرحلة التي يكتمل عندها النضج الجسمي والعقلي للشباب وتنتهي عند بدايتها فترة المراهقة وتستمر حتى بداية النضج الاجتماعي والذي يعنى بداية تحمل الشاب لأعباء مسئوليات اجتماعية مختلفة منها .

احتلاله لدور محدد أي بداية لممارسة عمل دائم والزواج وتكوين أسرة والانفصال عن الأسرة الأم . (١٠)

ثانياً : رعاية الشباب :

أولاً : ماهية رعاية الشباب وخصائصها .

منذ أن عرفت رعاية الشباب كميدان عمل متخصص وضعت لها العديد من التعريفات سواء علي المستوى العاملين مع الشباب بصفة عامة أو بين المهتمين بها في العلوم الاجتماعية وفيما يلي بعض من هذه التعريفات التي تمثل وجهات نظر متعددة خلال الأعوام الماضية :-

١- رعاية الشباب هي النشاط الذي يمارسه الشباب في أوقات الفراغ ذلك النشاط الذي يؤدي إلي غرس الشعور بالراحة

والسرور والحرية في النفس والتخلص من الطاقة الجسمية والانفعالية الزائدة .

ويوضح هذا التعريف أن رعاية الشباب عبارة عن النشاط الذي يمارسه الإنسان بغرض الامتاع وإشباع من جانب والتخلص من الطاقات الزائدة من جانب آخر .

أن الرعاية الاجتماعية بصفة عامة تشير إلى مجموعة كاملة من الأنشطة المنظمة التي تقوم بها الهيئات الطوعية والحكومية التي تسعى إلى علاج المشكلات الاجتماعية والحد منها والوقاية من آثارها ، وتحسين الأحوال المعيشية للأفراد والجماعات أو المجتمعات . وتعتمد أنشطة الرعاية الاجتماعية على استخدام جهود المتخصصين والمهنيين كالأطباء والممرضات والمحامين والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين . (١١)

ورعاية الشباب في الواقع لا تقتصر على ذلك فقد يمارس فرد أو مجموعة من الأفراد أو نشاطاً في شارع أو منزل وفي مقهى أو نادى وقد يكون هذا النشاط إيجابياً أو سلبياً فردياً أو جماعياً مشروعاً أو غير مشروع . ومن ثم فإن رعاية الشباب أبعد من ذلك بكثير فهي تعني أن يحدد الشباب أهدافه وينظم نفسه ويختار قيادته ويحدد أدواره ويرتبط بمعايير قد وضعها في ضوء معايير وقيم المجتمع الذى ينتمي إليه ويمارس خبراته

الفردية والجماعية وأوضح مثال علي ذلك ما تقوم به مراكز توجيه الشباب ومكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية وغير ذلك من مؤسسات قد لا تعتمد الكثير منها علي أي لون من ألوان النشاط بالإضافة إلي ذلك فإن هذا التعريف أقرب إلي الترويج منه إلي رعاية الشباب . ومن هنا تتضح جوانب القصور في هذا التعريف فضلا عن جوانب أخرى ستتضح في ضوء ما يلي من تعريفات . (١٢)

٢- رعاية الشباب هي مجموعة من الخدمات تقدم للشباب عن طريق المؤسسات والهيئات بقصد تزويدهم بنوع من الخبرة الجماعة التي تتيح لهم فرص النمو .

وفي هذا التعريف نلاحظ حصر رعاية الشباب في نطاق ميدان معين يؤدي إلي تضيق مجالات الرعاية وحجبها عن الميادين الأخرى مثل الميادين التعليمية والمهنية والصحية والاقتصادية وكلها مجالات متباينة ومترابطة بعضها البعض تؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر بها .

٣- رعاية الشباب هي خدمات مهنية أو عمليات ومجهودات منظمة ذات صبغة وقائية وغنشائية وعلاجية تؤدي للشباب وتهدف إلي مساعدتهم كأفراد أو جماعات للوصول إلي حياة تسودها علاقات طيبة ومستويات اجتماعية تتمشى مع رغباتهم

وإمكاناتهم وتتوافق مع مستويات وأمانى المجتمع الذي يعيشون فيه .

أبرز هذا التعريف أن رعاية الشباب خدمات مهنية أي يختص بها ممارسون مهنيون من بينهم مهنة الخدمة العامة الاجتماعية والتربية بفروعها المختلفة كما أكد التعريف علي الجوانب الوقائية والإنشائية والعلاجية إلا أن التعريف أغفل الدور الإيجابي للشباب ووضعه في دور المتلقي للخدمات وليس مؤديا لها أو مشاركا في تخطيطها وتنفيذها كما لم يحدد التعريف طبيعة وهوية هذه الخدمات حيث أن هناك مهن وتخصصات عديدة تقدم خدماتها للشباب ولا تدخل في مفهوم رعاية الشباب .

وفي ضوء ما سبق وفي إطار التطور العلمي الذي أحدث تأثيره في مجال العمل مع الشباب ممارسة وإعدادا وفي إطار التجربة المصرية والعربية نستطيع أن نعرف رعاية الشباب علي أنها .

٤- طرق وعمليات وجود مهنية منظمة تمارس مع الشباب في المؤسسات المختلفة وتتضمن برامج تستهدف إشباع احتياجاتهم ونموهم المتوازن والمتكامل كأفراد وجماعات بما يساعد علي زيادة الأداء الاجتماعي وإقامة العلاقة المرضية وتحقيق آمالهم بما يتفق مع الأهداف القومية . (١٣)

وتلقت البحوث والدراسات السوسيلوجية النظر إلى أهمية التوجيه الاجتماعي للشباب ورعايتهم في شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها ، ولا يأتي هذا إلا من خلال النظام السياسي وأيدولوجية المجتمع التي تحدد دوره في استيعاب الشباب وإدماجهم في الحياة العامة ، ووسائل حل الصراعات التي تظهر في الصور المختلفة للعنف الذي يواجه البعض به السلطة سواء داخل الأسرة او داخل المؤسسة التي يعملون بها ، أو في محيط المجتمع الأكبر .^(١٤) وعندما نتحدث عن نظم الرعاية الاجتماعية - فإن أبسط إشارة لها يجب أن تتضمن البرامج والأنشطة والخدمات التي تستهدف مواجهة وإشباع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأفراد المجتمع ، ومن ثم فإنها تعد الوسائل الضرورية لتدعيم الأداء الاجتماعي للفرد ، وذلك فضلاً عن تكيفه وتوفقه مع الحوار والوظائف التي يمارسها في الحياة .^(١٥)

الخصائص العامة لرعاية الشباب :

ومن أهم هذه الخصائص :

- ١- إن رعاية الشباب هي ميدان أو مجال تتعاون فيه مهن تخصصية كثيرة منها الخدمة الاجتماعية التي تلعب دوراً أساسياً في هذا المجال بما تتميز به من الأساليب الفنية والمعايير الأخلاقية والمهارات الفنية والشروط التي يجب

توافرها في الممارسين لهذه المهنة وكذلك الإعداد الخاص^١ للمشتغلين بها .

٢- إن رعاية الشباب ذات أهداف تنموية ووقائية وعلاجية وبرز هنا الهدف التنموي كهدف أساسي حيث أن مصر والمجتمعات العربية تعد من الدول النامية . ولا بد أن تعطي أولوية للهدف التنموي حيث تركز رعاية الشباب علي المساهمة في التنشئة الاجتماعية لمساعدة الناشئ علي اكتساب القيم والاتجاهات العصرية التي تسهل عملية تحديث المجتمع والعمل علي الاحتفاظ بالقيم والاتجاهات التقليدية المميزة لثقافة كل مجتمع وتراثه التاريخي لإيجاد نمط من التحديث يتلائم مع ظروف وأوضاع وقيم وثقافة وتاريخ مجتمعنا . (١٦)

أن عالمنا المعاصر منذ فترة تاريخية بعيدة تتأسس مرتكزاته علي تفاعلات التغير الاجتماعي فمنذ عصر النهضة والثورة الفرنسية والثورة العلمية والتكنولوجيا وثورة المواصلات نجد أن العالم يعيش في إطار مناخ جيد تهتز علي ساحته أكثر التقاليد رسوخا وتنتهار في سياقه أكثر المؤسسات قداسة وعراقة ويتولد عنها إيمان جيد مضمونه أن الثبات قد انسحب من علي المسرح وأن الدينامية هي القاعدة وأن التغير هو المنطق الذي يتخلق من خلاله هذا العالم الذي يتحرك فيه المتخلف الساكن من خلال

الانتمية - وهي التغير الإرادي - ليلحق بالمتقدم الذى تندفع في إطاره إيقاعات التغير بسرعات يصعب إدراكها فأثناء ذلك تنهار مؤسسات رئيسية بينما تأسس أخرى فالأسرة يصيبها الانهيار لأن المثل والمعايير التي تنشأ عليها الأبناء تختلف كثيرا عن تلك التي يواجهونها في واقع الحياة الاجتماعية المحيطة بالإضافة إلى ذلك فقد أسس التقدم التكنولوجي واقعا جديدا فيه علاقات وأدوار جديدة وربما وجهات نظر جديدة وفرها التقدم التكنولوجي من خلال وسائل الاتصال بحيث جعل فئة شبابية خارج أنساقها الأساسية تتواصل مع نظائرها وأثناء ذلك تجلب إلى محليتهم ما يجعلها أكثر عالمية . (١٧)

ويلي ذلك الهدف الوقائي : وذلك بالعمل على وقاية الشباب من الوقوع في المشكلات مستقبلا ويستفاد في مواجهة مشكلات المستقبل بالبحوث والدراسات التي تعطي درجات عالية من التنبؤ بمتغيرات الحاضر والمستقبل .

وأخيرا الهدف العلاجي : حيث يواجه الشباب الآن تراكمات عديدة من المشكلات خلقتها عهود طويلة من التخلف والفقر والفساد والانحلال أوجدتها عوامل عديدة منها الاستعمار والإقطاع والرجعية فكانت الأمية وفقير الخدمات وضعف المشاركة والسلبية وغير هذا من مشكلات الأمر الذي يتطلب المواجهة العاجلة فمشكلات التخلف ما هي إلا أمراض يعاني

منها المجتمع فلا بد من علاجها أولا ثم التخطيط للوقاية منها والتغلب عليها في المستقبل . (١٨)

يضاف إلى ذلك تغير توجهات السياسات الاقتصادية إلى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وما يترتب على ذلك من إعادة توزيع الدخل القومي ، واتساع الهوة بين المالكين وغير المالكين ، انتشار النشاطات الطفيلية التي أصبحت المصدر الأساسي لثروة المالكين ، تلازم مع ذلك زيادة حدة المشاكل الأساسية للقاعدة العريضة للشعب المصري كالإسكان والبطالة بين صفوف الشباب ، وارتفاع الأسعار والتضخم، وضعف الدخل والمرتببات وتدهور مستوى التعليم ، وتراجع التخطيط الشامل ، وانعدام فرص المواطنين في الحصول على حقوقهم وانتشار الجرائم وتنوعها ، وانتشار المخدرات وخاصة بين الشباب ، وغير ذلك من مشكلات وأزمات لها تأثيرها على تماسك المجتمع وطبيعة الانتماء . (١٩)

٣- أن رعاية الشباب تمثل مناهج للعمل مع الشباب وليس من أجله فالدولة من جانبها وفرت المؤسسات والميزانيات والبرامج والفنيين وتتيح للشباب الفرصة في المشاركة في تحديد احتياجاته وممارسة أنشطته المتعددة والمساهمة في المشروعات القومية المشتركة ومعسكرات العمل .

٤- أن رعاية الشباب تعتمد علي خدمات وبرامج منظمة حكومية وأهلية ودولية حيث أن هناك مؤسسات حكومية ترعى الشباب و تقدم الخدمات والبرامج المنظمة لهم وتساندها هيئات ومؤسسات أهلية وإلي جانب ذلك فتوجد منظمات دولية ترعى الشباب وتعمل علي التقارب بينهم في أنحاء العالم ورعاية الشباب في شمولها تتم التضافر والتعاون بين تلك الهيئات والمؤسسات بتعدد تبعياتها .

٥- ورعاية الشباب تؤدي خدمات مع الشباب كأفراد وجماعات .
٦- تقدم خدمات رعاية الشباب لمساعدة الشباب علي مواجهة مشكلاته وإشباع احتياجاته المتجددة والمتغيرة من أجل النمو المتكامل من جميع النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية والخلقية والروحية الأمر الذي يؤدي إلي تحقيق أقصى تكيف ممكن مع الشباب مع بيئتهم الاجتماعية وأن هذا التكيف يجب أن يتفق مع إمكانات الشباب وبالتالي فإن إحداث تغير مرغوب فيه لدى الشباب هو الهدف المأمول من رعاية الشباب. (٢٠)

ويعني ذلك أنه إذا كان تبني تصور معين للمستقبل يعتبر من السمات الأساسية للشباب . فإن من سماته أيضا اختلاف التصورات باختلاف الشريحة الاجتماعية . وذلك يأتي بنا إلي رفض تصور شبابي موحد للمستقبل . ففي ذلك وصاية وتحقيقه

غير ممكن لأنه غير مطلوب . بل إنه من الضروري بدلا من ذلك أن نؤمن بإمكانية تأسيس تصورات شبابية متباينة ففي ذلك إفلات من أسار الملحية المتخلفة التي تفرض بالوصاية منطقاً واحداً . والانطلاق نحو عالمية تؤمن بالتقدم كهدف . والتغير كوسيلة ملائمة للمستقبل حيث مجال الوعد ، يتحرك نحوه الجميع من دروب ومسالك عديدة في نطاق عالمية عقلانية وشاملة . (٢١)

٧- إن هذا التغير المطلوب للشباب أن يتفق مع فلسفة المجتمع الذي يعيشون فيه وبما أن مجتمعنا يؤمن بالفلسفة الديموقراطية فلا بد لرعاية الشباب كجهود مهنية أن تتفق وهذه الفلسفة .

٨- أن رعاية الشباب لا يمكن أن تركز علي نوع معين من النشاط الإنساني كالرياضة وحدها أو الفنون وحدها لأن التنمية الإنسانية عملية متكاملة شاملة وأن تعددت الطرف المتجهة نحوها كما أن برامجها لا تمتد معالمها داخل نطاق أوقات الفراغ فقط بل عليها أن تتطرق في تأثيرها علي الشباب في مجالات عمله داخل المصنع أو المدرسة والجامعة والنادي لتعاونونه وتوفر له كل ما يساعده علي الاستمتاع بعمله وفراغه علي السواء .

٩- أن رعاية الشباب ليس تنمية البطولات والمواهب قدر ما هي تدريب لملايين الشباب علي ممارسة المواطنة الصالحة.

١٠- أن رعاية الشباب في مضمونها العام لابد وأن تكون ذات شقين متلازمين ..

الأول : خدمات تقدم للشباب مستهدفة أعداد وتنمية وإكسابه نموا عريضا في معارفه ومهاراته .

الثاني : إتاحة الفرص الملائمة التي يستطيع الشباب أن يساهم من خلالها بجهوده وطاقاته الخلاقة والمبدعة في بناء وطنه معبرا عن ولائه وانتمائه لهذا الوطن .

ثانيا : فلسفة رعاية الشباب :

ترتبط المهن التي تتعامل مع الإنسان بإطار من القيم الأخلاقية سواء في تحديد أهدافها أو عند العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف .

والمهن التي تعمل في مجال رعاية الشباب معظمها من المهن الإنسانية والتي نهتم بها في دراستنا .

ويستند العاملون في مجال رعاية الشباب إلي مجموعة من المبادئ الفلسفية المستمدة من الحقائق العلمية والقيم التي نادت بها الأديان وذلك في إطار الأيدولوجية التي يعتنقها المجتمع ألا وهي القيم الديمقراطية .

وتعتبر رعاية المجتمع للأفراد والجماعات من الضرورات الوظيفية لبناء المجتمع واستمراره ، لذلك يحرص

المجتمع علي أن يوفر من الضمانات ويتخذ من الإجراءات ما يساهم في إشباع حاجات الأفراد والجماعات وتلمس الحلول لما يصادفونه من مشكلات وأزمات ... ، وعندما تغيرت أنماط الحياة الاجتماعية ، وكبرت المجتمعات من حيث الحجم واتجهت نحو التصنيع والتحضير ، أدى ذلك إلي زيادة درجة التمايز الاجتماعي ، مما صاحبه ضعف في العلاقات المباشرة بين الناس ومن هنا أصبحت أنشطة الرعاية الاجتماعية المتخصصة بمثابة وظيفة أساسية للمجتمعات لتعبر عن نموذج السياسة التي تسير عليها الدولة في تخطيط وتنفيذ برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية المتخصصة بمثابة وظيفة أساسية لمجتمعات لتعبر عن نموذج السياسة التي تسير عليها الدولة في تخطيط وتنفيذ برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية .

إن الرعاية الاجتماعية ببرامجها وأنشطتها حق ووظيفة شرعية في المجتمع الحديث ، أما من حيث الحق فإنها حق للمواطن حيث يجب أن يوفر المجتمع لكل فرد فيه الإمكانيات والوسائل التي تمكنه من إشباع حاجاته الأساسية أو علي الأقل تأمين فرص الحصول علي الموارد التي تمكنه من إشباع تلك الحاجات . وفي ظل هذه المقدمة تصبح الرعاية الاجتماعية وما يترتب عليها من منافع حق مشروع .

ويقصد بالفلسفة لمركب العام الذي يحتوي علي الأبعاد
الأيولوجية والمعتقدات القائمة علي الإيمان الإنسان والمعطيات
العلمية والمهنية وكيف يؤثر هذا المركب بصفة عامة في تحديد
مسار الممارسة ووضع مبادئ أساسية وأخلاقية نابعة من الخلفية
العلمية التي تستند عليها المهنة في ضوء النظرية العامة التي
تقود عملية أداء الأخصائيين الاجتماعيين لأدوارهم المهنية
بالإضافة إلي هذه القيم المدمجة داخل هذه الفلسفة والصراع بين
القيم العميل وقيم الأخصائي الاجتماعي في أحيان كثيرة من
ناحية أخرى . (٢٢)

أهداف رعاية الشباب :

أولا : المساهمة في تنشئة الشباب من خلال :

أ-إكساب الشباب الخصائص التي تعاونه علي التكيف في
المجتمع وكذلك معاونته علي مواجهة مشكلاته الفردية بما يحقق
له التخلص من آثارها ومن الصفات التي تهدف رعاية الشباب
إلي إكسابها للشباب كي يصبحوا مواطنين صالحين هي .

١-الإيمان : ويتمثل في الإيمان بالله وبالوطن وبالمثل العليا
والنفس وكذلك لإيمان بالأهداف القومية .

- ٢- الإنتاج : وهي صفة ومهارة لابد للشباب من أن يتصفوا بها وتمثل في القدرة علي الإنتاج لا من حيث الكم فقط ولكن من حيث النوع واحترام العمل والإقبال عليه .
- ٣- الأخلاق الحميدة : مثل التعاون والوفاء والصدق ولأمانة والأخلاق وحب الآخرين إلي غير ذلك من الصفات الأخلاقية الطيبة وكذلك التخلي عن صفات الأنانية والسلبية واللامبالاة والتحيز أو التعصب .
- ٤- احترام النظم العامة والعمل بموجبها والتفكير الواقعي المدرك لحقائق الأمور .
- ٥- القدرة علي تحمل المسؤولية والقيام بالمسؤوليات التي يكلف بها والقدرة علي القيادة والتابعة .
- ب- تهيئة المجالات الاجتماعية التي تساعد الشباب علي الانضمام إلي جماعات تجعلهم أقدر علي تحقيق أغراضهم وأهدافهم .
- ج- إعداد التنظيمات التي تسمح للشباب بالعمل في إطارها في ضوء أهداف اجتماعية وقومية ورياضية وثقافية .
- د- إتاحة الفرص لتعميق الممارسة الديمقراطية تعلمًا وسلوكًا بين الشباب من خلال احترام الرأي الآخر وحرية اختلاف الآراء واحترام الحقوق والواجبات .

تركز علي الفهم الدقيق العلمي ووضع البرامج التي يسعى المجتمع دعمها لأغراض التنمية موضع التنفيذ مع مراعاة نظرة الشباب للمستقبل من خلال اقتناعهم بارتباط مصائرهم ومشاكلهم بمصير المجتمع الأكبر ومشكلاته وتعد هذه المحاور من المهام الرئيسية التي تتطلع بها العلوم الاجتماعية والخدمة الاجتماعية للإسهام في حفز الشباب وتعبئة طاقاته لاستيعاب الحاضر وأيدولوجية المستقبل كذلك. ويشمل ذلك دعم مهمة الأسرة والمدرسة والأندية وتنظيمات الشباب والأحزاب السياسية ولمؤسسات المختلفة لتسهم في إعداد هؤلاء الشباب إعداداً طيباً يتغير بتغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . (٢٣)

ثانيا : استثمار وقت فراغ الشباب :-

لاشك أن شخصية الشباب تتشكل في ضوء ما يمارسه الشباب من خبرات وما يحكمه من علاقات من الآخرين سواء في الأسرة أو المدرسة أو المصنع أو مجالات أخرى في وقت الفراغ ومن ثم فإن هناك اعتقاداً بأن الجهود التي تبذل من أجل ضمان استغلال وقت الفراغ لشباب والاستمتاع به في برامج وأنشطة منظمة.

هو استثمار لطاقات الشباب وتنميتها في مجال الإبداع والابتكار لتمثل عائدا للمجتمع في صورة ناتج هذه الأنشطة من نمو للفرد والجماعة وإنجازات تتحقق علي يديه للمجتمع .
كما تتمثل في جانبها الوقائي فيما يتجنبه المجتمع من مشكلات ومعاناة إذا ما انحرف هذا الشاب في تفكيره وسلوكه ويتحقق هذا الهدف من خلال :

أ- مساعدة الشباب في أوقات فراغه علي اكتساب المهارات التي تجعله أكثر قدرة علي الإنتاج .

ب- مساعدة الشباب للوصول إلي درجة عالية من التوافق النفسي والعقلي والبدني مع ظروف العمل ومجالات الإنتاج .

ج- تدعيم العلاقات بين الشباب لما لهذه العلاقات من أهمية في تماسكه من أجل الحفاظ علي مكاسبه وحقوقه بما يؤدي إلي تماسك المجتمع ذاته .

ثالثا : تنمية قدرة الشباب علي القيادة :

وذلك من خلال ممارسة الحياة الجماعية المنظمة بحيث لا تكون القيادة حكرا علي بعض الأعضاء نتيجة تفوقهم أو ما يتمتعون به من صفات بل يحرص العاملون مع الشباب علي

تبديل الأدوار وتوزيع المسؤوليات حتى يتخذ كل فرد مركزه الاجتماعي عن رغبة ذاتية ويقوم بدور علي أحسن وجه ممكن .

رابعاً :- توفير المناخ الصالح لتنمية العلاقات الإيجابية

بين الشباب أفرادا وجماعات ابتداء بمستوى جماعات الأندية والمراكز الشبابية وتبادل الزيارات والأسفار وما إلي ذلك من برامج تدعم هذه العلاقات .

وترجع أهمية استثمار أوقات الفراغ من خلال البرامج الترويحية والتي تسهم في التنشئة الاجتماعية السليمة إلي ما يلي:
١- أن التطور الصناعي أوجد أوقات فراغ طويلة للناس تفرض عليهم استخدامها سواء فيما ينفع أو يضر العمل مع الجماعات طريقة لتحويل طاقاتهم إلي ألوان اجتماعية من النشاط المنظم الذي يسمح بنموهم اجتماعيا وسياسياً سليماً.

هذا بالإضافة إلي أن التصنيع كثيراً ما ينمى اتجاهات سلوكية في العامل أبرزها فرديته التي تفترضها عليه طبيعة عمله نتيجة صلاته المستمرة بالآلة التي يعمل معها مما يتطلب تنظيم نشاطهم الترويحي في أوقات فراغهم في شكل جماعي يسمح له بتكوين علاقات اجتماعية إنسانية تهيئه كمواطن له كيان اجتماعي .

٢- أن التطور السياسي والاجتماعي أوجد فرصا لكل فرد كحق ، أن يستمتع بنشاط ترويحي ولذلك أصبح الترويح

جزءاً من مستلزمات حياة الفرد والجماعة ، وأصبحت المجتمعات ملزمة أن تضع في حساباتها تخطيط شامل للخدمات الترويجية بما يهيئ رضا الناس وسعادتهم.

والشعوب التي في طريقها إلي النمو تجد في الترويج الجماعي أكثر مناسبة لظروفها الاقتصادية باعتبار أنه أول تكلفة من الترويج الفردي . (٢٤)

أهمية رعاية الشباب :

الشباب هو عماد الأمة واليد التي بها تحرث الأرض وتستخرج الخيرات وتدير بها دولاب العمل والصناعة وتسير بها الأمور اليومية واليد التي تحمل السلاح وتدفع غوائل العدوان وبطشه وهم العنصر النشط المتحرك من السكان الذي يحمل تراث المجتمع فيعمل علي حفظ النوع ونموه واستمراره والعقول الشابة هي أنشط العقول في ارتياد مجالات البحث المختلفة وميادين الفكر والفنون والآداب وهي التي تجدد العلم والمعرفة باستمرار ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن عنصر الشباب هو أخطر العناصر في الأمة وأنشطتها في المحافظة علي كيانها وتطورها. لذلك كانت أهمية رعاية الشباب باعتبارها ميداناً يختص بهذا القطاع الحيوي . القطاع الفعال النشط في المجتمع

والارتباط بين أهمية رعاية الشباب ارتباط وظيفي متبادل وأذلي وحتمي . (٢٥)

أن أهم القضايا التي يحاول لمتخصصون تأكيدها هي أن الشخصية نتاج صناعي ، وفي مناقشة حول عملية الاستدماج التي تعني تضمينا : ميكانزما عقليا لا شعوريا يكتسب بواسطته الفرد جوانب من بيئته (موضوعات أو أشخاص) إلى درجة يشعر معها أنها تمثل جانبا من حياته الداخلية .

ومن هنا تأتي أهمية رعاية الشباب في ضوء أهميته كجزء أو قطاع من المجتمع وخاصة فيما يتعلق بعملية تنشئة الشباب ، من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي يعني بها بارسونز : غرس القيم والمعتقدات والتعاليم الاجتماعية واللغة وجميع الرموز الثقافية في النسق الشخصي ، ومن خلال هذه العملية يتم تحضير طاقة الفرد المماثلة وخلق الرغبة عنده للتماثل مع القواعد الاجتماعية.

وتتمثل أهمية رعاية الشباب في الجوانب التالية :

١- فالشباب في المرحلة السنية من ١٥-٢٥ عام تبلغ حوالي ٢٦% من مجموع السكان وهذه النسبة تعادل نصف سكان في سن العمل والإنجاب كما تمثل ٧٠% من القوى العاملة.

٢- تقع أعلى نسبة للإنجاب في مرحلة الشباب وما حولها ولما كان هرم السكان في معظم الدول النامية . نتيجة عدة عوامل أهمها ارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات أيضا ومصر كواحدة من الدول النامية التي حققت خطى واسعة في مجال التقدم إذا كانت تعاني من تزايد سكاني متزايد وتدعو إلي تنظيم النسل فإنه من الجدير بها أن تضاعف الجهد في سبيل الارتقاء بمفاهيم الشباب ورعايته لأن الطريق الصحيح نحو سياسة سكانية معتدلة وواضحة المعالم . (٢٦)

٣- يمثل الشباب ذروة القوى العاملة والثقل السياسي في قوة الإنتاج الصناعي والزراعي في المجتمع بفضل ما يتميز به من خصائص جسمية وعقلية ونفسية واجتماعية مدعمة لطاقاته في هذه المجالات وهو العنصر المستهلك والمنتج في آن واحد كما إنه يعتبر العامل الفعال في أي تخطيط اقتصادي سواء ذلك من ناحية الكم أو الكيف وهذا يؤكد أن الشباب يمثل الوسيلة لرئيسية لعملية التنمية وهو في نفس الوقت هدف رئيسي من أهداف التنمية فمستقبل المجتمع يتوقف علي مقدار ما تبذله الأجيال الحالية من خدمات ورعاية واهتمام بالشباب لإعدادهم كطاقة خلاقة منتجة تقود مجتمع الغد والخلاص أن رعاية الشباب علي هذا النحو تصبح أمراً هاماً وضرورياً لنمو المجتمع.

٤- يمثل الشباب القطاع الأفقي من المجتمع الذي يجعل ثقافة وقيم ومعايير وحضارة الأجيال السابقة ليوصلها للأجيال التالية ويقدر ما يتمتع به الشباب من وعى وخبرات وقيم يقدر ما يبذله من جهد في تقييم هذه الثقافة لينتقل الصالح منها بأمانة ويضيف من إبداعه وابتكاره الجديد عليها ويعدل ما يستطیع أن يعدله متجها بالمجتمع نحو حياة أفضل . (٢٧)

٥- أن لدى الشباب إيماناً كاملاً بالتغيير ، وهو الأمر الذي يعتبر سمة أساسية في البنية الشبابية .

٦- أن لدى الشباب اهتماماً ضرورياً بالمستقبل لأن مصالحهم في إطاره ومن ثم يتبدى قلقهم بشأن ما قد يؤثر في الحاضر علي المستقبل أو بشأن عناصر الحاضر المتناقضة . (٢٨)

٧- أن هناك ثقافة شبابية تنتشر بين شريحة الشباب وخاصة شباب الجامعات ، وقد ساعد علي تخليق هذه الثقافة عناصر ذات طبيعة عالمية ، منها تضخم حجم الشريحة الشبابية في العالم، حيث نجد أن الهرم السكاني في كثير من المجتمعات النامية والمتقدمة يميل إلي صالح الشباب .

٦- يمثل الشباب نحو ٧٠% من القوات المسلحة ومن الشرطة ولهذا فهو الدرع الوقائي للمجتمع والعين الساهرة والحارسه علي أمنه والمدافع عنها حين يتعرض لتهديد خارجي

أو داخلي فالجيش سواده الأعظم من المجندين والقادة من الضباط في سن الشباب وكذلك جهاز لشرطة وهذا يؤكد الدور الحيوي الدفاعي لأمن ورعاية المجتمع . (٢٩)

٧-بالإضافة إلي هذا فالشباب هو القطاع من المجتمع الأكثر مرونة وقابلية للتجديد والتغير وأكثر قدرة علي مع كل جديد سواء في العلوم أو الفنون فضلا عن استعداداه لاستيعاب التكنولوجيا في شتى المجالات وإدارتها وتطورها بحيث تصبح جزءا من تراث المجتمع ومكونة أساسياً من مكونات حضارته .

٨- أن الشباب يواجهون خلال هذه المرحلة بضرورة القيام باختيارات تتعلق بالاطلاع بمسئوليات عديدة مثل التخصص والمهنة وتأسيس الأسرة ، وما يترتب علي ذلك من إنجاز مسئوليات عديدة ومن ثم يتحمل نتائج قراراته ويؤكد ذلك أحييته في المشاركة الإيجابية في صياغة الواقع الاجتماعي المحيط . (٣٠)

وليس غريب أن يؤمن شعب نشط مثل شعب الصين بالحكمة القائلة .

إذا أردت أن تعمل لعام فازرع قمحا وإذا أردت أن تعمل لعشرة أعوام فازرع شجرا وإذا أردت أن تعمل للدهر كله فاصنع رجالاً . (٣١)

الأبعاد الرئيسية للنظر في قضية الشباب :

١- أن التركيز علي شباب المثقفين والطلبة قد تم باعتبارهم الصفوة الأكثر وعيا بفتتها الأكثر إمكانية من حيث التناول العلمي وقد لا يوجد هذا التباين بين الصفوة والقاعدة الشبابية في المجتمعات المتقدمة ، إلا أننا نجد هذا التباين موجود وواضح في المجتمعات النامية ، حيث لا يحمل المثقفين والطلبة نفس خصائص الشريحة الشبابية العريضة . ذلك أنه قد وجدت بعض المتغيرات -كالتعليم وما إلي ذلك التي جعلت من الشباب صفوة ولها خصائص ومكانة محددة . وبالتالي مصالح قد تختلف إلي حد ما عن مصالح فئات الشباب العريضة بحيث يمكن أن يتعمق هذا الاختلاف بالنظر إلي طبيعة السياق الاجتماعي .

٢- أن التركيز علي الشباب المثقفين والطلبة قد حدث لأنهم فئة الشباب الأكثر استعدادا لحمل لواء الثورة والتغيير والتظاهر والعنف والرفض وقد يكون السبب باعتبارهم أكثر إدراكا بطبيعة لتفاعل الاجتماعي والأيدولوجي السائد . أو لكونهم القاطنين بالمراكز الحضارية التي عادة ما تسبح في بحر من التفاعلات والتيارات العديدة والمتباينة . ولعل هذا يلقي ضوءا علي كون المجتمعات النامية كانت من بين شباب المثقفين والطلبة أساساً . (٣٢)

٣- أن الشباب يعيش خلال هذه الفترة أوضاعا اجتماعية مميزة تستحق التركيز بالبحث والدراسة فأكول مرة في التاريخ نجد أن حوالي نصف البشر في العالم يقعون في الفئة العمرية ١٦-٢١ سنة وهم يوجدون كأعضاء عاملين في قوة العمل . وأن هناك نسبة عالية ما زالت في التعليم ، وقسم كبير في القوات المسلحة . بينما نسبة لها اعتبارها تعاني من البطالة أو البطالة المؤقتة ، أو هم يتسكعون في الشوارع ، فضلا عن ذلك، فهناك ٢٥% من الشباب الذي يقع بين ٢١ - ٢٥ سنة ما زال في المدارس وهم رقم لم يسبق له مثيل في التاريخ فإنه يمكن القول أنه لم يحدث أن كانت نسبة عالية من السكان صغار السن شبابا علي هذا النحو ومن ثم ينبغي أن تركز الدراسة العلمية علي الشباب باعتبارهم يمثلون ظاهرة إنسانية جديدة وإنه من الضروري استكشاف العوامل التي دفعت إلي ظهورها علي هذا النحو وبغض النظر عن التحديد الذي توافق عليه لمفهوم الشخصية الشابة أو تحديد الشريحة الشبابية الأولى بالدراسة والبحث ، فقد طورت النظرية الاجتماعية بعض المواقف النظرية لإدراك المسألة الشبابية في محاولة لفهمها في هذا الصدد نجد أنفسنا في مواجهة منظورين ، ويعتبر المنظور الليبرالي هو المنظور الأول في هذا الصدد ويرى هذا المنظور في الشباب فئة جلية ما زالت في مرحلة التشكل والصياغة

النظامية . فهي فئة ناقصة التكوين اجتماعيا ، وهذا يبرر وجود كثير من مظاهر عدم الاستقرار ورفض التكيف مع المجتمع ، فإذا اكتمل تكوينها ، فإن مظاهر عدم الاستقرار هذه سوف تختفي فالشباب مرحلة مرضية بطبيعتها ، يملك المجتمع بالنسبة لها ميكانزمات علاجية عديدة فإذا حدث تمرد أو رفض شبابي ، فإن هذا المنظور يذهب إلي ضرورة البحث عن أسبابه في بناء الشباب الرافض عوامل الرفض ومن ثم مواجهة ذلك بالعلاج والتأهيل .

وعلى نقيض ذلك نجد المواقف النقدية أو الراديكالية التي ترى في موقف الشباب باعتباره يشبه إلي حد بعيد الموقف الطبقي . وإذا كانت البروليتاريا هي التي تشكل قوى الثورة في المنظور الماركسي ، تثور لكي تستعيد فائض القيمة الذي سلب منها ، فإننا نجد أن الاتجاهات النقدية الحديثة تؤكد أن الشباب والطلبة هم قوى الثورة والاجتماع التي يمكن أن تحل محل الثورة التقليدية ، وإذا كانت البروليتاريا هي التي تثور ضد البرجوازية المستغلة لها فالشباب في المجتمعات الإنسانية المتقدمة هو الذي يثور رفضا للقهر وبحثاً عن الحرية الإنسانية في مجتمع ما يحاول أن يطور نموذج الإنسان ذو البعد الواحد . (٣٢)

الفصل السادس

الأسرة والانحراف

مشكلة انحراف الأحداث نموذجاً

مفهوم الأسرة وأنماطها :

الأسرة من وجهة النظر الاجتماعية - هى إحدى الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع ، وهى تعتبر من أهم هذه الجماعات . فهي كما يقول أوجست كونت August Conte الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تنشأ عن طريق ترابطها التجمعات الاجتماعية التي يكون التعاون الواعى أساس وجودها ، مثل الطبقة الاجتماعية والمدن ويمكن اعتبار الأسرة وحدة نشاط اجتماعي لأشخاص يعيشون معاً فى تفاعل مستمر فى بناء حضارى معين وهى مسئولة عن عدد من الوظائف الاجتماعية والبيولوجية .

وعدد كل من مابل إيليويت Mabel Elliot وفرنسيس ميريل Francis Merrill أن الأسرة يمكن تعريفها بأنها وحدة بيولوجية اجتماعية مكونة من زوج - زوجة وأبناؤها . ويمكن اعتبار الأسرة أيضاً نظاماً اجتماعياً أو منظمة اجتماعية متعارفاً عليها ، تقوم بسد حاجات إنسانية معينة .

والأسرة كجماعة اجتماعية موجودة فى كل مجتمع ويندر أن يفلت منها الطفل العادى فى أى جزء من أجزاء العالم ، ومن وجهة النظر الحضارية نجد أن العادات التى يمارسها أعضاء هذه الجماعة الأساسية تختلف من مجتمع لآخر ، فانتشار وجود الأسرة فى المجتمع يعتبر العنصر الأساسى للعنصر الاجتماعى لأى موقف حضارى ، وأن كل حضارة يجب بالضرورة أن تحتوى على نماذج من العادات توائم هذه الحالة .^(١)

وقد تطور نطاق الأسرة على مر الأيام وأخذ يضيق شيئاً فشيئاً حتى وصل الى الحد الذى استقر عليه الآن فى معظم الأمم المتقدمة فى العصر الحالى ، فأصبحت الأسرة لا تشمل إلا زوجة وزوج ومن يعولاهم من أبناء ، هذا ما يعبر عنه بالأسرة المركزية أو الأسرة الفردية Nuclear Family ويكثر هذا النوع فى المدينة - وقد يتسع نطاق الأسرة ويكبر فى بعض الأحيان . فنجد فى الريف مثلاً الأسرة المركبة Composite Family وهى جماعة اجتماعية مكونة من أسرتين أو أكثر من الأسر الفردية تجمعهما صلة القربى ويعيش أعضائها فى مسكن واحد أو نجد الأسرة الممتدة Extended Family وهى جماعة اجتماعية مكونة من عدد الأسر الفردية على صلة من القربى وهى عادة الأسر الفردية للرجل وأبنائه أو للمرأة وبناتها التى

يعيش أعضاؤها فى مسكن واحد كبير أو فى عدة مساكن صغيرة متقاربة ونلاحظ فى الواقع أن كل شخص مهما كان مجتمعه قد ينتمى خلال حياته الى نوعين من الأسرة وذلك من حيث مركزه الاجتماعى فى محيط أسرة التوجيه Family of orientation وهى تتكون من أبويه وأخوته وأخواته ، والأسرة الثانية هى أسرة التناسل ، Family of Procreation وهى تتكون من زوجته وأبنائه . (٢)

وتتكون الأسرة فى المجتمعات المختلفة فى معظم الأحيان عن طريق الزوان . وتوجد أربع صور عامة لنظام الزواج ، وهى بترتيب شيوعتها نظام الزواج الفردى Monogamy ونظام تعدد الزوجات Polyandry ونظام تعدد الأزواج Polygamy ثم نظام الزواج الجماعى Marriage group ويشبع فى مجتمعنا النظامان الأول والثانى .

وكما تطور نطاق الأسرة على مر الأيام تطورات وظائفها الاجتماعية كذلك فالأسرة فى مبدأ نشأتها كانت تقوم بمعظم الوظائف الاجتماعية من اقتصادية - دينية - خلقية - قضائية - تربية - ترويح . وقد انتزع من الأسرة فى العصر الحاضر هذه الوظائف أو أغلبها . وهذا يعنى أن الصلات الأسرية أو العائلية لم تعد تتحكم فى البناء الاجتماعى .

وأصبح عدد كبير من الوظائف الاجتماعية التى كانت الأسرة تقوم بها من قبل تقوم به بعض الأجهزة الأخرى فى قطاعات البناء الاجتماعي وهذا يعنى أن الأسرة (وخاصة الأسرة الفردية) قد أصبحت أكثر تخصصاً من ذى قبل ، بل يمكن القول بأنها أصبحت أكثر تخصصاً مما كانت عليه فى أى مجتمع سابق معروف. وأصبح من أهم وظائف الأسرة (الفردية) تنظيم الإشباع الجنسي بصورة يقرها المجتمع ، وحفظ النوع البشرى عن طريق إنجاب الأطفال والقيام بعملية تنشئتهم الاجتماعية أى إعدادهم للحياة أعضاء صالحين فى المجتمع الذى ولدوا فيه .

ويجب ملاحظة أن الأسرة فى بعض البيئات - وخاصة البيئات الريفية - لا تزال إلى الوقت الحاضر محتفظة ببعض وظائفها القديمة وأصبحت أهم وظيفة للأسرة (وخاصة أسرة التوجيه) فى الوقت الحاضر هى القيام بعمل التنشئة الاجتماعية لأطفالها . فهي بحكم تكوينها تحتوى على جيلين يشتركان معاً فى معيشة واحدة ، فالزوجات يكونان جيلاً سابقاً والأطفال يكونان جيلاً لاحقاً ويعلم الجيل السابق الجيل اللاحق وينقل إليه النماذج الحضارية والثقافية المختلفة التى توجد فى المجتمع ، فالأطفال يدرّبون فى الأسرة على عمليات الأكل - الإخراج

ومواجهة الألم والكلام والنظافة واستعمال الملابس وأدوات
الزينة - فضلاً عن العمليات الاجتماعية المتعددة . (٣)

ويعرف جاك سيران . الأسرة بأنها جماعة اجتماعية - لا
يمكن تجزئتها إلى جماعات أخرى - تقوم على عناصر
بيولوجية ، وثقافية ونفسية ، وتختلف بحسب الزمان والمكان
وتفهم في ضوء علاقتها بباقي النظم الاجتماعية في المجتمع
حيث تعد القرابة رابطة اجتماعية في جوهرها فيحدد المجتمع
قواعد الزواج وأنواع المحارم أى أن الزواج يعد بمثابة التكريس
الاجتماعي لرابطة كانت ستصبح غير شرعية إذا لم يعترف بها
المجتمع ويقرها وهناك عدة صور للأسرة ومن بينها :

١- الأسرة الزوجية .

٢- الأسرة التي تتعدد فيها الأزواج .

٣- الأسرة التي تتعدد فيها الزوجات .

كما أن نمط السكن قد يأخذ عدة أشكال من بينها :

١- الأسرة التي تسكن لدى عائلة الأب .

٢- الأسرة التي تسكن لدى عائلة الأم .

كما أن من بين أشكال الزواج

١- الزواج الدائم Permanent

٢- الزواج المؤقت Term ويحدد فيه عقد الزواج بفترة صغيرة .

٣- الزواج العرفي Consensual

٤- الزواج التعددى المتتابع Sequential Polygamy

حيث يتم الزواج دون أن يجمع الشخص بين أكثر من طرف فى الوقت نفسه .

ويولى علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس أهمية فائقة للتنشئة الاجتماعية والثقافة وأولها يعنى تعلم الطفل للقواعد الاجتماعية وأنماط السلوك لمجتمع معين كما يعنى المفهوم الأخير اكتساب الطفل لثقافة مجتمعة .

ويعتقد - فيكتور بارنو أن السلوك الاجتماعي يكتسبه الطفل عن طريق علاقته الاجتماعية داخل الأسرة والمؤسسات الاجتماعية .

وأصبح لهذه الوظيفة الاجتماعية من الأهمية ما جعل الأسرة تكون بحق مهد الشخصية فمنذ السنين الأولى وفى أثنائها تتكون عند الفرد عن طريق الأسرة النماذج الأساسية لردود الفعل الخاصة بالتفكير والشعور ، كما تتكون المعايير والقيم التى قد تؤثر على تاريخ حياته المقبلة .

ولا يأتي قيام الأسرة بهذه الوظيفة الهامة إلا بتهيئة الوسائل السليمة المتعلقة بالحضانة والكفالة للأطفال وخاصة في مراحل نموهم الأولى وهذه هي مهام الأسرة المتكاملة الناضجة اجتماعياً أو مهام الأسرة السوية والمقصود بالأسرة السوية هي - الأسرة التي تؤدي واجبات حيوية لغاها فهي تعطي مأوى مريحاً وغذاء سليماً دون أن يعرضهم هذا العطاء للخطر أو يجلب لهم أى قلق ، وهي التي تساعد أطفاله على أن ينمو نمواً سليماً ، وتغرس فيهم كيما يستطيعوا مواجهة قوانين السلوك العامة في المجتمع في المستقبل وكيما يستجيبوا للمواقف الإنسانية المتعددة استجابة سليمة ، وهي التي تدرّب أطفالها على فن الحياة الجمعية في نطقها الضيق ، عندما تكون العلاقات الإنسانية ما زالت بسيطة وحانية وأخيراً هي التي يكون هدفها الأسمى هو فطام شبابها ، لا من الرضاعة ، ولكن من الاعتماد على الغير ومن الاعتمادات على حنان وبساطة الأسرة ، حتى يستطيع شباب الأسرة أن يهنئ بالكفاح وبأداء الخدمات خارجها ، في محيط علاقات إنسانية تكون عادة أكثر حزمًا وأقل حناناً وبساطة .

ولا ينكر أهمية الأسرة السوية ، أو الأسرة المتكاملة الناضجة اجتماعياً ، ولكن مثل هذه الأسرة المثالي الحقيقة لا

يكثر وجودها فى هذه الأيام حيث تكون أعباء الحياة الحديثة عديدة ومتكررة . وما يترتب على ذلك من توترات نفسية مما يجعل من الصعب تحقيق الاستقرار . فمعظم الأسر فى الوقت الحاضر غير مستقرة أو يشيع فيها نوع ما من الارتباك والأسرة غير المستقرة أو التى يشيع فيها الارتباك تعتبر أماكن غير صالحة لتربية الأطفال .

أن الأسرة الغير السوية أنواع ، وأن أبرز هذه الأنواع ما يعبر عنه بالأسر المتصدعة Broken Homes . وقد ظهر مفهوم الأسر المتصدعة فى ميدان علم الجريمة منذ زمن طويل، ومن الدراسات الأولى فى هذا الموضوع دراسة كل من "صوفو نسبا بيرلنر-درج" Sophonisba Berckinridge . وأديث أبوت Edith about عن "الطفل الجانح والأسرة وكذلك دراسة أرنست شيدلر Earnest shideler عن تفكك الأسرة والحدث الجانح التى نشأ فى مجلة القانون الجنائي وعلم الإجرام والتى وصل فيها - على ضوء الإحصاء العام للولايات المتحدة الأمريكية إلى أن نحو ٢٥% من جميع الأطفال فى الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون فى أسر يمكنه أن يقال عنها أنها أسر متصدعة وقد استقبل الجمهور والقضاء وضباط الاختيار القضائي وعلماء الاجتماع وعلماء النفس الاكلينيكي

والأخصائيون الاجتماعيون مفهوم الأسرة المتصدعة بارتياح كبير ، واعتبروا الأسرة المتصدعة عاملاً من عوامل إنتاج الأحداث الجانحين واستمر الكثير من هؤلاء على رأيهم حتى بعد ظهور دراسة :- كليفورد شو Clifford R. Shaw وهنري وماكاي Henry Mckay وعنوانها " هل الأسر المتصدعة عامل سيئ في جناح الأحداث . وقد نشرت هذه الدراسات في مجلة القوى الاجتماعية وفي هذه المقالة يثير الباحثان الشك حول الأسر المتصدعة كعامل سيئ جناح الأحداث . (٥) .

ماهية الأسرة المتصدعة :

المعنى العام للأسرة المتصدعة في المجتمع العربي هي أنها الأسرة التي تفقد الأب أو الأم بسبب الموت أو الهجر أو الطلاق ولا يكفي هذا المعنى عند بعض العلماء ، فالأسرة المتصدعة لها تعاريف على أكثر من مستوى واحد ، فهناك الأسرة المتصدعة مادياً أو اجتماعياً وهناك الأسرة المتصدعة نفسياً .. إلخ والمقصود بالتعاريف المادى او الاجتماعى هو ان الأسرة المتصدعة هي الأسرة التى يكون فيها الوالدان أن أحدهما مفقوداً أو متوفياً أو مطلقاً أو هاجراً .

أما التعريف النفس لأسرة المتصدعة فهو الأسرة التى يعيش فيها الوالد والأم واطفالها ، ولكن يسود جوها المنازعات المستمرة ، ويشيع فى محيطها عدم احترام حقوق كل عضو فيها، وهى التى يبدو الطفل فيها تحت ضغط مستمر أو يكون موضع سخرية ، وهى عادة أسرة متسلطة يتحكم فيها الأب ويتحول مركز الأطفال فيها والزوجة إلى مركز سلبي ، وهى التى تسودها الفكرة التى تقول " أن الأطفال يرون ولا يسمعون " وفى هذه الأسرة نجد أن الطفل غالباً ما يكون غير مرغوب فيه، ولا تكون لديه خبرة بالشعور بالانتماء ، وتكون نتيجة ذلك أن يصبح طفلاً مهجوراً قلقاً وغير مستقر وغالباً ما يكون طفلاً عدوانياً ومن التعاريف الخاصة بالأسرة المتصدعة نجد تعريفاً يقول " هى الطغيان الذى يسيطر عليها أحق أعضائها " (٦)

وأصحاب التعاريف النفسية يرون أن المسألة ليست هى تصديق الأسرة من الناحية المادية - أى عن طريق انفصال الزوجين أو طلاقهما أو موتهما أو موت أحدهما - بقدر ما هى كون الأسرة مرتبكة أو معيبة بسبب الإهمل أو عدم الاكتراث أو الخطأ فى فهم مكانة الطفل . فعند ماري بويل سلايز Mary Buel Sayles أن حب الأبوين للطفل هو أول شريط من شروط شعوره بالأمان . وأن من أسباب تمزق حياة الطفل الداخلية وجود النزاع الظاهر بين الأبوين اللذين يعيشان معاً .

وحتى الخلافات الأبوية التي يظن الأبوان أنها خافية على الأطفال تسبب لهم اضطراباً عنيفاً . وأن الأسباب الخارجية لعدم الشعور بالأمن مثل قلة الدخل وعدم انتظامه أو تغير المسكن المتكرر - وما يترتب على ذلك من ضرورة أعاده التكيف للمدرسة الجديدة أو الزملاء الجدد - قد تسبب ضرراً للكثير من الأطفال ، ومع هذا فإن الأسرة وإذا كانت تحافظ على انسجامها الداخلي فمثل هذه الظروف تكون بالضرورة هادمة . وقد اهتم سريـل برث Cyril Burt في كتابه الجانح الصغير بالظروف الأسرية التي تسبب الجناح أو نوع من سوء التكيف وأهمها في رأيه الزواج المبكر وموت الأمهات ووجود زوجات للأب والزواج الغير شرعي .

وقد ناقش برث تصدع الأسرة على ضوء النظام في الأسرة وذكر أنه حيث يوجد الجهل وعدم الاكتراث نجد أن نظام الأسرة قد يكون صارماً أو متساهلاً أو قد يكون غير موجود بالمرة . وأن العقاب الزائد عن الحد ربما يكون مدعاةً للتحدى وإلى المقابلة بالمثل بسرعة أو بصرامة أو عن طريق أساليب منحرفة أو عمليات عقلية خفية كما قد يحدث من ردود الفعل غير المباشرة كالسرقة أو الاختلاس أو الانغماس في الحياة الفاسدة .

وعند كل من شو وماكاى أن الأسرة المتصدعة نوعان :
الأول هو الأسرة السوية التى تأثرت بموت الوالدين أو أحدهما
أو بعلاجهما الطويل فى المستشفى أو علاج أحدهما . أما النوع
الثانى فهو الأسرة الغير سوية التى تأثرت بالطلاق أو بالهجر أو
الانفصال أو المرض العقلي أو بالسجن.

ويذكر شارلز كولتر Charles W. Coulter طائفة

من أنواع الأسر المتصدعة أهمها ما يلي :-

- ١- الأسر التى توجد فيها نماذج سلوكية إجرامية .
 - ٢- الأسر التى يكون فيها العلاقات غير مرضية بسبب
التحكم أو المحاباه أو عدم الرعاية والاهتمام أو الصرامة أو
الإهمال أو الغيرة أو بسبب وجود زوجة أب أو زوجة أم أو
قريب فضولي .
 - ٣- الأسر التى يكون فيها أحد الأبوين مصاباً بوهن
جسمانى أو عقلي : مثل ضعف الصحة العام أو ضعف العقل
والعمى والصم والعصاب .
 - ٤- الأسر غير المتكيفة اجتماعياً أو أخلاقياً بسبب اختلاف
السلالة أو الدين أو التقاليد أو المستويات أو بسبب الفجور .
- الأسر التى تكون تحت ضغوط اقتصادية مثل البطالة ،
الدخل الضئيل ، الأسر التى تعمل فيها الأمهات .

وهناك من يقول بوجود الأسر المائلة Bent homes والمقصود من هذا المفهوم أنها الأسر التي يكون الأباء فيها منصرفون عن أبنائهم بسبب العمل أو بعد مكانه ، ويصبح الأب مجرد شخص يظهر في نهاية كل أسبوع . وتدفع الأم إلى القيام بدوره بالإضافة إلى دورها الأصلي . أو الأسر التي قد يضطر كل من الأب والأم فيها للعمل ، وهذا يحدث في كثير من الأسر في الولايات المتحدة .

وهو ما يعر باتصراف الوالدين عن الأبناء .

ومما سبق نجد أن مفهوم الأسرة المتصدعة - مثل مفهوم جناح الأحداث غامض ، أى أنه لا يمكن تعريفه على أكثر من مستوى واحد ، ومن ثم فهو ذو معان متعددة ، كما أن له صوراً متعددة كذلك . ويرجع هذا التعدد في المعاني والصور في رأينا إلى تعدد صور الخلل في تركيب الأسرة أو في وظائفها . فالأسرة السوية من حيث التركيب هي التي تتكون من زوج وزوجة وأطفال أن لم يكن لها أطفال فهي أسرة متصدعة ، وإذا توفى للزوج أو للزوجة فهي أسرة متصدعة ، وإذا طلق الزوج الزوجة فهي أسرة متصدعة ، وإذا هجر الزوج زوجته أو الزوجة زوجها فهي أسرة متصدعة ، والأسرة المتصدعة قد

تكون سوية من حيث تركيبها ومع ذلك فهي لا تقوم بأداء وظائفها الاجتماعية وخاصة وظيفة عملية التنشئة الاجتماعية لأطفالها . أو قد لا تتمكن من أداء هذه الوظيفة الهامة لأسباب اقتصادية أو صحية أو نفسية . (٧)

مفهوم جناح الأحداث :

يكون جناح الأحداث قطاعاً هاماً من علم الإجرام ، ويرى البعض أنه أحد فروع علم الإجرام كما يرى آخرون أنه علم في ذاته ، ومع ذلك فإننا نجد الاهتمام به حديث نسبياً .

والحدث هو مفهوم قانوني يطلق على كل شخص أتم من سن السابعة ولم يتم الخامسة عشرة من عمره .

ويتناول مفهوم جناح الأحداث بالتفسير متخصصون كثيرون ، منهم المتخصص في القانون والمتخصص في علم الاجتماع ، والمتخصص في علم النفس ، والمتخصص في علم الإدارة . المتخصص في علم التربية ، ومن ثم نجد لهذا المفهوم تعاريف أو معاني متعددة ، كل تعريف أو معنى يعكس وجهة نظر متخصص . (٨)

ومن التعاريف الأولى لجناح الأحداث التعريف الذي اتخذته مؤتمر البيت الأبيض المنعقد في عام ١٩٣٠ الذي لا يعتبر

الحدث غير المتكيف Malad justed حدثاً جانحاً حتى يتبين أن سلوكه قد أصبح سيئاً إلى درجة يمكن وضعه تحت طائلة القانون .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية توجه ثلاث تعريف قانونية لثلاثة أنواع من الحدث وهي الحدث المهمل neglected child ، الحدث الضال way ward child والحدث الجانح Juvenile de linquent وينص تعريف الحدث لجانح على أنه " الحدث الذي يكون سنه بين السابعة والسابعة عشر ويخالف القوانين أو اللوائح أو الذي يرتكب جريمة لا يعاقب عليها بعقوبة الإعدام .

وفي اليابان نجد تعاريف قانونية متعددة لكل من الحدث وللطفل الحدث المذنب والطفل ذي السلوك الغير مشروع والحدث المعرض للإجرام والحدث الجانح والحدث المعرض للجناح والحدث المشكل .

فالحدث هو " كل شخص يقل سنة عن العشرين عاماً " الطفل هو " كل طفل تقل سنة عن الثمانية عشر عاماً " الحدث المذنب " الحدث الذي تكون سنه بين الرابعة عشره والعشرين ويرتكب مخالفة قانونية " .

والطفل ذى السلوك الغير مشروع " هو الذى يقل سنه
عن الرابعة عشره (سن المسئولية الجنائية) ويخالف قانون
العقوبات أو اللوائح المحلية "

والحدث المعرض للإجرام هو " الحدث الذى يكون
عرضه لارتكاب جريمة أو مخالفة قانون العقوبات أو اللوائح
المحلية نظراً إلى خلقه أو ظروف بيئته وذلك للأسباب الآتية :-
١- أنه يعتاد عدم طاعة والديه أو وصية المسئول عن
تربيته ورعايته .

٢- أنه يكرر الهروب من أسرته دون ما سبب وجيه .
٣- أنه يخالط الأشخاص المجرمين المعروفين أو الذى
اشتهر عنهم الفساد أو أنه يترد على الأماكن ذات السمعة
المريية.

٤- أنه يعتاد القيام بأفعال تضر بأخلاقه أو بأخلاق
الأخرين أو تعرضها للخطر .

والحدث الجانح هو " تعبير عام يتضمن كلا من الحدث
المنذب - الحدث المعتدى على القانون والحدث المعرض
للإجرام "

والحدث المعرض للجناح هو " الحدث الذى بسبب بيئته
أو خلقه أو بعض النماذج السلوكية يحتمل أن يصبح فى العلن
حدثاً جانحاً فى المستقبل القريب إذا لم يمنح الرعاية الوقائية

الضرورية ، والحدث المشكل " هو تعبير عام يتضمن كلاً من الحدث الجانح والحدث المعرض للجانح " . (١)

يعرف سرييل برت Cyril Burt جناح الأحداث بما يأتي :-
" يحدث الجناح للطفل عندما تظهر ميوله الاجتماعية خطيرة لدرجة أنه يصبح موضع اتخاذ إجراء رسمي في شأنه " .
ويعرف جيمس س . بلانت Dr. James S. Plant الأحداث الجانحة بما يأتي " الأحداث الصغار الذين تعودوا على أن يستجيبوا إزاء الحرمان الشديد الطويل بأساليب اعتدائية " .
وقد اهتم المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد تحت هيئة الأمم المتحدة في مدينة جنيف خلال المدة من ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٥ إلى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتعريف جناح الأحداث . وقد أكدت بعض الدول - كما أكد تقرير سكرتارية المؤتمر - أهمية تعريف جناح الأحداث في دقة وفي صياغة قانونية حتى لا يعتبر الأطفال جانحين دون ما ضرورة إذا كان سلوكهم لا يحدد قانوناً بأنه سلوك إجرامي طبقاً لقانون دولتهم .

وسبب اختلاف العادات - القوانين ، الفلسفة السائدة في معظم الدول لم يتمكن المؤتمر من صياغة تعريف عام لجناح الأحداث ولكن المؤتمر أجمع على ضرورة تطبيق أساليب الوقاية من الجناح على : " الأحداث الذين يرتكبون أفعالاً تعتبر

جرائم طبقاً لقانون دولتهم وكذلك الأحداث الذين قد يتعرضون بسبب ظروفهم الاجتماعية أو بسبب خلقهم إلى ارتكاب هذه الأفعال والأحداث الذين يكونون في حاجة إلى الرعاية والحماية. وقد اهتم المؤتمر الثاني لمكافحة الجريمة ومعاملة المدنيين الذى عقد تحت لواء هيئة الولايات المتحدة الأمريكية في مدينة لندن في خلال المدة ٨-٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ بتعريف الحدث الجانح ، وكان من نتائج دراسات المؤتمر الاتجاه نحو عدم تضخيم مدى مشكلة جناح الأحداث بدون ضرورة . وعلى هذا الضوء اوحى المؤتمر - دون محاولة صياغة تعريف معيارى لما يعتبر جناح أحداث فى كل بلد - بأن يكون معنى مفهوم جناح الأحداث مقصوراً - كلما كان ذلك ممكناً - على مخالفة " قانون العقوبات . كما أوصى بعدم خلق جرائم معينة قد يعاقب على ارتكابها الأحداث ، ولا يحاكم بسببها البالغون ، حتى لو كان قد قصد بوجودها حماية هؤلاء الأحداث .

ولا يوجد فى قانون العقوبات فى الإقليم الجنوبي من جمهورية مصر العربية تعريف لجناح الأحداث . وإنما يوجد من يسمون الأحداث المتشردون . والحدث المجرم هو الحدث الذى أتم السابعة ولم يتم الخامسة عشرة ويخالف القانون بارتكابه جناية - جنحة أو مخالفة ويحكم بإدانته ، أما الحدث المتشرد فهو كما حددته المادة الأولى من قانون الأحداث المتشردين .

وكما أن لمفهوم جناح الأحداث تعاريف متعددة فإنه يجب أن يلاحظ أنه له صور متعددة كذلك أى أنه يدل على أنواع متباينة من السلوك وليس على نوع واحد من السلوك فهو ذلك مثله مثل " مفهوم المرض " فالمرض لا يدل على حالة معينة بذاتها والمرض أنواع شتى فيوجد مرض التيفود ومرض القلب ومرض السل .. إلخ . وكل نوع من هذه الأنواع له أنواع أو صور أخرى فمرض التيفود أنواع ومرض القلب أنواع ومرض السل أنواع .. إلخ . (١٠)

ويقسم المشرع صور الجناح والإجرام عادة إلى ثلاثة أنواع : الجنائيات - الجنح - المخالفات . وهم تقسيم قد لوحظ فيه جسامتها النسبية فيما بينها كما يراها القانون أى أن الضابط فى التفرقة بينها هو العقوبة التى يقررها القانون للفعل .

وللجنائيات صور متعددة ، وكذلك للجنح والمخالفات .

وعلى ضوء ما سبق نجد أن مفهوم جناح الأحداث مفهوم غامض أى أنه يمكن تعريفه على أكثر من مستوى واحد ومن ثم فهو ذو معانى متعددة كما أن له صور متعددة كذلك .

ويرجع هذا للتعدد فى المعاني والصور - فى رأينا - إلى أن جناح الأحداث لا يمكن فهمه أو دراسته مستقلاً عن البناء الاجتماعى وأن صور العادات والقوانين والقيم وحتى الفلسفة تتعدد وتختلف بتعدد واختلاف المجتمعات ، كما يرجع هذا التعدد

إلى تعدد من يتناول جناح الأحداث بالتفسير من رجال القانون وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء التربية .. وغيرهم . ويعتبر اتجاه مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين نحو قصر مفهوم الحدث الجانح على الصغير الذى يرتكب فعلاً يعتبره القانون جريمة إذا ما ارتكبه بالغ خطوة نحو تحديد مفهوم جناح الأحداث ومن ثم نحو إيضاحه فى نطاق القانون .

ويعد العلامة - سيريل بيرت - من أكثر الباحثين اهتماماً بتحديد العوامل المؤثرة فى انحراف الأحداث وهو من أشد مؤيدى الاتجاه التكاملى الذى يربط بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية وهذا ما تأخذ به المدرسة الحديثة فى تفسير انحراف الأحداث . بمعنى أنه لا يمكن لعامل واحد فقط دون أن يلتقى بقدر ما من العوامل الأخرى أن يكون السبب الوحيد للانحراف . (١١)

وقد حدثت بعض الدول مثل بريطانيا سن المسئولية الجنائية فى البداية بثمانى سنوات ثم رفعتها إلى عشر سنوات فى عام ١٩٦٥ وعندما يرتكب الأحداث أفعال إجرامية وهم فى عمر ما بين ١٤ إلى ١٧ عاماً يعتبرون فى فئة الجناح ويحاكمون فى محاكم خاصة بالأحداث لما من هم بين ١٧-٢١ فيعتبرون مذنبين صغاراً Young of Fendres وقد روعى تمييز هذه

الفئة عن المذنبين الراشدين Adolt of Fendres وهنا يعتبر جناح الأحداث خاضعاً لفئات قانونية .

والواقع ان تصنيف الأحداث إلى فئات معينة من حيث المسؤولية الجزائية عملية من مجتمع إلى آخر .

ومما هو جدير في هذا الشأن ان عدداً من علماء الاجتماع الذين تخصصوا في داسة الجريمة قد اهتموا بدراسة جناح الأحداث وإذا ما طرحنا سؤالاً للتعرف على هذا الاهتمام البالغ من قبل علماء الاجتماع بقضية الأحداث وسلوكهم الانحرافي لكانت الإجابة المباشرة على هذا السؤال ان هناك تغيراً ملحوظ في اتجاهات المجتمعات نحو الأطفال ودور الدولة في رعاية " الحماية الكافية لتلك الفئة " وهذا الاهتمام في منتصف القرن التاسع عشر .

وفي ضوء هذا ذهب البعض من العلماء لتعريف جناح الأحداث باعتباره يشير إلى فرد يحاكم أمام محاكم الأحداث Juvenil لارتكابه أفعال إجرامية أو لأسباب أخرى تقتضي ذلك مثل حالات المروق . (١٢)

وإذا ما تناولنا نطاق الأحداث لتبين لنا أنه يختلف بشكل واضح عن انحراف الراشدين ان انحراف الأحداث كما أشرنا سلفاً يتسع ليشمل فئات من الأفعال لا تتدرج في فئات الجرائم . (١٣)

ولكى نقدم تفرقة بين جناح الأحداث والجريمة نشير إلى
الفهم القانوني للجريمة الجنائية فلكي تكون هناك جريمة معينة
يشترط القانون توافر عناصر الجريمة مقدماً وأن يحدد لها
عقوبة جنائية كما اشترط القانون ضرورة توفر الشكل أو
المظهر الخارجي للجريمة سواء كان فعلاً أو عملاً إيجابياً أو
امتناع عن فعل وفي ذلك نجد أستاذ الفقه القانوني الإيطالي
فرنسواز كرازا F.Garrare يعرف الجريمة بأنها العمل
الخارجي الذي يقتضيه شخصاً مخالفاً به قانوناً معيناً على عقاب
مرتكبيه وبحيث لا يبرر لأداء الواجب معين أو استعمال لحق
معين . (١٤)

والحقيقة إن مفهوم جناح الأحداث يتجاوز نطاق الجريمة
ليشتمل كافة مظاهر السلوك الاجتماعي . الذي يكون غي
متوافق مع معايير المجتمع والتي ترتكب من قبل الأحداث ومن
ثم أوسع نطاق التشريعات التي صيغت لرعاية الأحداث ولا يعنى
هذا الإساءة إلى مركز الأحداث عن الراشدين بأدراج حالات
جديدة يترتب عليها تقديم الأحداث وعرضهم على المحاكم ولكن
الذي يقصد من وراء ذلك هو توعية نطاق رعايتهم لكي تشتمل
كافة حالات السلوك غير المتوافق اجتماعياً . (١٥)

ومن ثم تم التمييز بين حالات جناح الأحداث الإيجابية
والسلبية ، حيث يشير الجناح الإيجابي إلى الأفعال والتصرفات

الإيجابية التي يقتربها الحدث والتي يقوم بموجبها الحدث على ارتكاب فعل منحرف يقع في نطاق الجرائم كأن يسرق أو يتلف ممتلكات الغير وهنا يعد الحدث في كافة التشريعات جناحاً وهذا هو المدلول التقليدي للجناح كما أن هناك حالات أخرى للجناح الايجابي تدخل ضمن هذه الفئة من حيث ما يتصل بمظاهر الايجابية لسلوك الحدث ومن هذه الأفعال عدم الطاعة والمروق أى الخروج عن سلطة الوالدين .

أما بالنسبة للجناح السلبي فيشتمل كافة الأفعال التي تعد من وجهة نظر التشريعات الحديثة جناحاً رغم سلبية الحدث فيها وما هي إلا ظروف اجتماعية يتواجد فيها الحدث رغم إرادته ويعتبر في نظر القانون بموجب تواجد هذا جناحاً .

مثال : ذلك الحدث الذي يحتاج إلى رعاية في التشريع الانجليزي والطفل في التشريع الأمريكي والطفل الذي ليس له عائل مؤتمن في التشريع المصري وهو في التشريع السوري اليتيم الذي لا معيل له ولا يملك مورداً للعيش وفي التشريع الأردني الحدث الذي يوجد تحت رعاية أو عناية والد أو وصي غير لائق به .

وبذلك نجد أن هناك جانبين أساسيين لجناح الأحداث يتمثل أولهما في جناح الجرائم حيث يرتكب الحدث فعلاً من ضمن

الأفعال الإجرامية التي يرتكبها الراشدون والواردة فى قوانين العقوبات وجناح التشرد يعد النمط الثانى لجناح الأحداث حيث يوجد فى ظروف اجتماعية مرضية أو يرتكب عملاً من الأعمال التى لا تتوافق مع معايير المجتمع ولكنها لا تصل إلى مرتبة الجريمة . ويعد جناح الأحداث من أهم الأمراض الاجتماعية . (١٦)

ويعرف المرض الاجتماعى بأن سلوك منحرف ينافى الأخلاق والآداب العامة والقانون والدين .

وتشتمل أعراض جناح الأحداث الكذب المرضى المزمن والسرقه والنشل والنصب والاحتيال والغش والتزوير والشغب وإشعال النار . والخطورة على الأمن والهروب من المنزل والمدرسة والفشل الدراسى والتشرد والبطالة والتقلب : والسلوك الجنسى المنحرف وتعاطى المخدرات والإيمان وغير ذلك من ألوان السلوك الإجرامى المضاد للمجتمع . (١٧)

والسلوك المضاد للمجتمع أو الخارج على القانون :

وتشتمل أعراضه اضطراب السلوك الذى يكون تمرداً مخرجاً ضد مطالب المجتمع وضد السلطة الاجتماعية وعدم الاستعداد للسلوك الملتزم بالمعايير والقيم الاجتماعية وعدم الشعور بالآثم . (١٨)

المفهوم الاجتماعي للانحراف :

لاشك في أن قضية المفاهيم على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للظواهر التي تناولها المفاهيم الاجتماعية بصفة عامة وللظاهرة الانحرافية بصفة خاصة وقد أكد العلماء على تلك الأهمية المرتبطة بمفهوم الانحراف والمفاهيم المرتبطة به وضرورة تعريفها ومن هؤلاء العلماء الذين اهتموا بتعريف مفهوم الجريمة " تابان" في دراسته حول الجناه والى عنوانها - من المجرم - ولند سميث وبنهام في دراستها حول المجرمين سنة ١٩٥٣. وموريس A - Morris في دراسته كيف يرى المجرم نفسه وليمورث في دراسته البثولوجيا الاجتماعية ١٩٥١ وهيرفيتز في علم الاجرام ١٩٥٢ .

ولما كان للمفاهيم وتعريفاتها هذه الأهمية في مجال العلوم الاجتماعية بعامة فقد تصدى لها العلامة فيليب زنانكي حيث يذهب في مؤلفه - مناهج علم الاجتماع ١٩٣٤ إلى أن الاهتمام بتعريف المفاهيم في مجال العلوم الاجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لاهتمامها بالخصائص للتجريبية .
وذلك لاختبار الأشياء والحقائق التي تسعى لدراستها نظراً لانتمائها لميدان بحثها .

ومن ثم نجد أن تحديد المفاهيم المرتبطة بالظاهرة الانحرافية على درجة كبيرة من الأهمية ومن تلك المفاهيم

الأساسية مفهوم الانحراف ، والجريمة ، والجناح ،
والفساد . (١٩)

أولاً : تعريف مفهوم الانحراف ورد فعل المجتمع :-

يتمثل استخدام مصطلح الانحراف الاجتماعي - Social deviancy بمعناه الواسع في تطبيقه على أى سلوك لا يكون متوافقاً مع التوقعات والمعايير التى تكون معلومة داخل النسق الاجتماعي ، ويشارك فيها بقية أعضاء المجتمع ، وقد اهتم علماء الاجتماع بتحديد المعايير والاختلافات والفروق المرتبطة بالتسامح فى أنماط معينة فى انتهاك المعايير ومما لاشك فيه أن صنوف الانحراف عن المعايير الاجتماعية تواجه بالرفض والمعارضة من قبل المجتمع والواقع إن شدة المعارضة والرفض فى المجتمع متفاوتة وتبدأ بأبسطها وتنتهى بأشدها وذلك على متصل الرفض الذى يعكس رد فعل المجتمع للانحراف والذي يمكن أن يوضحه على النحو التالي :

بدية متصل للرفض	متوسط متصل للرفض	نهاية متصل للرفض
١- رد فعل تسامحي	ردف فعل بسيط	رد فعل قوى
٢- سلوك متسامح من قبل المجتمع	سلوك غير مقبول	سلوك مرفوض
٣- لا يتم توقيع عقوبات قانونية على الشخص	يتم تقديم النصيح والعلاج والرعاية	يعاقب عليه الشخص قانونياً .

ورغم هذا التصنيف لمستويات الانحراف عن المعايير الاجتماعية والتي تعكس مستويات معينة من الخطورة إلا أن كل مستوى من تلك المستويات ينطوى على مستويات داخلية فيه من حيث الشدة أيضاً ويرتبط كل منها بصورة معينة من صور الأفعال الانحرافية وإذا كان هذا هو الفهم الاجتماعي للانحراف فإن هناك اتجاهات أخرى تحاول ربط الانحراف بالصراع القائم بين الرغبات desires والغرائز الفردية والضغط التي يرفضها أعضاء الجماعة الاجتماعية وهذا يذهب كل من سيجموند فرويد Sigmund Freud وتوماس هوبز Thomas Hoobes إلى أن هذا الانحراف يكمن في عملية الصراع هذه ومن ثم ينظر إلى الانحراف على أنه نتيجة لفشل الضبط الاجتماعي في تهذيب الغرائز والسيطرة عليها وعلى النقيض من ذلك نجد أن النظرية السوسيولوجية المعاصرة تعالج السلوك المنحرف وخاصة عند روبرت ميرتون في مؤلفه - النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي ١٩٤٩ - باعتباره نتاجاً لنمط التنظيمات في المجتمع حيث يذهب إلى أن هناك لنصيرين أساسيين للبناء الاجتماعي هما الوسائل والأهداف . إذ إن هناك أهداف يسعى الفرد لبلوغها وعندما لا تجد الفرص الكافية لبلوغها بالوسائل المشروعة في الوقت الذي يمارس أعضاء الجماعة ضغطاً معيناً على ضرورة إتباعها نجد أن ثمة صوراً

للخروج عن تلك الأهداف أو الوسائل والتي قد تكون متمثلة في الخروج على الوسائل أو الأهداف أو كليهما معاً . وذلك ما يسميه ميرتون بالانسحاب والرفض مع تقديم بديل لكل من الوسائل والأهداف وهو النمط الانحرافي الذي يسميه ميرتون بالتمرد . ولم يكن هذا وحسب موقف علماء الاجتماع من الانحراف . فقد ذهب العديد منهم إلى تحديد نماذج انحرافية من قبل ميرتون أو بعده إذ أن دوركايم تناول ظاهرة الانتحار وربطها بحالة الأنومي " صراع القيم وغياب المعايير " والتي تحدث في حالات الرخاء المفاجئ أو الكوارث المفاجئة .

كما أن الدراسات الأمبريقية للانحراف بعد تحليل ميرتون للانحراف الاجتماعي قد وجهت بصورة عامة لتحليل مشاكل اجتماعية خاصة وذلك مثل الجريمة والجناح Delinquency والانتحار Scicide والبلغاء Prostitution وغيرها من الظواهر الانحرافية والباثولوجية وبعض المشاكل الاجتماعية الأخرى.

ونجد أن مفهوم الانحراف قد مر بمراحل متعددة فبدأ بالتعريف الواسع والذي نظر إلى الانحراف على أنه انتهاك للقواعد وخروج على حدود التسامح العام في المجتمع وذلك ما

ذهب إليه غالبية علماء الاجتماع ثم بدأ تعريف المفهوم يأخذ في الضيق إلى الحد الذي أعتبر الانحراف فيه مرتبطاً بالتفاوت بين الفرص والتطلعات أو مرتبطاً بالثقافة الفرعية هذا فضلاً عن تحديده بشكل ملحوظ في الدراسات الأمبريقية وربطه بقضية معينة من القضايا الاجتماعية المرتبطة بالثقافة الفرعية أو البناء الطبقي أو الدفع الذاتي أضف لذلك محاولة المعهد الدولي لعلم الإجرام لدراسة الانحراف الاجتماعي لمعالجة الانحراف باعتباره ظاهرة عامة تدرج تحتها أنماط انحرافية مختلفة تتمثل في الجناح والجريمة وسوف نتناول كلاً من هذين المفهومين على حدة بالتحديد . (٢٠)

ثانياً : مفهوم الجريمة وتعريفاته :

ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوم أكثر تحديداً عن غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد ومن ثم ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بالاهتمام بالسلوك الإجرامي . وقد ظهر استخدام المصطلحات المرتبطة بالجريمة والسلوك الإجرامي وعلم الإجرام لأول مرة في الكتابات العلمية لعالم الأنثروبولوجيا الفرنسي ب . توينارد في الحقبات الأخيرة من القرن التاسع عشر رغم وجود العديد من الدراسات في

العقاب . ومعاملة المذنبين Treatment of offenders
والجريمة التي تم نشرها مبكراً فهناك دراسات بيكاريا Cesare
Bentham ١٧٣٨-١٧٧٤ وجرمى بنتام Jeremy
Bentham ١٧٤٨-١٨٣٢ كما أن هناك تحليلاً حول التوزيع
الجغرافي للجريمة في فرنسا أجرى بواسطة " أندية جيري
Hander Guerry ظهر في عام ١٧٢٩ م ثم نشر " أدولف
كتيليه " دراسته حول التوزيع الاجتماعي للسلوك الإجرامي في
فرنسا ١٨٣٥ وعلى النقيض من تلك الدراسات حول الجريمة
والسلوك الإجرامي . والتي اهتمت أساساً بالجريمة باعتبارها
ظاهرة اجتماعية ظهرت أعمال كل من سيزار لومبروزو
Cesare Lombrose وتلميذه الشهير انريكو فري ١٨٥٦-
١٩٢٨ وهما يعتبران من رواد المدرسة الوضعية لعلم الإجرام
فقد استخدموا المناهج الأنثربولوجية في محاولتها لنشر النظرية
البيولوجية للنزوع الإجرامي . ثم تزايدت الدراسات المعاصرة
حول الجريمة والسلوك الإجرامي في مجال الفقه القانوني وعلم
الاجتماع بالصورة التي أصبحت معه تلك المصطلحات أكثر
وضوحاً وتحديداً وهذا ما يشجعنا على تناول مثل هذه المفاهيم
بالتحليل للوقوف على التحديد العلمي لمفهوم الجريمة والسلوك
الإجرامي في علم الاجتماع وعلم الإجرام بصورة عامة وعلم
الاجتماع بصورة خاصة .

إذا أن تعريفات الجريمة تعتمد أساساً على طبيعة السلوك الإجرامي والمجرم . ولذا ذهب العديد من العلماء إلى أن التعريفات القانونية للجريمة في حد ذاته غير مرضى بالنسبة للأغراض العلمية . وقد توصل هرمان مانهيم Hereman Mannhen في تناوله لهذه المفاهيم لإيضاحات معينة قرر في ضوءها أن الجريمة سلوك عدواني معادى وهو هنا يريد أن يوضح القيم التي يحميها القانون الجنائي Griminal Law مشيراً إلى أن هذه القيم التي يهدف القانون حمايتها هي الحياة البشرية لأن الفرد والمجتمع والحياة الأسرية لهم حقوق على الأشخاص .

ثم توالى بعد ذلك إضافات علماء الاجتماع بالنسبة لتحديد مفهوم الجريمة . وقبل أن نتناول هذه الإسهامات التي قدمها علماء الاجتماع بالنسبة لمفهوم الجريمة والسلوك الإجرامي ننتبع الحركة الفكرية التي تبلورت من خلالها تعريفات المفاهيم المرتبطة بالجريمة .

فقد ذهب كل من موريس P. Moris في دراسته لمفهوم الجريمة وركلس في معالجته للمدخل السوسيولوجي لدراسة الجريمة وغيرهم من العلماء المعنيين بالجريمة والانحراف إلى أن الجريمة نسبية زمنية ومجتمعية وذلك لأن المجتمع يحدد ما هو صواب أو خطأ وهو الذي يقرر متى يكون فعل معين جريمة

أم لا ومن ثم تختلف الجريمة باختلاف المجتمعات فى فهمها للخطأ والصواب وذلك يشير بدوره لقضية مؤداها " أن استجابة المجتمع للأفعال بنظرته لخطورة هذه الأفعال ومدى أضرارها للمصلحة الاجتماعية للمجتمع وأعضائه " وبذلك تخضع عملية تقييم السلوك من حيث الأضرار المترتبة عليه لوجهة نظر الثقافة السائدة فى المجتمع وتنظيماته وتأكيداتها ونظراً لاختلاف نظرة المجتمعات لخطورة الأفعال باختلاف البناء الثقافى للمجتمع فإن ذلك يعنى أن المجتمعات الغربية والتي تتسم بالتجانس والعزلة الثقافية والى تعتمد بشكل واضح على المعتقدات فى تحديد تحريماتها وبذلك يكون العرف السائد هو معيار التجريم فى المجتمع البسيط المتجانس فى حين أن الوضع يختلف فى المجتمعات الكبيرة المتقدمة والتي تتسم بعدم التجانس وازدياد للتنوع والاختلاف وبالتالي ازدياد التعقيد فى الحياة الاجتماعية ومن ثم لا يكون العرف مصدر للتجريم لأن المجتمعات تستند إلى التشريع .

وهذا للتشريع لا يعكس فى بعض جوانبه رد فعل المجتمع الاستكارى لسلوك معين ولفعل معين بقدر ما يكون فى حالات كثيرة رد فعل لوعى السلطة فى المجتمع بأضرار فعل معين على مصلحة المجتمع وذلك مثل تهريب العملة وغيرها من صور الأفعال التى قد تكون شائعة فى المجتمع ولا تقابل

بامتناع واستتكار قوى من أفراد المجتمع وذلك مثل تحريم الرشوة فى بعض المجتمعات التى تنفشى فيها صور الرشوة بحيث تصبح أسلوباً عاماً للحياة بين أفراد وأعضاء المجتمع وتدخل فى مجال العمل اليومي .

وقد أكد علماء مثل دوركايم ، وتونيز وغيرهم من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع على استناد التجريم فى المجتمعات المعقدة على التشريع أما بالنسبة للمجتمعات البدائية القديمة ترتبط بأفعال الرذيلة والخطيئة بالمعنى الديني وذلك ما أوضحه مالىنوفسكى فى دراسته للجريمة والعادة فى المجتمعات البربرية. وفى ضوء الفهم السابق يتضح لنا أن المجتمعات البشرية تعرضت ومستظل تتعرض لموجات تغير متلاحقة فى كافة الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومعنى هذا أن نظرة المجتمعات تجاه الأفعال الإجرامية بتغير الثقافات وتتوسع بتنوعها .

فثمة أفعال كانت مجرمة فى المجتمعات البدائية ولم تدرج ضمن التجريم القانوني فى المجتمعات الحديثة وثمة أفعال جرمت فى المجتمعات الحديثة قانونياً ولم تدرج ضمن قائمة الأفعال المجرمة فى الوقت الذى أدخلت فيه أفعال جديدة تناسب فى ظهورها تطورات العصر . وبذلك نجد أن عملية الإبدال

والإحلال بين الأفعال الإجرامية قائمة حيث تسقط أفعال من قائمة التجريم وتضاف أفعال وهكذا

ومعايير المجتمع فى هذه العملية المستمرة للمصلحة الاجتماعية وما نتعرض له من خطورة بعض الأفعال ومعنى ذلك ونتيجة لهذه التغيرات المتلاحقة أصبح التفاوت كبيراً بين مفهوم الجريمة بالمعنى الشائع والدارج ومفهومها بالمعنى القانونى حيث أصبح للقانون وظيفة حماية مصالح معينة رؤى ضرورة حمايتها بغض النظر عن الفعل الاجتماعى حيال بعض الأفعال التى قد لا تبدو لأعضاء المجتمع خطورتها .

وربما كان ذلك مصدر مباشراً لأعترض البعض على التعريف القانونى للجريمة ورغم أن معظم التشريعات الجنائية لا تضع تعريفاً محدداً للجريمة والمجرم إلا أن التشريعات التى تناولت تلك المفاهيم بالتعريف تشير إلى أن المجرم بالمعنى القانونى هو ذلك الشخص الذى يخترق القانون وتدينه إجراءات المحاكمة وذلك ما حدده كل من تافت وتابان فى دراستهم حول علم الإجرام والجريمة والمجرمين وأسلوب معاملتهم حيث تناول ذلك تافت فى مؤلفه علم الإجرام ١٩٥٦ وتناولته تابان فى دراسته من المجرم ١٩٥٣ والأمر للثابت من التعريف القانونى أن سلوك الأفراد يخضع للقانون حيث توضع القواعد القانونية التى ينبغى أن يسير سلوك الفرد على نهجها وأن يلتزموا

بنواهيها . والقانون يكون بذلك فى شكل أمر أو تكليف يلزم الأفراد بطاعته ويكون خضوع الأفراد للقوانين هنا مرتبط ببعدين هما بعد جزائى ، ثم الرغبة فى الانتماء للجماعة ومجارتها .

أما بالنسبة للبعد الجزائى فذلك يتمثل فى خوفهم من مخالفة القوانين لما يترتب على ذلك من توقيع العقوبة أو جزاء أو التعرض لمتاعب لا قبل للفرد بها . ومن ثم تكون مجاراته والتزامه هذا خشية الجزاء أم البعد الثانى فيتمثل فى حاجة الفرد الملحة للارتباط والانتماء للجماعة التى تجعله يشعر بالأمن والاستقرار والأمن فى حياته .

ومن ثم يعكس جانبى الخضوع للأحكام القانونية التى تجرم أفعالاً لا يعبر الرأى العام عن رغبته فى تجريمها .

ومن ثم رأى علماء الاجتماع قصور فى التعريف القانونى للمجرم وعدم صلاحيته للدراسة العلمية للجريمة وقد ظهر فى التراث الاجتماعى حول الجريمة ثلاث اتجاهات أساسية لتعريف الجريمة والسلوك الإجرامى أولها تعتبر الجريمة جميع أنماط السلوك المضاد للمجتمع بمعنى يترتب عليه ضرراً بالمصلحة الاجتماعية وهذا التعريف يستند فى أساسه على رد الفعل الاجتماعى والاستكارى من ناحية بالإضافة إلى الأفعال

التي لا تكون لها رد فعل استنكارى ومع ذلك يتم تدارك خطرها من قبل السلطة المسؤولة .

أما الاتجاه الثانى فيركز على معايير السلوك حيث يرى أنصار هذا الاتجاه التركيز على المعايير العامة للسلوك وها الجانب يرتبط مباشرة بقضية الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم سلوك الأفراد سواء فى جانبه الرسمى أو غير الرسمى .

أما الاتجاه الثانى للتعريف الاجتماعي للجريمة فيتمثل فى محاولة إعادة صياغة تعريف الجريمة وهذا ما قام به سنر لاند فى دراسته لجرائم الخاصة أو جريمة ذات الياقة البيضاء With coller Grimes

١- التعريف القانونى للجريمة :

هى كل عمل يجرمه النظام القانونى ويقرر لها جزاءاً جنائياً هو العقوبة وتطبيقه الدولة عن طريق الإجراءات القانونية التى رسمها المشرع فلتحديد واقعة معينة ولبيان إذا ما كانت تدخل فى دائرة الجرائم أم لا ، يتطلب الأمر البحث فى مدى تعارضها مع القواعد القانونية الجنائية السائدة فى المجتمع كما يلزم تحديد طبيعة الجزاء القانونى الذى توجب القاعده القانونية تطبيقه .

فلا يعد القتل مثلاً جريمة إلا إذا كان الجزاء الذى يقرره المشرع على مرتكب الفعل جزاءاً جنائياً وكان تطبيق هذا الجزاء لا يتم إلا عن طريق الهيئة القضائية ووفقاً للأجراءات التى يحددها المشرع بهذا الصدد ويؤكد ذلك أن المبدأ السائد فى ظل التشريعات الحديثة هو مبدأ قانونى ومضمون هذا المبدأ أن لا عقوبة ولا جريمة إلا بناء على النص . (٢١)

والجريمة سلوك إنساني مخالف للقانون ويستوجب جزاء من طبيعة جنائية، وتختلف الجريمة عن أنماط السلوك الأخرى غير المشروعة مثل الأفعال المخالفة للقانون المدنى أو الإدارى إذا ترتب على هذه الأفعال توقيع جزاءات مدنية أو إدارية عن طريق السلطات المختصة وثمة نقاط تؤكد على أن الجريمة تختلف عن الأفعال الغير مشروعة الأخرى وهى من الوجهة الموضوعية تتضمن مصالح قانونية تحتاج إلى مزيد من الحماية القانونية فالجزاء المدنى أو الإدارى لا يعد كافياً حينئذ مما يتطلب تدخل الشرع الجنائى نظراً لأن المصالح المعتدى عليها تتعلق بوجود بقاء المجتمع من الوجهة الشكلية يترتب على ارتكاب الجريمة توقيع جزاء من طبيعة جنائية توقعه السلطات القضائية المختصة بواسطة الإجراءات التى نص عليها القانون .

من الوجهة الجنائية يختلف الجزاء الجنائي عن الجزاءات الأخرى فى أنه يهدف من بين أغراضه إلى تحقيق الردع والإصلاح . (٢٢)

خصائص الجريمة كواقعة قانونية : -

(أ) الجريمة واقعة قانونية نموذجية - إذ تتكون من عناصر شخصية وأخرى موضوعية وفقاً للنموذج الإجرامي الذى حددته القاعدة القانونية الجنائية .

(ب) الجريمة واقعة غير مشروعة :- فالسلوك الإنساني قد يحوى عناصر التى يحددها للنموذج الإجرامي ومع ذلك قد يعد سلوكاً مشروعاً لتدخل كسبب من أسباب الإباحة التى تمحو صفة اللا مشروعية عن الفعل .

(ج) للجريمة واقعة معاقب عليها . إذ يترتب على ارتكابها توقيع الجزاء القانوني الجنائي الذى تطبقه السلطة القضائية وفقاً للإجراءات التى حددها للشرع .

(د) الجريمة واقعة قانونية ذات صفة إنشائية فيترتب على ارتكابها - رابطة قانونية عقابية بين الدولة والمتهم . وهذا ما يميز الجريمة عن الوقائع القانونية الأخرى .

-النقد الموجه إلى التعريف القانوني :

إن تعريف القانون من الوجهة القانونية له أهمية لا يجوز إنكارها فالقانون هو المصدر الوحيد للجرائم والعقوبات ومع ذلك فإن هذا التعريف لا يكفي لتفهم جوهر الجريمة إذ يقتصر على بيان الرابطة بين واقعة معينة والقاعدة الجنائية القانونية فهو تعريف قاصر على الناحية الشكلية فحسب . (٢٣)

ومن ثم أتخذ تعريف علماء الاجتماع للجريمة أو المجرم نهجاً مخالفاً للتعريف القانوني فذهب بيرجس E V Burgess في تعريفه للمجرم بأن الشخص الذي يعتبره المجتمع مجرم ويعتبر نفسه كذلك وهنا يقرر بيرجس ضرورة توفر النظرتين من قبل المجتمع ومن قبل الشخص نفسه وبذلك عندما نتناول بالدراسة جريمته الخاصة التي ركز عليها سذر لاند في دراسته لجرائم ذات الياقة البيضاء التي أسماها بجريمة الخاصة حيث أنهم لا يعتبرونها جريمة لأنهم لا يعتبرون أنفسهم مجرمين وإذا كان المجتمع يعتبرهم كذلك ورفضه لاعتباره جريمة ورفضه يستند لعدم توفر الجانبين من قبل الشخص بالإضافة إلى نظرة المجتمع له .

أما تعريف سذرلاند للجريمة فيشير إلى أنها السلوك الذى
تحرمه الدولة لما يترتب عليه ضرر من قبل المجتمع " والذى
تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبه "

وهنا يبرز سذرلاند جانبين أساسيين فى تعريفه يتمثل
أولهما فى توفر معايير الضرر الاجتماعي للفعل فى نظر القانون
ويتمثل الجانب أو العنصر الثانى فى توقيع عقوبة على ارتكاب
الفعل وفى ذلك يأخذ تعريف تابان للجريمة باعتباره العنصر
الثانى والذى يشير إلى أن الفعل لا يكون إجرامياً إذا صدر على
الشخص حكم يدينه فى جريمته ويضيف عليه العنصر الأول من
التعريف والذى يتمثل فى تجريم الدولة للسلوك لما يترتب عليه
من ضرر يلحق بها .

أما مارشال كلينارد فيعرف الجريمة بالاستناد إلى النمط
الإجرامي الاجتماعى Criminal-Social الذى ينتج عن
التيار الذى يسود الحياة الحضرية ووجود ثقافة إجرامية
Criminal Culture

مفهوم الفساد والفعل الفاسد :

يتمثل الفساد فى الحياة العامة فى استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص أو من أجل تحقيق هبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التى يترتب عليها خرق القوانين أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية فى التعامل ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية أخرى .

ومن صور الفساد الشائعة الرشوة فى الوظائف العامة والاختلاس من الأموال العامة والاحتياى والنصب والتزوير فى التقارير الرسمية .

والفساد لا يتربط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين إلا أنه يأخذ شكلاً متغيراً بتغير الفترات التاريخية . ومتنوعة بتنوع الأمم ، كما يستشرى فى أنساق السلطة والأحزاب الحكومية والتنظيمات الإدارية كما أنه يرتبط بالتغيرات التى تحدث فى بناء القوى السياسية والاجتماعية والإدارية والفساد بذلك نوع من السلوك الذى ينحرف عن مستوى السلوك السائد والذى يعتقد إنه مقبول فى مجال معين فى المجال الإدارى ، لكن هذا ليس كل ما

فى الأمر . إذ أن الفساد سلوك منحرف مقترن بهدف معين يتمثل فى المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة وبذلك يكون الفعل الفاسد هنا بمثابة سلوك معادى سواء كان رسمى أو غير رسمى بحيث يضمن للشخص الذى يقوم به ميزات واضحة ومكاسب معينة مثل المكافأة المادية أو الترقية السريعة وبذلك يترتب على جميع صور السلوك الفاسد خسارة مادية أو أدبية أو مالية للجمهور من ناحية أو التنظيمات الإدارية من ناحية أخرى .

وبذلك يمكننا تمييز بعض الجوانب الأساسية فى الفعل الفاسد يتمثل أولها فى أن الفساد يوجد أينما وجد شخص مسئول عن أداء بعض الأعمال التى لا يأخذ مقابلها مكافآت مدية فى حين أنه يحرص على أداء أعمال ترضى من يقدم له المكافآت المادية أو غيرها من صور الفساد ومن يرتبط أدائه للمصالح العامة بمثل هذه الالتزامات من الآخرين . وإذا لم يكن هذا الجانب كافياً لتعيين الفساد فإن الجانب الثانى يلقى مزيداً من الضوء إذ أن استعمال سلطة عامة مرتبطة بوضعه الوظيفي كوسيلة للمنفعة الشخصية أو لصالح مجموعة معينة عن طريق خرق القانون أو السلوك الأخلاقي يؤدى بدوره إلى حدوث خسارة للآخرين وعلى وجه الخصوص الجمهور الذى ترتبط مصالحه بالتنظيمات التى يعمل بها الأشخاص المفسدون .

وللفعل الفاسد هنا مظاهر عدة منها الاختلاس والرشوة والخيانة
والخداع والتحيز .. إلخ .

والواقع إن هذه الصور العديدة تعمل جميعها على تجسيد
الصور العامة للفساد فهي بمثابة سموم تعمل داخل البناء الكلى
للمجتمع وتنظيماته المختلفة ورغم مالها من وظيفة هامة بالنسبة
للمجتمع عندما تمارس دورها كصمام أمان للحفاظ على توازنه
والكشف عن مواطن الخلل والتوتر بينائه أضف إلى ذلك مالها
من علاقة وظيفية محددة بالنسبة لبعضها البعض لأنها تعمل على
ظهور بعضها أو تقاوم بعض صورها القائمة رغم ذلك إنها قد
تهدد النظام القائم الذى يعتمد على تكامل عناصره على المستوى
الثقافي والاجتماعي والشخصي .

وبذلك يعد ظهور صور الفساد بأنواعها كمستوى متطرف
يكشف اختلال بعض أجزاء النظام التى تؤدى لانهيائه ومثاليها
الذى نسوقه لذلك يتمثل فى أى نظام يعتمد على بعض القيم
والمصالح والمعتقدات وعندما تسوده مظاهر الفساد تكشف عن
مدى ما يعانيه النظام القائم من خلل فى عناصره والتى لا تحل
إلا بتغيير هذا النظام باعتباره عاملاً هاماً وحاسماً لحل الصراع
بين القيم المرتبطة بمصالح البرجوازية والتأكيد على القيم
المرتبطة به والقيم المرتبطة بالعدالة الاجتماعية مصالح الطبقة
العامة وبذلك تعمل كمهدئ للصراع والتوتر بالقدر الذى يسمح

للنظام بالحفاظ على توازنه وتسيير أموره بنجاح كما أنها قد تكون عاملاً أساسياً لدفع فئة معينة تشترك في النظام القائم للعمل على تغيير بغية حل هذا الصراع .

ويسوقنا هذا التحليل لاستخلاص نتيجتين أساسيتين للفعل

الفاسد :

- أولهما : نتائج ذاتية .

- ثانيهما : نتائج موضوعية .

أما عن النتائج الذاتية للفعل الفاسد فتتمثل فيما تثيره الأسئلة في الأذهان من أفكار تتصل بمدى تأثير السلوك بهذه الطريقة على عمل الموظفين الذين يعد سلوكهم فاسداً ؟ وما يتركه هذا السلوك من أثر على مواقف أو سلوك الآخرين .

أما عن النتائج الموضوعية للفعل الفاسد فترتبط بما تتضمنه الأسئلة التالية من أفكار تتمثل في - ما هي المصادر الفعلية للفساد وما سبب هذا التحول وما هي الآثار المترتبة عليه .

ويرى الأسلوب السوسيولوجي:-

إن عدم قدرة المجتمع على تنظيم العلاقات بين الناس غالباً ما يتم تفسيره في ضوء التفكك الاجتماعي وكلمة " مجتمع " تتطوى في معناها على التنظيم والمجتمع ليس مجرد حشد من الأفراد فحسب وإنما يقوم هؤلاء الأفراد في نظام معين ذلك

النظام الذى لا يعتمد على القوة البوليسية وإنما يعتمد على القبول العام لقواعد معينة لتنظيم العلاقات بين الناس .
وهناك عاملان رئيسيان من خلالهما يتم تقويض قواعد العلاقات السائدة :

- (أ) انهيار الجماعة الاجتماعية التقليدية . " الأسرة مثلاً "
(ب) الصراع المتنامى بين قواعد العلاقات والطموحات . (٢٥)

التعريف بالحدث فى القانون المصرى :

ويقصد بالحدث فى حكم القانون المصرى من لم يتجاوز سنه ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده فى إحدى حالات التعرض للانحراف وتتوافر الخطورة الاجتماعية لحدث إذا تعرض للانحراف ويطلق عليه الحدث المشد فى أى مكان من الحالات الآتية :

١- إذا وجد متسولاً أو يعرض سلعاً أو خدمات نافهة أو يقوم بالعاب بهلوانية يخفى بها تسوله ولا يصلح مولداً جيداً للعيش .

٢- إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات .

٣- إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بإفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها .

٤- إذا خالط المتشردين أو المشتبه فيهم أو المعرضين للانحراف وسئ السير والسمعة ومن اشتهروا بانحطاط الخلق .

٥- إذا لم يكن له محل إقامة مستقراً أو كان يبيت عادة فى الطرقات وعلى الأرصفة أو فى أى أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت .

٦- إذا لم يكن له وسيلة مشروعية للتعيش ولا عائل مؤتمن وكان أبواه متوفيين أو مسجونين أو غائبين .

٧- إذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب .

٨- إذا كان سئ الخلق ومراقاً عن سلطة الأبوين أو وليه أو وصيه أو من سلطة أمه فى حالة وفاة وليه أو غياب أو عدم أهليته ولا يجوز فى هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الحدث ولو كان من إجراءات الاستدال إلا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال .

-التدابير والعقوبات :

تنص المادة ٧ من قانون ٣١ لسنة ٧٤ فيما عدا المصادرة وإغلاق المحل لا يجوز أن يحكم على الحدث الذى لا

يتجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة أو أية عقوبة أو تدبير مما نص عليه فى قانون العقوبات وإنما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية : -

١-التوبيخ	٢-التسليم
٣-الالتحاق بالتدريب المهنى	٤-الإلزام بواجبات معينة
٥-الاختبار القضائي	٦-الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية
٧-الإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة	

والتوبيخ هو توجيه المحكمة اللوم والتأنيب إلى الحدث ، أما التسليم : هو تسليم الحدث إلى أحد أبويه أو لمن له الولاية أو الوصاية عليه أو لمن يكون أهلاً لذلك . (٢٧)

جنوح الأحداث :

يعتبر انحراف الأحداث خسارة على التنمية البشرية من منظور اقتصادي واجتماعي معاً . فهى قوى عاملة معطلة عن الإنتاج والعمل ويفسدون جانباً من حياة أسرهم والمجتمع وقد أشارت البحوث العملية إلى أن الجريمة أكثر ما تكون شيوعاً بين الصغار وأن معظم المجرمين البالغين بدأوا حياتهم الجنائية منذ الحداثة حيث اتضح أن ٦٠% من المجرمين ارتكبوا جرائمهم الأولى قبل أن يبلغوا السادسة عشر .

وعن تطور تاريخ الأحداث فى مصر فقد صدر أول تشريع للأحداث سنة ١٨٨٣ وأنشئت أول محكمة للأحداث سنة ١٩٠٥ وتعتبر الثانية من نوعها فى العالم بعد محكمة أحداث لندن كما أنشئت أول إصلاحية للأحداث عام ١٩٠٧ وتم تطبيق نظام المراقبة الاجتماعية التطوعية سنة ١٩٤٠ وأقيمت دار ملاحظة سنة ١٩٤٥ .

كما صدر قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ وجمع شتات الأحكام والقواعد الخاصة بالأحداث والتي كانت تحويها قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ وتم إلغاء الباب العاشر والخاص بالمنحرفين الأحداث من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ واستبدلت به أحكام أخرى جديدة. وتختلف مظاهر السلوك المنحرف لدى الأحداث وترتبط بالعديد من المصطلحات وتتخذ أشكالاً شتى منها الحدث المنحرف والحدث المتشرد وأيضاً المعرض للانحراف ويرتبط بمصطلح الحدث عدة مصطلحات أخرى منها . الإيواء والإيداع دار الملاحظة دار الضيافة الرعاية اللاحقة .. إلخ . ومن الضروري أن نوضح مفهوم الحدث والمفاهيم الأخرى . (٢٧)

إن ظاهرة الانحراف وإن كانت إحدى الظواهر الاجتماعية التي تتصف بالثبات والاستقرار فى كافة المجتمعات إلا أنه بظهور هذا السلوك اندفعت المجتمعات الإنسانية لتخلق لنفسها

يمكن انزمات دفاعية لحماية المجتمع والمواطنين من هذا السلوك وضمان الحد منه وبذلك تتواكب ظاهرة الانحراف مع جهود المجتمعات البشرية فى سن العديد من التشريعات لمقابلة هذا السلوك .

إن المجتمعات تحاول التصدى للانحراف لأنه يمثل عدواناً عليها ، ذلك لأنه خروجاً عن القيم والمعايير التى يرتضيها المجتمع وفى نفس الوقت يهدد الانحراف استقرار المجتمع وأمنه . وبالتبعية يؤدى إلى تبديد موارد المجتمع أو انخفاض الانتاج لأن من لا يؤمن على حياته أو ممتلكاته لا يستطيع أن يكون منتجاً أو إيجابياً فى المجتمع .

وإذا كانت ظاهرة الانحراف بدأت منذ ظهور المجتمعات على الأرض إلا أنها تمثل مشكلة أساسية وقد تضاعفت آثارها فى المجتمعات المعاصرة نتيجة لانحلال أساليب الضبط الاجتماعي التقليدية التى كانت تمارسها الجماعات الأولية والأسرة . (٢٩)

الأحداث المتشردين :-

سبق وأن حددنا المشرد وهو الذى لم يرتكب جريمة وإنما أتى بفعل مخالف لما يفعله من هم فى نفس سنه وهذا المفهوم ينطبق على أحداث الشوارع . (٣٠)

أطفال الشوارع :

يوجد العديد من التعريفات التى تعرضت لتوضيح هذه الفئة فقد عرف : Agnell ١٩٧٤ أطفال الشوارع بأنهم الأطفال المهضوم حقوقهم والمظلومين الذين يقيمون فى الشوارع ويعملون بها .

وعن أماكن أقامتهم يرى جمال حمزة ١٩٩٦ أنهم الأطفال المقيمون باستمرار فى الشوارع أسفل المحطات ومحطات القطار والمترو والحدائق العامة لظروف عائلية غير سوية ويعرف أحمد صدقى ١٩٩٥ أطفال الشوارع من منظور معاناتهم النفسية والاجتماعية بأنه كل طفل من أسرة تصدعت أو تفككت يعانى من جملة ضغوط نفسية وجسدية واجتماعية ولم يستطيع التكيف معها فاصبح الشارع مصيره حيث لا يتوفر أى من سبل البقاء أو النمو أو الحماية الطبيعية وحيث يعانى كل صنوف انتهاكات حقوق الطفل المعترف بها دولياً كما ترى عزة

كريم ١٩٩٧ أن طفل الشارع هو الذى يظل فترات طويلة أثناء اليوم فى الشارع سواء كان يعمل أعمال هامشية مثل مسح زجاج السيارات أو جمع القمامة أو مسح الأحذية أو بيع سلع تافهة مثل مناديل الورق أو الكبريت أو يقوم بالتسول لكسب الرزق أو يخالط أصدقاء السوء أو يعمل أعمال غير قانونية كالدعارة ونقل المخدرات أو يقوم بأعمال عدوانية تجاه المرافق العامة والمارة وعادة ما يفقد هؤلاء الأطفال من يقوم بتربيتهم وتوجيههم إلى أنماط سلوكية سليمة. (٣١)

وهؤلاء الأطفال فى كل الأحوال ينحدرون فى ٣ أنماط من العلاقات الأسرية .

- (أ) أطفال لهم علاقة بأسرهم ويعودون إليهم للمبيت يومياً .
- (ب) أطفال اتصالهم ضعيف بأسرهم يذهبون إليهم كل حين وحين .
- (ج) أطفال ليس لهم اتصال بأسرهم إما لفقدانهم بالموت أو الطلاق .

ويرى محمد فهمى أن أطفال الشوارع هم الأطفال الذى يقل عمرهم عن ١٨ سنة ويعيشون وينامون ويأكلون فى الشوارع منهم من لا يعمل واللبعض الآخر يعمل فى الشوارع

بشكل غير رسمي وغير مرخص به وعلاقتهم غالباً إما متقطعة أو مقطوعة .

ويرى أنهم تلك الفئة التي لم ترتكب جريمة وإنما تأتي بفعل مخالف لما يفعله من هم في نفس سنهم " الأحداث المتشردين " . (٣٢)

وحيث أن جناح الأحداث يتضمن صوراً وأنواعاً شتى من السلوك البشري فإننا في حاجة ماسة إلى وجود تصنيفات دقيقة عنها ولن تصل إلى مثل هذه التصنيفات إلا على ضوء بحوث تجرى في هذا المجال يتعاون فيها ممثلون لفروع العلوم المختلفة التي تهتم بالسلوك البشري . (٣٣)

الأسرة وجناح الأحداث :

أوضحت دراسة بيرت Burt وغيره من العلماء أن هناك علاقة بين التفكك الأسري وجناح الأحداث ، ومن المعروف أن محاكم الأحداث قد ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وأصبح قاضي الأحداث ملزماً بالبحث في دوافع السلوك عند الطفل وبيئته الاجتماعية ، وألحقت مكاتب الخدمة الاجتماعية بمحاكم الأحداث حيث اتضح أن هناك علاقة موجبة

بين المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة وجناح الأطفال وفقدان الأب أو الأم والطلاق وحرمان الطفل من الحب وتعرضه للعقاب البدني بصفة مستمرة أو التدليل الشديد يمكن جميعها أن تؤدي إلى انحراف ولذا فإن نقطة البدء لا تتمثل في متابعة الطفل ورعايته فحسب بل في إصلاح الظروف البيئية والأسرية التي أدت إلى هذا الجناح . (٣٤)

والعلاقة بالأسرة من الأمور الحيوية التي تمنع الفتى أو الفتاة من الانحراف وقد تعرض رودلف وتبرج R.M. Wittenberg لهذه الحقيقة حين عرض أن العلاقات الحميمة داخل الأسرة عادة ما تحمي الإناث والذكور من التورط في العلاقات الجنسية التي لا يمكن تفسيرها إلا من خلال العوامل الاجتماعية والثقافية المتصلة بالشخص المنحرف . ولذا فإن " الرائد " لن ينشغل كثيراً بالأماكن التي يحتمل أن يتم فيها السلوك الجنسي المنحرف بل بالأركان المظلمة في الشخصية والتي تعكس بدورها مشكلات اجتماعية وثقافية أكثر أهمية وأشد عمومية . ففي دراسة لمؤسسات الأمهات غير الشرعيات اتضح أن ٥٨% منهن لهن أمهات مسيطرات وعندما كانت سيطرة الأم تزداد كانت النزعة السادية تزداد في المقابل وكلما زاد ابتعاد الأم كانت الفتاة تزداد يأساً هذا بينما عانى البعض من سيطرة

الأباء أو الأقارب (كالعمة) المقيمة بالمنزل والتي لا تختلف في النهاية عن الوالد المسيطر ، وهنا يلجأ الأخصائي إلى مشاركة الطبيب والأخصائي النفسي لدراسة عوامل الانحراف ومسبباته . (٣٥)

الأسرة المتصدعة وصلتها بجناح الأحداث :

أن أهمية الأسرة كجماعة اجتماعية تؤدي وظائف أساسية في المجتمع دعت الكثير من العلماء إلى جعلها ميدان إجراء العديد من الدراسات والبحوث . وكان معظم هذه الدراسات والبحوث تهتم بالأسرة المتصدعة وصلتها بسوء تكيف الأحداث بصفة عامة . وجناح الأحداث بصفة خاصة . وقد بدأت الدراسات والبحوث المتعلقة بالأسرة المتصدعة وصلتها بجناح الأحداث منذ نحو أربعين عاماً أو ما يزيد . وبطون علم الإجرام مملوءة بهذه الدراسات والبحوث حتى يومنا هذا .

ومن الدراسات الأولى للأسرة المتصدعة وصلتها بالجناح في محيط الأحداث دراسة كل من بركندريدج وابوث ، وقد سبقت الإشارة إليهما فعلى ضوء تحليل ١٣٠٠٠ حالة من حالات الأحداث الجانحين ظهر أن نحو ٣٤% منهم قد جاءوا من أسرة متصدعة (أى الأسر لتي يكون فيها أحد الأبوين متوفياً)

وقد وجد ناتانييل كانتر Nathaniel Cantor فى دراسات أخرى أن نسبة الأحداث الجانحين الذين جاءوا من أسر متصدعة تزيد على ذلك . وجد أن نحو ٤٧% منهم قد جاءوا من أسر متصدعة (أى الأسر التى يكون فيها أحد الأبوين غائباً أو كلاهما) وفى دراسة أخرى لـ ١١١٧٦ حالة من حالات الأحداث الذى أحيلوا إلى محكمة الأطفال فى مدينة نيويورك وجد أن نحو ٥٦% منهم قد جاءوا من أسر متصدعة . (٣٦)

وقد وجد كل من وليم هيلى William Healy وأوجست برونر Augusta فى دراستهما لـ ٤٠٠٠ حالة من حالات الأحداث الجانحين من مدينة شيكاغو ومدينة بوسطن ، أن الظروف الأبوية السوية (أى فى حالة وجود الآباء والأمهات على قيد الحياة ويشتركون فى معيشة واحدة) توجد فقط فى أكثر بقليل من نصف الحالات فى كل من المدينتين .

ومع ذلك يؤكد الباحثان أن ظروف الأسر المتصدعة غالباً ما توجد من وراء الجناح أكثر من وجودها فى محيط السكان بصفة عامة . وقد أظهر كل من هيلى وبدونر فى دراستها ضوء جديد على الجناح وعلاجه أن نحو ١٢% من

الحالات التى درست وجد ان الآباء والأمهات كانوا غافلين عن مشكلة جناح الأحداث (أبناءهم) . وفى نحو ٣٢% من الحالات وجد أن الأبوين أو أحدهما حاول مواجهة المشكلة عن طريق العقاب البدنى .

وقد اكتشف كل من شلدون جلوك Sheldon Glueck وإليانور جلوك Eleanor Gluck فى دراستهما أن نحو ٦٠% من المذنبين فى ولاية ماساتشوست جاؤا من أسر توجد فيها مواقف غير سوية وفى معظم هذه الحالات يأتى تصدع الأسرة قبل أن يبلغ الحدث سن الرابعة عشرة من عمره . وقد ذكر الباحثان أن صحائف السوابق لكل من الآباء والأخوة والأخوات وجدت بنسبة نحو ١٥% من الحالات .

وفى دراسة تالية لكل من شلدون جلوك وإليانور جلوك عن (ألف حدث جانح) Thousand Juvenile Delinquents تبين أن الأسرة المتصدعة (أى الأسرة التى يضعف فيها الإشراف) تلعب دوراً كبيراً فى أسباب الجناح ، وتظهر أن الأحداث الجانحة (الذين كانوا موضع دراستهما) يأتون بنسبة كبيرة من أسر تكون لسبب أو لآخر - أما أسراً

متصدعة أو أسراً يشيع فيها الفساد . وأنه لا يوجد أدنى شك في أن هؤلاء الأحداث كانوا يعيشون حياة أسرية غير سليمة . وحتى إذا يتبين احتمال وجود الأحداث غير الجانحين في أسر متصدعة بنسبة كبيرة فإن هذا لا يدعو إلى عدم اهتمامنا بمحيط الأسرة عندما نضع أى برنامج علاجي للأحداث الجانحين . ويلاحظ أن هذه الدراسة قد أخذت في اعتبارها كلاً من الأسر المتصدعة بمعناها المادى والأسرة المتصدعة بمعناها النفسي . فقد ظهر أن نحو ٧٠% من الحالات التى درست كانت أساليب التربية التى يطبقها الآباء والأمهات غير سليمة . وفى دراسة أخرى لكل من شلدون جلوك والينور جلوك عن تفسير جناح الأحداث وصلاً إلى أهمية وجود حياة الأسرة السوية فى قيادة الحدث نحو الطريق لسوى . طالما أن الوظيفة الأساسية للأسرة هى تنشئة الأبناء وتربيتهم التربية السليمة ، فمن الطبيعى الحكم على وضع الأسرة ومكانتها من خلال إنجازها لهذا الدور الهام .

فالطفل فى ظل أسرته يحتاج إلى رعاية فائقة وحماية كاملة لى يواجه حياته المستقبلية الصعبة وخاصة وأنه يعيش اليوم فى عالم يموج بالمشكلات بمختلف أنواعها فهناك الموت بسبب الجوع و " الترك فى العراء " exposure " ، بسبب

الفضائح الأخلاقية والأمراض ، والإيذاء الجسدى أو الإهمال كل ذلك محتمل الوقوع فى هذا العصر . (٣٧)

ويرجع بولبى أسباب فشل الأسرة فى رعاية الطفل إلى

العوامل الآتية :-

- ١-عدم الشرعية (الزواج الشرعى) .
- ٢-بطالة أو مرض العائل أو تعرضه للسجن .
- ٣-تعرض الأسرة للكوارث (كالمجاعات والحروب) .
- ٤-هجرة أحد الوالدين أو كليهما .
- ٥-الانفصال أو الطلاق .
- ٦-هجرة الوالد للعمل بعيداً عن الأسرة .
- ٧-اشتغال الأم طيلة الوقت . (٣٨)

وينكر بولبى أنه فى الحالات التى يهمل فيها الأباء

أطفالهم قد ينحصر الإهمال فى الرعاية البدنية حيث يرجع هذا عادة للعوامل الاقتصادية أو مرض أو جهل الأم أما الإهمال فى رعايتهم عاطفياً وانفعالياً فيعود إلى عدم اتزان الوالدين أو مرضهم العقلى .

ولا يعتقد بولبي أن زيادة حجم الأسرة أو ظروف السكن السيئة أو اشتغال الأم بعمل عادي تؤدي إلى إهمال الطفل .

وقد أكدت مناقشاته مع الأخصائيين الاجتماعيين في ميدان رعاية الأطفال بالولايات المتحدة أهمية مشاكل الوالدين الانفعالية كسبب أساسي لافتقار الأطفال للرعاية كما تؤكد أن حرمان وتعاسة الآباء أنفسهم هي السبب الحقيقي وراء تعاسة الأبناء وفي مقال كتبه اليانور جلوك حديثاً عن " دور الأسرة في أسباب الجناح " ولخصت فيه كل أعمالها مع البروفسور شارون جلوك ، وأهمها " ٥٠٠ حالة من المجرمين " 500 Criminal Career " و ٥٠٠ حالة من النساء الجانحات " 500 Delinquent Women " آلف حديث جانح " و " تفسير جناح الأحداث " وقد سبقت الإشارة إليها و " تركيب الجسم والجناح " Physique & delinquency " التنبؤ بالجناح والجريمة " Predicting delinquency & crime انتهت إلى تأكيد وجود علاقة بين المرض الأسري Family pathology والجناح . ومع هذا فقد أكدت أن هذا لا يعني أن كل الأطفال اللذين يربون في أجواء أسرية لا يسودها الانسجام يتفاعلون بنفس الطريقة أو بنفس الدرجة أزاء نفس النموذج الأسري . وأنه إذا كنا نتحدث عن التأثير السلبي للأسرة فإنه يجب أن نهتم بالعوامل التكوينية

للفرد الذى يتعرض لهذا التأثير ، فنحن نعلم أنه ليس كل أطفال الأسرة يكون فيها حدث جانح يصبحون حتماً أحداث جانحين ، وختمت الباحثة هذا المقال بقولها أن هناك تأثيرات عديدة فى تكوين الجناح ، وأن تأثير الحياة الأسرية ليس إلا واحداً منهما .

ويكشف ذلك عن التفسير البيولوجي للانحراف ، وهى النظريات التى اهتمت بتأثير التكوين العضوى لجسم الإنسان فى سلوكه ، وهذا الاهتمام ليس حديث العهد ، بل هو مغرق فى القدم ، فلقد ربط فلاسفة الإغريق بين الجريمة وبعض العيوب الجسمانية مثل : دمامة الشكل ، أو الأعضاء المشوهة ، أو العاهات المستديمة ، وغيرها . كما ربط أرسطو بين السلوك الإجرامي وبين السمات العضوية للفرد ، مثل : قسماط الوجه ، وشكل الجبهة ، وكثافة الشعر ، ولون البشرة ، كما استخدمت الشعوب القديمة وخاصة الإغريق والعرب ما يعرف اليوم بعلم الفراسة " Physiognomy " فى معرفة الفرد وتحديد طبيعته شخصيته. (٣٩)

وتبين دراسة مؤتمر البيت الأبيض الخاصة بالحدث الجانح أن وجود الأسرة المتصدعة فى تاريخ حياة الأحداث الجانحين يتراوح بين نحو ٣٠% و ٥٠% من الحالات . وتبدو

أهمية هذه الأرقام إذا عرفنا مدى وجود الأسر المتصاعدة فى محيط السكان بصفة عامة . وقد قام شيدلر Shideler بدراسة على ضوء الإحصاء العام فى الولايات المتحدة وقدر أن نحو ٢٥% من جميع الأطفال فى الولايات المتحدة يعيشون فى أسر يمكن أن يقال أنها أسر متصاعدة .

وقد اتضح من نتائج دراسة أجريت فى ولاية كنتكت Connecticut عرضت فى الجمعية العمومية للولاية المتحدة حول الأحداث الجانحين ما يلي :-

١- أن العامل السببى الرئيسى لمعظم جناح الأحداث وإهمال الأطفال يرجع إلى تفكك الأسرة .

٢- أن العامل الرئيسى لتفكك الأسرة ترجع غالباً إلى عدم الثبات العاطفى لكل من الوالدين .

٣- أن الحياة فى الأسرة تسبب عمليات ضارة بالأطفال الذين يتفاعلون إزاءها قد يصبحون أحداثاً جانحين أو قد يكونون سمات معينة تسبب لهم الخيبة أو الفشل فى مستقبل حياتهم .

٤- أنه غالباً ما يأتى من الأسر المفككة أنواع خطيرة من الفشل الاجتماعى مثل المرض العقلى ، النقص العقلى الجريمة ، الطلاق .

وعلى ضوء إحصاءات محكمة فيلادلفيا البلدية الخاصة
بظروف أسر الأحداث الجانحين على مدى بضع سنين إتضح أن
نحو ٤٧% من هؤلاء الأحداث الجانحين قد جاءوا من أسر
متصدعة وقد أن نحو ٤٤% من الأولاد الجانحين قد جاءوا من
أسر متصدعة كما وجد أن نحو ٦٧% من البنات الجانحات قد
جنن من أسر متصدعة ، ومن حيث التركيب السلالى وجد أن
نحو ٣١% من الأولاد البيض ونحو ٥١% من الأولاد الزنوج
قد جاءوا من أسر متصدعة وأن نحو ٧٥% من البنات البيض و
٧٤% من البنات الزنوجيات ، قد جنن من أسر متصدعة .

ومن دراسة استغرقت أربع سنوات قامت بها إدارة
الشباب بولاية كاليفورنيا اتضح أن نحو ٦٢% من أحداث
الولايات المتحدة الأمريكية الجانحين جاءوا من أسر متصدعة .
(٤١)

وفى ولاية نيوجرسى وجد أن نحو ٥٠% من الأحداث
المحاليين إلى محكمة الأحداث جاءوا من أسر متصدعة ، كان
أكثرها من أسر متصدعة بسبب موت الآباء ، وتلى ذلك الأسر
التي يهجرها الآباء ثم الأسر التي يكون فيها الآباء منفصلين ، ثم
الأسر التي تصدعت بسبب موت الأمهات ، وأخيراً تأتي الأسر
المتصدعة بسبب طلاق الوالدين .

وقد أوضحت دراسة الثقافة والشخصية Culture and Personality أن غرس الأفكار والقيم Ideas and values يتم عن طريق الأسرة . وغنى عن القول أن الأمثلة التي يستشهد بها علماء الأنثروبولوجيا الثقافية عن الأطفال الذين فقدوا أسرهم أو عاشوا في عزلة عن الأسرة والمجتمع الخارجي كحالة كملاً " الطفلة الذئبية " في الهند ، و " كاسبار هاوز " في النمسا ، و " آنا " الأمريكية تبرز درو " الرحم الأسرى " في التشيئة الاجتماعية والثقافية للطفل . (٤٢)

وفي دراسة لجون سلوسن John Slowson نشرت وجد أن نحو ٤٥% من ١٦٤٩ ولداً جانحاً مودعين في أربع مدارس إصلاحية في مدينة نيويورك قد جاءوا من أسر متصدعة، بينما وجد أن نحو ١٩% من ٣١٩٨ ولداً ملتحقين بمدارس عادية قد جاءوا من أسر متصدعة .

ويجب الحذر عندما نحاول تفسير الإحصاءات التي تتضمنها الدراسات الخاصة بالأحداث المودعين في المؤسسات لأن هذه الإحصاءات من طبيعتها أن تظهر نسبة عالية من الأحداث الذين جاءوا من أسر متصدعة أو أسر معيبة . لأن

الأحدث الذين لا يستطيعون أن يتكيفوا إزاء ظروف أسرهم هم فقط الذين يحتمل إيداعهم في المؤسسات . (٤٣)

وقد درس شووماكاي نحو ٧٢٧٨ حالة من حالات الأولاد الجانحين في مدينة شيكاغو بقصد تقرير مدى وجود الأسر المتصدعة بين الأولاد الذين يعيشون في مناطق تتعدد فيها نسب جناح الأولاد ذوى الجنسيات المختلفة والأولاد من جماعات الأعمار المختلفة . وقد وصل الباحثان إلى :-

١- أنه بدارسة مقارنة لمجموعتين من الأولاد بينما يكون من حيث السن والجنسية وتتكون المجموعة الأولى من ١٦٧٥ ولداً ومن الذين قدموا لمحاكمة في مدينة شيكاغو وتتكون المجموعة الثانية من عدد مماثل من الأولاد الملتحقين بـ ٢٩ مدرسة من مدارس مدينة شيكاغو تبين أن نسبة الأولاد الجانحين الذين جاءوا من أسر متصدعة كانت نحو ٤٢,٥% أما نسبة الأولاد غير الجانحين الذين جاءوا من أسر متصدعة فقد كانت نحو ٣٦% .

٢- إن مدى وجود الأسر المتصدعة يختلف في الجماعات ذوى الجنسيات والسلالات المختلفة .

٣- أنه كلما كان الطفل أكبر سنّاً كانت نسبة الأسر المتصدعة أكبر فالنسبة تتراوح ما بين نحو ٢٦% فى سن العاشرة إلى نحو ٣٨% فى سن السادسة عشر .

ويفسر ذلك أن هناك مجموعة من العوامل التى تتعلق بالبيئة الداخلية المتمثلة فى العوامل البيئية المنزلية ذات الأثر الفعال على انحراف الأحداث مثل : العلاقة بين الأبوين التى تهدد دعائم التوافق الأسرى ، وكذلك الطلاق ، وتفكك الأسر بسبب غياب أو مرض أو وفاة أحد الوالدين ، تعدد الزواج وأثره على الأطفال ، سوء المعاملة فى الأسرة ، وكذلك الأحوال الاقتصادية . (٤٤)

ويرى بعض الخبراء فى مصر أن معدلات جناح الأحداث فى المجتمع المصرى - وهو واحد من بين بلدان العالم الثالث توضح أن ثمة علاقة موجبة بين التصدع الأسرى وفشل الأسرة فى تنشئة أطفالها بصورة طيبة وبين انحراف هؤلاء الأطفال فى مصر وهم يشكلون نحو ٤٠% من حجم السكان فإن رعاية الأطفال تصبح من الأمور الجوهرية فالطفولة هى صناعة المستقبل .

ولعل هذا ما دفع البعض إلى إثارة قضية الإعلام التليفزيوني ، الذي اتضح أن له تأثير كبير على الأطفال في المجتمع ، حيث يمثل الأطفال شريحة كبيرة ، ما زال أفرادها في طور التكوين الجسمي والعقلي والخلقي والانفعالي .

ويرى الباحثان : شو ومكاي - أن تصدع الأسرة بطلاق الوالدين أو انفصالهما يحتمل أن يكون ذا أهمية في حياة الطفل مثل أهمية الصراعات العاطفية والتوترات والاتجاهات التي تدفع إلى هذا التصدع . (٥٠)

ويرى جاكسون توبي Jackson Toby في مقاله (التأثير المتفاوت للأسرة المفككة) أن شو ومكاي لم يغفلا تفكك الأسرة كعامل من عوامل الجناح .

وقد وصل إدوين سندر لاند Edwin Suther Land بعد معالجته لدراسات عديدة مختلفة عن موضوع الأسرة المتصدعة وصلتها بالجناح إلى أن (الدليل يشير بصفة عامة إلى أن تصدع الأسرة أقل أهمية مما كان معتقداً من قبل) وقد قام ناثانيل هرش Nathaniel D. Hirsch بدراسة عن أخوة وأخوات الأحداث الجانحين لم يصبحوا جانحين على الرغم

من اشتراكهم فى حياة نفس الأسرة . قام هرش بدراسة لـ ٢٠٠٠ حالة من حالات الأحداث الجانحين الذين قدموا إلى المحاكمة فى خلال المدة . وقد وجد أن نحو ٥٩,٥% من الحالات قد جاعوا من أسر متصدعة ، ومنها نحو ٣٣,٨٥% قد جاعوا من أسر تصدعت اضطرارياً وذلك بسبب موت الوالدين أو أحدهما أو بسبب علاجهما الطويل أو علاج أحدهما ، أما الباقي وقدره نحو ٢٥,٦٥% قد جاعوا من أسر تصدعت بسبب الطلاق أو الانفصال أو الهجر أو وجود المرض العقلي أو بالحكم بالسجن أو الأطفال الغير شرعيين الذين لا يشتركون مع آبائهم وأمهاتهم فى معيشة واحدة . كما وجد أن نحو ٤٠,٥% من الحالات قد جاعوا من أسر غير متصدعة . وقد وصل هرش إلى أن نحو ٢٢% فقط من أخوة وأخوات الأحداث الجانحين قد أصبحوا أحداثاً جانحين فى حين أن نحو ٧٨% منهم لم يصبحوا أحداثاً جانحين ، مع أنهم يعيشون فى محيط الأسرة نفسها ومعرضون لنفس المؤثرات المفسدة . ويفسر ذلك بأن الجزء الأكبر من جناح الأحداث يأتى من أسر تتسم بانحرافات تكوينية ونفسية وبيولوجية . وأن الأخوة والأخوات الذين أصبحوا أحداثاً جانحين يتشابهون تشابهاً وثيقاً مع آبائهم من حيث تكوينهم ، مثلهم فى ذلك مثل آبائهم الجانحين أنفسهم . (٤٦)

وهناك دراسات فى هذا الموضوع عن البنات الجانحات وأهمها الدراسات التى قامت بها مابل اليوت Mabel A. Elliott فقد وصلت فى دراسة لها عن بنات مودعات فى سيلتون Selston form - وهى مؤسسة إصلاحية فى ولاية بنسلفانيا - إلى أن البيئة قد قامت بوضوح على أن الحياة فى البيئة السيئة الحظ تنتج السلوك الاجتماعى ، فمن ٢٠٣ حالة من الحالات التى درست اتضح أن ١٠٣ جئن من أسر متصدعة ، وأنه فى نحو ٥٦,٣% من الحالات وجد أن الأبوين أو أحدهما فاسد . وفى دراسة لبنات المدرسة الصناعية فى بليوت Beloit فى ولاية كنساس وجد أن نسبة الأسر المتصدعة أكثر ارتفاعاً أى نحو ٧٢,٧% وأن نحو ٣٨,٩% من الحالات جئن من أسر يشيع فيها الفساد .

ومن للدراسات الخاصة بهذا الموضوع تشير إلى دراسة الدكتور حسن الساعاتي التى قام بها فى خلال المدة من مارس سنة ١٩٤٥ إلى مارس ١٩٤٦ وتعتبر من الدراسات الأولى التى نشرت ، وهى عن ٨٠٠ حدث مجرم ومتشرد من الجنسين ودراسة مماثلة من أحداث غير مجرمين ولا متشردين .

وقد صنف الباحث أسراً أحداث المجموعتين بعد دراستهما إلى صنفين أ/ عادية . إذا كان الوالدان يعيشان معاً فى بيت واحد ومعهما أطفالهما . ب/ مفككة عن طريق وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو طلاقهما أو انفصالها أو تزوج الوالد بأكثر من واحدة .

وقد أظهرت الدراسات أن نحو ٦٧,٤ % من أثر الأحداث الجانحين (المجرمين المتشردين) أسر مفككة (أي أسر متصدعة) بمعناها المادي الأحداث الغير جانحين . أما فيما يختص بأسباب تفكك الأسرة فقد وجد الباحث أن مجموعة الأحداث الجانحين ذات نسبة مئوية أعلى من نسب المجموعة الأخرى وأهم هذه الأسباب وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق ، ثم تعدد الزوجات .

وقد ظهر من نتائج الدراسة الإحصائية التحليلية التى قام بها المركز القومي للبحوث الجنائية الاجتماعية لـ ٥٨٩ حدثاً من الذين أتهموا فى جرائم سرقة والمحالين إلى نيابة أحداث القاهرة أن أسر أحداث المتهمين بصفة عامه ، لا تؤدى وظائفها الحيوية لأبنائها وبناتها كما أنها لا تؤدى واجباتها نحوهم وهى تعبير عن تكوين أسر سوية فهى أثر متصدعة بمعناها المادي أو الاجتماعي . فضلاً عن ذلك يتبين من نتائج الدراسة أن أسر

الحدث موضوع الدراسة أسر تكثر فيها نسبة هجرة أولياء الأمور من الريف إلى الحضر وهي أسر تشيع فى محيطها الأمية بوجه عام وفى محيط أولياء أمورهم بوجه خاص وهى أسر يبلغ أسر يبلغ متوسط عدد أبنائهم من ٩ - ٥ أبناء وهى أسر يموت فيه ربع أبنائها وهى أثر حالتها الاقتصادية فى وضع منخفض جدا وهى أثر ينقصها المستوى الخلقي ويشيع فيها عدم الثبات فى المعاملة وعدم الاكتراث بمستوى أبنائها بل هي أسر يشيع بها ارتكاب الجرائم فى بعض الأحيان . (٤٧)

وعلى ضوء ما سبق من معلومات عن الأسرة المتصدعة وصلتها بجناح الأحداث سواء كانت هذه المعلومات مستقاة من دراسات عربية أو أجنبية فإننا نلاحظ تعدد هذه الدراسات كما نلاحظ تعدد مفاهيم الأسرة المتصدعة فيها فهناك دراسات خاصة بالأسرة المتصدعة بالمعنى المادي والاجتماعي ودراسات أخرى بالمعنى النفسي ودراسة تجمع بين المعنيين ونلاحظ معنى تعدد مفهوم الأسرة المتصدعة المادي . وكذا تعدد معناها النفسي ويتضح أيضا أن بعض الدراسات اهتمت بالأسرة المتصدعة وصلتها بالجناح بصفة عامة وأن بعضها أهتم بصلة الأسرة المتصدعة بالجناح . وأن بعض الدراسات كان مجال دراستها . الأحداث الجانحين سواء كانوا أناث أو ذكور وهناك دراسات اهتمت بالأحداث المتهمين ودراسات اهتمت فقط

بالأحداث الجانحين المودعين بمؤسسات إصلاحية ودراسات أخرى اهتمت بالأحداث الذين لم يودعوا بمؤسسات . وهناك دراسات اهتمت بالتركيب السلالي للأسرة المتصدعة ودراسات أخرى اهتمت بالأخوة والأخوات الأحداث الجانحين . ودراسات أخرى اهتمت بمجموعتين من الأحداث المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة ودراسات أخرى اهتمت بالمجموعة التجريبية .

وأنا نلاحظ تعارض هذه النتائج في بعض الدراسات في بعض الأحيان فبعض الباحثون يؤكدون أن الأسرة المتصدعة عامل رئيسي لمعظم جناح الأحداث ومنهم من يقول أن تصدع الأسرة بطلاق الوالدين وانفصالهما محتمل الا يكون ذا أهمية في حياة الطفل مثل أهمية الصراعات العاطفية والتوترات والاتجاهات التي تدفع إلى هذا التصدع ومنهم من يؤكد على العوامل التكوينية للفرد .

ويكشف ذلك على هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث تتمثل في مجموعة من العوامل الشخصية وعوامل البيئة الداخلية والخارجية . (٤٨)

التفكك الأسرى وعلاقته بانحراف الأحداث

مفهوم التفكك الأسرى :

يتخذ التفكك الأسرى صورتان أولهما فيزيقية والثانية سيكولوجية . ويعنى التفكك الأسرى الفيزيقي غياب الوالدين عن الحياة الأسرية أما التفكك السيكولوجي فيعنى عدم قدرة أحدهما أو كليهما على القيام بوظيفة فى الأسرة على الرغم من وجوة الفيزيقي .

ويحدث التفكك الأسرى الفيزيقي نتيجة وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو نتيجة للطلاق أو الهجر أو السجن أو المرض المزمن الذي يقتضى للإيداع بالمستشفى وقد أجريت كثير من الدراسات حول علاقة هذا النوع من التفكك الأسرى بالسلوك الجانح فى دراسات أجرتها الرقابة على الشباب بولاية كاليفورنيا . وهى الهيئة المتخصصة بالتعامل مع الأحداث فى هذه الولاية أتضح أن ٦٢% من الأحداث الجانحين فى هذه الولاية من أسر متفككة .

كما أتضح من دراسة أخرى بولاية نيوجرسى أن ٥٠% من الأحداث الذين قدموا لمحاكم الأحداث من أسر متفككة . والتفكك السكيولوجى فى الأسرة معناه ببساطة فساد الجو النفسى الذي ينشأ فيه الأطفال وهو يمكن أن ينجم عـن الاضطراب

النفسي أو العقلي للوالدين أو إدمان المخدرات أو الخمر وعن الشجار الدائم والعلاقات السيئة بينهما والدراسات التي أجريت على هذه الناحية ومن الدراسة الشهيرة التي أجريت في الأربعينات من هذا القرن دراسة سيريل برت الذي وجد من تحليلة للإحصائيات أن العلاقات الأسرية المضطربة صفه مميزة للأسر الأحداث ودراسة ويليام هيلين التي وجد أن التفكك الأسري السيكولوجي يلعب دوراً على جانب محير جداً من الأهمية في السلوك المنحرف ومن هذا نرى أن الدراسات الاجتماعية المختلفة التي أجريت في الأحوال الأسرية عامه تشير إلى العلاقة الوثيقة بين اضطراب البيئة الأسرية وبين السلوك الجانح . (٤٩)

صور التفكك الأسري :

وتشمل العلاقة بين الأبوين وانفصال الأب عن الأم أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما وإدمان الخمر والمخدرات وغيرها من أنماط السلوك في الأسرة مما يتضمن الجوانب الاقتصادية في الأسرة . (٥٠)

العلاقة بين الوالدين :

لا تخلو حياة الأسرة من الاحتكاكات كانت البسيطة التي تمر بين الحين والآخر هذه الخلافات تعتبر في حقيقتها جرثومة

هـدم تعرض حياة الأسرة للخطر ما دامت لا تمس أيولوجية الأسرة فأثر هذه الخلافات لا تصل إلى جوهر الروابط الزوجية لأنها تتناول أمور سطحية في حياة الأسرة فهي التي تؤثر فيها الحيوية وتساعد على سريان تيار التفاهم بين أطرافها .

أما الخلافات الهدامة فهي التي تتناول كالمعايير والقيم التي يرسمها كلا الزوجين فالخلافات العقائدية أو الدينية والخلافات الناشئة عن تفاوت المستوى الطبقي والاجتماعي أو الصفات الشخصية المتوارثة تحطم الدعائم التي تقوم عليها الأسرة .

إذا أنها لا تتناول الميول المكتسبة والقابلة للتشكيل بل تمس العناصر الأساسية في قيام الأسرة ولهذا كانت حالات عدم التوافق بين الزوجين اللذين لا يتفقان في نوع العقيدة الاجتماعية أو في الدين الذي يعتنقه محل منها أو في المستوى الطبقي الاجتماعي أو في الصفات الحسية أو في التكوين العام للشخصية أو حتى خصائص البناء الجسدي أكثر وقوعاً في هذا الموقف منها في حاله الأزواج اللذين لا يتفاوتون كثير في المعايير والقيم الأساسية منهم ومن أسباب الاضطرابات التي تعرض الأسرة لانتهيار قيام الزواج على معلومات خاطئة أو سيطرة المصالح الذاتية البحتة أو بسبب اختلافات جوهرية في فلسفة الزوجين بشأن تربية الأطفال أو عمل الزوجة أو المسئوليات أو ما شابه

ذلك . ولا يعتبر استمرار الحياة الزوجية مع قيام حالة من التوتر العنيف بين الزوجين خيراً مطلقاً فربما كان وضع حد لهذه الحياة المضطربة بالطلاق أمراً ضرورياً لصالح الزوجة من جانب وصالح الأطفال من جانب آخر فأنثر استمرار الحياة الزوجية المضطربة تنعكس على الأطفال إذا أن أثر الخلاف بين الزوجين في القيم والمعايير الأساسية يظهر في واحد أو أكثر من الصور الآتية :-

أ- تتازع الولاء للأسرة ككل واضطرار الطفل إزاء الضغوط الانفعالية التي يعيشها فيتجه للتوتر العنيف بين الوالدين والانتماء إلى أحدهما دون الآخر .

ب- خيبة أمل الطفل في مصدر السلطة وهو الأب وفي مظهر العطف وهو الأم . يدفعه للانتماء للعصابات التي يجد بينها الإشباع العاطفي إلى يفقده في أسرته ويتعرض الطفل وخاصة في مرحلة المراهقة والبلوغ إلى حالات خطيرة من الانحلال الخلقي لانعدام الضابط الخلقي واهتزاز المثل العليا والقيم الأخلاقية في محيط أسرته .

ج- ظهر أن نسبة كبيرة من حالات التشدد توجد لدى الأطفال المضطربة أو المحيطة بسبب الهجر أو الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما . (٥١)

الطلاق وأثره على انحراف الأحداث :

يعنى الطلاق انهيار البناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها ولهذا يطلب المهتمون بشئون الأسرة بتقييد الطلاق وعدم السماح به إلا فى الحالات التى يثبت بها فساد الرابطة بين الزوجين والفشل فى أماكن تقويمها وحتى فى التجمعات التى تعيش فى ظل نظم وبنية تجيز الطلاق فأنها لا تترك هذه الرخصة المشروعة فى يد الزواج دون قيود أو شروط بل عمدت إلى تنظيمها .
ويتعرض الأطفال لعدد كبير من المشكلات نتيجة لطلاق الوالدين ومن أهم هذه المشكلات ما يلى :-

- ١- مشكلات الحضانة .
- ٢- مشكلات متعلقة بأسلوب التربية والتعليم الذى يتبعه الأب والأم واعتراض الطرف الآخر .
- ٣- مشكلات أخلاقية ناشئة عن التغير المفاجئ الذى يصيب حياة الأطفال بعد طلاق الوالدين .
- ٤- مشكلات مادية نتيجة عدم تعاون الوالدين مما يحرم الطفل من استكمال تعليمه والتأثير على مظهره الخارجى وخاصة من حيث الملابس والمصروف اليومي . (٥٢)

تعدد الزواج وأثره على الأطفال :

أن الجو الطبيعي الملائم للنمو العاطفى والوجدانى للطفل هو وأسرته الطبيعية التي يلقى فيها رعاية والديه ويحس فيها بسلطة الأب وبحنان الأم وبالتمسك الذى ينعكس فى العلاقات الطيبة والتعاون الصادق بينهما ولهذا فإن حرمان الطفل من أحد الوالدين بسبب زواج الأب بأمرأة أخرى أو زواج الأم برجل آخر واضطرار الطفل الحياة فى كنف زوج أمه أو زوجة أبيه يحرمه من مقوماته الشخصية المتكاملة وينمى فيه النزعات العدوانية لدرجة أن الاضطرابات السلوكية تتضاعف لدى الأطفال الذين يعيشون مع زوجة الأب أو زوج الأم . (٥٣)

وفى الدراسة الإحصائية التحليلية آلتى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٥٨٩ حدثاً من الذين اتهموا فى جرائم سرقة اتضح أن نسبة الزواج من أباء هؤلاء الإحداث بأكثر من زوجة يبلغ نحو ٦,٢ % وهى نسبة مرتفعة عن نسبة المسلمين المتزوجين بأكثر من زوجة فى الجمهورية العربية المتحدة إذ بلغت هذه النسبة فى ١٩٤٧ إلى ٩٤ % ومن عدد مرات الزواج نجد أن نسبة كبيرة من الآباء قد تزوجوا أكثر من مرة أى نحو ٤٢,٣ % منهم وكذلك نجد أن نسبة الأمهات قد تزوجوا أكثر من مرة أى نحو ٢٨,٨ % منهن.

سوء المعاملة أو الإفساد في الأسرة :

يذهب لستابيس على القول أنه فيما مضى كان الآباء أقل ثقافة وعلمًا من آباء هذا الجيل ومع ذلك كانوا يحرصون على تحديد نشاط الحياة لأبنائهم ويحرصون على غرس المثل العليا أو القيم الأخلاقية عند أطفالهم.

وقد يدلل الوالدين أطفالهم بصورة مفسدة وتضعف إرادة الوالدين لدرجة أنهم يقومون بتلبية كافة رغباتهم . إلا فساد هنا ينصرف إلى شخصية الطفل نتيجة التدليل الزائد.

وقد يفسد السلوك عندما يترك الطفل يفعل ما يشاء له إرادته أن يفعلهُ وإلى جانب تقصير الوالدين في فهم دورهم التربوي فإن وجود بعض العادات الاجتماعية لدى الأب أو الأم كالسرقة أو إدمان الخمر والمخدرات تفسد التكوين الخلقي للطفل وتؤثر في معاييرهِ وقيمه ومن بين الأمهات المفسدات نجد الأمهات المسيطرات والأمهات الممتلكات والأمهات المعففات اللواتي يعنّين بأطفالهن عناية زائدة وإلى جانب هذا الفريق توجد الأمهات ذوات الشخصية السيكوبائية أو الأمهات اللواتي يعانين من ذهان هذائي أو المصابات بالهوس الإكتئابي اللواتي سيؤدي عدم استقرارهن النفسي إلى حالة من عدم الأمان والقلق لدى الطفل. (٥٤)

كما أن الآباء ذو الشخصية الضعيفة أما زوجاتهم والآباء ذو الطباع الفظة والعادات الشرسة الذي يعاملون زوجاتهم كخدمات أو الذين يظهرون استيائهم المستمر لتصرفات الزوجة لا يهيئ هذا النوع م العلاقات النمو الوجداني السوي اللازم نجد مصدره داخل الأسرة نفسها فلإثابة ولمعارضة والخروج على النظام والنزعات العدوانية مثل التي نأخذها على الطفل ليست حقيقة سوى وسائل وقائية يتخذها الطف في مواجهة الوسط البيئي غير الملائم.

تفكك الأسرة بسبب غياب أو مرض أحد الأبوين.

يشكل غياب العائل خطرا جسيما يؤدي إلى اضطراب الأسرة لانتهيار ركن أساسي من مقوماتها وهو المعاشرة الزوجية وقد يكون هذا الغياب اضطرابا كما يحدث في حالة سعي العائل بحثا عن الرزق في بلاد أخرى غير مقر إقامته المعتادة كما قد يحدث الاضطراب نتيجة لعدم تواجد الزوجين في غير مقر إقامة واحد ويعتبر هذا النوع من الاضطرابات الأسرية من المشاكل النوعية للزوجة العاملة فالبرغم من أن التشريعات في أغلب بلاد العالم تحرص على تهيئة الفرص للجمع بين طرفي الأسرة في مقر واحد فإن جانبا كبيرا من الاضطرابات الناشئة عن عدم تواجد الزوجين في مقر إقامة واحد يرجع إلى رفض بعض

الزوجات العاملات مصاحبة أزواجهن إلى مقر العمل الجديد لأحد الأسباب الآتية:

أ- عد إدراك الزوجة العاملة للفلسفة الاجتماعية والأخلاقية لخروجها للعمل وعزلها مصالح الأسرة ووضعها في مرتبة أقل من مصالحها الذاتية الخاصة.

ب- ارتباط الزوجة بوالديها وأهلها نتيجة للتدليل المسرف أثناء الطفولة مما يفسد إدراك مسئولية الأسرة الجديدة.

ج- سيطرة الاعتقاد الخاطئ بالخوف من الطلاق لدى الزوجة العاملة مما يدفعها إلى التشبث بعملها وامتناعها عن مصاحبة الزوج إلى مكان جديد لا تشعر فيه بالطمأنينة واكتساب رضا الرؤساء وخاصة إذا كان مقر العمل الجديد في الريف أو في إحدى المدن البعيدة عن العاصمة.

وقد يقبل الزوج الوضع الجديد كأمر تحتّمه الظروف ودون أن يلجأ إلى الطلاق أو الانفصال حرصاً على كيان الأسرة ومستقبل الأبناء ولكن سرعان ما يتطرق الانحلال وسوء الظن إلى الأسرة التي لا يربطها مقر إقامة واحد للأسباب الآتية:

١- الاضطراب المادي الذي تتعرض له الأسرة لوجود مقر الزوج وآخر للزوجة.

٢- حرمان الزوج أو الزوجة من المعاشرة الزوجية السوية.

٣-توقف مصدر السلطة في الأسرة -وهو الأب- عن مباشرة وظيفته في الأسرة.

٤-حرمان الأطفال من الجو الأسري البهيج لبعد الأب عنهم إذا استمر لقاءهم مع الأم أو بعد الأم عنهم أو اصطحابهم الأب إلى مقر آخر وقد يضطر الأطفال إلى الهروب من الموقف بأساليب السلوك اللاسوي تحت تأثير الرفاق والأصدقاء ومن جهة أخرى قد تتعرض الأسرة للإضطراب نتيجة للمرض الطويل للعائل فمن المعروف أن مرض فرد في الأسرة في مجتمع لا يتبع نظام التأمين الصحي يؤثر في اقتصاديات الأسرة ويثقل كاهلها ويدفعها إلى الاستدانة أو التعرض لأزمات مواجهة ما يستلزمه المرض والعلاج من ترتيبات كما أن المرض الطويل للزوجة يؤثر في نظام البيت نتيجة لإنهيار عنصر التدبير فيه للزوجة هي التي تشيد في الأسرة روح التساند والمحبة وهي التي يقع على عاتقها مهمة الإنفاق على الحاجات المختلفة للأسرة وترتيبها بحسب درجة إلحاحها ويترتب على غياب مصدر التدبير والعطف في الأسرة عن مزاولة واجباته اضطرابات عميقة وخاصة أن مجتمعنا الحديث يشجع عمل المرأة ويعتبرها ضرورة لتدعيم الأسرة ماديا تأخذ مظاهر متعددة من أهمها:-

المشكلات العاطفية التي يتعرض لها الأطفال نتيجة حرمانهم من مصدر العطف والحنان في الأسرة مما يدفعهم للبحث خارج

نطاق الأسرة عن الإشباع العاطفي والوجداني بصورة قد تكون منحرفة ولا تتفق مع المعايير والقيم السوية في المجتمع . (٥٥)

المعايير الاجتماعية في الأسرة وأثرها في انحراف الأحداث:

يواجه الناشئ الصغير مجتمعه الكبير سواء في محيط المدرسة أو العمل وفق نطاق تعامله مع الرفاق وهو مزود بمجموعة من المعايير وأنماط السلوك التي امتصها في محيط أسرته وهو مجتمعه الصغير الذي تعلم منه كافة ألوان العلاقات وتتبلور في إطاره أشكال المثل والأهداف ومن الأمور المسلم بها أن الأسرة هي التي تغذى أبنائها بمجموعة الفضائل الإنسانية والأخلاقية وهي التي تشيع فيهم معاني الكرامة واعتبار الذات ولا يمكن أن يلقي على عاتق أي هيئة اجتماعية خارج نطاق الأسرة مسئولية الإعداد الأخلاقي للناشئة المتمثل في فهم معاني الشرف والكرامة والقيم الأخلاقية ذات المعايير الإنسانية الأساسية . فإذا لم يتمثل الطفل في إطار أسرته معاني الأخلاص . كأن لا يلمس من أحد أبوية الحرص على حقوق الطرف الآخر - تتصارع في داخل نفسه عناصر شديدة التباين من بينها الإحساس باتخاذ الحق والكرامية على من يسلك هذا السلوك - الذي يعكس أنه عمل غير مشروع لما يشيعه من كذب قد يدفع به عن قصد أو عن غير قصد إلى الإسهام فيه وفي الوقت نفسه

يחס بنوازع الولاء للوالدين والضعف أمام سلطتها والعجز عن الجهد بما يدور فى خلد هذه القوى المتصارعة وكثيراً ما تضعف القوى الرادعة نتيجة لعدم تغذيتها أصلاً بمجموعة من القيم والمعايير السامية وتصبح الخيانة الزوجية أو الإباحية لكافة صورها ومظاهرها أمراً عادياً ومألوفاً لدى الناشئ الصغير تؤهله للسير فى طريق الانحراف وتذوق ألوانه يصور تحطيم فيه المقومات الأخلاقية الأساسية . (٥٦)

ويمكن أن ينطوى تحت موضوع الإباحة فى الأسرة المسائل الرئيسية الآتية:-

- ١- عدم احترام وتقدير العادات والتقاليد وأنماط السلوك المتعارف عليها فى حدود وتقدير المستوى الطبيعى والمكانة الاجتماعية وفى إطار الجيرة والمجتمع المحلى أو القومى .
- ٢- حقوق القيم الزوجية وانعدامها سواء بصورة مكشوفة أو مستمرة ويدخل فى إطار ذلك الانصراف عن تأدية الشعائر الدينية وما تستلزمه من طقوس .
- ٣- إنهيار معانى العفة وتغليب الغرائز والاستسلام لها سواء لضعف فى المقومات الأخلاقية أو لأسباب مرضية فيزيقية .

٤- الانصراف عن الالتزامات الأسرية والحفاظ على مقومات العلاقة بين أفرادها إلى نوع من الأنانية وما يصاحبها من عدم تقديس القيم الأسرية .

٥- عدم تقديس المعاني الوطنية أو الاعتزاز بالنضيجة بكل اطارتها سواء تمثل ذلك فى تخلف أو هروب أو اصطناع المرض أو الإصابة للتخلص من الواجبات القومية وخاصة فيما يتعلق منها بضريبة الدم .

٦- استباحة الاستيلاء على حقوق الآخرين أو تحطيم مصالحهم وسمعتهم بقصد الشفى وإشباع دوافع العدوان والتحطيم بصور لا سوية وقد تكون هذه الحقوق والمصالح ذات معالم مادية محددة أو تكون حقوق ومصالح معنوية وأخلاقية وفى هذه الحالة الأخيرة تتخذ الإباحية صور غيبية ونميمة وتدمير للفضائل عن طريق إطلاق وترويج الشائعات مثلاً .

٧- الهروب من الواقع الاجتماعى والأخلاقى السائد فى المجتمع المحلى ومحاكاة نماذج معينة من الحياة فى مجتمعات أخرى - تختلف ظروفها وثقافتها وتراثها الاجتماعى عن المجتمع الذى تعيش فيه الأسرة ومن أمثلة ذلك إقامة السهرات الصاخبة بما يصاحبها من خمر ومخدرات وما إلى ذلك . (٥٧)

وبالرغم مما قد يتخذ هذا السلوك من صيغة تقديمية إلا أنه يتنافى مع الواقع الاجتماعي والأخلاقي المحلى ويضع أمام أعين الناشئين أنماط غريبة للحياة لا يصادفونها فى علاقاتهم خارج نطاق الأسرة مما يدفعها إلى الشعور بالكراهية والاحتقار والسخرية للنظم - التى يعتبرونها جامدة فى مجتمعهم ويعمدون إلى الانحراف عنها والتقليل من قوتها وسيطرتها .

٨- هبوط مسوى السلطة الضابطة فى الأسرة أما نتيجة لضعف شخصية الأب الذى يمثل السلطة فى هذا المجتمع الصغير - أو إما نتيجة لمرضه أو غيابه مما يجعل الحدث غير قادر على إدراك حدود حقوقه وواجباته من جهة وغير قابل لفهم الضبط والسلطة خارج المجتمع من جهة أخرى فحقوق الرقابة والتوجيه داخل الأسرة تؤثر تأثيراً عملياً فى استعدادات الطفل وفى إدراكه لمعانى الرقابة والتوجيه فى المدرسة أو فى العمل أو فى إطار التعامل الواسع فى الحياة . (٥٨)

الجوانب الاقتصادية للأسرة :

بالرغم من أن الدراسات والبحوث التجريبية التي أجريت على علاقة الظروف الاقتصادية للأسرة بانحراف الأحداث لم تصل إلى نتائج حاسمة من حيث إظهار الارتباط ودرجته بين ظاهرتي الفقر والانحراف إلا أن الملاحظات المطردة تؤكد أن جانباً من الأحداث المنحرفين يوجدون في مجالات التفريغ في المناطق المتخلفة التي يعيش سكانها في ظروف اقتصادية غير ملائمة ومع أن ذلك لا يعني أن الفقر يؤدي بالضرورة إلى الانحراف إلا أنه متفاعل مع غيره من العوامل الأخرى في أحداث الانحراف ولهذا لا يمكن أغفال هذا العامل كمقوم أساسي من المقومات في الانحراف ومن الضروري أن يضع الباحث في اعتباره أهمية الاستقرار المادي للأسرة وكفاية الدخل في إشاعة الطمأنينة وتأكيد القيم الأخلاقية التي يمكن أن تهتز تحت تأثير انحرافات من الضروريات المادية اللازمة لثبات واستقرار الحياة الإنسانية اليومية فالفقر وإن كان تأثيره في الانحراف بصورة مباشرة لا تظهر إلا مع وجود انهيار سابق أو لاحق في المقومات الأخلاقية العامة إلا أنه يعتبر العامل المساعد في ظهور الانحراف على كثير من العوامل الأخرى ومعنى أن غياب هذا العامل يمكن أن يحجب الانحراف عن الظهور إذ ما أمكن علاج العوامل الأخرى أو التخفيف من حدتها وتوجد بعض الدراسات والبحوث الخاصة بجناح الأحداث والمستوى الاقتصادي للأسرة وقد توصلت إلى نتائج كثيرة . (٥٩)

الأسرة والانحراف رؤية سوسيولوجية

أولاً : العوامل المؤثرة فى انحراف الأحداث :

انتشرت كثيراً من الآراء السطحية والنظريات العلمية فى تفسير أسباب السلوك الإجرامي إلى أن تطورت وظهرت المفاهيم الحديثة فى الجناح والجريمة ومن بين النظريات التى ظهرت حول الجريمة تلك التى كانت تقول بأن الجريمة تنشأ نتيجة العامل الوراثى أو سبب غواية الشيطان ثم جاءت فى أعقاب ذلك مدارس (علم الجريمة) التى تأخذ كل منها بعوامل حقيقية وفيها مبدأ اللذة الذى تقوم به المدرسة الكلاسيكية ، والمدرسة الاقتصادية التى تقول بأن الجريمة وليدة الحالة الاقتصادية كالفقر والعوز وقد ذهب الاشتراكيون من أنصار هذه المدرسة إلى أن الجريمة والأثم ترجع إلى فساد النظام الاقتصادي الرأسمالي وما يتضمنه من استغلال وتفاوت بين الطبقات ثم نظرية المعدم الولود التى اتخذت بها مدرسة لمبرورو وذلك على أساس الحتمية البيولوجية ..

وفى السنوات الأخيرة ظهر اتجاه ينادى بوجود علاقة موجبة بين الضعف العقلى والجريمة كما يؤكد الأطباء النفسيين أهمية العوامل النفسية المرضية .

أما علماء الاجتماع فيؤكدون على أهمية العوامل الديمقراطية والأيكولوجية والثقافية وتأثير الجماعات كما يؤكد البعض منهم على جوانب معينة منها وفي الوقت الحاضر تلقى نظرية العوامل المتعددة قبولاً واسعاً وأن كان بعض علماء الاجتماع يطالبون بإطار نظري لتحليل الجريمة والانحراف وبالرغم من ذلك لا يوجد عامل اجتماعي قاطع يمكن عزله لتفسير الجريمة إلا أن اهتمام علماء الاجتماع يتجه نحو العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة .

العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث .

وتتمثل في مجموعة من العوامل منها : العوامل الشخصية التي تتمثل في العناصر البيولوجية والعناصر السيكولوجية ، والعوامل البيئية الخارجية والتي تتمثل في العلاقة بين الأبوين ، والطلاق ، وتفكك الأسرة بسبب طلاق أو مرض أو وفاة أحد الوالدين ، وتعدد الزوجات ، وسوء المعاملة في الأسرة وكذلك الأحوال الاقتصادية ثم عوامل البيئة الخارجية والتي تتمثل في المسكن كمقوم مورفولوجي ، وتأثير الحي والجيرة أو المدرسة وأنظمتها كمؤثر بيئي خارجي والعمل وطبيعته وظروفه ، والرفاق والأصدقاء والترويح الغير سوى

والتشريعات المنظمة لعمل الأحداث ورعايتهم ، والتحضر
والتصنيع والهجرة . (٦٠)

العوامل الشخصية :

ويقصد بالعوامل الشخصية مجموعة العناصر إلى تشكل
المقومات البيولوجية والنفسية للأحداث وينطوى تحت مفهوم
المقومات البيولوجية كل ما يتعلق بالتكوين الجسمي من حيث
الشكل الخارجى ومن حيث حالته الصحية والتاريخ المرضى له
ويندرج تحت مفهوم المقومات النفسية كل ما يتعلق بقدرات
الأحداث وبسماته بالإضافة إلى عاداته وميوله وانفعالاته وعلى
هذا تتضمن العوامل الشخصية كافة العناصر التى تشكل
شخصية الأحداث وبالرغم من أن الفصل بين العناصر الذاتية
والعناصر البيئية التى تشكل الشخصية ليس بالأمر الهين نتيجة
لعملية التفاعل والاتصهار الذى يحدث به ، إن تحديد العوامل
الشخصية فى الانحراف ليس إلا من قبيل التحليل العلمى للعوامل
الجزئية التى تؤدى بتكاملها إلى ظهور الصورة التى تطبع حالة
الأحداث .

ويعد العلامة " سيرل بيرت " من أكثر الباحثين الذين
اهتموا بتحديد العوامل المؤثرة فى انحراف الأحداث وهو من
أشد المؤيدين للاتجاه التكاملى الذى يربط بين العوامل النفسية

والاجتماعية وهذا ما تأخذ به المدرسة الحديثة فى تفسير انحراف الأحداث بمعنى أنه لا يمكن لعامل واحد فقط دون أن يلتقى بمجموعة من العوامل الأخرى أن يكون السبب الوحيد للانحراف.

هذا وتكشف الدراسات النفسية وجود دوافع ورغبات كامنة فى نفس الغدد تخالف القواعد والقوانين التى يتمسك بها المجتمع وتحاول هذه الدوافع أن تضغط على الغدد حتى يحقق له الإشباع ولكن الشخص العادى يمكنه أن يكملها أو يعطيها بحسب مكونات الشخصية بحيث لا تظهر فى صورتها الأولية بالرغم من ذلك هناك مواقف ضاغطة لا يقوى فيها الشخص على كتم جماح هذه الرغبات وتظهر فى شكل تصرفات لا يقرها المجتمع والطفل عند ولادته يبدأ بتكوين ناقص فهناك أجزاء كبيرة مثل جهازه العصبي المركزى لم تتضح ولم يتم تكوينها بعد ونشاطه العقلي غير محدد المعالم والأهداف يتمثلو فيها الخيال بالواقع إلى حد كبير وتأخذ تصرفاته أسلوباً عشوائياً لتحقيق الحاجات البيولوجية والجسمية المباشرة لتصيب الألم الذى ينشأ عن عدم إشباع هذه الحاجة. (٦١)

الأمراض النفسية عند الأحداث :

من العلوم التى احتلت مكانة فى الوقت الحاضر فى مجال انحراف الأحداث علم الأمراض النفسية فليس السلوك المنحرف الذى يقع فيه الحدث مجرد مخالفة لقواعد الأخلاق أو الأحكام إنما هو مظهر من مظاهر التكيف نتيجة الضغوط التى يقاسيها الحدث ويشعر بوطأتها فيدفعه ذلك إلى السلوك المنحرف ويرتبط سوء التوافق النفسى بمختلف عوامل الانحراف بعد ذلك إلى الجهاز التنفسي بواسطة العمليات العقلية اللاشعورية وترجع أغلب الإضطرابات السلوك النفسية والأمراض النفسية لدى الأطفال إلى علاقة الطفل بأسرته ولا شك أن حياة الطفل الانفعالية تتأثر بصورة قوية بالعلاقة الأسرية بعضهم ببعض ويضاف إلى ذلك إصابة أحد الوالدين ببعض الأمراض النفسية وينقسم البحث فى الأمراض النفسية عند الأحداث إلى قسمين :-

١- الاضطرابات النفسية البسيطة .

٢- الأعراض النفسية الجسمية .

الاضطرابات النفسية عند الأحداث :

تنشأ هذه الاضطرابات التى يصادفها الحدث والتى تحول بينه وبين الاستقرار النفسى الصحيح متى وجد الحدث فى طفولته ما يبدد أمن النفس وعمد إلى الوصول لهذا الاستقرار

بوسائل غير صحية فيظهر حينذاك السلوك المنحرف أو يبدو على الطفل الاضطرابات الانفعالية التي تؤثر تأثيراً ضاراً على شخصية أو يتخذ بعض الحالات أعراضاً جسمية أى جانب الأمراض النفسية وحتى الاضطرابات النفسية عند الأحداث الخوف والقلق والعزوف عن الطعام - والانطواء وشدة الخجل - وسرعة الغضب وأحلام اليقظة والكذب والسرقة فى بعض الحالات إلى غير ذلك من مظاهر الاضطراب النفسى .

الأعراض الجسمية للاضطرابات النفسية عند الأحداث :
قد تأخذ الاضطرابات النفسية فى بعض الحالات أعراضاً جسمية ومن أظهر هذه الأعراض بين الأحداث اضطرابات الجهاز الهضمى والتبول والتبرز اللاإرادي والحركة اللاإرادية والصداع وضيق التنفس وزيادة خفقات القلب والإحساس ببرودة الجلد أو حرارته وعيوب الكلام إلى غير ذلك من الأعراض التى تبدو فى الظاهر نتيجة أسباب عضوية مع أنها الحقيقة نتيجة اضطرابات انفعالية نفسية ولا يلبث الحد منها متى زالت الصعوبات الانفعالية أن يتخلص من هذه الأعراض ومن أهم أسباب هذه الصعوبات العلاقة بين الطفل وأسرته والمعاملة التى يتلقاها منهم .

ومن العناصر السيكولوجية التي تؤثر على انحراف الأحداث ما يلي:

- ١- الصراع الذي يتعرض له الحدث نتيجة لتقمصه بعض عناصر العالم الخارجى فى شخصيته أو فى جسده ويسقط رغبات ملحة داخلية غير مرغوب فيها على العالم الخارجى مما يؤدى إلى أن يتصور حسب رغباته هو ليس حسب الحقائق الموضوعية .
- ٢- الحالات الانفعالية بما يصاحبها من تغير الشعور نحو شخص معين نتيجة للتعارض بين رغبات متعارضة وعدم الثبات أو الاستقرار فى النواحي الانفعالية ومن أمثلتها فقد الحالة المزاجية والانقباض النفسى الذى يتمثل فى حالة الشعور بالحزن والأسى واليأس .

وتعتبر هذه الحالات الانفعالية عن حاجة الحدث إلى العطف والإرشاد من الكبار المحيطين وكذلك حاجته إلى الشعور بالأمن والطمأنينة .

- ٣- وجود الحاجة القهرية إلى الطموح والتفوق ويمكن التعرف على هذه النزعة لدى الحدث من سروره لأى تقدير وخوفه من الفشل .

العوامل الجسمية والانحراف :

تحدث بعض العلماء على أثر العوامل الجسمية فى تحديد السلوك وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أن الذى يؤثر فى سلوك الحدث هو شعوره بالنقص نتيجة ما يحدث فى جسمه من تغيرات تجعله منحرفاً عن غيره من الأسوياء كأن تزيد العوامل البيولوجية عن حد له أو تنقص عن مستوى الحدث العادى والذى من شأنه يؤثر فى نظرته إلى نفسه وفى معاملة الناس له كما قد تظهر أو تختفى بعض أنواع السلوك وتتمثل فى العوامل الجسمية فى الموضوعات الآتية :-

أ- الغدد الصماء .

ب- اضطراب النمو .

ج- العاهات .

د- الأمراض .

هـ- التأخر العقلى .

الغدد الصماء :-

يعتقد الكثيرون ممن تستهويهم وتقنعهم الكشوف الحديثة فى ميدان الغدد الصماء ، أن الإجماع ناجم عن اختلال فى وظائف غدة أو أكثر منها ، وهذا الاختلال يؤدى إلى ارتباك فى نشاطها ، الذى يؤثر زيادة أو نقصاً فى إفرازاتها ويترتب على أنواع من هذا الارتباك فى النشاط انحرافات فى السلوك .

وانه من الثابت منذ أمد ليس ببعيد أن الغدد الصماء هى المسئولة عن النمو الهيكلى لجسم الإنسان وتأكيد صفات الذكوره أو الأنوثة وأبرزها فيها وتحديد نشاطه بالزيادة والنقصان تبعاً للمواقف التى يواجهها فضلاً عن وظائف أخرى لا داعى لذكرها ويبنى على ذلك ارتباطك نشاط الغدة الصماء يودى إلى نتائج تظهر فى جسم الانسان تضخماً أو ضموراً وذكورة أو أنوثة ونشاطاً وخمولاً أو توقد فى الذهن هدوء واستقراراً أو هيجاناً وقلقاً ومما لا شك فيه أنه فى بعض الأحوال وفى ظروف ذات مضمونات مهيئة يرتكب دور الغدد المرضية جرائم شتى . (٦٢)

فى الواقع لم تتضح بعد علاقة الغدد الصماء بالانحراف أو بمعنى أصح أثر الغدد الصماء فى الانحراف وقد قال فى ذلك (ويليام هيلى) أن الباحثين فى الغدد لم يقدموا إلى الآن أدلة كافية ويرى العلماء أن ثمة علاقة وثيقة بين اضطراب الغدد والسلوك المنحرف وليست هناك حتى الآن دراسات مؤكدة تثبت حقيقة هذا الارتباط كما أن أكثر العلماء قد جعلوا من اضطراب إفرازات الغدد نتجه للانحراف وليست عاملاً من عوامله فمثلاً نجد (يدمان) يرى قيام الارتباط بين الانحراف وبين اضطراب إفرازات بعض الغدد ويذهب البعض إلى أن اضطراب الغدد فى الطفولة يودى إلى الاضطرابات الانفعالية فى المستقبل ويرى

بعض الأطباء العقلين أن الاضطرابات تصيب وظائف العقل لاستجابته وهذا ليس من شأنه إحداث تغيير كلى فى صفات الغدد الشخصية ولا يمكن أن يؤدي بالضرورة إلى أى شكل من أشكال الذهان ومع ذلك فقد يزيد اضطراب الغدد الصماء هذه الصفات النفسية كما يمكن أن يحدث استجابات فسيولوجية يمكن اعتبارها حالة مرضية . (٦٣)

اضطرابات النمو :

اضطرابات النمو يحدث نتيجة اختلال وظائف الغدد فالغدد النخامية وهى تقع عند قاعدة الجمجمة إذا زادت إفرازات العنصر الأساسى فيها فإن ذلك يؤدي إلى إصابة الغدد بالطول المفرد وإذا قلت إفرازاتها تصاب الغدد بداء القزامة وهناك نوعان من الدوافع المتصلة بالنمو .

١- الدوافع الإيجابية . ٢- الدوافع السلبية .

١- الدوافع الإيجابية : هى التى تدفع الغدد لاستخدام قدراته النامية .

٢- الدوافع السلبية : تنشأ نتيجة العوائق التى تمنع الطفل من تحقيق رغباته واضطراب النمو فى ذاته ليس عاملاً فى اضطراب السلوك وإنما يساهم فى ذلك أيضاً ما يلقاه الأحداث

ممن يعانون هذا الاضطراب عن معاملة من الآخرين فمثلاً يتوقع المخاطبون للحدث فى كل مرحلة من مراحل نموه لوناً معيناً من ألوان السلوك الذى يتناسب مع هذه المرحلة فإذا اضطراب نمو والطفل زيادة أو نقص كان سلوكه غير متوقع فتضطرب المعاملة التى يتلقاها منهم وينعكس هذا الاضطراب على سلوكه فيبدو غير متوافق وقد يكون المظهر نمو الجسم أثره من المحيطين به دليلاً أكثر من الحدث قد يؤثر مثلاً فى هذه المعاملة فالحدث ضئيل الجسم لضالة جسمه يدافع عن حقوقه كما أنه قد يكون محل سخرية من زملائه والطفل البدين قد يلقى كذلك من زملائه السخرية أما الزيادة فى النمو فقد تكسب الحدث نوعاً من السيادة والشعور بالتفوق على أقرانه فيعمد الاتلاف والعنف وقد يلجأ إلى الهروب من المدرسة وفى ذلك فرصة للتعرض للانحراف وقد يحدث أن يكبر الحدث فى البلوغ بينما يتأخر فى النمو العقلى والخلقى فيكون هذا عاملاً للانحراف . (٦٤)

الغاهات :-

للغاهات أهمية خاصة فى نظر البعض من حيث أنها تؤدى إلى الحدث إلى الانحراف وقد عرف الحدث المصاب بعاهة كثيرة نذكر منها ما يلي :

عرفت لجنة رعاية الأطفال بالبيت الأبيض الأمريكي فى عام ١٩٥٠ الحدث المصاب بعاهة بأنه يقل سنة عن إحدى وعشرين سنة ويعجز عن استخدام أطرافه أو عضلاته بسبب الوراثة أو نتيجة عوامل مكتسبة ويكون من شأن هذا العجز أن يجعله غير قادر على التعامل مع غيره من الأطفال .

وقد أجريت بعض الدراسات التى أسفرت عن وجود نسبة كبيرة من ذوى العاهات بين المحرفين فقد وجد (بيرت) أن ٧٠% من الأحداث المنحرفين مصابون بعجز وتبين من إحدى الدراسات الأخرى أن هذه النسبة تبلغ ١٠% ويلجا الحدث المنحرف بعد إصابته بعاهة إلى التعويض عن الأزمه التى يعانيتها بسبب عجزه عن تحقيق رغباته وعن أداء ما يقوم به غيره من الأصحاء وتلعب العاهة دوراً فعالاً فى سلوك الحدث وتأثيرها فى السلوك يتوقف على مدى تقبل الحدث لها وكيفية حدوثها ونظرة الناس لها ومعاملتهم لها بعد حدوث العاهة .

الأمراض المزمنة :-

تؤدى الأمراض المزمنة إلى الضعف الدائم والمستمر الذى ينعكس أثره على التفكير ولذلك تؤدى إلى الشعور بالنقص وقد ينمو هذا الشعور ويتحول إلى شعور بالمرارة والندم وقول

(بيرت) فى ذلك أن المرض المزمن يخلف لدى الطفل التهيب والخوف ويقوده إلى الخداع والغش كما يقول أن الطفل الماكر هو الطفل الخامل والطفل الذي فشل فى إشباع حاجاته عن طريق القوة فإنه قد يلجأ إلى إشباعها عن طريق الغدر والخديعة، والعجز قد يدفع الأفراد الذين لا يعتمدون فى عيشهم على قوتهم البدنية إلى أن يعيشوا عالة على غيرهم فيصبح متسولاً أو يعيش على اختلاس ما يمكنه فيصبح لصاً وتؤثر بعض الأمراض الخطيرة فى سلوك الأحداث الذين يصابون بها.

الأمراض العقلية وأثرها فى سلوك الأحداث :-

من الأمراض ما يصيب الأحداث وحدهم ومن ذلك الشلل العام للأحداث الذي يرجع فى بعض الحالات للزهري الوراثي وتتجه هذا المرض عادة بفقد الملكات العقلية . وعندما تظهر على الأحداث أعراض مرض عقلي فى صورة بعض الاضطراب سلوكياً فى أطوار الأولى يغير القائمين على تربيته معاملتهم لذا يعاقبونه يؤنبونه لجهلهم بأن المرض عقلي وعندئذ يؤثر هذا الموقف ولهذه المعاملة فى شخصية الطفل تأثيراً شديداً مما يدفع به فى طريق المرض دفعا قويا ولم تظهر حتى الآن أبحاثاً كافية تتلنا على مدى الارتباط بين بعض المشاكل السلوكية وبين الاضطرابات الناشئة عن

الأمراض العقلية وخصوصا فى الأطوار الأولى من المرض أو
التي قد يلتبس بشأنها عدد من المشاكل السلوكية التي تنشأ عن
مرض عقلي. (٦٥)

ثانيا : الأسرة والانحراف : تفكك المجتمع والأسرة :

أن استمرار التفكك فى مجال الأسرة والمجتمع ، والعنف
الشديد القائم بين الأفراد يعتبر عاملا مدعما ، إن لم يكن العامل
الرئيسي الذي يؤدي إلى السلوك اللاجتماعي فى هذا العصر
وفى هذا الصدد يشير " ديفيد رو توبرغ "
DROTHENBERG إلى منظمه إجرامية تضم (مجرمين
سابقين) - exconvicts عانوا طفولة قاسية تعرضوا فيها
للإهمال المتعمد والضرب ، وأن كثير منهم أمضى طفولته فى
الملاجئ ودور الأيتام والإصلاحيات التي يعتبر العقاب البدني
فيها أمر متوقع الحدوث .

وهذا يعنى أن الإيذاء البدني للأطفال يؤدي إلى بناء
شخصياتهم بالعداء والبغضاء والكراهية تجاه الآخرين ، كما
يشعرهم بالاغتراب تجاه مجتمع وتجاه من يعيش حولهم .

وتولد لديهم نزعة فى الميل نحو القوة والرغبة فى الانتقام
مما يؤدي فى النهاية إلى انحرافهم فإلتهار السلطة التقليدية ممثلة
فى الأسرة وعدم قدراتهم على ضبط سلوك أفرادها وانتشار

مظاهر العنف فى المجتمع سواء من يعرض منها على شاشة التلفاز أو ما تنتشره الصحف يمكن أن يؤدى إلى تدنى فاعلية القوة التى تعمل على الحد من الأفعال الإجرامية وعدم قدرتها على منع الجريمة . (٦٦)

وهناك أسباب أخرى تؤدى إلى وقوع الجريمة وانحراف الأحداث يوضحها "ديفيد دريسلر" على النحو التالى :-

- ١-التدليل العاطفى الزائد من جانب الأبوين للأبناء فى فترة الطفولة أو عدم وجود عطف أبوي خلال هذه الفترة .
- ٢- العقاب البدني الشديد فى البيت أو عدم وجود مثل هذا العقاب أو عدم ملائمته.
- ٣- الطفولة المعدمة أو الطفولة المترفة .
- ٤-التعليم غير الكافى .
- ٥-غياب الممارسة الدينية أو الإفراط فيها .
- ٦-التفكك الأسرى نتيجة الطلاق .
- ٧-الضعف العقلي أو الذكاء المتقد .
- ٨-الشرطة الصارمة أو الشرطة المتهاونة .
- ٩-الفقر المدقع أو الثراء الفاحش .
- ١٠-الكتب الهزيلة وتخيل العنف فى السينما أو التلفاز . (٦٧)

للأسرة دور كبير بالنسبة للحدث الذى يلتمس إليها فمن المؤكد أن البيت المفكك اجتماعياً من العوامل الرئيسية التى تساعد الحدث على أن ينحرف وليس معنى ذلك أن جميع البيوت المضطربة اجتماعياً تنتج أحداث منحرفين ولكنها فى الغالب تكون تربة خصبة لنمو الانحراف واحتلال الشخصية الاعوجاج وسوء الخلق وقد حددت الباحثة الاجتماعية الدكتورة " ميرام فان دوترز " الواجبات الأساسية التى يتحمل البيت عبئها للحدث العادى فى قولها : أن الأسرة يجب أن تكفل المنزل الصالح للطفل الذى يغذى طفولته بالمطأئنة ويبعد عنه عوامل القلق والاضطراب المبكر ويمكنه من الحصول على المستوى العلمى اللازم بما فى ذلك عناصر الحماية ويهيئ له الكيان الاجتماعى ويدربه على مواجهة المعايير المتعارف عليها لسلوك الجماعة كما يدربه على التجارب مع المواقف الإنسانية التى تبرز العواطف الكبيرة كالحب والخوف والغضب ويغذى فيه فن الحياة فى مجتمع صغير وهو الأسرة تكون فيه العلاقات الإنسانية أولية ودافئة . وأخيراً فإن للبيت رسالة كبرى فى فطام الطفل ليس عند صدر أمه فى هذه المرة وإنما من الاعتماد على الآخرين ، كأن يتحرر من الاعتماد على الحنان والأمن الذى يجدهما داخل البيت حتى لا يفقد الشباب روح النضال والعمل والخدمة فى مجال العلاقات الإنسانية فى الخارج ونحن إذ بحثنا عن مدى

تطبيق هذه الواجبات فى أسرنا نكاد لا نجد لها أى أثر فى أسرنا فى معاملتهم للحدث ولتوضيح دور هذه الجوانب فى انحراف الأحداث يجب أن نميز بين أنواع الانهيار التى تصيب الأسرة والتى تستعرض منها يلي :

١-الانهيار الإنفعالي للأسرة :-

وهذا يرجع إلى الطغيان الذى قد يسود جو الأسرة فنجد أن الأب يعتبر نفسه مصدر للسلطة المطلقة لا أحد له الحق فى التعرف فى أى شئ وهنا يكون العلاقة بين أفراد الأسرة علاقة عادية خالية من أى عاطفة يسود الشجار يقل احترام كل منها للآخرين ويشعر الطفل بأنه حقه مهدد وأنه منبوذ ومحروم ويشعر بالعداء نحو المنزل ومن هنا تنشأ لديه نوع من الاضطرابات النفسية مما يكون عاملاً من عوامل الانحراف ودافع للسلوك الاجتماعى الشاذ .

٢-الانتحار المادى للأسرة :-

ونعنى به فقد أحد العائلين أو كليهما سواء بالوفاة أو السجن أو المرض الطويل كذلك يقصد به تفكك الروابط العائلية بالطلاق أو الهجر أو الانفصال كذلك العجز عن الكسب سواء البطالة أو التقاعد فهذه العوامل تكون سبب فى انهيار أحد الأركان الأساسية للأسرة ومن الطبيعى أن الطفل الذى ينشأ فى

أسرة منهارة الأركان يكون عرضة للانحراف نتيجة لعدم وجود الشخص الذى يتولاه ويرعاه ويبعده عن الانحراف . (٦٨)

٣-الإفساد الخلقي :-

يقصد به انعدام القيم الأخلاقية وفقدان المثل العليا واختلال المعايير الاجتماعية داخل الأسرة وأهم عوامل الانهيار الخلقي فى الأسرة هو انحراف الوالدين أو أحدهما أو انحراف الأبن الأكبر أو البنت الكبرى ويكفى الطفل أن يشب فى هذه البيئة الفاسدة ثم ينخرط فى الانحراف ويصبح بالنسبة له مستساغاً. (٦٩)

أثر العوامل الاقتصادية فى الأسرة :

بالرغم من أن الدراسات والبحوث التجريبية التى أجريت عن علاقة الظروف الاقتصادية للأسرة بانحراف الأحداث لم تصل إلى نتائج حاسمة من حيث إظهار نوع الارتباط ودرجته بين ظاهرتى الفقر والانحراف إلا أن الملاحظات المطردة تؤكد أن جانباً كبيراً من الأحداث المنحرفين يتأثرون بمجالات التفريخ فى المناطق المتخلفة التى يعيش سكانها ظروف اقتصادية غير ملائمة . (٧٠)

ومع أن الظروف الاقتصادية لا تعنى أن الفقر يؤدي بالضرورة إلى الانحراف إلا أنه يتفاعل مع غيره من العوامل الأخرى في أحداث الانحراف ، ومن الضروري أن يضع الباحث في اعتباره أهمية الاستقرار المادى للأسرة وكفاية الدخل فى بث الطمأنينة وتأكيد القيم الأخلاقية التى يمكن أن تهتز تحت تأثير الحرمان من الضروريات المادية اللازمة لثبات واستقرار الحياة الإنسانية اليومية .

فالفقر إن كان تأثيره فى الانحراف بصورة مباشرة لا يظهر إلا بوجود انهيار سابق أو لاحق فى المقومات الأخلاقية العامة إلا أنه يعتبر العامل المساعد فى ظهور الانحراف مع كثير من العوامل الأخرى . (٧١)

أصبحت العوامل الاقتصادية موضع اهتمام العلماء وبحث أثارها فى الظواهرات التى تتعلق بالإنسان وفى تكوين الطبقات الاجتماعية وتحديد خصائصها ومميزاتها وثقافتها وفى أثرها على علاقات الأمم بعضها ببعض الآخر .

فالإنسان فى حياته المادية والاجتماعية وسماته العقلية والانفعالية يتأثر بهذا العامل الاقتصادي فشخصية كل إنسان

تتشكل تبعاً للإمكانيات الموجودة والتي تتعكس أثارها فى أنماط مختلفة من الاتجاهات العقلية والمشاعر الوجدانية والسلام الاجتماعي ولا ينكر أثر العامل الاقتصادي على كيان البالغين وإنما يؤثر على الأطفال أيضاً تأثيراً مباشراً من حيث الإشباع والحرمان ومن حيث الإهمال والرعاية أو الشعور بالأمن وفقدانه فالنظام الاقتصادي يؤثر فى نمط الشخصية وهو ليس حاسماً قاطعاً بمفرده ولكن يجب أن ننبه إلى نقطتين :

- ١- أن تأثير هذا العامل ليس منفصلاً عن بقية العوامل لكن يؤثر ويتأثر بالعوامل الأخرى ويتأثر بمستوى الطموح لدى الفرد وبالوضع الطبقي .
- ٢- ليس دخل الإنسان مسألة كمية فحسب يمكن أن يكون الدخل كافياً للمأكل والمشرب مع ذلك لا يحقق حالة الشعور بالأمن أو الإشباع .

وتؤكد كثير من الأبحاث الدور الذى تقوم به سواء الأحوال المعيشية فى ظهور الجناح عند الأحداث تستطيع أن تقول أن الحياة الاقتصادية المستقرة لا يظهر فيها إلا الشواذ فعلاً ومن الأحداث الجانحين والذين يعانون من أضرار اضطرابات عميقة نفسياً وجسدياً والعكس فى أوقات الضيق الاقتصادي فإن ضحاياها من الأسوياء والأحداث يكون أكثر

عدداً ونبدأ تحليل العوامل الاقتصادية وكيفية تأثيرها فى نمو الشخصية . (٧٢)

الفقر والانحراف :

أولاً : يعرف الفقر بأنه الحالة التى لا يكفى فيها دخل الفرد لإشباع الحاجات الأساسية للمحافظة على كيانه المادى والنفسى وأن العوامل الرئيسية التى تؤدى إلى السلوك المضاد للمجتمع هى عدم إشباع الحاجات الأساسية بالنسبة للحدث مثل الجوع والعزى وسوء المعاملة ولذلك نرى أن جميع الكتاب قد بحثوا فى مدارسهم التقليدية عن مدى ارتباط الفقر بالانحراف رغم أنهم يعرفون ضعف الارتباط بين الفقر والانحراف أنه ليس الباعث الحتمى للانحراف فى حد ذاته ولذلك نجد من صفات الأمانة والشجاعة لدى معنى الأحداث الفقراء وما يوجد بينهم من انحرافات أننا هناك الأحداث اللذين يشبون بين أحضان الغنى ورغم ذلك ينحرفون ولكن مما لا شك فيه أن الفقر حافزاً على الانحراف ولذلك نجد أن الانحراف بين أبناء الطبقة المتوسطة وما يعلوها. (٧٣)

والفقر يؤثر على جميع النواحي بالنسبة للحدث فهو يؤثر على النواحي العملية فيجعل الحدث فى مستوى أقل من المعدل لذلك فهو يؤدى إلى نتيجة ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال فى الأسرة الفقيرة كما يقول (بيرت) وقد بلغت هذه النسبة ١٠٤

عند مقارنة الأسر التي تتقاضى إعانات في الدولة في إنجلترا بتلك التي تعيش في مستوى اقتصادي معتدل وقد حاول (مكنالي) أن يربط بين الفقر والأمراض الشديدة مثل الأنيميا ، السل ، الكساح والضعف العام فقد وجد أن هناك علاقة بين الفقر وهذه الأمراض كما أن الفقر يؤثر على الناحية التربوية في معاملة الأطفال ذلك بالنسبة لحالة البطالة والتعطيل التي يتعرض لها الوالد مما يدفعه إلى بذل كل طاقته للبحث عن عمل، كما أن البطالة تنمى في الوالد تنمى في الوالد حدة المزاج وسرعة الغضب مما يدفعه إلى القسوة والإفراط في العقاب .

فالفقر وأن كان تأثيره في الانحراف بصورة مباشرة لا يظهر إلا بوجود انهيار سابق أو لاحق في المقومات الأخلاقية العامة ، إلا أنه كما سبق أن أشرنا - يعتبر العامل المساعد في ظهور الانحراف مع كثير من العوامل الأخرى . (٧٤)

وتوجد تعريفات عديدة لمفهوم الفقر ، فهو كمشكلة اجتماعية تتطلب تعريفاً لحدودها ، ومن هذه التعريفات تعريف "ساوول النسكى" : - أن الفقر هو افتقار إلى القوة والمتعة - أى افتقار الفقراء لقوة اجتماعية تمكنهم من ممارسة التأثير والسيطرة على ظروفهم وتحقيق مستويات

معيشية أفضل من خلال العمل الذاتى ويعرف " بن سليغمان
" الفقر بأنه ما يفقده المجتمع من الحاجات الأساسية للمحافظة
على الحد الأدنى للعيش .

ومن الناحية الاقتصادية :

فإن المعروف أن الوالد الفقير غالباً ما يدفع بأبنائه إلى
العمل حتى يساعدونه فى كسب العيش ويحرمهم من المدرسة
والتعليم وبذلك لا يوجهون الوجهة الصحيحة فيشربون وثقافتهم
قليلة ، ومن الأبحاث التى أجريت فى لندن وجد أن الأطفال
الذين ينحرفون من أسرة فقير ويرجع ذلك إلى أن المنزل عادة
لا يكون مهياً للاستنكار كما أن الأطفال كثيراً ما يجمعون بين
الدراسة والعمل فقد وجد أن بإحدى المدارس يبلغ عدد تلاميذها
حوالى ٤٠٠ تلميذ أن ١٥% من هؤلاء يعملون بعد خروجهم من
المدرسة ويدرسه حالاتهم أن جميعهم يعتبرون من بيئات فقيرة
جداً وأن الأسرة فى حاجة شديدة إلى تلك القروش التى
يتقاضونها من عملهم وكان من الواضح أن هؤلاء التلاميذ كانوا
على علاقات طيبة مع المدرسين كما كانوا بارزين فى علاقاتهم
العامه ولكنهم كانوا متأخرين دراسياً ويرجع ذلك إلى إرهابهم
فى العمل وعندما أتى لبعضهم فرصة لترك العمل أظهروا تقدماً
ملحوظاً فى الدراسة ويعتمد الجانب الاقتصادى فى عدم تحقيق

الغرض الكافى لدى الحدث عن دخله المحدود أو مستواه المعيشى المتواضع وعدم إمكان إشباع حاجاته الاقتصادية سواء اللازمة لوجوده المادى أو التى تواجه رغباته الإنسانية وشعور الطفل بالحرمان المادى يتزايد عندما يكون جو الأسرة الاقتصادى لا يكفى لسد احتياجاته الأساسية فمن ناحية لا يستطيع سداد الاشتراك فى رحلة مدرسية أو شراء حلى وغيرها من الاحتياجات التى يستطيع الطفل العادى مواجهتها فإنه يتأثر بهذا الحرمان تأثيراً يظهر بشكل أمراض مشكلات أخرى كالسرقة والهرب والكذب وغيرها من الأشكال مما يدفعه إلى الانحراف . (٧٥)

المسكن كمقوم مورفولوجى وأثره على انحراف الأحداث :-
يعنى بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعمارية والصحية التى تشكل بنية هذه الوحدات ، وقد يبدو لأول وهلة أن مجموعة هذه الخصائص ليست الات من قبيل المقومات المادية البحثية ، ولكن النظرة الفاحصة ، توضح عمق هذه الخصائص فى تحديد أنماط العلاقات والتواصل بين أفراد هذه الوحدات السكنية المختلفة فى محيط واحد من جهة أخرى .

وقد أظهرت الدراسات التجريبية التي أجريت على أثر المسكن فى أنماط العلاقات الإنسانية ، وفى قوة العلاقات الاجتماعية أو ضآلتها ، ويلعب المسكن أيضاً دوراً فى تماسك جماعة الأسرة أو تفككها ، وفى شكل الترويح الغالب .

ويثير المسكن وحدة اجتماعية ذات فعالية قوية فى العلاقات الإنسانية التى تتشكل فى إطاره ، إذا أخذنا فى الاعتبار عوامل الجذب التى يشكلها هندسة المسكن ، كما أن المسكن يؤثر فى الحالة الصحية لأفراده بوجه عام ولأطفاله بوجه خاص، وإذا كانت خصائص المسكن من الناحية المورفولوجية تطبع أفراد المسكن بطابع اجتماعي وأخلاقي وصحي خاص ، فإن لهذا الطابع أثره فى سلوك الأطفال وتطلعاتهم وفى حالتهم الصحية ، وقد يؤدى عمق هذا الأثر بالتعاون مع العوامل الأخرى إلى انحراف الأحداث .

أن مستوى الأسرة المنخفض اقتصادياً يحول دون الاحتفاظ بالمسكن الصحي اللازم للنمو السليم للشخصية بدنيا وعقليا ووجدانيا واجتماعيا وآثار المسكن قد تكون مباشرة وغير مباشرة ويعرف المسكن السيئ بأنه مكان مظلم ضيق قذر وأثاثه غير كاف فإذا توافرت هذه الظروف أصبح المنزل مكروها بالنسبة للحدث مما يعده إلى الهروب من المنزل إلى الشارع

وهنا يصبح عرضة للمخالفات الصغيرة وغيرها وهذه المخالفات تنتهي بالجناح والسلوك المضاد للمجتمع كما أن والداه قد يدفعانه إلى الشارع لكي يهيئ لهم قدرا من الراحة بعد عناء العمل وتتجه الأذهان إلى أن هذا يؤثر بدرجة كبيرة على الأفراد ويؤدي إلى اضطراب الشخصية التي تمثل في عدم النضج العام للطفل وتأخذ الاستقلال كما أن المنزل المزدوج تختلف فيه الرغبات والأمزجة مما يجعل الحياة نزاعا مستمر كما أن مثل هذا المسكن يجعل من العسير على والدي الصغير متابعة تحركاته وتقويم سلوكه وهذا المنزل المزدحم المليء بالمتاعب والضغوط وكثيرا ما يدفع الوالد والأخوة والكبار إلى قضاء وقت فراغهم خارج المنزل بالتالي ينعدم الإشراف على الصغار لكي يجد متعة ، مما سبق يتبين أن إنحراف الصغار يرتبط عموما بالوضع الاقتصادي وبحالة الشكل بوجه خاص . (٧٦)

ثالثا : العوامل الاجتماعية والانحراف

تتقسم العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف إلى قسمين:

- ١-العوامل البيئية الخارجية.
- ٢-العوامل الأسرية وقد سبق الإشارة إليها .

أولاً: العوامل البيئية الخارجية والانحراف :-

تشمل البيئة والمعوقات المعيشية التي لها صلة بالحياة اليومية للحدث والتي يمكن أن تتأثر بها شخصيته سواء كانت تحيط به داخل المنزل أو خارجه فقد وجد أن الشارع مكان السكن والرفقاء وظروف العمل أو البطالة أثر بارز في خلق حالة الانحراف كما أنه يتأثر سلوكه ونظراته العامة للحياة تماماً لنشأته في المدينة أو لنشأته بالريف ومن أهم مظاهر البيئة الخارجية :-

التحضر والتصنيع والهجرة والانحراف :-

من المعروف أن المجتمع المتجه نحو التصنيع مجتمع متغيراً ، فالانتقال من الحياة التقليدية التي تتميز بها الحياة الريفية إلى حياة حضرية تتشابه فيها العلاقات الإنسانية يؤثر في طبيعة الروابط الأسرية من جهة وفي نوع العلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، فالحياة في القرية تتميز بالترابط الوثيق بين الأسرة الريفية ككل ، ومن ثم انحراف الأحداث يظهر بشكل واضح في الريف . (٧٧)

إن طبيعة الحياة في المدن من شأنها أن تيسر سبيل الانحراف أمام الأحداث فهي واسعة ومكتظة بالسكان حيث توجد بيوت الدعارة السرية والنوادي الليلية ودوائر القمار وفيما يتيح مجال

اللهو في المدن الصغرى وينعدم تقريبا في القرى وكذلك نجد أن مستوى الطموح عند الطفل في الحضر أوسع منه عند الطفل في الريف وهذا من شأنه أن يحرض الأطفال على الانحراف في المدين الكبرى وبينما يقل أثره في الريف .

ولذلك تؤثر طبيعة الحياة الريفية على الفرد ونظريته للحياة فالفرد في الريف ينشأ وقد ربي على الاحترام والعمل وتقدير الأسرة والسعي لنقائها وكذلك تكون حياته دائما هادئة ومن الملاحظ أنه في الريف يكون رب الأسرة أكثر رعاية لأسرته وأولاده لأنه يقضي وقتا طويلا معهم وهذا يعتبر سببا لقلّة الانحراف في الريف ومن الملاحظ أيضا أنه كلما قل عدد السكان وصغرت المساحة قلت نسبة الانحراف ويدل هذا ارتفاع نسبة الانحراف في المدن الكبرى عنه في المدن الصغرى بينما تتضاعف في الريف. (٧٨)

السكن

السكن ومناطق الانحراف :

قد تكون البيئة للحدث دافعا للانحراف إذا تضافرت مع عوامل أخرى من عوامل الانحراف فإذا كان السكن صغيرا مكتظا بالسكان أو ضيقا خاليا من النوافذ أو مسقوفا بالقش أو

الصفيح أو عرضة للعوامل الجوية المختلفة أو متصلا بفناء واسع يلهو فيه الحدث دون رقابة أو توجيه فمن الطبيعي أن تكون هذه المنازل بيئة غير صالحة لنمو الحدث نموا سليما وغالبا تكون هذه المنازل في أحياء فقيرة مكتظة بالسكان وتتميز بانخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي فينشأ الطفل بينما وجد نفسه محروما من معظم احتياجاته الأساسية ومن هذا ينشأ صراع بين الحرمان الذي يشعر به ورغبته في إشباع رغباته وسد احتياجاته أي يأخذ الانحراف كوسيلة لإشباع هذه الاحتياجات ويجب ألا يغيب على ذهننا أن الانحراف قد يوجد في بيئات ذات مستوى مرتفع وتكون حالات الانحراف في مثل هذه لبيئات على نطاق ضيق بسبب عدم التبليغ عنه أو المبادرة بعلاجها قبل تفاقمها كما أن هناك أطفال نشأوا في بيئات متواضعة ولكنهم لم ينحرفوا ويرجع ذلك إلى الاستعداد الشخصي للحدث ومن هذا يتضح أن البيئة الفقيرة لا تكون عاملا للانحراف إلا إذا كان لدى الحدث عوامل أخرى غير فقد البيئة تدفعه للانحراف. (٧١)

للمدرسة والانحراف :

قد تكون المدرسة عاملا مساعدا على انحراف الصغير لأنه يسلك طريق الانحراف وليس معنى هذا أنها عاملا مباشرا للحياة المدرسية ويكشف ذلك الجوانب التالية:

١- علاقة التلميذ بمعلميه :

قد تسوء العلاقة بين الطفل ومعلمه بسبب جهل المعلم بخصائص التلميذ العقلية والنفسية والجسمية والوجدانية والاجتماعية في مراحل نموه المختلفة أو نتيجة ما يعانيه المدرس من إرهاق في العمل على وجود من يقدر جهده إذا ما ساءت العلاقة بين التلميذ ومدرسه نجد أن التلميذ يكره المدرس والمدرسة بكل ما فيها وفي هذه الحالة قد يلجأ التلميذ إلى الكذب أو الرياء لكي يتقي غضب المدرس أما إلى الهروب من المدرسة والعودة إلى المنزل في المواعيد المدرسية حتى لا يتعرض لعقاب والديه ويقضي هذا الوقت في الشوارع بين رفقاء السوء ومقربات الطريق التي تدفعه إلى الانحراف .

٢- علاقة التلميذ بزملائه في المدرسة :-

قد يجد التلميذ نفسه عرضة لسخرية زملائه ونقدهم اللازم له نتيجة لانخفاض في مستواه الاجتماعي والاقتصادي أو لوجود عيب جسماني مثل وجود عاهة أو تشويه جسماني أو حسي وفي هذه الحالة تؤدي العوامل هذه إلى أن يرد على سلوكهم هذا إما بالعدوان أو التعويض اللاسوي المبالغ فيه أو بالسرقة حتى يستطيع مجارته زملائه أو الكذب والادعاء أو ومن الهرب من المدرسة ويكون هذا بداية السلوك المنحرف .

٣- علاقة التلميذ بمواد الدراسة :

عوامل الدراسة وخاصة في المرحلة الأولى أهمية بالغة من حيث موضوعاتها التي ينبغي أن تتلائم مع مستوى ذكائهم وتثير اهتمامهم وكذلك تعمل هذه الموضوعات على ربط التلميذ بمدرسته فالطفل ذو الذكاء المحدد أو المصاب بضعف عقلي ولا تتلائم موضوعات دراسته لمستوى ذكائه كان هذا سببا في تعرض هذا التلميذ لسخرية زملائه وعقاب معلميه معا يدفعه إلى أن يكره المدرسة وينحرف عن الطريق السليم ، وكذلك الحال بالنسبة للأطفال ذوي الذكاء المرتفع نجد انه ينصرف عن الدرس ذلك لأنه يعتبره تافه بالنسبة لذكائه ويلجأ إلى العبث والمشغبة والإهمال وقد يكره المدرسة ويهرب منها ويسير في الطريق المنحرف.

وقد تنشأ كراهية المدرسة بسبب المشاكل الآتية:-

١- صعوبة المقررات الدراسية لدى بعض الطلاب بسبب ظروفهم الأسرية التي تجبرهم على عدم التفرغ أو وجود عجز في حاسة أو أكثر للطلاب أو فشل الأستاذ وعدم قدرته على توصيل المعلومات للطلاب أو تبسيطها.

٢- حينما يكون المنهج جافا لا يوافق ميول التلاميذ ونشاطهم الذاتي أو عدم إحداث التجديد في الكتب لتتماشى مع التغيرات

للمجتمع أو أن الطلاب لا يدركون فائدة دراستهم للمستقبل كل ذلك بسبب كراهية التلاميذ للمدرسة.

٣- قد تكون البيئة هي سبب نفور الطلاب من المدرسة وكراهيتهم لها كأن تكون درجة الحرارة مرتفعة في فصول المدرسة فلم تهتم المدرسة لعملية التكييف وكذلك شدة البرد في فصل الشتاء أو أن المقاعد غير مريحة للدراسة.

٤- قد يؤدي كسل المدرس وعدم اتقان مادته موقفه العدائي للطلاب إلى كراهية الطلاب للمدرسة والنفور منها .

٥- وكذلك سوء الإدارة والشدة المفرطة مع الطلاب وعدم توخي العدل في عمليات الثواب والعقاب والمعاملات كل ذلك يؤدي إلى كراهية الطلاب للمدرسة . (٨٠)

٤- وقت الفراغ وأثره في الانحراف:

لاشك أن حاجة الصغير إلى اللعب حاجة ضرورة إذا هو نشاط ضروري لتكوينه والتسلية ما يحقق رغباته وحاجاته يجعل من الشارع مسرحاً لنشاطه التلقائي والشارع لا يخلو من المغريات التي تدعو إلى الانحراف ودوافع السلوك المضاد للمجتمع كالإعلانات المثيرة وخاصة ما يتعلق بالسينما كما أنه في الشارع يجد متساعاً من اللعب إلى الاختلاط بالصغار الجانحين أو الكبار المجرمين حيث يستغلونه في أفعالهم الإجرامية

لذا كانت الأندية الرياضية والاجتماعية من أهم الوسائل لوقاية الطفل من الانحراف ومن الإحصاءات نجد أن الأماكن التي ينتمي إليها الأحداث هي الأماكن التي يكثر بها وسائل التسلية كالسينما والمسرح والملاهي . (٨١)

٥- الأصدقاء والرفاق والزملاء وأثرهم في الانحراف:-

يعتبر الرفاق والزملاء في العمل والدراسة أو أصدقاء الحي أو الحيرة مؤثرات بيئية خارجية على درجة عالية من الأهمية ، إذ أن تشكيل هذه الجماعات يتسم بخصائص تتميز بقوة الدوافع التي تشد الطفل وتجذبه إلى الخضوع التام لأحكامها ومقرراتها ، وكثيرا ما تكون هذه الأحكام غير متفقة مع آداب المجتمع ونظمه ، وفي الوقت ذاته تشبع لدى الناشئين الصغار كثيرا من الدوافع الغريزية الملحة التي لم يجدوا لها الإشباع السوي المنتظم في عالم الواقع . (٨٢)

يستمد الحدث العناصر الرئيسية المكونة لشخصيته من المحيط الذي يعيش به خاصة الأم والأب وبقية أسرته وكذلك يتأثر بالأشخاص اللذين له علاقة بهم والأصدقاء والأقارب والجيران . وزملائه بالمدرسة وغالبا ما يتفهم الحدث إلى كل من يماثلونه في الميول السلوكية .

وهنا نجد أن الأطفال لديهم الاستعداد للانحراف نتيجة عوامل مختلفة كضعف الصحة واعتلال البدن مما يجعل الصغير سهل الانقياد لغيره.

وهؤلاء الصغار إذا ما انضموا إلى جماعة من جماعة الأصدقاء من نفس أعمارهم وكانت هذه الجماعة تضم أنواع أو عناصر الانحراف فإنهم سريعا ما يتأثرون بها ويسيرون مع تيارهم المنحرف .

كذلك قد يكون أحد أقارب الحدث منحرفا فإن عدوى الانحراف تكون سريعة ويسهل على الحدث أن يتشرب هذا السلوك السيئ أو ان يكون الخادم في البيت منحرفا وبذلك يتضح لنا أثر كل من الأصدقاء والرفاق في انحراف الحدث.

٦- العمل وطبيعته وأثره في الانحراف :-

إن الفشل في الحصول على العمل الذي يناسب الحدث من حيث ميوله واتجاهاته ورغباته وقدراته تكاد تكون عواقبه البطالة من حيث دورها في الانحراف فإن كان العمل مرهقا أو الأجر الذي يناله الحدث غير كافا أو إن زملائه في العمل لا يتكيفون معه ولا يتقبلونه وكانوا منحلين أخلاقيا أو كان رئيس العمل قاسيا في معاملته فإن هذا من شأنه أن يجعل الطفل مضطرا لأن يترك العمل ويهرب منه ويبدأ في البحث عن طريقة أخرى لإشباع حاجاته ويقضي بها وقت فراغه ينشأ لتركه العمل فلا يجد من الوسائل المتوفرة غير الانحراف ومصاحبة أقران السوء المنحرفين .

المراجع

مراجع الفصل الأول :

- ١- طلعت لطفي - مبادئ علم الاجتماع مؤسسة الأنوار
١٩٨٤ ، ص ٢١١.
- ٢- عاطف وصفي الأنتروبولوجيا الاجتماعية دار النهضة
العربية ١٩٨١ ، ص ٨٨.
- ٣- أحمد كمال - مناهج الخدمة الاجتماعية - مرجع سابق ص
١٥٥.
- ٤- ثروت إسحاق : دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع ،
مرجع سابق ، ص ٧٦
- ٥- أحمد كمال ، مرجع سابق ، ص ١٥٦
- ٦- ثروت إسحاق ، مرجع سابق ، ص ٧٨
- ٧- المرجع السابق
- ٨- نفس المرجع ، ص ١٥٧
- ٩- على عيد راغب مشكلات اجتماعية معاصرة ، نماذج
مختارة من نماذج عربية معاصرة ، مجموعة دلتا ،
الكويت ١٩٩٤ ، ص ٥ .
- ١٠- المرجع السابق ص ٦
- ١١- نفس المرجع ص ٩
- ١٢- طلعت لطفي مبادئ علم الاجتماع ، مرجع سابق ص ٢١٢

١٦- على عيد راغب - مشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ، ص ٩

١٧- المرجع السابق ، ص ١١

١٨- نفس المرجع ص ١٢

١٩- طلعت لطفي ، مبادئ علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ ، ص ٢١٩

٢٠- على عيد راغب ، مرجع سابق ، ص ١٣ ، ص ١٥

٢١- طلعت لطفي ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ ، ص ٢٢١

٢٢- على عيد راغب ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، ص ٢٢

٢٣- المرجع السابق ، ص ٢٤

٢٤- نفس المرجع

مراجع الفصل الثاني :

١- لمزيد من التفصيل أنظر :

على عيد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، ص ٣٥

٢- المرجع السابق

- ٣-لمزيد من التفصيل أنظر :
سمير نعيم أحمد : الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ، مقالات
في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي ١٩٨٨ ،
ص ٢٥٣ .
- ٥-سمير نعيم ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ ، ص ٢٦٣ .
- ٦-المرجع السابق
- ٧-سمير نعيم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ ، ٢٦٣
- ٨-أنظر لمزيد من التفصيل :
على عيد راغب ، مرجع سابق ، ص ٣٦ ، ص ٣٩
- ٩-على عيد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق
، ص ٣٦ ، ص ٤٠
- ١٠- فادية الجولاني - مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية
١٩٩٣ مبادئ علم الاجتماع ، ص ٤٣٩-٤٤٣
- ١١- المرجع السابق ، ص ٤٤١ ، ص ٤٤٢
- ١٢- فادية الجولاني المرجع السابق .
- ١٣-على عيد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع
سابق ، ص ٤١ ، ص ٤٧
- ١٤-المرجع السابق ، ص ٤٢ ، ص ٤٤
- ١٥- فادية الجولاني ، مبادئ علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص
٤٤٦ ، ص ٤٤٨
- ١٦-المرجع السابق .

١٧- على عيد راغب ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ، ص ٤٨

١٨- نفس المرجع ، ص ٤٨ ، ص ٤٩

مراجع الفصل الثالث :

١- طلعت لطفي ، مبادئ علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص

٢٢٥ ، ص ٢٢٦

٢- طلعت لطفي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧

٣- محمد الجوهري وآخرون - مبادئ علم الاجتماع ، دار

المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٧٦ ، ص ٢٧٧

٤- محمد الجوهري ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨

٥- طلعت لطفي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨

٦- المرجع السابق ، ص ٢٣٠

٧- نفس المرجع ، ص ٢٣١

٨- محمد الجوهري وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩

٩- السيد الحسيني وآخرون ، مبادئ علم الاجتماع - دار

المعرف - القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٨٢ ، ص ٢٨٣

١٠- محمد الجوهري ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣

١١- السيد الحسيني ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢

١٢- طلعت لطفي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢

١٤- طلعت لطفي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢

- ١٥- المرجع السابق ، ص ٢٣٤
- ١٦- نفس المرجع ، ص ٢٣٦
- ١٧- محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦
- ١٨- المرجع السابق ، ص ٢٨١ ، ص ٢٨٨
- ١٩- محمد الجوهري وآخرون ، ص ٢٩٠-٢٩١
- ٢٠- سمير نعيم : الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ، مقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي ١٩٨٨ ، ص ٢٦٧ ، ص ٢٦٩
- ٢١- سمير نعيم ، المرجع السابق
- ٢٢- المرجع السابق ، ص ٢٧١ ، ص ٢٧٤
- ٢٣- سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤
- ٢٤- على عيد راغب ، مشكلات وقضايا معاصرة ، مرجع سابق ، ص ٦٠ ، ص ٦١
- ٢٥- على عيد راغب ، مرجع سابق ، ص ٦١
- ٢٦- السيد شتا - علم الاجتماع الجنائي ، دار الإصلاح - السعودية - الدمام ١٩٨٤ ، ص ١٣٨ ، ص ١٣٩
- ٢٧- السيد شتا ، مرجع سابق ، ص ١٤١
- ٢٨- المرجع السابق ، ص ١٤١

مراجع الفصل الرابع :

- ١- سامية الساعاتي : الجريمة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ ، ص ٢١٧
- ٢- المرجع السابق
- ٣- سامية الساعاتي ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ ، ص ٢٢٠
- ٤- المرجع السابق ، ص ٢٢٥
- ٥- على عيد راغب ، مشكلات وقضايا اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ، ص ١١٥ ، ص ١١٧
- ٦- المرجع السابق ، ص ١١٦ ، ص ١١٨
- ٧- على عيد راغب ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ ، ص ١٢٢
- ٨- المرجع السابق ، ص ١٢٠ ، ص ١٢٣
- ٩- سمير نعيم أحمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ ، ص ٢٩٩
- ١٠- سمير نعيم أحمد ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ ، ص ٣٠١
- ١١- سمير نعيم ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ ، ص ٣٠٢
- ١٢- فرج أحمد فرج ، الشباب وتعاطي المخدرات ، الندوة العربية الدولية حول ظاهرة تعاطي المخدرات ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، المكتب الدولي العربي لشئون المخدرات ١٩٧١ ، ص ٣١ ، ص ٦٣
- ١٣- فرج أحمد فرج ، مرجع سابق ، ص ٦٢
- ١٤- المرجع السابق ، ص ٦٥

- ١٥- سامية الساعاتي ، مرجع السابق ، ص ٢٢٦
- ١٦- المرجع السابق ، ص ٢٢٨
- ١٧- سامية الساعاتي ، المرجع السابق
- ١٨- فرج أحمد فرج ، مرجع سابق ، ص ٦٦ ، ص ٦٧
- ١٩- المرجع السابق ، ص ٦٨ ، ص ٦٩
- ٢٠- سمير نعيم أحمد : الندوة الدولية العربية لتعاطي المخدرات
، مرجع سابق ، ص ٨٠ ، ص ٨٢
- ٢١- سمير نعيم ، المرجع السابق ، ص ٨٣
- ٢٢- المرجع السابق ، ص ٨٥
- ٢٣- سمير نعيم ، المرجع السابق ، ص ٨٧
- ٢٤- علي عيد راغب : مشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع
سابق ، ص ١٢٤
- ٢٥- المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، ص ١٢٦
- ٢٦- سمير نعيم ، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ، مرجع
سابق ، ص ٢٠٣ ، ص ٢٠٥
- ٢٧- المرجع السابق ، ص ٣٠٦ ، ص ٣٠٨
- ٢٨- نفس المرجع ، ص ٣٠٨ ، ص ٣٠٩
- ٢٩- سمير نعيم : الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ، مرجع
سابق ، ص ٣١٠
- ٣٠- المرجع السابق ، ص ٣١١ ، ص ٣١٤

٣١- على عيد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع

سابق ، ص ٢٦٢ ، ص ٢٦٣

٣٢- المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ، ص ٢٦٥

٣٣- المرجع السابق ، ص ٢٧٠ ، ص ٢٧٣

٣٤- سامية الساعاتي ، الجريمة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص

٢٣٦ ، ص ٢٣٧

٣٥- المرجع السابق ، ص ٢٣٩ ، ص ٢٤١

٣٦- المرجع السابق

مراجع الفصل الخامس :

١- لمزيد من التفصيل أنظر :

على ليلة : العالم الثالث ، قضايا ومشكلات ، مرجع سابق ، ص

٤٤٣ ، ص ٤٤٥

٢- المرجع السابق ، ص ٤٤٧

٣- على ليلة - المرجع السابق ، ص ٤٤٩

٤- نجلاء راتب ، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري في حقبة

الانفتاح ، دراسة سوسيولوجية ، مرجعة سمير نعيم ،

مركز المحروسة ، المعادي ١٩٩٩ ، ص ١٤٥

٥- نجلاء راتب ، الانتماء الاجتماعي للشباب ، مرجع سابق ،

ص ١٤٧

٦-على ليلة : العالم الثالث ، قضايا ومشكلات ، مرجع سابق ،
ص ٤٥١

٧-نجلاء راتب ، مرجع سابق ، ص ١٤٨

٨-المرجع السابق ، ص ١٤٨

٩-على ليلة : العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٥٣ ، ص
٤٥٥

١٠-المرجع السابق ، ص ٤٥٥

١١-محروس خليفة ، مرجع سابق ، ص ٢١٥

١٢-نصر خليل وآخرون ، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية
الشباب ، مرجع سابق ، ص ١٩

١٣-نصر خليل وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢١

١٤-ثروت إسحاق ، دور الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ،
ص ٢١٦

١٥-محروس خليفة ، المدخل في ممارسة الخدمة الاجتماعية ،
مرجع سابق ، ص ١١

١٦-المرجع السابق

١٧-على ليلة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥

١٨-محروس خليفة ، مرجع سابق ، ص ١١

١٩-نجلاء راتب ، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري ، مرجع
سابق ، ص ٣٥

- ٢٠- نفس المرجع
- ٢١- على ليلة ، العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٦٧
- ٢٢- عفاف الدباغ ، المنظور الإسلامي لممارسة الخدمة الاجتماعية ، مكتبة المؤيد ١٩٩٤ ، ص ٣٣٤
- ٢٣- ثروت إسحاق : دور الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٢١٧
- ٢٤- إبراهيم مرعي وآخرون : الجماعات في الخدمة الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٢١٥
- ٢٥- عفاف الدباغ ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤
- ٢٦- نصر خليل وآخرون ، الخدمة الاجتماعية في مجل رعاية الشباب ، مرجع سابق ، ص ٦٠
- ٢٧- فؤاد سيد موسى : الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، مرجع سابق ، ص ٦١
- ٢٨- على ليلة ، الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال ، مرجع سابق ، ص ١٩٠
- ٢٩- فؤاد مرسي ، مرجع سابق ، ص ٦٢
- ٣٠- نصر خليل وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٦٣
- أنظر : على ليلة ، مرجع سابق ، ص ١٠٩
- ٣١- نصر خليل ، مرجع سابق ، ص ٦٣
- ٣٢- على ليلة ، العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٥٠
- ٣٣- المرجع السابق

مراجع الفصل السادس :

- ١-سيد عويس - الأسرة المتصدعة وعلاقتها بجناح الأحداث ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة ، ص ١٩١
- ٢-المرجع السابق ، ص ١٦٤-١٦٦
- ٣-سيد عويس ، المرجع السابق ، ص ١٦٦
- ٤-ثروت إسحاق - دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع ، النشأة والتطور ١٩٨٨ ، ص ١٩٦
- ٥-سيد عويس ، مرجع سابق ، ص ١٦٩
- ٦-المرجع السابق ، ص ١٧٠
- ٧-المرجع السابق
- ٨-سامية الساعاتي : الجريمة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٥٥
- ٩-سيد عويس ، مرجع سابق ، ص ١٦٢
- ١٠-المرجع السابق ، ص ١٦٤
- ١١-سامية الساعاتي ، مرجع سابق ، ص ١٥٥
- ١٢-السيد شتا - مرجع سابق ، ص ٢٥
- ١٣-السيد شتا ، المرجع السابق ، ص ٢٦
- ١٤-السيد شتا ، مرجع سابق ، ص ٢٧
- ١٥-سامية الساعاتي ، مرجع سابق ، ص ١٥٥

- ١٦- سامية الساعاتي ، مرجع سابق ، ص ١٥٦
- ١٧- حامد زهران ، علم النفس الاجتماعي -عالم الكتب ،
القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٤٥
- ١٨- حامد زهران ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥
- ١٩- السيد شتا ، مرجع سابق ، ص ٢٥
- ٢٠- المرجع السابق
- ٢٠- السيد شتا ، مرجع سابق
- ٢١- يسري أنور -علم الإجرام -دار النهضة العربية ، ص
٣٢٢
- ٢٢- يسري أنور -علم الإجرام -مرجع سابق ، ص ٣٣٥
- ٢٣- محمود مصطفى -شرح قانون العقوبات -القسم العام ، درا
المعارف ، ص ٣٥
- ٢٤- السيد شتا -مرجع سابق ، ص ٢٣
- ٢٥- المرجع السابق ، ص ٢٨
- ٢٦- على عيد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصرة ، مجموعة
دلثا ، الكويت ١٩٩٤، ص ٢٢
- سامية الساعاتي ، الجريمة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٣٨
- ٢٧- محمد سيد فهمي وآخرون ، محاضرات في الدفاع
الاجتماعي ، المكتبة الجامعية الإسكندرية ٢٠٠٠، ص
٧٨، ص ٧٩

- ٢٨- محمد سيد فهمي ، المرجع السابق ، ص ٧٧
- ٢٩- أحمد خاطر -الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٣١٥
- ٣٠- محمد سيد فهمي وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٨٦
- ٣١- المرجع السابق ، ص ٨٧
- ٣٢- سامية الساعاتي ، الجريمة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٥٦
- ٣٣- سامية الساعاتي ، مرجع سابق ، ص ١٥٧
- ٣٤- ثروت إسحاق: دور الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦
- ٣٥- المرجع السابق ، ص ٢٠٧
- ٣٦- سيد عويس ، مرجع سابق ، ص ١٧٢
- ٣٧- المرجع السابق
- على عيد راغب -مشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٥١
- ٣٨- ثروت إسحاق ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣
- ٣٩- على عيد راغب ، مرجع سابق ، ص ١٠٠
- ٤٠- سيد عويس ، مرجع سابق ، ص ١٧٥
- ٤١- المرجع السابق ، ص ١٧٥
- ٤٢- ثروت إسحاق ، مرجع سابق ، ص ٢١٠
- ٤٣- سيد عويس ، مرجع سابق ، ص ١٧٥

- ٤٤- محمد سيد فهمي ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩
- ٤٥- ثروت إسحاق ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥
- ٤٦- سيد عويس ، مرجع سابق ، ص ١٧٨
- ٤٧- المرجع السابق
- ٤٨- المرجع السابق
- ٤٩- سيد عويس ، مرجع سابق ، ص ١٧٩
- ٥٠- محمد طلعت عيسى وآخرون ، الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين ، دار المعارف ١٩٨٠ ، ص ١٣٧
- ٥١- المرجع السابق ، ص ١٣٩
- ٥٢- عبد العزيز غنيم ، مجالات الخدمة الاجتماعية ١٩٨٩ ، ص ٢٧
- ٥٣- عبد العزيز غنيم ، المرجع السابق
- ٥٤- محمد طلعت عيسى : الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين ، مرجع سابق ، ص ١٤٢
- ٥٥- المرجع السابق ، ص ١١٦
- ٥٦- محمد طلعت عيسى ، مرجع سابق ، ص ١٤٩
- ٥٧- نفس المرجع ، ص ١٦٠
- ٥٨- محمد طلعت عيسى ، مرجع سابق ، ص ١٦٠

- ٥٩- أنظر :سامية الساعاتي ، مرجع سابق ، ص ٩٥
:سيد عويس ،مرجع سابق ، ص ١٦٠
:أحمد خاطر ، الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص
٣٣٥
- ٦٠- أحمد خاطر ، مرجع سابق ، ص ٣٣٥
- ٦١-المرجع السابق
- ٦٢-سامية الساعاتي ،الجريمة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص
١١٥
- ٦٣-محمود حسن ، مقدمة الرعاية الاجتماعية ، دار الكتب
الجامعية ١٩٧٩، ص ٩٤
- ٦٤-محمود حسن ، مقدمة الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ،
ص ٦٥
- ٦٥-المرجع السابق ، ص ١٠٩
- ٦٦-على عيد راغب ، مرجع سابق ، ص ٩٨
- ٦٧-المرجع السابق
- ٦٨-محمد طلعت عيسى ، الرعاية الاجتماعية ، مرجع سابق ،
ص ١٤٢
- ٦٩-محمود حسن ، مرجع سابق ، ص ٥٩٤
- ٧٠-أحمد خاطر ، الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص
٣٤٧

- ٧١- المرجع السابق ، ص ٤٤٨
- ٧٢- نفس المرجع
- ٧٣- نفس المرجع ، ص ١١٢
- ٧٤- أحمد خاطر ، الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨
- ٧٥- المرجع السابق ، ص ١٢٤
- ٧٦- محمود حسن ، مرجع سابق ، ص ١٩٦
- ٧٧- أنظر :محمود حسن ، مرجع سابق ، ص ١١٦
- ٧٨- أحمد خاطر: مرجع سابق ، ص ٣٦٤
- ٧٩- عبد الفتاح عثمان ، مرجع سابق ، ص ١١٦
- ٨٠- أنظر : سعد مسفر العقيب، الخدمة الاجتماعية والمدرسة ،
دار المريخ للنشر ، الرياض ١٩٨٦، ص ١٣٦
- ٨١- سعد مسفر العقيب ، مرجع سابق ، ص ١٣٧
- ٨٢- أحمد خاطر ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	فصل الأول: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية
١١	المقصود بالمشكلة الاجتماعية
٢٠	الظروف المهيئة لوجود المشكلات الاجتماعية
٢٣	المشكلات الاجتماعية والتغير الاجتماعي
٢٦	قياس المشكلات الاجتماعية
٣٠	أسباب المشكلات الاجتماعية
٣٤	أساليب البحث في المشكلات الاجتماعية
٤٦	فصل الثاني: المشكلات الاجتماعية فرضياتها ومواقفها واتجاهاتها
٤٦	فرضيات حول المشكلات الاجتماعية
٤٦	المشكلات الاجتماعية وتحديات التنمية
٥١	المشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث
٥٨	مغالطات شائعة حول المشكلات الاجتماعية
٦١	الفهم للسياسات الاجتماعية للمشكلات الاجتماعية
٦٩	علم الاجتماع التطبيقي ومواجهة المشكلات الاجتماعية
٧١	السياسة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية
٧٣	مواقف واتجاهات متباينة حول المشكلات الاجتماعية
٧٨	التخطيط الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية
٨٣	فصل الثالث: الدراسة العلمية لسلوك المنحرف
٩٤	المقصود بالسلوك المنحرف
٩٥	اللامعيارية والسلوك المنحرف
٩٧	الثقافة الفرعية والسلوك المنحرف
١٠٦	البناء الطبقي والسلوك المنحرف
١١٢	الضبط الاجتماعي والسلوك المنحرف
١١٨	الدور والتصور الذاتي والمشكلات الاجتماعية
١٢٣	صور السلوك الاجرامى

١٢٥	الانحراف الاجتماعي وواقع البلدان النامية
١٣٣	مفهوم الانحراف الاجتماعي
١٣٩	الانحراف الاجتماعي على ضوء واقع البلدان النامية
١٤٢	التاريخ الطبيعي للمشكلات الاجتماعية
١٤٧	أبعاد الظاهرة الإحراافية في المجتمع المصري (تحليل احصائي)
١٥٥	مل الرابع: مشكلة تعاطي المخدرات
١٥٧	جوانب مشكلة تعاطي المخدرات
١٥٨	مشكلة الإدمان على الكحول والمخدرات
١٦٦	الإدمان على المخدرات
١٧١	خطورة تعاطي المخدرات في المنطقة العربية والعالمية
١٧٥	إجراءات القضاء على تعاطي المخدرات
١٨١	الشباب وتعاطي المخدرات
١٨٣	دور المجتمع التقليدي في إشباع مطالب أفراد
١٨٧	الشباب في المجتمع الصناعي المتقدم
١٨٩	الشباب العربي والمخدرات
١٩٧	خطورة المخدرات على الشباب
١٩٩	الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمتعاطين
٢٠٣	التفسيرات الاجتماعية لتعاطي المخدرات
٢٠٨	العوامل المؤدية إلى الإدمان على الكحول والمخدرات
٢١٦	تعاطي المخدرات والتدابير الوقائية الاجتماعية والإعلامية
٢٢١	دراسة حول تعاطي المخدرات في مصر
٢٣٥	صعوبات تحول دون وضع الحلول للمشكلات الاجتماعية
٢٤٠	دور البحث العلمي في مكافحة مشكلة المخدرات
٢٤٥	مل الخامس: قضية الشباب
٢٥٤	قضية الشباب: استكشاف للأفاق
٢٥٤	مفهوم الشباب

٢٧١	الخصائص العامة لرعاية الشباب
٢٧٥	فلسفة رعاية الشباب
٢٨١	أهداف رعاية الشباب
٢٨٣	أهمية رعاية الشباب
٢٨٨	الأبعاد الرئيسية في النظر في قضية الشباب
٢٩٣	فصل السادس: الأسرة والانحراف
٢٩٦	مشكلة انحراف الأحداث نموذجاً
٢٩٦	مفهوم الأسرة وأنماطها
٢٩٦	ماهية الأسرة المتصدعة
٣٠٤	مفهوم جناح الأحداث
٣٠٩	المفهوم الاجتماعي للانحراف
٣٢٠	مفهوم الجريمة وتعريفاته
٣٢٤	مفهوم الفساد والفعل الفاسد
٣٣٦	التعريف بالحدث في القانون المصري
٣٤٠	جنوح الأحداث
٣٤٢	الأسرة وجناح الأحداث
٣٤٧	الأسرة المتصدعة وصلتها بجنوح الأحداث
٣٤٩	التفكك الأسري وعلاقته بجناح الأحداث
٣٦٧	مفهوم التفكك الأسري
٣٦٧	الأسرة والانحراف رؤية سوسيولوجية
٣٨٢	العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث
٣٨٢	

100

100

100

100

100

100